التصحيح اللُّغوي في القرن السَّادس الهجري
دراسة في المادّة والتطوّر

The Linguistic Rectifying in the Sixth Hijri Century:
(a Study in the Linguistic Material and in Improvement)

إعداد
سالم بن عبدالله بن علي البلوشي

إشراف
الدكتور عبدالحميد الأقطش

حقل التخصص – اللغة والنحو

الفصل الصيفي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التصحيح اللُّغوي في القرن السادس الهجري

دراسة في المادة والتطور

إعداد

سالم بن عبدالله بن علي البلوشي

بكالوريوس لغة عربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٨٨

ماجستير دراسات لغوية جامعة عدن ٢٠٠٣

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

وافق عليها:

د. عبدالحميد محمد الأقطش. .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ.د حنا جميل حداد. .... عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ.د سميرشريف إستيتية.. .... عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ.د فيصل إبراهيم صفا .... عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ. د يحيى عطية عبابنة .... عضواً

أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة مؤتة

تاريخ تقديم الأطروحة :

٢٨/من رجب ١٤٢٩هـ الموافق: ٣١/ ٧/ ٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ
وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

{من سورة النساء: آية ١١٣ }

إهداء

إلـى كُـلِّ مَـن صَـدَحَ بـالكَلِمِ العربـي، فـي كُـلِّ حَجَـرٍ ومَدَر.

إلى الجُرحِ الرّاعِفِ مع أمَلِ التَّسيُّد والتَسنُّم..أمّتي.

إلـى وطنـي الـذي استنـشقتُ هـواءَه وتفيـأتُ ظِلالَـه وعَببَتُ ماءَه ....عُمان.

إلـى مـن هَفَـت قُلـوبُهم ورَنَـتْ عُيـونُهم وهـم يرونــي طالبًـا مُمتَحَنًـا، فيَرمُقُـونني بنظـراتٍ مـن الإعجابِ :

- أبنائي الأحبّاء.
- وأهلي الأعزّاء.
- وأصدقائي الكُرَماء.

إلى كلِّ مَن عشِقَ العَربية وصَدَعَ بها ، علـى الـرَّغمِ من إرْجَافِ المُرْجِفين، وأباطيلِ المُنْحَرِفين، ودُعاةِ التَّغريبِ الحاقدين.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش، الذي أفاضَ عليَّ من علمِه الواسع، وخُلقِه الرفيع، وقلبِه الرَّحيب، فكم أعانني على اكتمال هذا العمل، دون تبرّمٍ أو ملل، فجزاه الله عني خيرَ الجزاء، وأسأله سبحانه أن يجعلَ كلَّ ذلك في ميزان حسناته.

وأمّا لجنةُ المناقشةِ المؤلّفة من :

الأستاذ الدكتور: حنا جميل حداد .

والأستاذ الدكتور: سمير شريف إستيتية.

والأستاذ الدكتور: فيصل إبراهيم صفا

و الأستاذ الدكتور: يحيى عطية عبابنة.

فإني أتقدمُ لهم بجزيلِ الشكر ووافره على تفضلهم بالموافقةِ على مناقشةِ هذه الأطروحة، راجيا المولى عزَّ وجل أن أُفيدَ من ملحوظاتِهم، ودقائق علمهم، وأتقدمُ بجزيل شكري إلى كل من أعانَ بالدعاءِ والتوجيهِ والنصح ، وأسأل الله أن يكتبَ لهم أجرَ ما قدَّموا.

الباحث.

فهرس المحتوى

المُلخَّص

البلوشي: سالم بن عبد الله، التصحيح اللغوي في القرن السادس دراسةفي المادة والتطور

رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك ٢٠٠٨ (المشرف: د. عبد الحميد الأقطش)

يهدف هذا البحث إلى دراسة لغة العامة المنطوقة في القرن السادس الهجري من خلال مؤلفات اللحن التي كتبت في ذلك العصر، ممثلة ببيئات صقلية والأندلس والعراق، وقد اقتضت خطته أن تشتمل على فصول ثلاثة، يسبقها تمهيد متلوه بخاتمة، فقد رسم الباحث في التمهيد صورة واضحة عن مفهوم اللحن وأسباب نشأته، وأضاء جوانب في بيئات الدراسة، سياسيًا، واجتماعيًا، وفكريًا، وبيّن مفهوم العامة والخاصة، ثم أضاء الباحث إضاءة أخرى حول معيار التخطيئ والتصويب الذي اعتمده مؤلفو كتب اللحن من هذا القرن.

أمّا الفصل الأول: فجعله الباحث للتصحيح في مجال الأصوات اللغوية؛ وبيّن فيه مدى لجوء العامة إلى الإبدال اللغوي، والمماثلة والمخالفة بهدف تخفيف الجهد على جهاز النطق، وعرض لأثر المقاطع الصوتية في الكلام الملحوَن، وتعّرض لمشكلات الهمزة، وبيان كيفية تصرف العامة للتخفيف من ثقلها، وذلك بتسهيلها أو حذفها والتعويض عنها، أو بدون تعويض، وكشف عن ظاهرة التسكين والتحريك.

وانتظم الفصل الثاني، قضايا التصحيح في البنية الصّرفية والتراكيب النحوية، ففي البنية الصرفية شمل اللحن في نطق الفعل في حال كونه ماضيًا ومضارعًا، واللحن في المصادر والمشتقات والتبادل في استعمال تلك المشتقات مكان بعضها الآخر.

وخُتِم هذا الفصل بدراسة الأخطاء في التراكيب النحوية.

وبيّن الباحث الصواب والخطأ فيها محتكماً في ذلك إلى مظانّ اللغة والنحو

أما الفصل الثالث، فقصره الباحث على قضايا التطور الدلالي فيما نطقت به العامة من ألفاظ تتصل بالحياة الاجتماعية ، وبالطبيعة والحواس، والسلوك والمعاملات،

وجرى تناول هذه الألفاظ التي سعى العامة فيها إلى التوسّع في المعـــالي عــن طريـــق المشترك، والترادف، والتضاد وعلاقة المشابهة بين المدلولين، وهي الاستعارة، وعلاقـــة غير المشابهة بين المدلولين وهي المجاز المرسل.

وآثر الباحث أن يكشف عن التطور الدلالي في المشتقات في ألفاظ نطقـــت بهـــا العامة.

الكلمات المفتاحية: التصحيح اللغوي، لغة عربية، أصوات، لهجـات، صــرف، نحو، دلالة.

مقدّمة.

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على النبي العربي خير من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فعندما تذكر اللغة العربية يقف العقل عاجزا محتارا أمام هذا الإعجاز وهذه السّعة، وأمام هذا التحدّي الحضاري الرائع، فهي لغة تعددت أقوال العلماء قديما وحديثا في فضلها وجمالها وسعتها ومكانتها بين لغات العالم، يقول الجاحظ: (ت٢٥٥هـ) " فأما سكّان الصين فهم أهل السبك والصياغة... واليونانيون يعرفون العلل... وكذلك العرب لم يكونوا تجارا، ولا صنّاعًا، ولا أطباء، ولا حسابا، فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر وبلاغة المنطق، وتشقيق اللغة وتصاريف الكلام بلغوا في ذلك الغاية "[1]

وبفضل القرآن الكريم وتعاليم الإسلام بلغت اللغة العربية مستوى قال فيها الإمام الشافعي: (ت٢٠٤هـ) " ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرهم ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه غير نبي " [2]

واللغة نظام اتصالي من أنظمة المجتمع الإنساني، وظاهرة من ظواهره تتطور ويصيبها الجمود وترقى إلى الأفضل، ويصيب معانيها وألفاظها الانحطاط، وقد ينتهي بها الحال إلى الفناء.

ولغتنا العربية أقوى ظواهر ذلك الاجتماع تتطور وتتأثر بفعل الاختلاط والاتصال الحضاري، ولكنها تقف شامخة شموسًا في وجه الصراعات، ولا تفنى إلا بفناء أهلها، واضمحلال مجتمعاتهم، وذهاب دولتهم، وخضوعهم للغزاة والمستعمرين، وقد حفظت العربية بالقرآن الكريم، فهي وعاؤه ووسيلة تلاوته، فبها يحفظ القرآن ويفهم.

---

(1) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة (د.ت)٣/٢٨-٢٩

(2) الشافعي: محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مصر، مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٢٧

وقد أعان علم النحو في المحافظة على العربية؛ فهو علم سار على منهج متميز فريد، وتهيأت له من العوامل ما جعلته يختلف عما ضارعه من علوم اللغات الأخرى، فقد نشأ في بيئة رعته حق الرعاية، واستقى من روافد نقية صافية، ووقف له من العلماء من وهبوا أنفسهم له، ونال تخطيطا محكما منضبطا، فظهر إثْر ذلك كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وعشرات المصنفات، كلها تعلم الناشئة لغة الدِّين الجديد، ولكن ظهور هذه المصنفات وغيرها أمر لا يطمئن فرقعة الدولة تمتد وتتسع، فعندئذ نشأت فئة من العلماء تراقب مدى النجاح الذي حققه هذا العلم في توجيه الناطقين والكتّاب وظهر نتاج يَسيرُ هو وعلم النحو معًا، هو تراث التصحيح اللغوي، فجاءت ثمرته مصنفات من مثل: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)،وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)

ويتوقف علم النحو عند حدٍّ؛ لأنه وصل الهدف الذي يتغيّا، إلا من تجديد هنا وهناك، لايمس القواعد والأصول ، أما جهود التصحيح فهي ماضية ممتدة مادام الغُيُر من أبناء العربية حاضرين.

وبعد: فيقف هذا البحث على فترة زمنية حافلة بعطاء علماء التصحيح اللغوي هي القرن السادس الهجري ذلك الزمن الذي وصل إليه حال الأمة من التشرذم والضعف في مستويات الحياة جميعها حدا غير مسبوق، فلم يكن الحاذق اللَّسِن بمحترم من أبناء مجتمعه، وما الأمراء بحريصين على اللغة حرص أسلافهم.

ومما يميّز هذا القرنَ ظهورُ عدد من علماء التنقية اللغوية، ورثوا هذا العلم عمّن سلف، وورّثوه لمن خَلَفَ، وهي دراسة اقتضت أن تكون لبيئات ثلاث متباينة: العراق، وصقلية، والأندلس، ضاعت في هذه الأمصار رسوم العربية على ألسنة الخاصة قبل العامة، واشتدت فيها مقاومة الخطأ من فئة حملت لواء الدفاع عن العربية.

فسعيت جهد طاقتي في أن تخرج هذه الأطروحة التي كان الفضل فيها بعد عون الله لعلماء التصحيح اللغوي الذين هم حراس العربية وسدنتها، فقد كانوا يذكرون الكلم الملحون و صوابه، دون تعليل ظواهر ذلك اللحن.

وقد حاولت هذه الأطروحة الوقوف على دراسة وتحليل ظواهر اللحن من الجوانب الصوتية، والصرفية، والتركيبية والدلالية.

ولم تقم دراسات سابقة تركز جهدها على ظواهر اللحن في هذا القرن، لكن تذكر في هذا الموطن دراسة الدكتور عبدالعزيز مطر، بعنوان: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، التي وقفها على تحقيق ودراسة كتب: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) وتثقيف اللسان لأبي حفص عمر بن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ)، وتقويم اللسان، لأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وقد أقام عليها دراسة صوتية وصرفية ودلالية، وإني لأعترف له بفضل السبق ، و قد أفدت من دراسته هذه – رحمه الله – جلّ الفائدة، إلاّ أن هذه الدراسة تختلف عنها لشمولها بيئات ثلاث، ومحاولتها أن تشتمل على دراسة اللحن من جوانبه الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.

ويحسن أن تذكر هنا أيضا دراسة الدكتور: محمد أحمد قدور، بعنوان: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر، حيث وقفها على التطور الدلالي من خلال لحن العامة، وقد أفدت منها أيضًا.

ولما كان جهد حماة العربية أصحاب مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مركوزًا في جمع مادة اللحن دون تفسير سبب الوقوع فيه، فإن هذه الدراسة حاولت أن تفسر ظواهر اللحن وفق منهج متكامل في الدراسة والتحليل؛ فسعت إلى وصف ظواهر اللحن وتحليلها وفق وجهة النظر اللغوية الحديثة، وذلك من معطيات المنهج الوصفي، ولم تغفل في الوقت نفسه المنهج المعياري الذي يُعدُّ الوجه المقابل للمنهج الوصفي، وجرى ذلك بالاستعانة بالقواعد والضوابط اللغوية التي استنها العلماء لكونها الوجه الصحيح الذي يرمي إليه أصحاب التصحيح في فرض سيادته على الواقع اللغوي.

وكان للمنهج التأريخي الذي يدرس تأريخ الظاهرة وتطورها حضور بارز في البحث. كما كان للمنهج المقارن حضور مهم في مقارنة بعض ظواهر العربية بتلك الظواهر في شقيقات العربية اللغات السامية، والمقارنة كذلك بين الظواهر في إطار

العربية نفسها و لهجاتها المتنوعة.

ولم يكن الجهد في الدراسة مركوزًا في الحكم على الظاهرة بالخطأ أو الصواب، إلا أن يأتي عرضًا غير مقصود إليه، لأنه جهد علماء التصحيح، وإنما الجهد البارز في الدراسة يتركز على رصد للألفاظ التي يقع فيها اللحن ومن ثم تجري محاولة الكشف عن عللها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

فكانت المقدمة موضحة للمنهج المتبع في هذه الدراسة، ونبذة مقتضبة عن الدراسات السابقة لهذه الدراسة.

وأمّا التمهيد:

فجرى فيه تعريف باللحن وأسباب نشأته، ولمحات مقتضبة عن بيئات الدراسة، ومسيرة التصحيح اللغوي حتى القرن السادس، ومصنفات اللحن المعتمدة في الدراسة.

وجاءت فصول الدراسة الثلاثة على النحو الآتي:

الفصل الأول:

وقد انتظم الدراسة الصوتية ما يتعلق بالإبدال اللغوي ومايطرأ على الكلمة من تأثر بفعل المماثلة والمخالفة، والمقطع الصوتي، وقضايا الهمزة، والتخفيف والتثقيل في الكلمة

الفصل الثاني:

وقد قصرته على التغيّر في البنية الصرفية والتركيبية، ومن ذلك مايطرأ على الفعل من تغير بسبب القوانين الصوتية، واللحن في المشتقات، ومن ذلك التبادل فيما بينها، وتناول البحث بالتحليل جملة من التراكيب النحوية جاءت ملحونة، وجرت محاولة تعليل الخطأ في بعضها، واحتكمت في بعضها إلى المنهج المعياري.

الفصل الثالث:

وتناولت فيه التطور الدّلالي في ألفاظ الحياة الاجتماعية، ومايتصل بحياة الناس، واحتكمت في ذلك إلى قوانين التطور الدلالي، بعد عرض تلك الألفاظ لمعجمات اللغة

ومظانّها المختلفة.

وأختم هذه المقدّمة بقول الجاحظ في رسالة التربيع والتدوير: " فـإن كنّـا أصـبنا فالصواب أردنا، وإن كنّا أخطأنا فما ذاك عن فساد من الضمير، ولا قلة احتفال بالتقصير، ولعل طبيعةً خانت، أو لعل عادةً جذبت، أو لعل سهوًا اعترض، أو لعل شغلاً منع ".

أسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، هو مولانا ونعم الوكيل.

الباحث.

تمهيد :يتناول هذا التمهيد اللحن وأسبابه وتطورنشأته في بيئات ثلاث هي: صقلية، والأندلس، والعراق، ومفهوم العامة والخاصة ، ويوضح معيار التخطئة والتصحيح الذي نهجه علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس.

١-معنى اللحن:

يقرر أحمد بن فارس بأن استخدام لفظ (اللحن) بمعنى (الخطأ) هو: "من الكلام المولّد، لأن اللحن محدث لم يكن في عربية الذين تكلّموا بطباعهم السليمة"[1].

ومن معاني اللحن: التورية والرمز[2]، والغناء وترديد الصوت[3]، واللغة الخاصة[4]، ومعنى القول وفحواه[5]، والخطأ في اللغة[6]، وهذا المعنى الأخير هو هدف هذه الدراسة.

---

(1) ابن فارس، أحمد بن الحسين، مقاييس اللغة، بيروت ، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ، ١٩٩٠، ٢٣٩/٥.

(2) انظر: ابن منظور، أحمد بن مكرم ، لسان العرب، بيروت ، لبنان دار صادرودار الفكر ، ٤٦٦/١٣-٤٧٠، والآلوسي: محمد شكري، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، بيروت(د.ت)، ٧٧/٢٦.

(3) ابن فارس: احمد، مقاييس اللغة، ٢٣٩/٥.

(4) اللحن مفتوح الحاء معناه (اللغة أو اللهجة الخاصة)، لسان العرب: ٤٦٩/١٣.

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢٣٩/٥.

(6) ابن منظور: لسان العرب ٤٦٦/١٣-٣٦٣، وقد استبعد مصطلح اللكنة من الدراسة؛ لأنه خاص بالأصوات عند فئة من متعلمي اللغة القدماء والمحدثين. انظر: الأقطش: عبدالحميد، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العرب القدامى، دراسة في أثارات عن اختلاط الشكان بالبصرة، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) م ١٦، ع ١، ١٩٩٨، ص-٥٨.
ومما استبعد في هذه الدراسة مصطلح (الغلط)؛ لأن الغلط أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وأن ذلك يكون من غير تعمد. انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٣٦٣/٧، وقال أبو هلال العسكري: " الخطأ ماكان الصواب خلافه وليس الغلط مايكون الصواب خلافه." انظر: العسكري: أبو هلال، الفروق في اللغة، بعناية محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٦٧

٢-نشأته وأسبابه:

لقد تأخرّ استخدام لفظ (لحن) بمعنى الخطأ في اللغة، وذلك لأنه لم يكن شـائعاً ولـم تكن ثمة حاجة إلى ظهور هذا المعنى، ولمّا شاع وفشا بأخَرة من انتشار الإسلام بـرزت الحاجة إلى تأصيله[١].

ولم يلتفت العرب إلى مسألة اللحن إلاّ حين اختلطوا بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة، وما تبع ذلك من اتخاذ العبيد والجواري لإدارة المنازل في العصر الإسلامي المبكِّر[٢].

ولم تكن ثمة انحرافات لغوية واضحة قد طرأت على عربية القبائل العربية حينـذاك ولكن الإنحراف والفساد إنّما دبّ إلى العربية جرّاء تداخل السكان العـرب مـع العجـم وللمرء أن يستذكر في هذا المقام حكاية (أم الهيثم العقيلية) مع أبي عبيدة، وجوابها له (أو للناس كلامان) والله ما كلمتكم إلاّ بالعربي الفصيح[٣].

ومثل ذلك قال أبو بكر الزبيدي : "ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر إسلامها تبرع في نطقها بالسجية، وتتكلم بالسليقة، حتى فتحت المدائن ومُـصِّرت الأمـصار، ودُوّنـت الدواوين، فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي ودخلت الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوام[٤].

---

(1) انظر: أولمان: استيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص ١٥٧-١٦٠.

- وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، القاهرة عالم الكتب، الطبعة الخامسة،، ١٩٩٨، ص ٢٣٧-٢٤٢، حيث جاء في كتاب (علم الدلالة) ص ٢٣٧: أن من أسباب تغيّر المعنى ظهور الحاجة، فالمجتمع اللغوي عندما يملك فكرة أو شيئا يريد أن يتحدث عنه فإنه يمثله بمجموعة من الأصوات في مفردات أو معجم اللغة.

(2) فك: يوهان، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وتعليق: رمضان عبد التواب. مصر، مكتبة الخانجي، (د.ط)، ١٩٨٠، ٢٢-٢٣.

(3) القالي: أبو علي إسماعيل، ذيل الأمالي والنوادر، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٦٩.

(4) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، لحن العامة، تحقيق: رمضان عبد التواب، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م، ص ٣٤.

وربما يترجّح أن دلالة اللحن على الخطأ في اللغة قد عرفت بعد عهد معاوية بقليل، وفي هذا يقول يوهان فك: "وأغلب الظّن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون"[١].

وبالإجمال فإن اللحن لم يكن فاشيًا في الجاهلية وفي صدر الإسلام إلاّ قليلاً منه عند فئة ضعيفة معزولة من المجتمع العربي آنذاك، يقول الدكتور حسن عون: "اللحن إذن وجد في اللغة العربية قبل الإسلام وإن لم يكن من طبيعة العرب الخُلّص أن يرتكبوه فإنه بقي محصوراً فيما بين هذه الطبقة من المجتمع"[٢].

وقد كان الخطأ في الإعراب أول مظهر من مظاهر اللحن، وفي ذلك يقول الزبيدي (ت ٣٧٩هـ): "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعرب الذي هو حلْيها، والموضّح لمعانيها"[٣].

وتتناقل مصادر اللغة أخبارًا وقصصًا يظهر فيه استمرار موجه اللحن قوية مندفعة، واطّراد نموّها بتأخرّ الزمن[٤]، فالقرن الثالث أقلّ حظاً في الفصاحة من القرن الثاني، وإذا

---

(1) انظر : فك ، يوهان : العربية، ٢٥٤، وانظر: عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، ص١٥: وفيه يذكر المؤلف قصة لم يفطن فيها معاوية – رضي الله عنه– إلى أن (اللحن) معنا ه الخطأ في اللغة.

(2) عون: حسن: اللغة والنحو، مصر، دار المعارف، ص: ١٨٥.

(3) الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ص ١١.

(4) انظر هذه الأخبار في: أبو الفرج، قدامة بن جعفر، نقد النثر،، بيروت المكتبة العلمية، (د.ط)، ١٩٨٠، ص ١٤٣.

- والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ص ١٥٤، ١٥٥.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، مصر،المطبعة الأميرية

ما دار الزمان دورته ألفينا ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) يعرّف اللحن فيقول: "واعلم أن غلط العامة يتنوّع فتارةً يضمّون المكسور، وتارةً يكسرون المضموم، وتارة يمدون المقصور، وتارة يخففون المشدد، وتارة يزيدون في الكلمة وتارة ينقصون منها، وتارة يضعونها في غير موضعها، إلى غير ذلك من الأقسام(١).

إذن فقد نال اللحن فيما مضى من الإعراب حسب، وأصبح مع مرور الأيام واتساع صفحة الناطقين بالعربية يشمل الإخلال في رصف الكلمات بالتراكيب اللغوية، ومعاني الكلمات بوضعها في غير موضعها، والتغيير في بنية الكلمة.

ومن سمة اللحن من كلام الزبيدي مما ورد آنفا، وسمات اللحن التي ذكرها ابن الجوزي، تطفو الفكرة القائلة بأنّ اللحن بلغ مرحلة صار التحدث بالفصحى عيبًا بعد ما كان اللاحن يستحق الزراية والاحتقار.

وهكذا يمضي اللحن في الانتشار لا يلوي على شيء فيصبح سمة الخاصة، بله العامة، من أجل ذلك سلخت فئة من علماء العربية زمنًا من أعمارها في التأليف لهذا المنحى صيانة للعربية وذبًا عنها.

٣-بيئات الدراسة.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون موزّعا على ثلاث بيئات عربية، هي: صقلية، والأندلس، والعراق. وفيما يأتي بعض إضاءات عن ثلاثة المجتمعات هذه:

أ. صقلية.

ارتبطت الثقافة العربية الإسلامية في صقلية بهجرة عرب المغرب بعد الفتح، وأدت هجرة العرب المسلمين إليها جهدًا بارزًا في نشر الإسلام وثقافته، فكانت الثقافة الصقلية صورة من ثقافة القيروان في بداية الأمر حتى ظهرت المدارس الثقافية الصقلية المستقلة(٢).

(د.ط)، (د.ت)، ١/١٧١.

(1) ابن الجوزي :أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، (د.ت)، ص ٥٦.

(2) انظر:عباس: إحسان، العرب في صقلية دراسة في التاريخ والأدب، مصر، دار المعارف،

وبدأ اتصال الجزيرة بالثقافة العربية الإسلامية منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري، عند محاولة العرب فتحها، فقد نزل بالجزيرة حبيب بن أبي عبيدة حفيد عقبة بن نافع، ولكنه رجع لإخماد ثورة في أفريقيا.

ثم استمرت محاولات العرب لفتح الجزيرة حتى تمكن الفقيه المجاهد أسد بن الفرات من فتح بعض الحصون فيها وبخاصة حصن مازر، ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذي تمكّن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩هـ[1]، وبذلك تمّ للعرب المسلمين فتح الجزيرة ثم مكثوا بها زهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم فأغار عليهم النورمان وقضوا على سلطانهم السياسي الذي تبعه بعد حين القضاء على الثقافة العربية هناك[2]. تلك نظرة على الجانب السياسي للجزيرة أمّا الجانب الثقافي فإنه حين استقر الأمر للعرب في صقلية بدأوا في نشر العلم والإكثار من عدد القائمين به[3].

واستقدموا العلماء من خارجها، ومن بين هؤلاء محمد بن البِّر التميمي شيخ ابن مكّي، ونبغ في العربية من أبناء صقلية: جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام وابن مكي الذي اهتم بتنقية لغة عصره[4].

وقد تكوّن المجتمعُ الصقلي من خليطٍ من العناصر البشرية، فهنالك العناصر الإسلامية التي دخلت الجزيرة فاتحة أو مهاجرة، أو منفية أو لاجئة وكان خليطًا ضخمًا من جنسيات عدة منها ما ينسب إلى أصول بلدية كالشامي والسوسي والباغاني، ومنها ما ينسب إلى أصول قبلية كالكلبي والقيسي والكتامي واللواتي[5].

الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص: ٨٥.

(1) انظر: لوبان، غوستاف، حضارة العرب، مصر، عيسى البابي، الحلبي، ١٩٦٩،ص٣٠٢ وابن الأثير، الكاملفي التاريخ بيروت، دار صادر (د.ط)، (د.ت) ، ٣٣٥/٦، وعباس: إحسان، العرب من صقلية، ٣٢.

(2) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ١٠/١٩٥-١٩٨.

(3) انظر: الدوري، تقي الدين عارف، صقلية علاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورماندي، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠، ص ١٧٩.

(4) أماري: ميخائيل، المكتبة الصقلية، مطبعة المثنى، بغداد، ١٨٥٧م، ص ٩٢٤ وما بعدها.

(5) انظر: عباس: إحسان، العرب في صقلية، ص ٦٤؛ ومارينو: ماريومورينو، المسلمون في صقلية، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦م، ص ٣، ١٥.

ولا شك أن اختلاطًا حصل بين الفاتحين وأهل الجزيرة وهم من الـروم وألـسنتهم مختلفة فقد ظهر اللحن ثم امتد خطره، مما جعل ابن مكي يصور هذا التدهور فيقول: "فشا اللحن وهجم الفساد على اللسان، ودخلت لغة العرب، فلم تزل كل يـوم تتهـدم أركانهـا وتموت فرسانها، حتى استبيح قريحها وهجن صميمها، وعفت آثارها وَطُفئت أنوارهـا، وتساوى الناس في الخطأ إلا قليلا[١].

ب.الأندلس:

انتشر العرب في بلاد الأندلس انتشاراً عظيماً بعد أن عبر طارق بن زيـاد البحـر بجنوده، واستمر لهم الأمر فيها ، ونزح إليها من أهل مصر والشام والعراق وعبرت إليها جماعة من البربر، وكان من العرب الذين نزحوا إليها العدنانيون والقحطانيون، كان مـن العدنانيين القرشيون والهاشميون والمخزوميون، وكان من القحطانيين قبائل كهلان والأزْد وغيرهم[٢].

وضمت الأندلس أجناساً من البشر، فيهم قبائل البَسْك والـسِّلْت والجلالقـة والقـوط والفنيقيون والرومانيون والعرب والبربر[٣]، وتبع هذا الاختلاط في الأعراق اختلاط فـي ألسنة الناس ولاسيما في ألسنة العامة منهم، ولما أراد العرب الفاتحون الـسيادة للغـتهم، أنشأوا مساجد ومدارس في كلِّ مدينة أو بلدة فتحوها لتعليم الإسلام والعربية أولاً ثم العلوم الأخرى بعد ذلك.

وكان الصراع بين العربية لغة الفاتحين، وبين اللاتينية لغة سكان البلاد الأصـليين قوياً حيث دام ثلاثة قرون سادت بعده اللغة العربية بين العامة والخاصة، حتـى وصـل

---

(1) ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٤، ص ٤١.

(2) انظر: ضيف: أحمد، بلاغة العرب في الأندلس، سوسه، تونس، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ص ١١ وما بعدها.

(3) ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، مصر، دار المعارف الطبعة التاسعة، (د.ت)، ص ٣١٦.

الأمر إلى انتشار اللغة العربية بين رجال الدين المسيحي(١).

ووصل اهتمام العرب باللغة اللاتينية لغة البلاد المفتوحة إلى المستوى نفسه الذي وصل إليه اهتمام الأسبان بالعربية. (٢).

وكان لهذا التأثر اللغوي آثاره السلبية حيث جرت الألفاظ والأساليب العربية على لغة الأسبان، وجرت الألفاظ والأساليب العجمية على ألسنة العرب، وقد أصيبت العربية ببعض الإنحرافات نتيجة هذا التداخل؛ لأن خصائصها الصوتية والتصريفية والتركيبية تختلف اختلافاً كبيراً عن اللغة الإسبانية. (٣).

ج.العراق:

يمتد اختلاط العرب بالفرس إلى زمن يصل إلى العصر الجاهلي، وقد دفعت العرب لهذا الاختلاط أغراض سياسية وتجارية واجتماعية، وبسبب ما تتمتع به أرض الرافدين من الخصب والعيش الرغيد والحضارة العريقة هاجر إليها كثير من العرب قبل الإسلام، ومن الثابت أن (الكوفة) قامت في بقعة كانت تتلاقى فيها اللغات: الآرامية والفارسية والعربية(٤).

ولم تكن بداية الاختلاط الفتح الإسلامي الذي وجّهه الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– واتخذ من البصرة مركزاً لتموين فتوحات الشرق بل إن الإختلاط كان قبل ذلك بأزمنة مضت.

وبالجملة فقد أدى هذا الاختلاط إلى امتزاج الشعبين العربي والفارسي في أمور المعيشة والثقافة.

و"اللغة كائن حيّ، ليس اجتماعيًا حسب، بل كونيًا كذلك، وهي انعكاسات للواقع ولهذا فهي من أهلها دائمًا في علاقة متحركة لا سكونية، وهذا التغلغل الذي قام به العرب فيما

---

(1) انظر: ضيف: أحمد، بلاغة العرب في الأندلس، ص ١٣.

(2) انظر: المصدر السابق ، ٢٤-٢٥

(3) انظر: المصدر السابق ، ٢٤-٢٥.

(4) انظر: فك: يوهان، العربية، ص ٢٧.

وراء جزيرتهم، قد أدى إلى تأثير وتأثر...فكانت النتيجة أن عمل الاختلاط عمله في الحياة اللغوية لدى العرب أنفسهم من نحو، وفي الحياة اللغوية لدى العجم من نحو آخر، وجرى تأثير، وجرى تأثر، وانفتحت على مصراعيها بوابة التقارض اللغوي بين الجميع واختلفت بعض الاختلاف عربية الإسلام عن عربية الجاهلية سواء من جهة الكيف أم من جهة الكم"[١].

ولا ريب أن التقاء الفرس بالعرب وامتزاجهم عرقيًا وثقافيًا على رأس دواعي الانحراف اللغوي، فقد نشاهد هذا الانحراف في العراق منذ الاختلاط الأول أي في العصر الجاهلي ولو بصورة ضيقة.

وقد حرّم عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – على العرب الفاتحين امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة، وذلك خشية أن يختلطوا فينحرفوا وتنحرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المغلوبة التي تفوقهم عددًا، ولكن الزمن أفسد ما دبّر عمر ففي بضع عشرات من السنين استحالت هذه المعسكرات مدناً وامتلأت بالفرس إلى جوار من فيها من العرب[٢].

وتمرّ الأيام ويزداد الاختلاط في مدن العراق وبواديها وقراها، ويكثر استعمال العرب للفارسية واستعمال الفرس للعربية، ويكثر ظهور الإنحراف على ألسنة الخاصة من الحكام والوزراء والقضاة والمثقفين وعلماء اللغة، ومع توالي السنين اتسعت صفحة العامية الملحونة، ووجدت من يرضى عنها ويناصب الفصحى العداء إلاّ فريقًا من علماء التصحيح اللغوي ناصب هو اللحن والإنحراف عن سنن العربية العداء، وتعقب هذا اللحن من كلام الشعراء والكتاب وغيرهم.

يقول ابن الجوزي: "فإني رأيت كثيراً من المنتسبين إلى العلم يتكلّمون بكلام العوام المرذول جرياً منهم على العادة، وبعداً عن علم العربية"[٣].

---

(1) الأقطش، عبد الحميد، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى، ص ٥١.

(2) انظر: سليم: عبد الفتاح، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص ٦٥؛ والأقطش، عبد الحميد، اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم، ص ٥٠.

(3) تقويم اللسان، ص ٥٥.

٤-مسيرة التصحيح اللغوي حتى القرن السادس.

بقي العرب في جزيرتهم حينا من الدهر ينطقون على سليقتهم ، لا يشوب حديثهم لكنة، ولا يتسرب إلى نطقهم لحن، إلا ما قلّ وندر، وما يزالون على ذلك متفقين حتى وقع التأثير والتأثر باتصال جنسهم بغيرهم من الأجناس، فانحرفت ألسنتهم عما كانت عليه من فصاحة وبيان وسليقة صافية، وداخلت الأصوات العربية أصواتًا غير عربية، فاضطرب حديثهم بارتضاخ لكنات أعجمية، وحرّفت الصيغة عن شكلها الحقيقي، وتخلخل التركيب، واستعمل الكلم في غير مواضعه.

وقد سجلت الروايات صورًا من لحن العامة والخاصة، ووقفت تلك الروايات عند العصر الإسلامي الأول، ولم يصل مداها إلى العصر الجاهلي، ووصف علماء العربية ما عُد خروجًا عن اللغة الأولى شذوذًا ولم يصفوه بالخطأ لأن الشيء عندهم "إذا اطرّد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"[1].

فلا تُحمل لغة المتحدث على الخطأ، لأنها عربية سليقية آنذاك، وحَمْلها على الخطأ مجافاة للواقع، ولذلك عقد ابن جني في كتابه الخصائص فصلاً خاصًا عن "اختلاف اللغات وكلها حجة"[2]، ويعني باللغات (اللهجات العربية المختلفة) وإن شاعت خصائص بعضها عن الأخرى شيوعًا مطردًا، يقول في ذلك: "إلاّ أنّ إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين؛ فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيٍّ عليه، وكذلك أن يقول على قياس من لغته كذا وكذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا؛ وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غيرُ ما جاء به خيرًا منه"[3].

---

(1) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الثالثة) ١٩٨٦، ٩٩/١.

(2) المصدر السابق، ١٠/٢-١٢.

(3) المصدر السابق، ٩٩/١.

أمّا المخالفات التي عدّها علماء العربية لحنًا، فلا يمكن أن تحمل على وجه من وجوهها وفق ما سنّه ابن جني، وغيره من أئمة العربية فلا يحمل على اللهجات من أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – مرّ على قومٍ يسيئون الرمي فقرّعهم فقالوا: "إنّا قوم متعلمين"، فأعرض مغضبًا، وقال: "والله لخطؤكم في لسانكم أشدُّ عليّ من خطئكم في رميكم"(١).

وبعد أن انتشرت العربية مع خروج الفاتحين من الجزيرة العربية، وامتدت حتى بلغت أقصى المغرب وأواسط أوروبا، وأقاصي آسيا وصحاري أفريقيا فانسلخت بذلك الانتشار من حتمية الزمان والمكان وفي أثناء ذلك ضعفت السليقة فبرزت حاجة الناس إلى تصحيح أخطائهم لسدِّ بعض الثُّلم، ولكيلا يتّسع الخرقُ على الراقع.

فهُرعت فئة وقد راعها ما أصاب المتحدثين بالعربية من بعد عن السَّنن التي أختطت لها، ومخالفة للسلامة اللُّغوية، فأخذوا يجمعون أخطاء العامة والخاصة، واحتكموا فيها إلى ما صحّ من علوم العربية: أصواتها، وصرفها، وتراكيبها، فكان نتاج ذلك مصنفات التصحيح اللغوي التي انقسم من ألّف فيها بين معتدل في الحكم باللحن يأخذ بما حدّه ابن جني "الناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ" وبين متشدد لا يرى إلاّ ما نُصّ على صوابه.

المصادر المعتمدة في الدراسة:

كان نتاج جهود علماء التصحيح اللغوي ظهور عشرات المصنفات في تقويم ألسنة العامة والخاصة، وتنقية اللغة من داء اللحن الذي ألمّ بها(٢).

---

(1) الحموي: ياقوت، معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ط)، (د.ت)، ٦٧/١. وانظر الأنباري: محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت. (د.ط)، ١٩٨٦، ص ٢٤٤.

(2) لعلّ أوعب دراسة علمية حصرت قوائم التأليف في اللحن هي دراسة الدكتور محمد ضاري حمّادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق، ١٩٨٠، انظر: الصفحات ١٦-١٨ من هذا المرجع.

وسوف تعتمد الدراسة على نماذج مختارة من ألفاظ وردت في مصنفات التصحيح اللغوي المذكورة تالياً وهي:

١. تثقيف اللسان، لأبي حفص عمر بن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ).

٢. درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ).

٣. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيِّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).

٤. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٣٩هـ).

٥. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللّخْمي (ت ٥٧٧هـ).

٦. غلط الضعفاء من الفقهاء ، لأبي محمد عبدالله بن بري (ت ٥٨٢هـ) (ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي)

٧- تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

٥-مفهوم العامة والخاصة.

يفسّر المعجم الوسيط (العامة) بأنهم: خلاف الخاصة، والخاصة خلاف العامة، والعامي من الكلام ما نطقت به العامة على غير سَنَن الكلام العربي.

والعامية: لغة العامة وهي خلاف الفصحى[1].

ويظهر أن المعاجم قبل الوسيط لم تُعْنَ بمفهوم العامية والعامة الذين يتحدثون بلغة بعيدة عن سنن الفصحى؛ لأن هذا المفهوم لم يكن بصورته التي عليها في العصر الحديث.

وقد تحدث الجاحظ عن فئة من الناس في زمنه هم العوام فقال: "وإذا سمعتموني أذكر العوام فإني لست أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة، ولست أعني الأكراد في الجبال، وسكان الجزائر في البحار...وأمّا العوام من أهل ملّتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا،

---

(1) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، تركيا، المكتبة الإسلامية، استانبول، ٦٢٩.

على أن الخاصة تتفاضل في الطبقات أيضًا [١].

فالذين عناهم الجاحظ قوم لهم حظٌ من العلم، وهم في منزلة وسطى بين الدهماء من الناس والخاصة من العلماء والفقهاء الذين يترفعون عن اللحن، وهنـــاك مـــن العلمـــاء والفقهاء والمحدثين، وأصحاب الوثائق والأطباء قد نقل عنهم ابن مكي ، وصرّح بـــذلك ، ولم يصرّح أنه نقل عن الذين دونهم من طبقات المجتمع من أصحاب الحرف والـــصنائع وأهل الزراعة، ومن في مستواهم من العوام بالمعنى الحقيقي[٢].

وآية ذلك أن الأخطاء التي نقلها عنهم مؤلفو كتب التصحيح اللغوي، تعدُّ ذات صفاتٍ لغويةٍ متميّزة[٣].

فالعامة ليسوا الدهماء والسُّقاط، أو ليسوا (رجل الشارع) في الاصـــطلاح الحـــديث، وإنما هم المثقفون الذين تسرّبت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهماء، أو من تصحيفات النساخ، ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب.

وأن العامة ربما استعملت أقلّ اللغتين وأضعفهما، وربما نطقت بما هو أقلّ في أصل اللغة وتركت ما هو أظهر وأكثر[٤].

أما الخاصة فهم الذين ورد فيهم قول ابن هشام اللخمي: "فأمّا قول بعض الخاصة من الكتاب والأدباء والشعراء: (سيّما) بغير لا، فذكر الزبيدي، أنـــه لا يجـــوز حـــذف (لا) ألبتة"[٥].

والخاصة كذلك هم الذين نقل أخطاءهم الحريري في درة الغوّاص، وهـــي أخطـــاء تصدر عن علماء وأدباء، ولذا سمّى الحريري تلك الأخطاء بأنها (أوهام الخواص).

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/١٣٧.

(2) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ١٢.

(3) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، القاهرة، دار المعارف(الطبعة الثانية) ص ٤٣.

(4) انظر : الجاحظ، البيان والتبيين، ١/١٣٦.

(5) ابن هشام: محمد بن أحمد اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان،تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص٢١٧.

وهكذا فإنّ مصطلحي العامة والخاصة يختلفان باختلاف العصر، واهتمام الناس باللغة واستخدامهم لها، فقد يصل بعض الخاصة في زمننا مستوى العامة في زمن الحريري، ولا شك أن هناك خاصة لا تصدر عنها أخطاء أعرض عنها الحريري.

٦-معيار التخطئة والتصحيح عند علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري.

لم يستبعد القدماء فيما بقى من آثارهم وأخبارهم وأقوالهم المبثوثة في أعطاف الكتب وبطون التصانيف قبيلة من الاحتجاج بكلامها وإنما جمعوا ما استطاعوا جمعة من كلام العرب، واختاروا أفصحه وأكثره شيوعًا بينهم فبنوا عليه وسموا غيره لغات: أي لهجات قبلية، وهذا المعيار استخدمه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) الذي سأله أحدهم: فقال: أخبرني عما وضَعَت مما سميته عربية: أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفتني لغات"[١].

ويعدّكتاب سيبويه أقدم كتاب في النحو فخرت به المكتبة العربية ،وهو المثال الأعلى للنحويين وقدوتهم ، ويَعدّون شواهده اللغوية أصح الشواهد وأوثقها ، حتى سموه قرآن النحو[٢].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الدارس يجد في هذا الكتاب أسماء شعراء استشهد بأشعارهم وهم من قبائل قيل: إنها لم تؤخذ عنها اللغة مثل أبي مالك الأخطل، وابن الأيهم، وعمير بن شبيم القطامي من تغلب بن وائل، وعدي بن الرقاع من قضاعة، وأبي دؤاد الإيادي من إياد، وهو الذي قال فيه وفي عدي بن زيد الأصمعي: "والعرب لا تروي شعر أبي دؤاد وعديّ بن زيد، وذلك لأن ألفاظهما ليست بنجدية"[٣]

---

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٩.

(2) أبو الطيب اللغوي: علي بن الواحد، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار نهضة مصر، (د.ط)، (د.ت) ص ٦٥.

(3) ابن قيتبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، بيروت، دار الثقافة، (د.ط) ١٩٦٤م، ١٦٢/١.

ويجد الدارس في كتاب سيبويه أيضا مثل قوله: (وقال رجل من خثعم) و(وقال رجل من بجيلة أو خثعم) و (مثله قول رجل من عمان) بل قد استشهد في أكثر من كتابه بأشعار عدي بن زيد العبادي وهو أوضح أنموذج لمخالطة غير العرب"(١).

وإذا كان اللغويون القدماء قد حددوا زمن الفصاحة بنهاية القرن الثاني في الحاضرة، ومنتصف القرن الرابع في البادية على خلاف في ذلك، وحددوا مكان النقاء اللغوي التي تستقى منه اللغة صافية كما أرادوها، فهم كذلك حرصوا على ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والشذوذ، فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانباً ليحفظ ولايقاس عليه.

فاللغة التي تستعمل كلمة (أب) مثلاً بالألف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر هي التي يعمم استعمالها ويؤخذ بقاعدتها لأنها هي اللغة الفصحى أي الأكثر استعمالاً.

أما لغة بعض القبائل الأخرى التي تستعمل (أبا) بالألف مطلقًا كما ورد في الشاهد [من الرجز]:

إنّ أباهـا وأبَـا أبَاهـا   قـد بلغَـا فـي المجْـد غايتاهـا

فهذه اللغة ليست خطأ ، ولكنها لغة قلة من العرب، ولذلك لا تعد مما يقاس لكن يباح استعمالها، يقول ابن جني: فأما أن تقلّ إحداهما جدًا، وتكثر الأخرى جدًا، فإنك تأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياسًا"(٢) والإنسان الذي يستعمل اللغة القليلة لا يكون مخطئًا لكلام العرب إلاّ أنه مخطئ لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه (٣).

إذن فقد وضح بأن صواب كلام العرب درجات أعلاها المطّرد، فالغالب فالكثير

---

(1) يجعل بعض اللغويين وثيقة الفارابي دستورًا جامعًا مانعًا، ولكن الدكتور حنّا حداد كتب في نقد هذه الوثيقة بحثًا بعنوان (أهل اللغة ولغة الأهل) نشره في مجلة اللسان العربي (ع ٥٢) وذهب فيه إلى أن نصّ الفارابي يفتقد إلى معايير النقد الموضوعية، ولا يستند إلى معايير علمية صحيحة، في الحكم على لغات العرب من حيث السلامة والضعف- حسب تعبيره- .

(2) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٠-١٢.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

فالقليل وما دون ذلك النادر.

ونصّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على معيار الصواب القائم على القلة والكثرة فقال: "أعلم أنهم يستعملون: غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل.." [(١)]

وبعد هذه الإضاءة حول معيار الصواب عند علمائنا المتقدمين ممن سنوا قواعد العربية، يجدر الحديث تالياً عن المعيار الذي اعتمده علماء التصحيح في القرن السادس الهجري.

وفي الصفحات الآتية إضاءات في منهج علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس لآلية تعاملهم مع مصادر اللغة النقلية والعقلية.

أ. لغات القبائل العربية:

اختلف علماء التصحيح اللغوي في قبول اللُّغات (اللهجات) بين متوسّع في الأخذ كابن مكي، فقد أجاز قول العامة: شِعير وسِعيد وبِعير، وكذلك كل ما كان وسطه حلقياً مكسوراً، فإنه يجوز أن يكسر ما قبله، واستند إلى أنّ هذه هي لغة بني تميم[(٢)].

ومن الذين توسعوا في قبول اللغات ابن هشام اللخمي، فقد كان السلاح الذي شهره في وجه مخالفيه من المضيّقين اللغويين كان ينبغي له – يعني الزبيدي– ألاّ يدخل مثل هذا في لحن العامة، لأنه قد قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة[(٣)]" وهذا ديدنه في الرّد على مخالفيه، وبخاصة رده على أبي بكر الزبيدي ومن ذلك قول ابن هشام أيضاً: "وإذا كانت لغة لم تُلَحَّن بها العامة"[(٤)].

---

(1) السيوطي: المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مصر، دار التراث، الطبعة الثالثة (د.ت) ١/ ٢٣٤.

(2) انظر: تثقيف اللسان، ٢٢٧.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٩.

(4) المصدر السابق، ص ٦٢.

ويقول: "وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى فكيف تلحّن بها العامة، وقد نطقت بها العرب؟ وإنّما تلحّن العامة بما لم يتكلم به عربي"[1].

وقد اعتدّ باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً، فأجاز جمع (ضَيعة) على (ضِيع)؛ لأن العرب تجمع (فَعْلة) في الكثير على (فِعَال) ويجمعونها أيضاً على (فِعَل) وإن كان جمعًا عزيزًا، نحو: بِذْرة وبِذَر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به وإن كان لغة قليلة[2].

وأخذ بلغة بني أسد في تأنيث سكرانة بالتاء[3]، وفي جمع ريح على أرياح[4]، وأخذ بلغات غير عربية كلغة أهل الشام مثلاً في قولهم: انجاص بدل أجّاص، وحجته إذا كانت لغة شامية فكيف تلحّن بها العامة[5].

ويأخذ بما جاء عن العلماء أو أجازوه دون النصّ على أنها لغة كإجازة (صَحاب) بفتح الصاد- جمع صاحب حكاية أهل اللغة[6].

أما ابن السِّيد البطليوسي فقد كان مدفوعاً إلى الاعتدال والتوسع بحكم بقائه في الأندلس أيام حكم المرابطين وهي الفترة التي ضعف فيها الاهتمام باللغة العربية، ففي كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب) يرى أن ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) يتعسف مع العامة، وأنّه عوّل في إنكاره لما رواه عن الأصمعي، فيرى ابن السِّيد أن لا معنى لإدخال قضايا في اللحن من أجل إنكار الأصمعي لها[7]، وحجة ابن السِّيد أنها من لغات العرب ،

---

(1) المدخل إلى تقويم اللسان ، ص ٨٠.
(2) المصدر السابق، ص ٣٦.
(3) ابن هشام اللخمي : المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، تحقيق: عبدالعزيز مطر ،القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٨١ ص ٦١-٦٢.
(4) المصدر السابق، (تحقيق: مطر)، ص ٤٠.
(5) المصدر السابق، ص ٣٩.
(6) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٨-٥٩.
(7) انظر: ابن السِّيد، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ٣٠٤/١.

و أن العامة لاتلحّن فيما نطقت به العرب [1].

ويعترض ابن السِّيد كذلك على ابن قتيبة في أنه تسرّع فحكم باللحن على غير الأفصح من اللغات دون أن يذكر ما إذا كان ما تركه من غير الأفصح لغة قوم بأعيانهم فقد يكون ما لم يجز استعماله في لغة زمانه يجوز استعماله في زمن آخر.

فقد ذكر ابن السِّيد أن ما لحّن ابن قتيبة الناس لغة جائزة في رأي من نقل عنهم، كما في (سَعرت القوم شراً وأسعرتهم)، و(رفدته وأرفدته)، فهما لغتان ذكرهما ابن القوطية، وقال: رفدت أعم من أرفدت[2].

ويأخذ الحريري من اللغات بالمشهور المبني على القياس المطّرد، والأصل المنعقد، فالشواذ تقتصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع[3].

ويسلك ابن الجوزي مسلك التشدد أيضاً، وظهر ذلك من خلال مقياس الصواب عنده، قال: "وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجوّزت لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذلك[4]، فهو يشير بقوله: (رأيت رجلان) إلى لغة من يلزم المثنى الألف، وبقوله: (عن تقول) إلى عنعنة تميم أي: قلب الهمزة المبدوء بها عيناً.

وكتاب ابن الجوزي (تقويم اللسان) اختار فيه ما يراه صالحًا من كتب اللحن مما ينطق به العامة في زمنه، وما قد تنحرف فيه ألسنتهم. وقد صرّح بذلك يقول: "وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية كالفراء، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي هلال العسكري، ومن تبعهم من أئمة العلم، وإنّما لي فيه الترتيب والاختصار[5].

وفي مجال التضييق على العامة سلك الجواليقي المسلك نفسه الذي سلكه الحريري فلم يكن غريباً أن ينكر على العامة أموراً لم ترد، وإن ورد لها نظائر سواء أكثرت هذه

---

(1) انظر: الاقتضاب، ١/٢٧٣، ١/٢٧٦، ١/٢٨١، ١/٢٨٧.

(2) المصدر السابق، ١/٢٧٠.

(3) الحريري: القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: ٤٩.

(4) ابن الجوزي، تقويم اللسان، المقدمة، ص ٥٧-٥٨.

(5) انظر: المقدمة، ص ٥٦، ٥٧.

النظائر واطردت أم لا.

ومن ذلك أنه لا يصوب القلب المكاني في كبلت الشيء أي: لبكته، وفي حطب زَجْل، أي: جزل وفي لطس الكتاب، أي طلس(١).

ب. القراءات القرآنية.

يجد ابن مكي فسحة ومتسعًا في القراءات القرآنية للتوسعة على العامة، فيحتج في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، فلا وجه للإنكار، إذا قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: "كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير(٢).

أما البطليوسي الذي يُعد أكثر اعتدالا من غيره، ففي مجال الاستشهاد بالقراءات القرآنية، فهو لايعتد بتفرقة ابن قتيبة بين الوَلاية بالفتح- بمعنى العداوة والوِلاية بالكسر من وَليت الشيء- استناداً إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: ﴿ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ (الأنفال: ٧٢) (٣).

ج. السماع والقياس.

يغلب السماع على مقياس ابن مكي، وقد يلغي القياس إذا عارض السماع فقد رفض أن يصغّر (ضُحىً) على (ضُحيّة) -بالتاء- مع أنه القياس، واختار ما رآه (ضُحَيّ) حتى لا يختلط بتصغير (ضَحْوة) (٤).

وفي بيئة أخرى هي الأندلس، يبرز علم من أعلام التصحيح اللغوي فيجيز كلام

---

(1) انظر: الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد محمد بن الخضر، تكلمة إصلاح ما تغلط فيه العامة تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٣٦، ص: ٢٨-٢٩، (يرد لاحقًا باسم التكلمة).

(2) تثقيف اللسان، ص: ٢٢٨.

(3) انظر: الاقتضاب: ١/ ٢٤٤.

(4) تثقيف اللسان، ١٨٤.

العامة إذا جاء على طريق من طرق القياس أو الاشتقاق اللغوي، أوصح له ووجه من المجازذلك هو ابن السّيد البطليوسي.

وقد صوّب أن تأتي (تصدَّق) بمعنى (سَأل)؛ لأن الاشتقاق يسمح به؛ إذ تستعمل العرب (تفعّلت) في الشيء الذي يؤخذ جزءًا بعد جزء، فيقولون تحسّيت المرق، وتجرّعت الماء، فيكون معنى تصدقت التمست الصدقة شيئاً بعد شيء[1].

وأجاز كذلك ما خطأه ابن السكيت وغيره من الإتيان بصيغة اسم الفاعل في قولهم: مقدِّمة العسكر، ومتاع مقاربَ، لأن القياس يصححه: فمقدِّمة الجيش بالكسر اسم فاعل من قدّم بمعنى تقدم؛ لأنها كانت تتقدمه وبالفتح اسم مفعول؛ لأنّ غيرها يقدّمها فتتقدم، فتكون مفعوله على هذا المعنى، ومقارب بالكسر اسم فاعل من قارب، وبالفتح اسم مفعول من قورِب[2].

ويأخذ بالسماع في إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بين رأي المجيزين له مطلقًا، قال: "إنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يطلب له وجه من التأويل، يزيل الشناعة عنه، ويُعرف: كيف المأخذ فيما يرد منه؟[3] والسماع عند ابن هشام اللخمي هو الأساس في التصويب والتخطئة وهو مقدّم عنده ولو كان ضعيفًا على القياس ولو كان قويّا.

ففي إدخال الألف واللام على (ذي) بمعنى صاحب، يقتضي القياس عدم التعريف لأنها إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس فكان يجب ألا يُضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سمع ذلك، وما سُمِعَ لا تُلحّن به العامة وإن قلّت شواهده، وضعف قياسه[4].

ومما أخذ فيه بالقياس: إجراءُ الوصلِ مُجرى الوقف وعكْسُه، فهو كثير في كلام

---

(1) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ١/ ١٥٥-١٥٦.
(2) المصدر السابق، ١/ ٢٩١.
(3) المصدر السابق ، ١/ ٣٣٩.
(4) ابن هشام:المدخل، ٣١.

العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام [من الرجز]:

إحدى بني بكر بن عبد مناه بين الكثيب الفرد فالأمواه[1]

وفي العراق حاضرة الخلافة آنذاك يسعى الحريري جاهداً إلى أن يرجع اللغة إلى الاستعمال القديم، وما ذاك إلاّ نتاج غيرته الجامحة لما آلت إليه من ضعف وهوان عند أهلها.

فعند الحريري أن كل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في التركيب خطأ يجب أن يقوّم، فالوارد عنده كل شيء في اللغة بشرط أن يطّرد وهو الذي يقاس عليه غيره، أما الوارد غير المطّرد فشاذ لا يعاجُ إليه ولا تحمل نظائره عليه[2].

وهو يرى بأن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وهم فاضح وغلط واضح، لأنه لم يرد في كلام العرب إلاّ بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء سؤر[3].

فقد سيطر السماع على مقياس الحريري سيطرة تامة وهذه السيطرة جعلته ينكسر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنّها غير مسموعة عن العرب.

د-الاستشهاد:

قد يحتج ابن مكي بالحديث الشريف، ومن ذلك ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما، تقول العامة: السُّم والشُّهد- بفتح السين والشين- وتقولهما الخاصة المتفصّحة بالضم، وفي الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: إذا وقع الذباب في الطّعام -وروي في الشراب- فامقلوه: فإنّ في أحد جناحيه سَمًّا وفي الآخر شفاءً، وأنه يقدّم السَّمَّ، ويؤخر الشفاء، والرواية بفتح السين[4].

---

(1) ابن هشام، المدخل، ص: ٨٥.

(2) الحريري: دُرّة الغوّاص، ص: ١١٣، مصر..

(3) الحريري: القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفان مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ٩-١٠،

(4) تثقيف اللسان ٢٤١.

وقد اعترض على هذا الرأي عبدالفتاح سليم ، فهو لا يرى أن ابن مكي استشهد بأشعار المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم كثير من العلماء، كبشار بن برد، والمتنبي، وأبي تمّام وابن المعتز، وعبد الصّمد المعذّل، ويرى بأن ما أورده ابن مكي من أشعار هؤلاء ليس استشهادًا وإنما لأغراض أخرى كتقوية دليل، أو لبيان خطأ العامة في هذا البيت أو ذاك[1].

وفي بيئة الأندلس يطالع الدارس توسّع ابن السّيد في الاستشهاد فقد قبل الاستشهاد بالطبقة الرابعة وهم المحدثون، ومن ذلك أن ابن السّيد صوّب أن تُستعمل الحشمة بمعنى الاستحياء على خلاف ما يرى الأصمعي من قصرها على معنى الغضب مستدلاً على ذلك بقول الطرمّاح [من الخفيف]:

ورأيتُ الشريفَ في أعينِ النا ... سِ وضيعاً وقلّ منه احتشامي

وبقول المتنبي [من البسيط]:

ضيفٌ ألمّ برأسي غيرَ محتشمٍ ... السيفُ أحسنُ فعلاً منه باللِّمم [2]

وعمدة ابن هشام اللخمي في الاحتجاج على الشعراء المتقدمين، أما المولّدون فلا يحتج بشعرهم ، بل يذكره لاستحسانه له والاستئناس به [3].

ولم يرد عنه شيء من الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد استشهد بقراءة ورش حين رد على ابن مكي، (وَاخذتُه) بدل (آخَذْتُه) قال تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ ﴾ (المائدة:٨٩) [4]

وفي مقابل ذلك لا يحتج ابن الجوزي بالحديث الشريف، ويجعل الأحاديث التي

---

(1) انظر: اللحن في اللغة مظاهرة ومقاييسه، ص: ٢٥٤-٢٥٥، وانظر: رأي عبد العزيز مطر في لحن العامة، ص: ١٦٨.

(2) انظر: الاقتضاب، ١/ ١٥٢-١٥٣.

(3) انظر: المدخل، ففي صفحة ٢٠٨، يقول: قال بعض الظرفاء وإن لم يكن حجة، ولكن ذكرنا شعره لظرفه، وفي صفحة ٢٠٩، يقول: وإن لم يكن قوله حجة ولكن ذكرناه لإحسانه.

(4) انظر: المصدر السابق، ١١٥.

خالفت مذهبه ملحونة، وقد أنكر على العامة قولهم (عيّرت فلاناً بكذا) ولما جاء في حديث أبي ذرّ ما أنكر، وهو قوله: "عيّرت رجلاً بأمه" قال ابن الجــوزي: "إنــه مــن تغييــر الرواة"[1].

هــ.المذهب النحوي

اشتهر الحريري بأنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التــي تأخــذ بــالمطّرد الشائع، وتقيس عليه، وتدع ما عداه مما شذّ وندر.

لكنه قد يوافق الكوفيين: كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألــوان: مــا أبيض هذا الثوب، وزيد أبيض من عمرو[2].

وعنده أن من غير الأفصح تصغير ما ثانيه ياء بقلبها واوًا، كما في شِوي وعوينة مصغري: شيء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك[3].

أمّا ابن هشام اللخمي فهو عالم غير متقيد بمذهب معين، فمقياســه مبنــي علــى الاختيار من المذهبين، وهو بصري حين يخطّئ ضمّ ما قبل واو الجماعة بعد حذف ألف المقصور في قولهم: المُسُمون بكذا[4]، والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين[5].

إيجاز .

يقف التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري على جهود علماء سلخوا مــن أعمارهم زمناً حماية للعربية ودفاعاً عنها، وقد تباينوا في التعامل مــع لحــن الخاصــة والعامة، فلم يشهد التصحيح اللغوي مضيّقاً لغويًا كالحريري، فقد أراد أن يجعــل اللغــة حبيسة الجمود والتشدد، وأنكر كثيرًا مما هو جائز وسائغ عند علماء اللغة قبلــه وبعــده،

---

(1) انظر: ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٣٩.

(2) انظر: درة الغوّاص، ص، ٣٦ وانظر: السيوطي، همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، و عبد العال سالم مكرم، بيروت ، لبنان ، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٩٨٧، ٢/ ١٩٧.

(3) انظر: درة الغوّاص، انظر: المصدر السابق، ١٨٦/٢.

(4) المدخل، ص ٢٥٠

(5) انظر: همع الهوامع، ١/ ٤٦.

وآية ذلك أنه ما من رأى له إلاّ وقد خالفه فيه الشهاب الخفاجي عندما شرح درة الغوّاص، وانتصف لأهل زمن الحريري ومن يليه وجعل مسوغًا لما لم يسوّغه الحريري.

ونهج التشدد نفسه سلكه ابن الجوزي ولعله كان مدفوعًا بشهرته عالمًا أصوليًا ومحدثًا وفقيهًا، وأن ما كتبه إنّما كان علم من كان قبله وليس له فيه إلاّ التبويب والتنظيم، فقد نقم ابن الجوزي على المجتمع أن يصل به الضعف في استخدام اللغة إلى هذا الحد، وهذا تأثر بما ظهر عنده من المؤلفات التي كتبها مهاجمًا المجتمع وما شاع فيه من تصوّف يراه مذموما.

أما ابن مكي حامل لواء التصحيح اللغوي في صقلية فلم يكن متعسفًا مع العامة فيخطئهم وإن أصابوا، وإنما كان يرى أنّ العامة قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز وإنكار الجائز غلط، وقد يصل الأمر عند حدّ أن تكون العامة على الصواب والخاصة على الخطأ.

ولكن ابن مكي كان مضطرب المقياس في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبالحديث الشريف وفي الاعتداد باللغات العربية و السماع والقياس(1).

ولعل هذا الاضطراب سببه الرغبة في التوفيق بين التوسعة على العامة والالتزام بضوابط اللغة.

أما ابن هشام اللخمي فقد جاء كتابه نقولات من: كتب: الزبيدي وابن مكي، والحريري، والثعالبي في فقه اللغة، وأدب الكاتب لابن قتيبة وليس من أخطاء عصره إلاّ قليل.

ويظهر أن ابن هشام عاش في زمن ترسّخت فيه أخطاء العامة بعد الزبيدي وابن مكي فكان منهجه التساهل تجاه ما عده ابن مكي والزبيدي خطأ فقياس ابن هشام مبني على الاتساع والأخذ بكل ما هو مسموع.

ويأتي ابن السّيد البطليوسي في درجة وسطى بين ابن مكي وابن هشام في الاعتدال من ناحية الأخذ باللغات وفي السّماع والقياس.

---

(1) انظر: سليم: عبد الفتاح، اللحن في اللغة، ٢٥٩- ٢٦٠.

الفصل الأول

التصحيح في مجال الأصوات اللغوية

رموز الكتابة الصوتية المستعملة في البحث

الصوامت		نصف الحركة	
الهمزة	>	الواو نصف الحركة	w
الباء	b	الياء نصف الحركة	y
التاء	t		
الثاء	ṯ		
الجيم	j̲	**الحركات القصيرة**	
الحاء	ḥ	الفتحة القصيرة	a
الخاء	ẖ	الضمة القصيرة	u
الدال	d	الكسرة القصيرة	i
الذال	ḏ		
الراء	r		
الزين	Z	**الحركات الطويلة**	
السين	s	الفتحة الطويلة	ā
الشين	Š	الضمة الطويلة	ū
الصاد	ṣ	الكسرة الطويلة	Ī
الضاد	ḍ		
الطاء	ṭ		
الظاء	ḏ̣	**الحركات الممالة**	
العين	<	الفتحة الممالة	ē
الغين	ġ	الضمة الممالة	ō
الفاء	f		
القاف	ḳ		
الكاف	k		
اللام	L		
الميم	m		
النون	n		
الهاء	h		

المبحث الأول: الإبدال اللغوي التاريخي

يُعدُّ الإبدال اللغوي من الظواهر المقررة عند علماء اللغة القدامى والمحدثين، وقد أسهمت في تشكله عوامل مختلفة اجتماعية ودينية وجغرافية وغيرها. وقد أفرد له علماء العربية مصنفات مختصة، فكان أول من كتب في هذه الظاهرة ، يعقوب بن السكيت (ت٢٤٤هـ) في كتابه القلب والإبدال[1] و(الإبدال والمعاقبة والنظائر) للزجاجي (ت ٣٤٠هـ) [2] والإبدال لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ).

مفهوم الإبدال :

الإبدال لغة: مصدر من الفعل المزيد أبدل إبدالا، وهو جعل شيء مكان شيء آخر والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله [3]واصطلاحا :" جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على بقية أحرف الكلمة ".[4]

القلب المكاني والإبدال :

يختلف القلب المكاني عن الإبدال، لأنه لايتغير فيه نوع الحرف بل مكانه في اللفظ ففيه " تبادلت وحدة صوتية الموقعية مع وحدة صوتية أخرى... ومن البين أنه لم ينخدش في عملية التغيير هذه أي من القوالب الشكلية الخاصة ببنى الصرف في الكلمات، أو الخاصة ببنى المقطعية فيها، حيث بقيت على حالها من غير مساس "[5]

ومعنى ذلك أن ثمة اتفاقا في أمر واختلافا في أمر آخر بين القلب المكاني والإبدال، فالاتفاق هوعدم تغير المعنى في كلّ، والاختلاف في أن الصوت في الإبدال يكون مكان الصوت المبدل وهو صوت آخر، وفي القلب المكاني ينتقل الصوت نفسه إلى

---

(1) الشلقاني، عبدالحميد، رواية اللغة. القاهرة دار المعارف (د.ط)، ١٩٧١، ص ٣٤١

(2) انظر: أبو الطيب. عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي، الإبدال تحقيق عز الدين التنوخي مطبوعات المجمع العلمي العربي (د.ط) دمشق ١٩٦٠، مقدمة المحقق، ٦/١

(3) ابن. منظور، لسان العرب، ٥٠/١٣، وانظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢١٠/١

(4) انظر: ابن جني،، أبو الفتح عثمان، الخصائص،، ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦

(5) الأقطش. عبدالحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصِحاح في بنية الكلمة العربية، سلسلة أبحاث اليرموك، المجلدالخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص ٢٣٧

موقع آخر من الكلمة.

وفي العادة فإن مفهوم الإبدال يتقاطع من ناحية دلالية مع مفاهيم أخرى مثل: التعويض، والقلب، والقلب المكاني فالفروق بينها دقيقة، وذلك أن التعويض يطلق عند جعل حرف خلفاً عن حرف آخر أو أكثر، سواء كان المعوض في غير مكان المعوض عنه مثل عدة وابن، أو في مكانه نحو اصطبر ومخيريج في تصغير مستخرج، وعليه فكل إبدال هو تعويض ولا عكس أما القلب: فهو مختص بالتغير في أصوات العلة ومعها صوت الهمزة على التعيين، مثلما هو في قام وقائم. (1) وترد مصطلحات أخرى دالة على الإبدال عند المحدثين مثل :، التغير الاتفاقي للأصوات عند برجستراسر (2)، و(الإبدال السماعي) عند الأنطاكي (3)، (التغير التاريخي للأصوات) عند رمضان عبد التواب (4) و كل هذه المصطلحات لها ارتباط بهذه الظاهرة، ولكن الباحث يتفق مع المصطلح الأخير لأنه يعنى بالتطور اللغوي عبر التاريخ.

حقيقة الإبدال اللغوي

يرى علماؤنا القدماء أن الإبدال ينشأ من اختلاف اللهجات، يقول أبو الطيب اللغوي :" ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين والمعنى واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما والهمزة المصدرة عينا كقولهم في نحو (أن) (عن) لا تشترك

---

(1) انظر: أبو الطيب،، الإبدال، مقدمة المحقق، ١/٩، وابن جني،، الخصائص، ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (د.ط)، القاهرة (د.ت)، ٤/ ٢٧٩، ٢٨٠

(2) انظر: التطور النحوي، ٢٣

(3) انظر الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية، دار الشرق العربي، الطبعة الثالثة، بيروت (د.ت) ١١٦/١.

(4) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٧، ٢٤

العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذاك آخــرون " [1]وهــذا المفهــوم أي: رد ظاهرة الإبدال إلى التنوع اللهجي ملاحظ عند ابن السكيت، وأبــي محمــد البطليوســي (٥٢١هـ)، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ). [2]

وتظهر هذه الرؤية كذلك عند بعض المحدثين مثل إبراهيم السامرائي، إذ يــرى أن كثيرا مما حمل على الإبدال داخل ضمن هذه اللغات ، وعلى هذا فليس هناك إبدال بــل هناك اختلاف بين المعربين فالذي يقول (صراط) لا يقولها بالسين (سـراط) و العكـس حاصل أيضا. [3]على أن رد الظاهرة إلى اللهجات لاتزيد عن كونها توصـيفا لمواضـع انتشار الظاهرة واستعمالها، وذلك ليس بالضرورة علة في نـشأتها وحقيقـة تكوينهـا، فالظاهرة من حيث التشكل تقع وفقا لرؤية علماء اللغة جراء التقارب أو المجـاورة بـين الأصوات في بنية الكلمة الواحدة فيقع أن يؤثر الصوت الأقوى في الأضعف [4]

وفي مسألة تعيين الصوت المبدل من الصوت المبدل منه، فإن إبراهيم أنيس يـرى أنه يمكن تقسيم الأصوات التي توجد بينها علاقة صوتية أقساما ثلاثة :

القسم الأول: ورود كلمات روي كل منها بنطقين ونسب كل نطق إلى بيئة معينـة. فمتى أمكن معرفة الأصل والفرع حكمنا بذلك، وبحثنا عن سر التطور الصوتي " [5]، وإن لم يمكن " نستعين بالقوانين الصوتية وتطورها للحكم على أي الصوتين هو الأصل وأيهما هو الفرع، ويكون حكمنا حينئذ مرجحا لا مؤكدا " [6]

القسم الثاني :كلمات روى لكل منها نطقان ونسب أحد النطقين لبيئة معينـة، ولـم ينسب النطق الآخر، فيعتمد لمعرفة الأصل والفرع منها على كثرة التصرف والاستعمال، وورود النص القديم مشتملا على الصورة الشائعة يؤكد لنا الأصالة بين النطقين، أما حين

---

(1) انظر: السيوطي: جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢٢٢/١.

(2) انظر: المصدر السابق، ٤٦٠/١-٤٧٥.

(3) انظر: السامرائي. إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨١ ص ١١٥.

(4) انظر: المصدر السابق، ١١٦-١١٧

(5) أنيس. إبراهيم، من أسرار اللغة، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٧٨ م، ٧٥- ٧٦.

(6) المصدر السابق، ٧٧.

نفتقد النص فالأصالة عن طريق الشيوع مرجحة رجحانا كبيرا، ولا يصح الرجوع عن هذا إلا إذا أبت قوانين تطور الأصوات مثل هذا الاعتبار [١]

القسم الثالث :كلمات روت المعاجم لكل منها نطقين متساويين في الفصاحة والشيوع ولا ينسب أحد النطقين لبيئة معينة: فإذا أمكن معرفة الأصل من الفرع حكمنا بذلك وإلا اعتمد الكثير التصرف والاستعمال أصلا لصاحبه " فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم اعتبرناه الأصل... أما حين يرد كل من النطقين في نصوص قديمة فكثرة الشواهد الخاصة بالنطقين ترجح في الغالب أصالته "[٢]

أما الشيخ صبحي الصالح فيعتمد مبدأ الكثرة والشيوع، يقول في ذلك :" ومقياسنا فيما ورد بوجهين لتمييز الأصل من الفرع هو كثرة الشواهد المتعلقة بأحد الوجهين فما أكثر الأمثلة على كثب والأقطار واللثام وما أقلها في كثم والأقتار واللفام " [٣]

و يقرر علماء اللغة أن ثمة أسبابا وراء شيوع ظاهرة الإبدال تتصل بالزمان والمكان، وثقافة المجتمع وطبيعة المتحدثين بهذه اللغة، ومن بينها :

اختلاف اللهجات: فلهجة سكان البادية تختلف عن لهجة سكان المدينة، بسبب التباين في الحياة الاجتماعية وفي الثقافة، واللغة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع بما له من قيم وقوانين، فلا يمكن للفرد أن يخرج على قوانين هذا المجتمع، لأنه سيلقى عقابا رادعا، ولذلك لايمكن " للذي يقول مدحه أن ينسرح لسانه فيقول مدهه والعكس صحيح أيضا " [٤]

التطور الصوتي: يرجع العلماء أمثلة الإبدال إلى التغيرات الصوتية، وذلك لعلاقة بين الحروف المتبادلة في المخرج أوالصفات. فكلمات اللغة: " في كل لغة ترتبط بعضها

---

(1) أنيس إبراهيم ٧٧ – ٧٨.

(2) المصدر السابق، ٧٩.

(3) الصالح: صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة ١٦، ص ٢٣٨–٢٣٩.

(4) السامرائي: إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ١١٢.

ببعض ارتباطا وثيقا، فهي تكون نظاما متجانسا مغلقا تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات وهي ذات أهمية قصوى لأنها تثبت أن اللغة لاتتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات " (١)

عيوب النطق :ومعناها: أن الإنسان قد يولد مصابا بعلة تمنع أعضاء الكلام عن تأدية وظيفتها، وقد يعرض له في حياته مرض يتسبب في إحداث عيب في أعضاء النطق، فاللثغة اللسانية تتسبب – ولاريب – في إبدال بعض الحروف.

المكان والزمان: اللغة نوع من التصرف الإنساني، فهي في بيئة زراعية تختلف في اتجاهها عنها في بيئة صناعية أو صحراوية أو جبلية أو ساحلية، ومن ذلك نرى اختلاف لهجات البدو والحضر في الأناة والسرعة في النطق، وفي الفروق النطقية بينهم.

وما من شك أن انتقال اللغة من جيل إلى جيل يصاحبه شيء من التغير في النظام الصوتي.

الحياة الاجتماعية: إن عزلة طائفة من البشر في طبيعة معينة كالجبال والآكام أو صعوبة المواصلات والبعد عن العمران يؤثر في سلوكها، ومن ذلك اتجاههم اللغوي الذي يأخذ شكلا يخالف الاتجاهات الأخرى عند بقية الشعوب، وربما عزل فريق من أهل اللغة الواحدة عن بقية بني جلدتهم فتحدث بعض اختلافات وتطورات صوتية بينهم وبين إخوانهم من أبناء لغتهم. (٢)

والاختلاط بين الأجناس المختلفة يؤثر في اختلاف الأداء الصوتي، وكذلك انقسام اللغة إلى لهجات، وعن طريق هذا الاتصال بين الشعوب وأبناء اللغة الواحدة " كانت الانقلابات السريعة في تطور بعض اللغات لأن الشعب الذي يتخذ لغة جديدة يطبق عليها

---

(1) جوزيف. فندريس. اللغة، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٠م ، ص٦٢.

(2) انظر: المبارك: محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت، دار الفكر، الطبعة السابعة، ١٩٨١، ص ٤٩.

- أحيانا – عوائد النطق في اللغة التي تركها [١]

ويتصل بالجانب الاجتماعي اتصال الشعوب مع بعضها وتبادل الثقافات عن طريق المعاملات الودية أو الغزو، فكل ذلك له أثر في النواحي اللغوية ويتصل بعضه بالأصوات، مما ينجم عنه بعض أمثلة الإبدال.

التصحيف والتحريف: وهذان مظهران طارئان على اللغة، فالتصحيف خطأ ناتج عن قراءة الخط، وسببه أن يؤخذ العلم تلقيا من غير عالم باللغة فيتداول الناس اللفظ المصحف أو المحرف، فيصبح ذلك اللفظ وما فيه من خطأ شائعا لدى العامة العليا من الناس والخاصة منهم.

وبذلك قد يظهر عند بعض الدارسين مايظن بأنه إبدال، وهو تصحيف، وفي هذه الحال لابد من الاحتكام إلى قاعدة تقارب الحرفين المبدلين في المخرج والصفة، أو في مخرج الصوت فقط.

أخطاء النطق والسمع: ومن ذلك الإبدال بين الميم والنون، يقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ): " والميم ترجع إلى الخياشيم لمافيها من الغنة ولذلك تسمعها كالنون، لأن النون المتحركة مشربة غنة والغنة من الخياشيم " [٢] " وإلى مثل هذا السبب – وهو الخطأ السمعي – ترجع معظم أمثلة مايسمى في العربية بحالات تعاقب الأصوات "[٣]

التعريب: وهو إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العربية إلى أقربها مخرجا، وقد حرص العرب على ذلك " لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم " [٤]

---

(1) انظر: أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية.، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢ ، ص٢٣.

(2) المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة عالم الكتب (د. ط) ١٣٩٩هـ، ١/٣٣٠.

(3) انظر: عبدالتواب: رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي،٢٠٠٠م، ص ٥٤

(4) الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب (د.ط) القاهرة (د. ت)، ص ٥٤

وتكشف كتب لحن العامة في القرن السادس كثيرا من قضايا الإبدال اللغوي عدها بعض من ألف من اللحن[1]، بينما عدها بعضهم، من الإبدال السائغ في لغة العرب. [2]

الإبدال في مصنفات اللحن في القرن السادس الهجري.

تورد مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مجموعة من ألفاظ الإبدال التي جرت على ألسنة المتحدثين وقتذاك، نوضحها في الخطاطة الموالية :

---

(1) كابن الجوزي في كتابه تقويم اللسان، والجواليقي في كتابه تكملة إصلاح ماتغلط فيه العامة. والحريري في درة الغواص

(2) كابن مكي الصقلي في كتابه تثقيف اللسان. وابن هشام اللخمي في كتابه: المدخل إلى تقويم اللسان.

خطاطة الإبدال اللغوي في مصنفات اللحن في القرن السادس الهجري حسب

الشيوع

الصوت المبدل منه	الصوت المبدل إليه	عدد الورود	الأمثلة	
			قبل الإبدال	بعد الإبدال
الهمزة	العين	٢	فقأت	فقعت
	الهاء	١	أرْش	هَرْش
الباء	الميم	٥	لغة عبرانية	عمرانية
التاء	الطاء	٣	منطقة	منتقة
	الدال	٣	تَستري	دَستري
الثاء	التاء	١٢	ثقَل	تقَل
	الفاء	٢	ثُمّ	فُمّ
الجيم	الكاف	٨	يُجذّف	يُكدّف
	القاف	٢	سنبوسج	سنبوسق
	الدال	٢	جَشيش	دَشيش
	الشين	٢	مُجْتهد	مُشْتهد
	الزاي	٣	مَجَّجَ العنب	مَزّج العنب
	الياء	١	مَسْجد	مَسيد
الحاء	الهاء	٣	تَنحّس النَّصارى	تنهّس
الخاء	الغين	٤	خمار الناس	غمار
	الكاف	١	خُشْكَار	كُشكَار
الدال	الذال	١٧	دُعار	ذُعّار
	التاء	٤	الرُّسداق	الرُّستاق
الذال	الدال	١٥	الذِّقن	الدّقن
	الثاء	٢	شحّاذ	شحّاث
	الزاي	٢	بذْر	بزر
	الظاء	١	مسك أذفر	أظْفر
السين	الشين	١٥	السّجية	الشّجية
	الزاي	٦	هَجَسَ	هَجَزَ
الصاد	السين	١٧	سَنْجَة الميزان	صَنْجة الميزان
الضاد	الدال	٢	غَرْضُوف	غَرْدُوف
	الطاء	٢	رَبَض	رَبَط

	الطاء	٢	رَبَض	رَبَط
الطاء	الدال	٢	رجل مَلَطّ	رجل ملدّ
الفاء	الباء	١	نَفْيَة	نَبْيَة
الكاف	القاف	٨	اقطعه من حيث رك	رق
القاف	الكاف	٦	حُقّة	حُكّة
	الجيم	٢	القرفس	الجرْجس
اللام	الراء	٧	زَجَلَت الدابة ولدها	زَجَرَت
	النون	٦	أَدَالَ الله لنا العدو	أدَان
الميم	الباء	٦	مَشيمة	بَشيمة
	النون	٤	سمك مَمْقور	مَنْقور
النون	الميم	٢	قائم على براثنه	براثمه
	اللام	١	قمح كثير الزُّوَان	الزُّوَال
		١٨٩		

حين نمعن النظر في الخطاطة السابقة، نجد أن الإبدال جرى في معظم الأصوات الصوامت العربية، حيث جرى في واحد وعشرين صوتا من الثمانية والعشرين، وقد أمكن جمع **مائة وتسعة وثمانين** لفظا، مما يمكن أن يعد إبدالا، وهذا يدل دلالة واضحة على شيوع هذه الظاهرة في القرن السادس، ويتضح أن معظم هذه الأصوات التي جرى بينها الإبدال تجمعها وشائج القربى في المخارج والصفات، وبعضها قد نطقت به العرب في لهجاتها المختلفة.

وفي الصفحات الآتية وصف ودراسة وتحليل لظاهرة الإبدال مما نطق به أهل ذلك القرن وسيجري العرض بتجميع الأصوات المتقاربة أو المتحدة مخرجا في زمرة واحدة، لأنها تخضع في تغيرها لقانون صوتي واحد.

١- التبادل بين الأصوات الشفوية :

الباء والميم: الباء b صوت شفوي انفجاري، مجهور، مرقق

الميم m صوت شفوي، أنفي، مجهور

تتخذ الشفتان وضعا واحدًا عند النطق بصوتي الباء والميم، غير أن مجرى الهواء مع الميم من الأنف ومع الباء من الفم (١)

وبناء على الاتفاق في المخرج والصفة بين هذين الصوتين جرى التبادل بينهما، وقد نطقت العرب قبلا بهذا النوع من الإبدال، فقالوا: " الظَّأْبُ والظَّأْمُ :سِلْف الرجل، والرِّبا والرِّما، والُرجمة والُرجبة، وسَبَد شَعْره وسَمَده: حلَقَه. والسَّاسِم والسَّاسِب شَجَر، وضربة لازِم ولازِب، وهو يرمي من كَثَب ومن كَثَم، وعَجْب الذَّنب وعَجْمه "(٢) وتبدل الباء ميما والميم باء في لغة بني مازن، ولا سيما إذا كانا في أول الكلمة: فيقولون في(مات البعير): (بات البعير) وقد يتعاقبان مع وجودهما في وسط الكلمة، فقد ذكر ابن السكيت أنه جاء في الحديث الشريف: (إني أخشى عليكم الرِّما، أي: الرِّبا)." (٣) ويذكر المعجم الوسيط: " المقدونس: بقلة من الفصيلة الخيمية تزرع لرائحة ورقها، وهي من الخضر المشهورة " (٤)ولانجد من العامة والخاصة إلا وينطق هذه البقلة البقدونس.

وواضح أن الإبدال قد جرى بين الميم والباء.وبهذا يمكن تفسير ماجاء على لسان أهل بغداد في القرن السادس، لغة عِمْرانية بدل عِبْرانية (٥)، وقول عامة صقلية " صقْلبي مَنْبُوص بدل مَنْمُوص "(٦)وجرى العكس في قول عامة صقلية " خَبَشْتُ وَجْهه، بدل

---

(1) أنيس: ابراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ٤٥ص، ٤٦، و السعران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، بيروت، ١٩٦٢.ص ١٦٧، ١٨٤.

(2) السيوطي: جلال الدين، المزهر، ١/ ٤٦٣.

(3) أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ص ٧٠.

(4) أنيس: إبراهيم وآخرون: ص ٨٨٠.

(5) الجواليقي: التكملة ، ص٤٥، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٣٨.

(6) ابن مكي: تثقيف اللسان، ٧٩-٨٠ وابن بري، أبومحمد عبدالله (غلط الضعفاء من الفقهاء) ضمن

خمَشت وخمّشت في التكثير"[1] وعند عامة أهل المشرق يقول ابن الجوزي: وتقول: " خَرْبش " الكتاب إذا أفسده والعامة تقول "خَرْمش" بالميم "[2]، ولعل الأصل في خبَش وجهه وخَرْمش الكِتاب واحد وهو خَمَش، وخمّش عند التكثير كما أورده ابن مكي [3]، وتبعا لظاهرة المخالفةDissimilation استبدل بأحد الصوتين المضعفين أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين، وهو الراء فصارت خرمش، واستبدلت الباء بالميم في لهجة ثانية.، وسمع هذا الإبدال بين الباء والميم على ألسنة العوام في شمال الأردن في بعض الكلمات، مثل: مَرْطَبان، وبَرْطمان، ومَرْهم وبَرْهم، وبَنّوتَه، ومَنّوتة، وبَنِي آدم ومَنِي آدم. [4]

٢- التبادل بين الصوت الشفوي و الشفوي الأسناني.

الباء b ،والفاء f صوت أسناني شفوي احتكاكي (رخو) مهموس مرقق

يتكون صوت الفاء بأن تضغط الشفة السفلى على الأسنان العليا، بحيث يسمح للهواء أن يشق طريقه بينهما ومن خلال الثنايا [5]

و وقع الإبدال بين (الفاء والباء) لتقاربهما في المخرج، ومن نطق العرب بالحرفين جاء في كتاب العين: " عكَبَت حَولهم الطير: عَكَفَت فهي طَيرٌ عكُوب أي عكُوف "[6] وفي اللسان: " وعَكَفَت الخيلُ عُكُوفا، وعَكَبَت عُكُوبًا بمعنى واحد "[7] وذكر ابن سيده (ت٤٥٨هـ) أن " الخَزَف ماعمل بالطين وشُوِي بالنار فصارَ فُخَارًا واحدتُه خَزَفَة، والخَزَبُ لغةٌ في الخَزَف: يمانية "[8]

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٧٩

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٣

(3) تثقيف اللسان، ٧٩

(4) حداد: حنا، بقايا من اللهجات العربية القديمة على ألسنة العوام في شمال الأردن (بحث) ص٦٢

(5) انظر: أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٤٥

(6) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار الهلال، ٢٠٦/١

(7) ابن منظور، لسان العرب، ٢/ ١١٧

(8) ابن سيده: ابو الحسين علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت) ١٢٥/٥.

وقد سوّغ نطق عامة بغداد في القرن السادس (نبية) بدل(نفية) قرب مخرج صوتي الباء والفاء .

٣- التبادل بين الصوت الشفوي الأسناني والصوت الأسناني.

الثاء والفاء. الثاء ţ صوت أسناني احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.

تخرج الثاء من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا [١]

فبين صوتي الثاء والفاء تقارب في المخرج، واتفاق في الصفة، وهذا مما سوغ الإبدال بينهما، فقد فقرأ ابن مسعود وابن عباس: (وثُومها) بالثاء، على إبدال الفاء ثاء، والثُّوم والفُوم بمعنى واحد. "[٢]، وقد يحدث العكس بأن تبدل الثاء فاء، قال تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ ﴾ قرأ بالأجداف بالفاء بدلا من الثاء شاذًا. "[٣] قال ابن جني: " والوجه أن تكون الفاء بدلا من الثاء لأنهم قد أجمعوا في الجمع على أجداث، ولم يقولوا أجْداف. " "[٤] وقد نطقت العرب بهذا الإبدال قبلا، ومن ذلك: " الحُثَالة والحُفَالة، والأَثَافي، ولغة بني تميم الأَثَاثي "[٥]

وتتحدث كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري عن أهل صقلية أنهم يقولون لمن سقطت ثنيته : (أفرم) والصواب: (أثرم) [٦] ويقولون (فُمّ) بدل (ثُمّ) وهذا

---

(1) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٨، والسعران، علم اللغة، ١٩٠

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٨٨/١، وانظر: الفراء: يحيى بن زياد معاني القرآن، بيروت– لبنان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ ٤١/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٩٥/١

(3) انظر:البحر المحيط ، ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، و علي معوض، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧ ٣٤١/٧، والزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ٢٨٩/٣.

(4) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م ، ٢٤٨/١.

(5) السيوطي، المزهر، ٤٦٥/١.

(6) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨١.

أجازه ابن مكي قائلا: " وذلك جائز عند العرب غير منكر " [1]

٤-التبادل بين الأصوات الأسنانية.

الطاء والدال. الطاء: ṭ ، صوت أسناني لثوي انفجاري شديد مهموس مفخم
الدال d صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مجهور مرقق

وصف القدماء الطاء المجهورة بأنها مقاربة للدال في المخرج والشدة والجهر، ولا فرق بينهما إلا أن الطاء صوت مطبق نظيره المنفتح هو الدال، كما يدل على ذلك قول سيبويه: " لولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها ".[2]

وروي من إبدال الطاء والدال: يقال لما اطْمَأَنّ من الأرض وَهْطَة، وهي لغة في وَهْدة. ".[3]وبهذا يمكن تفسير قول عامة صقلية: رجل ملدّ بدل ملطّ ".[4]

الذال والظاء :

الظاء : ḏ̣ صوت أسناني، احتكاكي (رخو) مجهور، مفخم.

الذال: ḏ صوت أسناني، احتكاكي (رخو) مجهور، مرقق.

يتكون صوتا الظاء والذال بطريقة واحدة فيما عدا شكل اللسان مع كل منهما " ففي حالة النطق بالظاء، يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقعر وسطه، كما يرجع اللسان إلى الوراء قليلا، ولذلك عدّ القدماء الظاء أحد أصوات الإطباق "[5]

وقد نطقت العرب بإبدال الذال والظاء، فقد روي " شِنظير وشِنظيرة (سيِّىء الخُلُق)،

---

(1) تثقيف اللسان، ٨١.

(2) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قُمبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى. ٤٣٦/٤.

(3) الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م (وهط) ١١٦٨/٣.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨,٣.

(5) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٦، ٤٧.

وهي في رأي الجوهري لُغةٌ أولثغة "(١)

ونطق بعض عامة صقلية: " مسك أظْفَر بدل أذْفَر "(٢) فقد حدث أن تأثرت الـذال المرققة بصوت الراء وهو من الأصوات المستعلية فأبدلت صوتا مفخما وهو الظاء، وهذا ما يطلق عليه الدارسون المحدثون المماثلة Assimilation وهي مماثلة جزئيـة مـدبرة منفصلة.

٥- التبادل بين الأصوات الأسنانية اللثوية.

التاء والدال :

التاء t صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مهموس مرقق

قرأ لاحق قوله تعالى: ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ ﴾ { آل عمـران ١٢٧/٣ } بإبدال التاء دالا، كما قالوا: " هَرَتَ الثوب وهَرَدَه إذا حَرَقه، فكذلك كَبَت العدو وكَبَده إذا إصاب كَبِده "(٣)

ومن إبدال هذين الصوتين حكى السيوطي " مدٌّ السير ومَتٌّ، والـسَّدى والـسَّتى، لسدى الثوب، وسَبَنْتى وسَبَنْدى للنَّمِر ""(٤)

ويمكن في ضوء تقارب مخرجي هذين الصوتين تفسير قول عامة صقلية في القرن السادس: " ثوب دُستري بدل تُستري "(٥) وقول عامة بغداد: " تَخَاريص القَمِـيص بـدل دَخَاريص "(٦)ومانتج من إبدال التاء دالا فيما مضي يمكن أن يفسر فـي ضـوء قـانون المماثلة الصوتية فقد تأثر صوت التاء المجهور بصوت السين المهموس فقلب

---

(1) الجوهري، الصحاح (شنظر)، ٦٩٨/٢.
(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٤.
(3) ابو حيان: البحر المحيط، ٥٥/٣
(4) المزهر، ٤٦٤/١
(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٨٠
(6) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٤

إلى نظيره الدال المهموس بطريق المماثلة الجزئية المدبرة Regregssive المتصلة.

التاء والطاء.

هذان الصوتان كلاهما أسنانيان لثويان شديدان ومخرجهما واحد، وهو عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا غير أن الطاء صوت مطبق يتخذ اللسان معه شكلا مقعرا، وهو حسب وصف القدماء صوت مجهور والتاء صوت مهموس، فالانتقال إلى التاء يتطلب ترقيقها وتهميسها، ومن إبدالهما في لغة العرب قولهم: " الأقطار والأقتار: النواحي. وطبن، وتبن " [١]

ويظهر أن الجنوح إلى التفخيم والترقيق كان سببا في إيثار أحدهما عند فئة من الناس والآخر عند فئة أخرى، كما في إبدال الطاء تاء عند قوم فيقولون (منتقة) "[٢]

الضاد والظاء:

الضاد ḍ صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم

والظاء ḍ̲ صوت أسناني احتكاكي (رخو) مجهور مفخم

يذكر العلماء أن مخرج كل من الضاد والظاء متقاربان، فالضاد – كما وصفها سيبويه – من بين حافة اللسان ومايليه من الأضراس غير أن مجرى الهواء معها جانبي، من جانب الفم الأيسر أو الأيمن [٣] ويذكر ابن جني المخرج نفسه، ويضيف: " إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر " [٤]

ويروي عن العرب إبدال الضاد إلى طاء بقولهم: " قَوس ضَروح وطَروح، وضَرّحه وطَرّحه [٥] وبهذا يمكن تفسير قول عامة صقلية لماحول المدينة: رَبَط وصوابه:

---

(1) السيوطي، المزهر، ٤٦٤/١

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٠، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٢

(3) انظر: الكتاب، ٤٣٣/٤

(4) سر صناعة الإعراب، ٥٢/١

(5) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٤٦٥/٢

رَبَض. [١]

الضاد والدال.

حصل تطور في نطق الضاد الذي وصف سيبويه مخرجه بأنه " من أول حافة اللسان ومايليه من الأضراس، غير أن مجرى الهواء معه جانبي من جانب الفم الأيسر أو الأيمن " [٢] ويرجّح اختلاف النطق بين القدماء ونطقنا قول ابن جني: " فإن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر أو من كليهما " [٣]

ونظرا لعسر نطق الضاد القديمة، تطورت الضاد إلى صوت آخر شديد مجهور هو النظير المنفتح للطاء العربية وهي الدال، ومن ذلك قول عامة صقلية: غُـردوف بدل غُرضوف أو غُضروف [٤] وبهذا الوصف يكون الضاد صوتا رخوا [٥]

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٩٠

(2) الكتاب، ٤/٤٣٣

(3) سر صناعة الإعراب، ١/٥٢

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٣.

(5) انظر: أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٥٠.

التاء والثاء والدال والذال

تخرج الذال من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ولا فرق بين الذال والثاء إلا أن الثاء صوت مهموس لايتحرك معه الوتران الصوتيان [١]، وقد ينتقل مخرج الذال إلى الوراء قليلاً فيصبح زايا، أي الانتقال من فويق الثنايا السفلى إلى أطراف الثنايا العليا[٢].أما التاء والدال فلا فرق بينهما سوى أن التاء مهموسة، والدال نظيرها المجهور

ونظرا لوشائج القربى بين هذه الأصوات أصبح الإبدال بينهما سائغا، فمن إبدال الدال ذالا ما روي عن الأعمش أنه قرأ: ﴿ فَشَرِّذْ بِهِم مَّن خَلْفَهُمْ ﴾{ الأنفال/ ٥٧ } بالذال المعجمة في شَرِّد [٣]و من إبدال الذال إلى الثاء ماروي من قول العرب: " النَّبيذَة والنَّبيثَة تقال لتراب البئر، وقَثَم له من مَالِه وقَذَم، وغَذَم له من ماله، إذا دفع له دفعة فأكثر "[٤]وذكر أبو الطيب اللغوي أن من إبدال الدال زايا: " ذَرَق الطائر وزَرَق، وبذرت البَذْر وبَزَرت البَزر " "[٥] وبهذا يفسر ماورد من لغة عامة بغداد في القرن السادس، بَزْر وزَفْر، بدل بَذْر وذَفْر. [٦]

وبناء على نظرية السهولة في النطق وأثرها في تطور الأصوات يرجّح تطور الذال إلى الدال، فالأيسر أن تنتقل الأصوات من الرخاوة إلى الشدة كما يحدث حاليا للذال والثاء

---

(1) المصدر السابق، ص٤٧.
(2) المصدر السابق، ص٥٢.
(3) انظر: ابن جني، المحتسب، ٢٨٠/١.
(4) السيوطي، جلال الدين، المزهر، ٤٦٤/١.
(5) اللغوي، أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ٦/٢.
(6) ابن الجوزي : تقويم اللسان ، ٧٩

والظاء في لهجات بعض سكان البلاد العربية فينطقونها دالا وتاء وضادا؛ " لأن الأسهل على اللسان أن يصطدم بالحنك، ويلتقي التقاء محكما ينحبس معه النَّفَس – وهو مايكون مع الأصوات الشديدة كالتاء – من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء كما يحدث في الأصوات الرخوة (١)

ويذهب الباحث إلى ماذهب إليه عبدالعزيز مطر، إلى أن احتمال التصحيف في بعض الألفاظ التي أوردها ابن الجوزي من لغة عامة بغداد، والألفاظ التي أوردها ابن مكي من قول عامة صقلية بالدال وصوابها بالذال، نتيجة احتمالين: التطور اللغوي أو التصحيف، وقد مضى الحديث عن تطور هذين الصوتين. (٢)

أما التصحيف فهو واقع في كثير من ألفاظ اللغة، وقد أشار ابن جني إلى علاقة التصحيف والتحريف بالإبدال قائلا: " قالوا لابل...ولابن، وقالوا: قام زيد فم عمرو، كقولك ثم عمرو، وهكذا، وإن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف " (٣) وقال ابراهيم أنيس : " ولا يبعد أن بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف والتحريف " (٤)

٧- التبادل بين الأصوات الذلقية.

الراء واللام:

الراءr صوت، لثوي، متوسط، تكراري، مجهور.

اللام L: صوت لثوي، متوسط، ذلقي، مجهور.

بين الراء واللام قرب في المخرج واتفاق في الصفة فهما من حيز واحد وبعضهما أرفع من بعض(٥) وهي ذلقية نسبة إلى ذلق اللسان أي طرفه (٦)

وكان القدماء على حق في الربط بين الأصوات الثلاثة (الراء واللام والنون) ذلك

---

(1) انظر: أنيس. ابراهيم، الأصوات اللغوية، ١٨٤.

(2) انظر: مطر. عبدالعزيز. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ٢٧٩-٢٨٠.

(3) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٤٢.

(4) أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، مصر، مكتبة الأنجلو، الطبعة السادسة، ١٩٧٨، ص ٨٤.

(5) أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٦٤، ٦٥.

(6) المصدر السابق، ٦٣.

أنها مع قرب مخارجها تشترك في أنها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع [١].

وكثر في لغة العرب الإبدال بين الراء واللام فمن ذلك " زَرَفت إليك وزَلَفت دنوت " [٢]، " وسَهْم أمْرَط وأمْلَط لاريش عليه "[٣] " ورَبَكت الطعام ولَبَكتُه إذا خَلَطته " [٤]

وفي ضوء ماسبق يمكن تفسير ماجاء على لسان عامة صقلية وبغداد والأندلس في القرن السادس من إبدال في قولهم " زَجَرت الدابة ولدها، بدل زَجَلت " وخَشَر بدل خَشَل، والخَنْجل، بدل الخَنْجر " [٥]

٨- التبادل بين الأصوات المائعة.

يقصد بالأصوات المائعة Liquida: اللام والميم والنون والراء [٦]، وهذه الأصوات يحدث الإبدال فيها كثيرا يقول برجشتراسر: " والغالب على نطقها كلها الصوت الناشئ عن اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة، ولهذا السبب كثير مايستبدل بعضها من بعض"[٧]

---

(1) انظر: مطر. عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ٢٨٣، وراجع ص٢٦٠ من المصدر نفسه.

(2) اللغوي. أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ٢/ ٥٨.

(3) المصدر السابق، ٢/ ٦٤.

(4) المصدر السابق، ٢/ ٧١.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٥، ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠١، اللخمي، ابن هشام، المدخل، ٤٤٢.

(6) عبدالتواب. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الطبعة الأولى، القاهرة والرياض، ١٩٨٢، ص٢٢٦.

(7) التطور النحوي، ٢٤.

اللام والنون:

اللام L صوت لثوي، جانبي، متوسط بين الشدة والرخاوة، مجهور مرقق مفخم

النون N صوت أنفي، متوسط بين الشدة والرخاوة، مجهور. مرقق

تنطق اللام عندما يتصل طرف اللسان باللثة، ويرتفع الطبق فيسد المجرى الأنفي عن طريق اتصاله بالجدار الخلفي للحلق، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية "[١]

وعند النطق بالنون يندفع الهواء من الرئتين مرورا بالحنجرة مع تذبذب الأوتار الصوتية ثم يتخذ الهواء مسارا عبر الحلق، ويتسرب الهواء عبر المسرب الأنفي لإنسداد فتحة الفم أثر هبوط أقصى الحنك اللين، ولإنتاج هذا الصوت يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة. [٢]

وبسبب وشائج القربى المخرجية والوصفية بين صوتي اللام والنون وقع الإبدال بينهما، فقد قرأ الحسن والزهري وعبدالله بن إسحاق: إسرائين، بنون بدل اللام كقول الشاعر :[من الرجز]

يقولُ أهلُ السوءِ لمّا جينا هذا وربِّ البَيْتِ إسرائينا[٣]

ونص سيبويه على إبدال النون لاما فقال: " وقد أبدلوا اللام في النون، وذلك قليل جدا، قالوا: أصَيْلال، وإنما هو أُصَيْلان "[٤]

وورد هذا الإبدال في لهجة القرن السادس ومن قولهم: الوَرَن بدل الوَرَل "[٥]

ويذهب الباحث إلى ماذهب إليه أحد الدارسين المحدثين من أن التفسير الصوتي لإبدال اللام نونا في هذا المثال وغيره يرجع إلى قانون السهولة والتيسير في النطق إذ

---

(1) عبدالتواب. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ٤٧.

(2) أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٦٤، والأنطاكي: محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، الطبعة الثالثة، بيروت، ص ١٦٢.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦٢/١.

(4) الكتاب، ٢٤٠/٤.

(5) ابن الجوزي. تقويم اللسان، ١٨٣.

يميل المرء دائما إلى السهولة في النطق بالأصوات فيقلب اللام نونا كما في اسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وجبريل وجبرين... "[1]

وذلك لاتساع الهواء في النون مرورا بالأنف دون أن يعترضه شيء، كما يعترض اللسان الهواء في أثناء نطق اللام، فيمر الهواء من أحد جانبي اللسان [2]ويبدو أن الناطقين بإبدال اللام نونا أرادوا قوة الإسماع، حيث إن النون من أقوى الأصوات إسماعا.

الميم والنون.

يقترب مخرجا صوتي الميم والنون، فالميم تخرج من الشفتين، وتخرج النون من طرف اللسان بينه وبين مافوق الثنايا [3] ، ومن الفروق بينهما " أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان "[4]

وقد سوغ الإبدال بين هذين الصوتين تقاربهما مخرجا واشتراكهما في كثير من الصفات، ومما ورد من ذلك قول العامة في القرن السادس "سمك مَنْقُور بدل مَمْقُور " [5]

٩-التبادل بين أصوات الصفير.

السين، والشين، والصاد. السين : s صوت أسناني لثوي، احتكاكي (رخو)، مهموس مرقق

الشين :Š صوت لثوي، أسناني، مهموس (احتكاكي) رخو جانبي

الصاد: ṣ صوت أسناني لثوي، احتكاكي (رخو) مهموس مفخم

يشترك صوتا السين والشين في الهمس والرخاوة وقرب مخرجيهما، فساغ الإبدال بينهما ويدل على ذلك ماقاله سيبويه – رحمه الله– " فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس والانسلال من بين الثنايا "[6] أي: سينا

---

(1) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ٣٣٣.
(2) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص٦٤.
(3) ابن جني. سر صناعة الإعراب، ٤٧/١، برجستراسر، التطور النحوي، ١٢.
(4) أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٦٧.
(5) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦، والصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان، ٩٦.
(6) سيبويه. الكتاب، ٣٠٦/٤.

و بناء على قرب مخرج كل من السين والشين واتفاقهما في الصفات جرى الإبدال بينهما فقد قرأ عكرمة قوله تعالى: ﴿ وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي ﴾ { طه /١٨} أهُسُّ بالسين.[١] ورَوت لنا كتب اللغة مانطقت به العرب من هذا الإبدال، ومن ذلك " غَـبَس الظـلام وغَبَش، والسُّدْفة والشُّدْفة: الظُّلْمة "[٢] " وفَقَسْتُ البيضةَ أَفْقِسُها فَقْسًا وفَقَشْتُها أَفْقِشُها فَقْشًا، إذا فَقَصْتُها "[٣]

وفي ضوء ماسبق يمكن تفسير ماورد بمصنفات اللحن في القرن السادس الهجري من إبدال في بعض الألفاظ ، ويشار إلى أن بعضها كان من المعرب ومن ذلـك قـولهم للصقر: شذانق والصواب: سوذانق "[٤]

ويبدو أن اختلاف النطق راجع إلى عدم الاتفاق في تعريب الاسم فقد عرب إلى: " السُّوذَانِق، والسُّوذَانِيق، والشُّوذَنيق، والشُّوذَق "[٥]

و يشبه الصـاد السين في كل شئ إلا في الإطباق فالصـاد صـوت مطـبق [٦] فحين النطق بالصاد يتقعر وسط اللسان، فيخرج الصفير غليظـا، وحـين النطـق بالسين لايتقعر اللسان، ويكون الصفير عاليا، لأن مخرج السين أضـيق مـن مخـرج الصاد[٧] .

ومن أجل هذه الوشائج بين هذين الصوتين نطقت العرب بإبدالهما، فـ :" كل سين وقعت بعدها غين أو خاء أو عين أو قاف أو طاء جاز قلبها صادا، وذلك مثل قوله تعالى:

---

(1) ابن جني، المحتسب، ٩٤/٢، والزمخشري، الكشاف، ٥٣٣/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٠/٦.

(2) اللغوي: أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، الإبدال، ٢/ ١٥٥.

(3) المصدر السابق، ١٦٥/٢.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٦٧.

(5) انظر: الجواليقي، أبو منصور، موهوب بن أحمد، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار الكتب (الطبعة الثانية) القاهرة، ١٩٦٩ م، ٢٣٤-٢٣٥.

(6) أنيس. إبراهيم. الأصوات اللغوية، ٧٤-٧٥.

(7) انظر: أنيس. إبراهيم. الأصوات اللغوية، ٧٤-٧٥.

﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ { الأنفال /٦ } ويصاقون و(مس سقر)} القمر / ٢٠ } وصقَر، ومثل : سَخَر وصَخَر مصدر سَخَرْت منه إذا هَزَأْتُ، ومثل قوله تعالى:﴿ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً ﴾ الأعراف /٦٩، وبصطة، والسراط والصراط، ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ﴾ "لقمان /٢٠ " وأصبَغ. [1]ومعنى هذا أن إبدال السين صادا – عند علماء اللغة – مقيد بوقوعها قبل حروف الاستعلاء فإن تأخرت السين عنها كما في " قست، قسوت، ويخسر المتاع " لاينقاس الإبدال لأنه انحدار بعد الإصعاد، وهذا يستخف ولا يستثقل كما استثقل عكسه " [2]

فالسين إذن في هذه الألفاظ أصل والصاد معدول عن الأصل " وأن الأصل أجود من الصورة التي نتجت عن ظاهرة المماثلة Assimilation بين السين والحروف المستعلية "[3] ومن ذلك: " اصنطِرْلاب بدل اسْطِرْلاب " [4]فقد أبدلت السين صادا لمجاورتها الطاء، وذلك مايسمى بالمماثلة التقدمية الجزئية المتصلة.

ومعنى هذا أن أصوات الاستعلاء تملك قوة في اجتذاب صوت السين، وتحوله إلى نظيره المطبق وهو الصاد، لأن هذا الحرف أقرب الحروف إليها.

فالأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين

---

(1) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ٢٢٣/١.

(2) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد. الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣، ٣٨/١.

(3) عبدالتواب: رمضان، التطور اللغوي، ص٥٤.

(4) ابن هشام، المدخل، ٢٧٧.

الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات [1]

وَوَضُح لدى الباحث من قول عامة بغداد وصقلية والأندلس مما ورد في تضاعيف مصادر الدراسة أنهم يخلطون في النطق بين السين والصاد، وليسوا ينطقون من الألفاظ ماينطبق عليه قانون المماثلة بين السين والحروف المستعلية إلا قليلا، فإذا نظرنا إلى خَارِص، وبرد قَارِس وقَرَيس وقَسْرا وسُمَيْراء، ودَابَّة شَمُوس [2] فهم يبدلون هذه الألفاظ إلى حارس، وقارص، وقريص، وقصرا، وصَميراء، ودابة شموص، وهم كذلك يخلطون بين السين والصاد.

وقد اشتملت ألفاظ من لغة العامة في القرن السادس على حروف الاستعلاء أو الراء، فلربما تكون السين تأثرت بها فتتطورت إلى نظيرها المطبق وهو الصاد، وهذه الألفاظ هي: قَرَبوص السَّرج، ونِقْرِص [3]، و نَخَّاص[4] وخَصٌّ، وصُور المدينة [5]

ومن الألفاظ المشتملة على حروف الاستعلاء: صَقَلية، وهم يقولون (سِقِلية)

وبناء على ماسبق يتضح أن الميل إلى الترقيق سمة وديدن الحاضرة، والتفخيم سبيل ارتضاه أهل البادية [6]

١٠- التبادل بين الجيم والقاف والكاف

الجيم: J̱[7] صوت غاري (وسط الحنك) مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور مرقق.

القاف ḵ: صوت لهوي، انفجاري، مهموس، شبه مفخم.

الكاف k: صوت طبقي (حنكي قصي) انفجاري، مهموس، مرقق.

---

(1) انظر: برجستراسر، التطور النحوي، ٣٠.

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٢١، ١٢٨.

(3) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٨.

(4) المصدر السابق، ص ٨٩، وابن بري، غلط الضعفاء من الفقهاء، ٢٤.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٩.

(6) انظر: أنيس. إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٢٨- ١٢٩.

(7) ترد صور نطقية عديدة للجيم، وتحدث فيها علماء الأصوات كثيرا، انظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٣٠٩، ٣٤٢.

يتكون صوت الجيم بأن يندفع الهواء من الرئتين إلى الحنجرة، فيحـرك الـوترين الصوتيين، ثم يتخذ مساره عبر الحلق والتجويف الفمي حتى يصل إلى مخرجه، فينحبس التيار الهوائي حين التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى، ويولد هـذا الـصوت عنـد انفصالهما. وفي نطق (الجيم) تباين بين المتحدثين به، بسب تطور نطق هـذا الـصوت، وهو على أنحاء ثلاثة: (١)

١- شديد خالص الشدة وهو صوت مجهور مخرجه من أقـصى الحنـك (الجـيم العمانية).

٢- مزدوج بين الشدة والرخاوة، وهو صوت مجهور مخرجه من وسـط الحنـك (الجيم المفردة)

٣- الجيم الرخوة الخالصة الرخاوة، ومخرج هذا الصوت من وسط الحنك (الجـيم الشامية)

وورد عن العرب الإبدال بين الكاف والقاف فقد قرأ عبدالله بن مسعود قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ {الإنـــسان/٥ }

(قافورا) بالقاف على إبدال الكاف قافا (٢) ونطق العرب قديمًا فقالوا: " قُشَطْتُ الكتابة عن القرطاس قَشْطًا، وكَشَطْتُها كَشْطًا " و " هذا عربي قُح، وكُح " (٣) وينطق بعض العامة في عمان القاف كافا، فيقولون: كُلْت له، وكَلِيل، ووكَّع، وكَام. بدلا من: قُلْـتُ لـه، وقَلِيـل، ووقَّع، وقَام .

و التبادل بين نطق القاف والكاف راجع إلى الجنوح إلى التفخيم عنـد فئـة مـن

---

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٨، وبشر كمال، علم الأصوات، ١٢٦ وإستيتية، سمير، الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية) دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة لأولى، عمان ورام الله، ٢٠٠٣، ١٥٢-١٥٣.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٧/٨.

(3) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧.

الناس، والترقيق عند فئة أخرى، فالترقيق أمر درج عليه أهل الحاضرة، حيث ينتقل مخرج نطق (القاف) إلى الأمام قليلا. (١) وأظن أن نطق أهل بغداد (للجيم) زمن ابن الجوزي كان نطقا بين الجيم والكاف.

وصوت الجيم في العربية من الأصوات التي اختلف المحدثون في وصفه عن القدماء، فهو عند القدماء صوت شديد مجهور(٢) في حين عده المحدثون صوتا لثويا حنكيا مركبا، الأمر الذي يعني أنه مكون من صوتين ينطقان معا، أحدهما انفجاري والآخر احتكاكي (٣) فالجيم في العربية الفصحى يتكون من الدال والشين.

وأبدل عامة صقلية في القرن السادس الجيم شينا في (مُشْتهد) بدل (مجتهد) وكذا عامة بغداد، قالوا:(اشْترّت الدَّابة) بدل(اجْترّت)" (٤)، فحدث هذا بسبب ظاهرة المماثلة Assimilation فالجيم صوت مجهور جاور التاء وهو صوت مهموس، فتأثرت الجيم بالتاء تأثرا مدبرا فقلبت الجيم صوتا مهموسا، يتحد معه في المخرج وهو الشين، فكلاهما من أصوات وسط الحنك، ومخرج الجيم عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى (٥) ومخرج الشين عند التقاء أول اللسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى (٦)

أما إبدال الجيم كافا فما ورد منه يمثل لهجة أهل المشرق (بغداد) وهذا الإبدال يعد نتاج تعريب عن الفارسية، يقول سيبويه: " ويبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم، الجيم لقربها منها، ولم يكن من ابدالها بد، لأنها ليست من حروفهم وذلك نحو: الجربز، والآجر، والجورب "(٧)ويعني سيبويه بذلك صوت مخرجه بالقرب من أقصى الحلق، وهو

---

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٣١.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٤، ابن جني، سرصناعة الإعراب، ١/١٧٥.

(3) الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧، ص٩٥، بشر، كمال، علم الأصوات ص ٣٠٩.

(4) ابن مكي ، تثقيف اللسان ، ٨١

(5) أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٧.

(6) المصدر السابق ، ٧٧.

(7) سيبويه، الكتاب، ٤/٣٠٥.

مايسمى بالجيم العمانية أو الجيم القاهرية.

ويقول سيبويه أيضا: " وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضا، قال بعضهم: كَرَبَق وقَربَق (يعني في كَربَج) "(١)

وإلى هذا ذهب من ألف في لحن العامة في هذا القرن إلى أن من نطق بالكلمات (السوبك، والدستك، وشهدانك) الأصل أن ينطق القاف جيما، ويبدو ان النطق كان بين الجيم والكاف، ومنها " الفونتج والأصل أن تكون بونتك، والفالوذ، والفالوذج، والأصل الفالوذق "(٢)

١١-التبادل بين الأصوات الغارية.

الجيم والياء.

الياء y: صوت غاري (يخرج من وسط الحنك) مجهور.

وصف سيبويه صوت الياء بقوله: " منها الحروف اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك " وأيّ " وإن شئت أجريت الصوت ومددت " (٣)

ويتميز صوت الياء بطبيعته الازدواجية، وقابليته التحولية من صائت طويل، إلى صامت في تشكيل معالم الدلالة، وتبادل المواقع في الوحدة اللغوية. فعند إنتاج هذا الصوت الصامت، يخرج الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة، فيهتز الوتران الصوتيان، ويتقلص اللسان إلى الخلف في وسط الحنك، ثم يرتفع وسطه نحو الحنك، فيخرج الهواء من هذا الممر الضيق محدثا صوت الياء الصامت (٤)

وقد أثبت البحث اللغوي في العصر الحديث اتفاق صوتي الجيم والياء في المخرج فكلاهما من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى وكلاهما مجهور مستفل منفتح

---

(1) المصدر السابق، ٣٠٥/٤..

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٤٤

(3) الكتاب، ٤٣٥/٢ ومابعدها.

(4) انظر: عمر: أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٧١

مصمت[1]

وإبدال الجيم ياء لغة نطقت بها العرب، فقد حكى أبو الفضل الرياشي عن أعرابي أنه قرأ " الشِّيَرة " على إبدال الجيم ياء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ { البقرة /٣٥ }[2]، فالعرب تقول: " شِيرة في شَجَرة، ومن ذلك أيضا ما أنشدته أم الهيثم المنقرية: [من الطويل]

إذا لمْ يكُنْ فيكُنّ ظِلٌّ ولا جَنَى فأبْعَدَكُنّ اللهُ من شِيَراتِ [3]

وذكر ابن جني أن الياء في (شَيَرة) أصل وليست بمبدلة، وحجته في ذلك تصغيرها على (شُيَيْرة) [4]

والمرجح أن كلمة (شَجَرة) وجمعها (أشجار) بالجيم أكثر من الياء، وأن المتحدثين بالجيم أكثر من المتحدثين بالياء، وأن الياء بدل من الجيم، والجيم أصل.

وهذه الظاهرة شائعة عند بعض القبائل النجدية في القديم والحديث كبني تميم، فقد وجدت في (الحوطة) جنوبي الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويسكنها من بني تميم العدد الكثير. [5] وذكر ابن الجوزي أن (مسيد) خطأ والصواب مسجد، والمرجح أيضا أنها ليست بخطأ (كشيرة) معدولة من (شجرة)، وإنما هي لغة كثير من القبائل العمانية كبني رَاسِب، والجَنَبة في المنطقة الشرقية من عمان ، ومنطقة الباطنة من عمان، ولغة كثير من أهل حضرموت، وجمع كثير من أهل الخليج العربي ينطقون الياء بدلا من الجيم في مثل الجمعة > اليمعة، وما جد > مايد) .

---

(1) انظر: أنيس. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٤٢، ٧٦.

(2) أبو حيّان : البحر المحيط، ١/ ٣١٠.

(3) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ١/٢٦١.

(4) ابن منظور: لسان العرب، ٦/٦١-٦٢.

(5) انظر: الجندي: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ليبيا تونس، الدار العربية للكتاب (د.ط)، ١٩٧٨، ٢/٤٦٠-٤٦١.

١٢- التبادل بين الجيم والزاي. الزاي Z: صوت أسناني لثوي احتكاكي (رخو) مجهور مرقق.

يقترب مخرج صوت الجيم من مخرج صوت الزاي، ويتفق هذان الصوتان في صفة الجهر، فالجيم صوت مخرجه من وسط اللسان مع مايحاذيه من الحنك الأعلى و(الزاي) من طرف اللسان، وفويق الثنايا العليا. و في أثناء النطق بصوت الزاي يتجه مخرج هذا الصوت إلى مخرج صوت الجيم نظرا لشدته وكونه صوتا مجهورا، فلا يحتاج إلى جهد عضلي كالجهد الذي يحتاجه صوت الزاي الرخو المجهور ومن نطق عامة بغداد في القرن السادس: قولهم مزّج العنب، بدل: مجّج العنب [١]

وقد يكون هذا الإبدال ناتجًا عن أخطاء النطق والسمع، فقد يُخطئ الشخص البالغ في السمع، ويخلط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها في المخرج [٢]

وقد جرى الإبدال في الحروف التي تتشابه في النطق أو الخط [٣]

١٣- التبادل بين الجيم والدال.

يتحدث العامة في القرن السادس فيقولون لمايطحن من البُرّ غليظا دَشِيْش بدل جَشِيْش [٤]

وقد سوغ إبدال الجيم دالا فيما تقدم من لغة العامة " انتقال مخرج الجيم إلى مخرج الدال، فانتقل الجيم من مخرجه عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى، إلى مخرج أمامي يلتقي فيه طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاء محكما، وبهذا تزيد شدة الصوت، وينقطع تعطيشه مع محافظته على صفة الجهر.

---

(1) ابن الجوزي : تقويم اللسان ، ١٧٠

(2) انظر: عبدالتواب. رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨٧.

(3) الشدياق. أحمد بن فارس، الجاسوس على القاموس، مكتبة الجوائب، (د.ط) القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

(4) ابن بري، غلط الضعفاء من الفقهاء، ٢٦.

١٤- التبادل بين الأصوات الحلقية.

الهمزوالعين:

الهمزة < صوت حنجري، انفجاري، لا مجهور ولا مهموس، مرقق

العين > صوت حلقي، احتكاكي (رخو) مجهور، مرقق

يتضح من الوصف السابق أن بين صوتي العين والهمزة قرب في المخرج،وهو الأمر الذي سوغ الإبدال بين هذين الصامتين. وتذكر كتب اللغة قول العرب:"آديته على كذا وأعديته،أي قويته وأعنته"[1]ومع ذلك-أي قرب المخرج بين الهمزة والعين- وهو أمر يسوغ الإبدال، فإن أثر العجمة عند بعض الناطقين قد يكون سببا في هذا اللحن ، وهو عسر نطق (العين).

فمحاولة تحقيق (العين) يدفعهم إلى توهم أن أصل الهمزة في بعض الكلمات عين فيجري نطقهم لها بالعين في قولهم: " فَقَعْتُ عين الرجل، بدل: فَقَأت، وحصان أصْدع، بدل أصْدأ "[2]

وقد يكون هذا الإبدال قد تسرب إلى سكان الأندلس وصقلية من القبائل العربية التي هاجرت إليها.

ومن التبادل بين الهمزة والعين في لغة العرب، قول الفراء: سمعت بعض بني نبهان من طيء يقولون: دأني يريدون: دَعْني، فيجعلون مكان العين همزة.[3]ولا يزال بعض الناس في الأردن يقولون: مَسْعَلة في مَسْألة، وسُعَال في سُؤَال [4]، وسمعت من يقول: لعْ بدل: لا، ومن أهل عمان من ينطق (أرْبعة) فيقول (عربعة)، وإخال أنهم قوم تنحدر أصولهم إلى الأزد، وبعض قبائل طيء.

---

(1) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ٢/٥٥٢.

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٧٤.

(3) ابن السكيت: يعقوب بن اسحاق، القلب والإبدال، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣، وانظر: حداد: حنا بقايا اللهجات القديمة على ألسنة العوام في شمال الأردن، ص٥٨.

(4) حداد: حنا: بقايا من اللهجات العربية، ٥٨.

أ-الحاء والهاء.

الحاء ḥ صوت حلقي احتكاكي (رخو) مهموس مرقق.

الهاء h صوت حنجري احتكاكي (رخو) مهموس، مرقق

يتضح من خلال الوصف الآنف تقارب مخرج صوتي الحاء والهاء واتحادهما في الصفات، وهذا مما يدعو إلى أن يكون التعاقب بينهما سائغا، وقد ورد هذا التعاقب في لهجات القبائل العربية ، فبنو سعد ينطقون كلمة (أحْلَج) (أهْلج) بالهاء [1] وورد من إبدال هذين الصوتين في لغة بغداد في القرن السادس قولهم " تنهَّس النصارى إذا تركوا أكل اللحم بدل تنحَّس " [2]

ولفظ(تنحّس) عربي فصيح، قال ابن دريد: " وقولهم تنّحس النصارى عربي صحيح لتركهم أكل الحيوان، ولا أدري ما أصله، وتنَحّس فلان إذا تجوع كما قالوا توحّش "[3] أما كلمة (حُردِي) فلم يرد في لغة العرب (هُردِي) "[4]

وبناء على ماسبق يظن الباحث أن ماورد في كتاب ابن الجوزي من إبدال الحاء هاء ناجم عن لكنة أعجمية، وهي من آثارات اختلاط العرب بالفرس في القرن السادس الهجري بخاصة؛ لأن الحاء من الأصوات العربية ذات الصعوبة على غير العرب، وكثير منهم ينطقونها كما لو كانت خاء أو هاء [5]

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حلج) ٤٨٥/١٣.

(2) الجواليقي، التكملة، ص٢١، ابن الجوزي، تقويم اللسان، ٨٨.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حلج) ٤٨٥/١٣.

(4) انظر: صحاح العربية (حرد)، ٤٦٤/٢.

(5) بشر. كمال، علم الأصوات، ١٢٣، وانظر: الأقطش، عبدالحميد، اللحن في العربية على ألسنة العجم القدامى، دراسة تحليلية في ضوء إثارات عن اختلاط السكان بالبصرة، أبحاث اليرموك، العدد ١٦، المجلد الأول، ١٩٩٨، ص ٦٠، ٦١.

ب- الخاء والغين

الخاء ḫ: صوت (حنكي قصي) احتكاكي (رخو) مهموس، شبه مفخم.

الغين ġ: صوت طبقي (حنكي قصي) احتكاكي) رخو مجهور شبه مفخم

يتفق صوتا الخاء والغين في أنهما من مخرج واحد ، وهو أدنى الحلق إلى الفم [1] ويختلفان في أن الغين صوت مجهور، والخاء صوت مهموس، فالنطق بالغين خاء تهميس للصوت، والنطق بالخاء غينا تجهير له.

و يبدل العامة في القرن السادس الخاء غينا ففي كلمة : (خَضْرائهم) يقولون : (غَضْرائهم) وسبب ذلك اتحادهما في المخرج وفي الصفة، مع أن هذا الإبدال أنكره الأصمعي قائلا :

" إنما هي غَضْراؤهم أي غَضَارتهم وخيرهم " [2] ومعنى ذلك أن المعنى في اللفظين مختلفان.

أما النطق بـ(غِمَار الناس) و(خِمارهم) فقد جاء في كتب اللغة أن النطق بصوت الخاء والغين في اللفظين السابقين تحدثت به العرب [3]

- العين والغين.

١٥- الهمزة والميم (صوتان متباعدان مخرجًا وصفة)

يبتعد صامتا الهمزة والميم صفة ومخرجا، وبهذا فإن الذي بين (إرزبَّة، ومرزبَّة) وبين (أطايب ومَطايب) وبين (أنفحَة ومَنفحَة) وبين (أُرجوحة ومَرجوُحة) ليس من الإبدال في شئ وإنما الأمر راجع الى القياس الخاطئ على الكلمات المشتقة المبدوءة بالميم وأن أكثر صيغ المشتقات في اللغة العربية تبدأ بالميم. فقاس العامة (أُرجُوحة) على الاسم

---

(1) انظر :أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٧٠.

(2) انظر: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق، محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٢، ٤١٤، والصحاح، (غضر) ٢/٧٧٠.

(3) جاء في الصحاح (خمر): ٢/٦٥٠" ويقال دخل في خمار الناس وخمارهم، لغة في غمار الناس وغمارهم، أي زحمتهم وكثرتهم... ".

المفعول من رجح ،فقالوا مرجوحة كمركُوبة،وقاسوا أطايب، جمع أطيب علـــى مطايـــب جمع مطيبة ، في قول العرب هذا شراب مطيبة للنفس وتوهموا الأنفِحة مكانا للنفح ،فقال مَنفحة بفتح الميم ،ولما كانت الإرزبة أداة يكسر بها المدر ،فقد نطقوا بها كذلك بصيغة اسم الآلة،فقالوا مرزبة بفتح الميم وتشديد الباء"[١]

والمرجّح كذلك أن النطق بالهمزة ميما في الألفاظ الأربعة مما آثره أهل صقلية على النطق بالهمزة لما فيه من السهولة التي تتطلبها طبيعة أهل الحاضرة.

وجازة الإبدال اللغوي.

لقد تبيّن أن الإبدال اللغوي ضارب بجرانه في لغة العرب، وهو مع النـــاطقين بالعربية لمافيه من يسرفي النطق، لأنه يعمد إلى الأصوات السهلة المخارجَ غالبًا ، وقد شاع لدى القبائل العربية وتناقلته الرواة وسطره أصحاب المصنفات، وذكروه على أنه مِن نطق قبيلة معينة من العرب، كتميم، وسعد، وبكر، أو أنه يصدر عن نجد، أو الحجاز أو اليمن.

وفيما أفاضت به مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس لاتوجد إشارة إلى أن من نطق بهذا الإبدال أو ذاك ينتمي لقبيلة معينة، وإنما يشار إلى أن الناطقين به مـــن صقلية أو بغداد، أو الأندلس، فذكر القبيلة في هذه المصنفات غير وارد.

و ظهر من الإبدال اللغوي ماكان جرّاء المماثلة أو المخالفة، أو لأجل الترقيق أو التفخيم، وبرز ماكان إبدالا لأجل التعريب، فربما تصرّف الناطقون في اللفظ على غيـــر ماسنّه اللغويون في الأصوات المبدلة لأجل التعريب، وقد تكون بعض الألفاظ المعدولـــة أصابها التصحيف أو التحريف، وحكم هذه الألفاظ يخضع للظواهر الـــصوتية المقـــرَرة لظاهرة الإبدال فماكان متسقا معها حكم بإمكانية الإبدال، وإن لم يكـــن كـــذلك وصـــف بالمصحّف أو المحرّف، أو بالخطأ في السمع أو النطق.

ولا توجد في مصنفات التصحيح اللغوي في هذا القرن ما يمكن أن يُعَـــدّ لُكنـــة

---

(1) انظر: مطر.عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة،١٩٨١ ،٣٠٦.

أعجمية، وذلك يفسّر أن التصحيح اللغوي لم يُعن بهذه الطبقة من المجتمع.

وقد لوحظ أن أمثلة الإبدال في هذا القرن تشيع عند من تلقوا شيئًا من التعليم، أو كان لهم بالثقافة سبب، فضلا عن وقوع الظاهرة في ألسنة العوام، وقد كانت الألفاظ المتداولة في الاستعمال هي المجال الأرحب لرصد ظاهرة الإبدال وبخاصة ما يتصل بالأكل والشرب والصناعة والزراعة.. ولم يصل الإبدال إلى اللغة العالية وهي لغة العلماء والفقهاء إلا ماقل منها وندر، وهذا يفسر أن فكرة التصحيح اللغوي ارتبطت بالطبقة الوسطى من الناس.

والإبدال اللغوي وفق ماسنّ قواعده علماء اللغة القدامى والمحدثون لايعد لحنًا، وبهذا تضعف النزعة التي غلب عليها التشدد في المقياس الصوابي واختيار الفصيح وحده التي يمثلها الحريري، والجواليقي، وابن الجوزي، الذين يصدرون عن رائدهم الأصمعي الذي يعد رأسًا لهذه النزعة.

المبحث الثاني :ظاهرة المماثلة

درس علماء اللغة القدماء والمحدثون ظاهرة التأثير والتأثّر بين أصوات اللغة في سلسلة الكلام المنطوق، وهو ما اصطلح عليه المحدثون فيما بعد بالمماثلة.

١. المماثلة عند علماء اللغة:

يقرر فوزي الشايب بأن ظاهرة المماثلة معروفة عند السلف، وكان مفهومها واضحا في أذهانهم، فقد عرفوا المماثلة "معنى وحقيقة وواقعا"[١].

ويرى آخر بأن السلف وإن لم يستعملوا مصطلح (المماثلة) فقد لاحظوا بقوة إدراكهم وبحسهم اللغوي أن ثمة تأثرًا وتأثيرًا يحدثان بين الأصوات المتجاورة، وأدركوا أن هذا إنّما هو من باب التماثل والتشابه في صفات الأصوات ومخارجها، وعلى هذا فإنّ علماء الأصوات في العربية قد سبقوا المحدثين في معرفتهم للمماثلة بين الأصوات فكرة ومفهومًا"[٢].

ويعلل هؤلاء وغيرهم لمقولاتهم بأنه قد جاء في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ما يؤكد أن المتقدمين كانوا على وعي تام بالمماثلة وعلتها، وما يجري فيها من تبدلات صوتية بفعل التأثير والتأثر، بحكم المجاورة أو المواقع الصوتية للأصوات، فقد ذكر سيبويه كثيراً من هذا القبيل في أثناء كلامه عن الإدغام[٣].

وتابع سيبويه في هذا أبو العباس المبّرد مستخدماً لفظ التقريب، وذلك عندما قال عن قلب السين صادًا : "..وإنّما تقلب للتقريب مما بعدها فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه؛ ليكون تناولهما من وجه واحد"[٤].

---

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ٦٨.

(2) انظر: الزيدي: كاصد، فقه اللغة،، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٢٥.

(3) انظر: الكتاب، ٤/٤٤٥.

(4) المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٨هـ،١/٢٢٥.

واستخدم ابن جني ألفاظًا دلت على مفهوم المماثلة منها ما ورد عند سيبويه كالمضارعة والتقريب(١) ومنها لم يرد كلفظ التجنيس(٢)

ولا ريب في أن الأفكار التي طرحها علماء السلف الكرام لها قيمتها في الدرس اللغوي، وتحظى بالتقدير، لكن الظاهرة نالت من الدراسة والوصف والتحليل في العصر الحديث، ما لم تنله عند علمائنا القدامى ، فقد درس علماء الأصوات المحدثون المماثلة ضمن علم النظم الصوتية phonology، فيرى رمضان عبد التواب أن التغيّرات الصوتية بعامة تنقسم قسمين:

التغيّرات التاريخية، والتغيّرات التركيبية، والأخيرة: هي التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، فهي لذلك مشروطة بتجمع صوتي معين وليست عامة في الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللغوية.

ويرى أن "أهم قوانين التغيّرات التركيبية للأصوات، قانونان، هما:

١. **قانون المماثلة** ٢. **وقانون المخالفة**، أما الأول: فيدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب في حين يدعو الثاني صوتين متماثلين إلى التخالف والتباعد(٣).

والمماثلة عند علي عبد الواحد وافي: "تحول الصوت إلى صوت من نوع الصوت الآخر المجاور"(٤).

وهي عند أحمد مختار عمر: "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور"(٥).

ويعرفها سمير إستيتية بأنها: "تأثير وتأثر بين صوت مؤثر وصوت متأثر بحيث

---

(1) الكتاب، ٤/ ٤٢٤.

(2) ابن جني : أبو الفتح عثمان ، اللُمع في العربية ، تحقيق : فايز فارس ، إربد الأردن ، دار الأمل ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ٢٣٩

(3) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٢٤-٢٩، ٣٠.

(4) وافي: علي عبدالواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٩٨.

(5) انظر: عمر، أحمد مختار، ، دراسة الصوت اللغوي، مصر ، عالم الكتب، الطبعةالأولى، ١٩٧٦م، ص: ٣٢٤.

يكتسب منه بعض خصائصه وصفاته النطقية، أو يفقد الصوت المتأثر بعض خصائصه الأصلية، ليماثل ذلك الصوت المؤثر"[1].

وهناك تعريفات كثيرة للمماثلة والملاحظ فيها أنها تجمع على تضمنها دور الصوت المؤثر، والمتأثر، وعلاقة التأثير، وتجاور هذين العنصرين موقعيًا، ووجود القرابة الصوتية بين هذين العنصرين، ووصف عملية التأثير: التغيّر الكامل أو الجزئي وتؤكد أن الغاية من عملية التأثير إحداث نوع من التماثل أو الملاءمة الصوتية بين الصوت المؤثر والصوت المتأثر، وأن عملية التعديل تجري على الصوت المتأثر حسب.

٢-الغاية من المماثلة.

الغاية من هذه الظاهرة تيسير النطق وتسهيله، ويتم ذلك عن طريق التقريب بين المتنافرات، يقول سيبويه: "وإنما دعاهم أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"[2].

أمّا اللفظ المباشر في التعبير عن تيسير النطق والسهولة والخفة فقد كان لمكي بن أبي طالب القُيسي من قبل، فقال في حجة من قرأ "الصراط" بالصاد: "....فأبدل من السين صاداً لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعد؛ ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعّد عملاً واحداً، فذلك أسهل وأخف[3].

ويؤيد المحدثون هذه الرؤية، فيرى فوزي الشايب: أن الغاية من المماثلة هي تيسير النطق وتسهيله[4] ويرى محمد الخولي أن الاستمرار في استعمال ناطق واحد أو مكان نطق واحد عن طريق تعديل صوت أو تغيير صوت ليماثل صوتًا آخر مجاورًا له، إنما

---

(1) إ ستيتية : سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مجلة جامعة ام القرى، العدد (٩)، ١٩٩٤، ص ٦٧-١٧٨.

(2) الكتاب، ٢٧٨/٤.

(3) القيسي: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٩٨١م، ٣٤/١.

(4) أثر القوانين الصوتية، ٧٠.

هو بقصد توفير الجهد[1].

ويظهر أن هذه القضية ليست مقتصرة على العربية، فقد قال بروكلمان: "في كل اللغات السامية، يتأثر في النطق الفعلي الصوت المهموس، بما بعده المجهور فيجهر، وكذلك العكس إذ يتأثر الصوت المجهور بما بعده المهموس فيهمس[2].

٣- ميادين المماثلة

وميادين المماثلة ثلاثة[3]:

الأول: المماثلة بين الصوامت، الثاني: المماثلة بين الحركات، الثالث: المماثلة بين الصوامت والحركات.

وهذا المبحث يصف ويحلل ظاهرة المماثلة من خلال الكلمات التي نطقها العامة في القرن السادس في ميادينها الثلاثة، وتبرز وفق الخطاطات الآتية:

---

(1) الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٧. ٢٢٥.

(2) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية، ١٩٧٧م، ص: ٥٧.

(3) انظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ٥١-٥٤.

خطاطة (١) المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
الثيتل	الثَّيْتَل	التكملة	٥٥
خمّنْت	خمّمت	تثقيف اللسان	٩٦

خطاطة (٢) المماثلة الجزئية المقبلة المتّصلة

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
اسْطِرلاب	اصْطِرلاب	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٧٧
جُخْدُب	جُخْظب	المدخل إلى تقويم اللسان	٤٤٣
خُرس	خُرص	المدخل+تثقيف اللسان	٨٥+٤٩١
خَسّ	خَصّ	المدخل+تثقيف اللسان	٨٩+٢٦٤
غُسنة	غَصنة	تثقيف اللسان	٢٦٧
قَسْرًا	قَصْرًا	تقويم اللسان+ تثقيف اللسان	٨٨+١٥٢
قُنفُذ وقُنفَذ	قنفُط وقنفَط	تثقيف اللسان	٦٠
هَجَس	هَجَز	تقويم اللسان+ التكملة	٤٢+١٨٥

خطاطة (٣) المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
الرُّسداق	الرُّستاق	تقويم اللسان	١١١
شحّاذ	شحّاث	تقويم اللسان+التكملة	٣٣+١٢٥
قَربوس السرج	قَربوص السرج	تثقيف اللسان	٨٨
مِسك أذْفر	مِسك أظْفر	تثقيف اللسان+المدخل	٨٣- ٢٦٣+٨٤
مِهْراس	مِهْراز	تثقيف اللسان	٨٥
نخّاس	نخّاص	تثقيف اللسان+المدخل	٢٦٤+٨٩
النِقرس	النقرص	تثقيف اللسان	٨٨

خطاطة (٤) المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
اجْترت الماشية	اشْترت الماشية	تثقيف اللسان	٨٠
امر مُسجل	مُزجِل	تثقيف اللسان	٨٥
دَخَاريص القميص	تَخَاريص	تقويم اللسان	١٠٤
سُرة البطن	صُرة البطن	تثقيف اللسان	٩٠
سِفْر	صِفْر	تثقيف اللسان	٨٩
سَميراء	صَميراء	تقويم اللسان	١٢١
العِذْق	العِثْق	التقويم+التكملة	١٣٨
فلان مُجْتهد	فلان مُشْتهد	تثقيف اللسان	٨٠
مَسْرقة	مَصْرقة	المدخل	٢٣٩

خطاطة (٥) المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
دَستيجة	تَستيجة	تثقيف اللسان	٨٠
سِرداب	زِرْداب	تثقيف اللسان+المدخل	٨٥+٣١٦
سُور المدينة	صُور المدينة	تثقيف اللسان	٨٩

١- المماثلة بين الصوامت .

أ-المماثلة الكلية المقبلة المتصلة.

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً كليًا مع عدم وجود فاصل بينهما.

ومن أمثلة هذا النمط من المماثلة ما ذكره ابن مكي الصقلي من أن العامة في عصره يقولون، خَمّمت بدل خَمّنت، فالذي حدث أن النون قد فنيت بفعل المماثلة الصوتية، لأنها وقعت بعد الميم، وصوت الميم يوصف بأنه أنفي شفوي متوسط مجهور مرقق، ويوصف النون كذلك بأنه أنفي متوسط مجهور، فالنون كالميم غير أنه يفرّق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا (اللثة) وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان وتوضح الكتابة الصوتية الآتية كيفية حدوث هذه المماثلة:

-2-		-1-
ḫama/mm/to	←	ḫamma/n/to

ب-المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة.

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني، فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً كليًا مع وجود فاصل بينهما.

ومما ورد عن العرب قولهم: "الأثاثِي" لغة في الأثافِي، فالأولى لغة بني تميم والثانية لغة الحجازيين(١).

ومن نطق العامة في القرن السادس قول أهل صقلية "الثّيثل" بدل الثّيتل" ويمكن التوضيح بالكتابة الصوتية الآتية:

---

(1) ابن السكيت، يعقوب، الإبدال، ص ١٢٧.

-1- -2-

>a ṯtaytalu ⟶ >a ṯtayṯalu

حيث تأثرت التاء، وهو صوت شديد مهموس بالثاء وهو صوت رخو مهموس فقلب إلى ثاء، وتقاربا مخرجًا، حيث مخرج التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ومخرج الثاء من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، وهذا التماثل من أجل الاتحاد في المخرج والصفة.

جـ -المماثلة الجزئية المقبلة المتصلة:

وفيها تتأثر بعض صفات الصوت الثاني بالصوت الأول، فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً جزئياً، دون أن يفصل بينهما فاصل، ومن ذلك (جُخظب)بدل (جُخْدب) .

-1- -2-

J̱uḫdub ⟶ J̱uḫḏub

د – المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة:

وتحدث هذه المماثلة بأن يؤثر الصوت الأول في بعض صفات الصوت الثاني فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً جزئياً، وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أنه يقال: تركته وقيذًا ووقيظًا، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلا من الذال لقوله عز اسمه" والمَوقُوذَة بالذال، ولقولهم، وقَذَه يقِذُه، ولم أسمع وقَظَه، ولا مَوْقوظَة فالذال إذن أعم تصرفًا. فلذلك قضينا بأنها هي الأصل"[1].

وروى السيوطي قول العرب: "النَّبيذَة والنَّبيثَة تقال لتراب البئر"[2].

فقد تأثرت الذال بالصوت المفخّم قبلها وهو القاف، ففخّمت وتفخيم الذال يجعلها ظاء، فالقاف والغين والخاء بالإضافة إلى الأصوات الأربعة المطبقة هي الأصوات

---

(1) ٢٣٣/١.

(2) المزهر، ٤٦٤/١.

المفخّمة (Emphatic) في العربية وهي في اصطلاح علمائنا القدامى "المستعلية".[١]

وفيما رواه السيوطي تأثرت الذال وهو صوت مجهور بالحاء قبلها وهو صوت مهموس فأبدل ثاءً، ولا فرق بين الثاء والذال فمخرجهما واحد.

وتقدم لنا لهجات بيئات القرن السادس نماذج من الظاهرة من ذلك ما رواه ابن مكي عن عامة عصره قولهم قنْفذ وقُنفَذ، وقنفُط، وقنفَطْ.

وذكر ابن الجوزي أن العامة في زمنه تقول: الرستاق في الرسداق، حيث تأثرت الدال المجهورة بالسين المهموسة فأبدلت صوتًا مهموسًا هو التاء ومن ذلك جهر أهل صقلية السين تحت تأثير الراء في قولهم : (قَربوص السرج) بالصاد بدل : (قَربوس) بالسين.

فالذي جرى أن القاف وهو صوت من الأصوات المستعلية سبق السين فجرى تفخيمه تحت تأثير صوت القاف.

هـ -المماثلة الكلية المدبرة المتصلة.

في هذا النمط ينقلب الصوت الأول إلى جميع خصائص الصوت الثاني، بسبب تأثير الصوت الثاني في الأول، وليس هنالك فاصل بين الصوتين. وذكر ابن مكي الصقلي من ذلك قول العامة في زمنه "حُزّة السراويل" "بدل حُجزة السراويل"[٢].

والذي حدث أن الزاى أثرت في الجيم السابقة لها فجذبتها نحو مخرجها مما أدى إلى أن تتماثل الجيم مع الزاي في المخرج تماثلاً مدبرًا كليًا متصلاً حيث لم يفصل بين الصوتين فاصل، فانقلبت الجيم إلى زاي.

وقد ردّ ابن هشام اللخمي ما قاله ابن مكي من أن "حُزة" خطأ، بأنّ ابن الأعرابي قد حكى،

---

(1) انظر : على سبيل المثال : ابن عصفور : الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)١/٣٦٠ .

(2) تثقيف اللسان، ١١٢.

حُزّة كما تنطق بها العامة وأنها لغة[1].

و – المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة:

وفيها يتماثل الصوت الأول مع الثاني تماثلاً كليًا، مع وجود فاصل بينهما، حيث تأثر الصوت الأول بالثاني.

ومن ذلك قول عامة بغداد: (جُنّنار) بدل جُلّنار[2].

فقد أثّرت النون في اللام التي تسبقها، فجذبتها نحو مخرجها، فتماثلت بذلك اللام مع النون في المخرج تماثلاً مدبرًا كليًا منفصلاً، مع وجود فاصل بينهما وهو صوت الفتحة القصيرة، فقلبت اللام نونًا.

ز – المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة:

في هذه الحالة يتماثل الصوت الأول مع الثاني تماثلاً جزئيًا، دون أن يفصل بينهما فاصل، بسبب تأثير الصوت الثاني في بعض صفات الصوت الأول.

ويمكن التمثيل على ذلك بقول أهل صقلية في القرن السادس اشترّت الماشية، بدل اجترت، حيث لجأ المتكلم إلى المماثلة بصورة غير إرادية، فأثّرت التاء المهموسة في الجيم المجهورة التي تسبقها، فانقلبت الجيم إلى نظيرها المهموس وهو الشين، فتماثلت الجيم مع التاء تماثلاً مدبرًا جزئيًا متصلاً ولم يفصل بين الصوتين فاصل.

وتتأثر السين بالصوت المفخّم بعدها فتفخّم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً ﴾ [الأعراف: ٦٩].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [البقرة:٢٧٤].

ويجري تفخيمها هكذا بسطة ← بصطة.

bastah → baṣtah

---

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص١١٦.

(2) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ٩١.

وقد روي أن نافعًا كان يقرؤها بالصاد[1].

وذكر أبو الطيب اللغوي أمثلة لذلك منها: الرسغ والرصغ، والقسطل والقصطل، وخطيب مِسْقع ومصقع[2].

ح – المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة:

وتحدث بأن يؤثر الصوت الثاني في بعض صفات الصوت الاول مع وجود فاصل بينهما، فيماثل الصوت الأول الثاني.

ومن ذلك ما ورد في كتاب تثقيف اللسان: زِرداب بدل سرداب وتستيجة بدل دستيجة.(انظر الجدول السابق)

وفي هذا النمط يحسن الحديث بأن السين تماثل غيرها من الصوامت لأن السين صوت مرقق، ويمكن أن يتأثّر بالأصوات المفخمة، ويتحوّل إلى نظيره المفخّم وهو الصاد فالعرب يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقرّبوا أحدهما من صاحبه، ويدنوه إليه، وذلك نحو قولهم في سَويق: صَويق، وفي مسَاليخ: مصَاليخ، وفي السُّوق: الصُّوق...ونحو ذلك مما أدنى فيه الصوتان أحدها من الآخر...." [3].

وهذا يعني أن الصوت قد يقرّب من الصوت الذي يضادّه، كما يجوز أن يتحوّل صوت السين إلى نظيره المفخم "إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف، أو طاء...وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ﴾ [الأنفال/٦] و﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [القمر/٤٨] "وصقر"[4]وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾ [الرعد/٢] "وصخر"[5]

---

(1) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص ١٨٥.

(2) الإبدال، ١٧٣/٢، ١٧٤، ١٧٦.

(3) ابن جني، الخصائص، ٢٢٧/٢.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢١٢/١.

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها.

و﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ﴾ [لقمان/20] "وأصبغ"(1)، وقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة/٧]، "وصراط"(2). وقالوا، في سُقت: صُقت، وفي سَويق: صَويق(3).

وسبق سيبويه ابن جني وغيره إلى هذا القول حيث يقول في الكتاب: "باب ما تقلب فيه السين صادا" ما نصّه: "تقلبها (القاف) إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقت، وصبقت: وذلك أنها (القاف) من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى، فلما كانت كذلك أبدلوا من السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصاد؛ لأنّ الصاد تصعّد إلى الأعلى للإطباق فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء في مُصْطَبِر، والدال في مُزْدجِر..." (4).

ومن المحدثين من يذهب مذهب السلف من أن السين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف، أو طاء، جاز إبدالها صادًا، كقولك: "صَلَخ" بدل "سَلَخ" و"صِرَاط" بدل "سِراط"(5).

٢- المماثلة بين الصوائت:

اتجهت اللغة الفُصحى إلى المماثلة بين الحركات عندما وجدت أن تتابع الضمة والكسرة – مثلاً– ثقيل مكروه، لذا تخلصت منه العربية عن طريق المماثلة بين حركة حرف الجرّ وهاء الضمير(6).

وهناك أمثلة كثيرة سعت فيها العربية إلى المماثلة عندما شعُرت بأنّ مثل هذا

---

(1) ابن جني، المحتسب، ١٩٩٨م، ٢/٢١١.

(2) الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧/٣٦٥.

(3) ابن جني، المحتسب ٢/٢١٢.

(4) ٤/٤٧٩.

(5) برجستراسر، التطور النحوي /٣٣.

(6) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٤١.

التتابع مستثقل مكروه[1].

ويظهر جليًا في المماثلة بين الصوامت سيادة التأثر المدبر على التـأثر المقبـل، وهو تأثر لا بد أن يكون منفصلاً؛ لأن بين الحركتين صوتًا صامتًا فارقًا[2].

وسوف تتوالى دراسة المماثلة بين الصوائت على النسق الآتي:

أ. المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة.

١. مماثلة الكسرة للفتحة:

وفي هذا النمط قد تتأثر الكسرة بالفتحة، والفتحة قد تتأثر بالكسرة، لأن الانتقـال من الكسر إلى الفتح والعكس يتطلب مجهودًا عضليًا أكبر"[3]، وتـذكر كتـب التـصحيح اللغوي طرفاً من هذا النوع من المماثلة من ذلك قول عامة صقلية في القـرن الـسادس. "قَرَبتُ" بدل" قَرِبت" و"نَحَل" بدل "نَحِل" و"شَهَق" بدل "شَهِق"[4].

وقول عامة بغداد: "شمَمَت" بدل "شَمِمتُ" و "بَرَرْت" بدل "برِرْت" و"بَلَعَـتْ" بـدل "بَلِعْتُ" و"بشَشَت" بدل "بَشِشْتُ"[5].

ففي مثل (بَشَشْت) أثَّرت فتحة الباء في كسرة الشين تأثيراً مقبلاً كلياً؛ فقلبتها إلى جميع خصائص الفتحة.

ومما يحسن قوله في هذا الموضع أن أمر مماثلة الكسرة للفتحة ليس مقتصراً على لغة العامة، فقد ورد في كتب اللغة أنه يقال شَمِمْته وشَمَمْتُه[6].

وكذلك الأمر في (بَرَرت) [7] و (حَذَق) [8]، وهذا مما يدلّ على أنه ينبغـي عـدم

---

(1) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ٢٤٠-٢٤٤.

(2) برجستراسر، التطور النحوي، ٦٢.

(3) أنيس، ابراهيم، في اللهجات العربية، ٦٧.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٤٧-١٤٨.

(5) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٢٧، ٨١.

(6) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢١١، وابن منظور، لسان العرب (شمم)، ٣٢٥/١٢.

(7) ابن منظور، لسان العرب، (برر)، ٥٣/٤.

(8) المصدر السابق (حذق)، ٤٠/١٠.

التسليم بما يقال من خطأ هذا اللفظ أو ذاك.

٢. مماثلة الفتحة للكسرة :

مما تتحدث به كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس: (مِنجِل) بدل (مِنجَل) [1]، و(دِمِشق) بدل (دِمَشق) [2]، و(مِكْنِسة) بدل (مِكْنَسة) [3].

فقد تماثلت نواه المقطع الثاني (α) مع نواه المقطع الأول (i) تماثلاً كليًا مقبلاً.

٣- مماثلة الضّمة للفتحة:

ومن أمثلة هذا النمط: (العُمُق) بدل (العُمَق) و(دُلُفُ) بدل (دُلَف)[4]، وقول العامة في صقلية: (الفُستُق) بدل (الفُستَق) و(الخُنفُساء) بدل (الخُنفَساء)[5].

ب. المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة:

١. مماثلة الكسرة للفتحة:

سبق القول بأن المماثلة المدبرة هي السائدة في نمط المماثلة بين الصوامت والصوائت، ويظهر ذلك من خلال تأثر الكسرة بالفتحة، فقد وردت أمثلة كثيرة من لغة العامة في القرن السادس من هذا النوع، توضحها الخطاطة الآتية:

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
بِذلَة	بَذَلة	المدخل + تثقيف اللسان	٢٥٦، ٥٨
بِرذَون	بَرذَون	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٧٧
بِطَانة	بَطَانة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٥
خِزَانة	خَزَانة	المدخل+تثقيف اللسان	٢٨٥، ١٣٣
فِلَسطين	فَلَسطين	تقويم اللسان	١٤٥

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٢٩.

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٠٤.

(3) الجو اليقي، التكملة، ٤٩.

(4) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٣٨، ١٠٤.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٢٣، ٢٦٢.

مِبْرَد	مَبْرَد	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٤
مِجْرَفة	مَجْرَفة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤١
مِحسَّة	مَحَسَّة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٤
مِخَدَّة	مَخَدَّة	تقويم اللسان	١٦٢
مِسَلَّة	مَسَلَّة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٤
مَعْرِض	مَعْرَض	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٥١
مَغْزِل	مَغْزَل	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٧٨
مِغسَل	مَغسَل	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٥٢
مِنْبرْ	مَنبرَ	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٥٢
مِنجَل	مَنْجَل	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٢
مِنكَب	مَنْكب	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٨
موقِفْ	مَوقف	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٥١
مِيثَرة	مَيثَرة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٧٨
نِقَمات	نَقَمات	المدخل إلى تقويم اللسان	٣٠٣
بِرَكة	بَرَكة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٧٧
شِوار	شَوَار	المدخل إلى تقويم اللسان	١٢٨
قِوام	قَوَام	تقويم اللسان	١٥٢
كِهَانة	كَهَانة	تثقيف اللسان	١٢٨
مِخنقَة	مَخْنقة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٣٨
مِروَد	مَرْوَد	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٣٩
مِشرط	مَشْرَط	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٩
مِصيَدة	مَصيَدة	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٣٥

والجليُّ في الأمر أنّ هذا النوع من المماثلة لغة سائدة عند العامة في أنحاء واسعة من الوطن العربي، والجليُّ أيضًا من خلال العدد من الألفاظ التي نطقت به العامة في القرن السادس أنهم استثقلوا النطق بالكسرة أولاً ثم الانتقال إلى النطق بالفتحة فماثلوا بين الحركتين.

٢- مماثلة الفتحة للكسرة :

لهذا النوع من المماثلة حضور في لغة العرب القديمة، فقد أجاز بعض اللغويين ذلك حين تكون عين الكلمة صوتاً من أصوات الحلق، وهذا التحوّل مقيّد بما عينه صوت من أصوات الحلق فقط، وجعل هؤلاء اللغويون هذا التحوّل ظاهرة صوتية عامة عند العرب، واستدلوا بما روى أن شيخاً من الأعراب سأل الناس، فقال: "ارحموا شيخاً ضِعيفاً"[1]

ولقد أثبت فوزي الشايب بطلان هذا التقييد، وبين أن هذا التحوّل غير متعلق بطبيعة وسط ما كان على وزن (فَعيل) [2].

ومما يجدر تأكيده أن هذه اللغة متفشية في كثير من البدو في عُمان وكثير من بلاد الخليج العربي، وبلاد نجد والحجاز، والأردن، يقولون: كِثِير، وكِريم، ونِيس، ورِحيم.

٣- مماثلة الفتحة للضمة:

ومعنى ذلك أن الفتحة قد تتأثر بالضمة فتحولها إلى جميع صفاتها .

(1) انظر: السيوطي، المزهر، ٢/ ٩٠.

(2) انظر: أثر القوانين في بناء الكلمة العربية، ١٧٣-١٧٤،.

وفي الخطاطة الآتية، بيان لبعض ما ورد على ألسنة العامة في القرن السادس:

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
بَخُور	بُخُور	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
بَرُد	بُرُد	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
دَلُوك	دُلُوك	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
ذَرُور	ذُرُور	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
سَحُور	سُحُور	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
سَفُوف	سُفُوف	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
صَعُود	صُعُود	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
فَطُور	فُطُور	مدخل + تثقيف اللسان	٢٨٤ + ١٣٢
لَعُوق	لُعُوق	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
مَجُوس	مُجُوس	تقويم اللسان	١٦٣
نَضُوح	نُضُوح	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤
نَقُوع	نُقُوع	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٤

ففي كلمة مثل (مَجُوس) أثَّرت نواة المقطع الثاني (u) في نواه المقطع الأول (a) تأثيرًا مدبرًا كليًا، فقبلتها إلى جميع خصائصها، فنتج على ذلك تكوُّن الكلمة (مُجُوس)

Majūsun → mujūsun

٤- مماثلة الضمة للفتحة:

وقد تتأثر الضمة بالفتحة، فتحولها إلى جميع خصائص الفتحة، ويبرز الجدول الموالي بعض ما نطق به العامة في القرن السادس ببيئاته الثلاث (صقلية، وبغداد، والأندلس)

الكلمة قبل المماثلة	الكلمة بعد المماثلة	المصدر	الصفحة
البُهَار	البَهَار	تقويم اللسان+ التكملة	٨٠- ٥٢
الجُذَري	الجَذَري	تثقيف اللسان	٢١٨
جُلجَلان	جُلجُلان	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٨٦
دُوّامَة	دَوّامَة	المدخل وتثقيف اللسان	٢٨٠-١٣٠
مُعَاذ	مَعَاذ	المدخل إلى تقويم اللسان	٢٤٩
مُعَاوية	مَعَاوية	تقويم اللسان	١٦٢
مُعزَل	مَعْزَل	تقويم اللسان	١٦٣

وفي هذه الأمثلة وغيرها مما نطقت به العامة تأثرت نواة المقطع الأول (u) بنواة المقطع الثاني (a) فتماثلت معها تماثلاً مدبرًا كليًا فانقلبت الضمة إلى جميع خصائص الفتحة.

٥- مماثلة الكسرة للضمة.

لا يكاد الباحث يجد من لغة العامة لفظًا ينطبق عليه هذا النوع من المماثلة سوى كلمة (السُنُون) بدل (السِّنُون) [1] وفي هذا اللفظ أثر المقطع (nu) في المقطع الذي قبله (si) فجذب نواته نحوه فتماثلت الضمة تماثلاً مدبرًا منفصلاً فصار المقطع (su)

٣-المماثلة بين الحركات والصوامت .

قد تتأثر الصوامت بما يجاورها من حركات فتحولها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتؤثر الحركات في الصوامت فتحدث تغيرًا في مخارجها، وتعدّل من صفاتها.

"فالصامت قد يتقدم مخرجه أو يتأخر تبعًا لنوع الحركة المجاورة له؛ فالسين في (سِنْ) مثلاً أكثر أمامية منها في (سَلْ) والسين من هذه وتلك أكثر أمامية من السين (سُم)

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص: ١١٩.

فهناك ميل لدى الصوامت الثابتة إلى تغيير مخرجها أو تعديله تبعًا للحركات المصاحبة لها"[1].

وفي هذا المجال يقول بروكلمان: "تتأثر الحركات الأصلية: الفتحة والكسرة والضمة، في كل اللغات السامية، وعلى الأخصّ في العربية بما حولها من الأصوات الصامتة، وكذلك كان الحال في السامية القديمة"[2].

وقد لحظ علماؤنا القدامى العلاقة بين الأصوات الحلقية والفتحة، وعللوا الفتح مع هذه الأصوات بما يمكن تفضيل الفتحة قال سيبويه- رحمه الله- "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف"[3]

ومن أمثلة هذا الضَّرْب : " الرِّخو ،وفيه لغتان ، يقال : رِخو بكسر الراء وإسكان الخاء ،وهي أفصح . ويقال : رَخو بفتح الراء مع إسكان الخاء "[4].

---

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٤٥.

(2) فقه اللغات السامية، ص: ٥٣.

(3) الكتاب، ٤/ ١٠١.

(4) ابن هشام : المدخل إلى تقويم اللسان ، ١٦٥

المبحث: الثالث: ظاهرة المخالفة الصوتية

تتخذ المخالفة الصوتية Dissimilation موقعاً ملحوظاً في رفد المعجم العربي بكثير من المفردات، وتلحظ ظاهرة المخالفة في ألسنه العرب على مستوى الفصحى واللهجات، وهي في مستوى اللهجات أوسع انتشارًا، ولها في اللهجات المعاصرة ظهور بارز وهي كذلك ملحوظة في اللغات السامية[1] بل هي موجود في اللغات كافة[2].

المخالفة عند علماء اللغة

تنبه علماء السلف لظاهرة المخالفة بوصفها ظاهرة صوتية، تعرض للأصوات في السياقات المختلفة، وهم وإن لم يتناولوها بكل تفاصيلها، لكنهم عبّروا عنها بكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع المثلين[3].

وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد[4]".

وجاء سيبويه بأمثلة على وزن تفعّلت، مثل: تسرّيت وتظنّيت، وتقصّيت من القصة [5].

ونلحظ الرواية نفسها عند المبّرد، فهو يقول: "وأعلم أن التضعيف مستثقل، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد[6].

وعقد ابن جني فصلاً في (الخصائص)، قائلاً: "باب في العدول عن الثقيل إلى ما

---

(1) أنيس: إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص، ٢١٠.

(2) انظر: عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، الكويت، ط١، ١٩٧٦م، ص: ٣٠٣.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب ٤/ ٤٧٧، وابن جني الخصائص ٢/ ١٤١، وابن جني، أبو الفتح، المنصف في التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.

(4) الكتاب: ٤/ ٤٧٧.

(5) المرجع السابق: ٤/ ٤٢٤.

(6) المقتضب، ١/ ٢٤٦.

هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف[١] فالعدول مخالفة بين المثلين للتخلص من التقائهما مباشرة طلباً للخفة، وعزز ابن جنيّ رأيه بكلمة (دوّان) فاجتمع المثلان (و+و)، يقول في ذلك: "ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دوّان، فأبدلوا ليختلف الحرفان"[٢]

ولم يلحظ الدكتور إبراهيم أنيس في جهود علمائنا القدامى بحثًا في ظاهرة المخالفة، ولا يرى أنهم فطنوا إليها، وأن ما أوردوه من أمثلة يصعب حملها على وجود تفكير علمي واعٍ بظاهرة المخالفة. [٣]

وكلام أنيس محتمل للصواب كثيرًا فالظاهرة إنما أخذت بعدها الوصفي والتحليلي في العصر الحاضر، وتبعاً لمفهومها فهي نقيض المماثلة من حيث إن المماثلة تعني نزعة صوتين متقاربين أو متباعدين إلى التماثل، أما المخالفة فتعني نزعة صوتين متماثلين إلى التباعد.

يقول ماريو باي: "وهي عكس السابقة (يقصد المماثلة) أي جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين"[٤].

فالمخالفة عند الدارسين المحدثين ظاهرة صوتية، تصيب المجاميع الصوتية المكدسة التي يصعب نطقها فتجري إزالتها عن طريق التخالف[٥].

والمخالفة عند رمضان عبد التواب مشروطة بتجمعٌ صوتي معين، وأنّ الصوتين المتماثلين تماماً في كلمة من الكلمات قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة في الغالب، أو إلى صوت من الأصوات المائعة، ولاسيما اللام والنون[٦]

---

(1) الخصائص، ٣/١٨.

(2) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(3) أنظر: الأصوات اللغوية، ٢١٠ – ٢١١.

(4) باي: ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص: ١٤٧.

(5) انظر: فندريس: جوزيف، اللغة، ص: ٨٣.

(6) انظر: التطور اللغوي مظاهرة وعلله وقوانينه، ص: ٥٧.

المخالفة نقيض المماثلة:

في الوقت الذي تعمل فيه المماثلة على تقريب الأصوات ومماثلتها، تعمل المخالفة على التفريق بين الأصوات ومباعدتها بعضها عن بعض الآخر.

يقول أحمد مختار عمر: "تحدث المخالفة بصورة أقلّ من حدوث المماثلة، وإن كانت ضرورية لتحقيق التوازن، وتقليل فاعلية عامل المماثلة، فالعلماء ينظرون إلى المماثلة على أنها قوة سالبة في حياة اللغة لأنها ترمي إلى تخفيض الخلافات بين الفونيمات كلما أمكن، ويتخيلون أنه لو ترك العنان للمماثلة لتعمل بحرية فربما انتهت إلى إلغاء التفريق بين الفونيمات، ذلك التفريق الذي لا غنى عنه للتفاهم، وبهذا فإن عامل المخالفة يستخدم لإعادة الخلافات التي لا غنى عنها، ولإبراز الفوينمات في صورة أكثر استقلالية(1).

ولا شك أن فعل المخالفة في التفريق بين المعاني واضح فبعض العامة في عصرنا عندما ينطقون بـ(تقرشع) بدل (تقشّع) يقصدون قوة الإزالة في اللفظ الأول.

وقد نعرف أن الغاية من المخالفة هي تحقيق الخفة بين المثلين أو الأمثال المتوالية فمثلما تتحقق الخفة في المماثلة بين الصوتين أحيانًا، فإنها كذلك تتحقق بالمخالفة بينهما، ذلك أنّ تتابع الأصوات المتماثلة، قد يجعل اللسان يتعثّر في نطقها في بعض الأحيان.

يقول سيبويه: وذلك قولك "تسرّيتُ وتظنيت... أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها(2)

فكما تسعى العربية إلى التقريب والمماثلة بين الأصوات المتنافرة كالأصوات المطبقة والمنفتحة، والمجهورة والمهموسة، والأمامية والخلفية، لإيجاد نوع من التوافق والتآلف بين المتباعدين أو المتنافرين، ليخف النطق بهما، فإنها كذلك تسعى إلى المخالفة بين الأصوات المتماثلة للسبب ذاته طلباً للخفة، لأن التماثل يؤدي إلى شيء من عسر النطق وصعوبته أو ثقله.

---

(1) دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣٠.

(2) الكتاب، ٤/ ٤٢٤، وانظر: المبّرد، المقتضب ١/ ٢٤٦، وابن جني، الخصائص ٣/ ٢٠.

والمخالفة عند رمضان عبد التواب مظهر من مظاهر قانون السهولة، يقول مبيناً الغاية الصوتية من المخالفة: "والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، وتيسير هذا المجهود العضلي بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر، من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً كاللام والميم والنون"(١).

وتتحقق المخالفة عند أحمد مختار عمر من منظورين: صوتي ودلالي، قال: "أمّا المخالفة فينظر إليها عكس ذلك (يقصد المماثلة) على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات ولا تلقي بالا إلى العامل النطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين"(٢).

والأمر في نظر الباحث ليس كذلك؛ فلم تكن غاية المتحدثين العامل الدّلالي في المقام الأول، وإنما كان تيسير النطق، وأمّا العامل الدلالي فقد يتحقق بعض منه .

وينفي هنري فليش أن تكون عملية المخالفة جرت لمعالجة صعوبة نطقية لكنها من أجل التأثير في الألفاظ، بزيادة صامت جديد على أصوات الكلمة مما يولّد لفظاً جديداً، يقول في أثناء حديثه إمكانية تطوّر الفعل الرباعي عن الثلاثي بالمخالفة: "فالمخالفة هنا لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية، وإنّما سببها هو التأثير في داخل الكلمة، لتضخيمها وتكبير حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة في العربية"(٣).

ويمكن أن ينظر إلى المخالفة الصوتية من منظور موسيقي، ذلك أنها تؤدي إلى نوع من التنوّع الموسيقي المرغوب فيه، لأنها تعطي كل صوت حقه في النّطق فيظهر كاملاً، في حين أن تتابع المتماثلات قد يفقد الصوت بعض خصائصه ومن هنا فالمخالفة مطلوبة أحياناً و"من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي يحرصان في اللغة

---

(1) لحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٤١.

(2) دراسة الصوت اللغوي، ص: ٣٣١.

(3) فليش: هنري، العربية الفصحى، ترجمة وتعليق عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرف، ١٩٨٣، ص:١٥٧.

العربية على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل"[1].

واعتمادًا على ما مضى من آراء يجد الباحث أن فيها عظيم فائدة؛ لأنها أبرزت دور ظاهرة المخالفة المتمثّل في الآتي:

أولاً: مقدرة العربية الفائقة على التصرف في أصواتها بطريقة سلسلة، ومن بين قنوات ذلك التصرف المخالفة، التي عن طريقها تصبح الكلمة أكثر وضوحاً وإسماعاً.

ثانياً: تسلك المخالفة مسلكاً يهدف إلى تقليل تأثير الأصوات المتماثلة فيريح جهاز النطق، فينتج عن ذلك تولّد ألفاظ جديدة.

ثالثاً: قد تتحقق جرّاء المخالفة الصوتية بعض الفروق الدلالية في الكلمات التي تغيرت بعض أصواتها بفعل المخالفة والكلمات التي لم تحدث فيها مخالفة صوتية.

الأصوات الجارية في المخالفة

تعد مجموعة الأصوات (الواو، والياء، والألف، والراء، والميم، واللام، والنون) هي أوسع الأصوات مجالاً في توليد ظاهرة المخالفة.

ويكاد الإجماع بين علماء اللغة ينعقد على ذلك، يقول إبراهيم أنيس: "إن كثيراً من الكلمات تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين- وهو الغالب- أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان ولاسيّما اللام والنون"[2].

وقد برهنت الدراسات الصوتية الحديثة على تحقق وجه الشبة بين الأصوات المائعة وأصوات اللين، ويبرز ذلك التحقق في ثلاث النواحي الآتية:

أولاً: الناحية الفسيولوجية: فإن حفيف الأصوات المتوسطة يكاد لا يسمع لاتساع مجرى هوائها مقارنة ببقية الصوامت، فتشبه بذلك أصوات اللين الذي يتّسع معها مجرى الهواء

---

(1) حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٧٣م، ص: ٢٦٤.

(2) الأصوات اللغوية، ص: ٢١١.

بشكل كبير مع انعدام حفيفها لتعذر وجود حائل.

ثانياً: ناحية الأثر السمعي: فإنّ الأصوات المتوسطة أقرب إلى أصوات اللين في الوضوح السمعي وسهولة النطق.

ثالثاً: ثبت إحصائياً من خلال الدراسات التي أجريت أن الأصوات المائعة أكثر دوراناً في جذور مفردات العربية، وهذا الشيوع متوافر في أصوات اللين(1).

وإن شاعت هاتين مجموعة الأصوات السابق ذكرها شيوعاً مطرداً في ظاهرة المخالفة، فإنّ ذلك لا يعني عدم استعمال أصوات عربية أخرى بدلاً من أحد المثلين، فالتعويض لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات المتوسطة حسب، وإنّما في أصوات العربية بلا استثناء، ومثال ذلك: زَلزَل ودَمْدَم، وصَمصَم، وحلحَل، ودَمْكَمك، وصَمْحمح، ودَحْرج، وبثّر، وقَرقع(2).

ويؤكد أحمد هريدي أن لا وجود لأصوات تقبل التخالف، وأخرى لا تقبل التخالف وإنّما تتفاوت نسبة الكلمات التي بها تخالف بالنظر إلى نظام اللغة الذي يسمح أو لا يسمح بتتابعات صوتية معينة كثرة أو قلة(3).

ولعلّ تصرّف بعض العامة عندنا في النطق بـ(سَرْدَح) بزيادة صوت (الراء) هدفه التقليل من ثقل صوت الدال في النطق، ولزيادة معنى، حيث إن (سدّح) يعني بسط الشيء"(4)، والعامة يقصدون المبالغة في البسط عند إحلال حرف الراء في الفعل (سدّح) وعندما ثقل عليهم التشديد الذي هم أدخلوه على الفعل لجأوا إلى المخالفة بإسقاط أحد المثلين وإحلال صامت الراء مكانه ليصبح (سردح).

---

(1) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: ٢٦٠- ٢٦١.

(2) انظر: الشايب: فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: ٣٦٢-٣٦٥.

(3) هريدي: أحمد عبد المجيد، المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي، مكتبة الزهراء، (د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص: ٢٥.

(4) انظر: أنيس: وآخرين، المعجم الوسيط، ص٤٢٢.

أنماط المخالفة:

خطاطة ألفاظ المخالفة الصوتية الواردة على ألسنة العامة في القرن السادس

اللفظ الأصلي	اللفظ بعد المخالفة	تعليل المخالفة الصوتية	المصدر	الصفحة
اتَّرج	تَرنج	إسقاط أحد المثلين مع التعويض، والقلب مكاني	تثقيف اللسان	٢٣٣
إجّاص	انْجاص	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	٦٨
إجّانة	انْجانة	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	٦٧
امّحى الكتاب	امتحى الكتاب	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	٧١
انْمصها	انْبصها	إبدال الميم نونا	المدخل إلى تقويم اللسان	٤٤١
تخلّقت	تَخلقنت	إسقاط أحد المثلين مع التعويض، والقلب مكاني	تثقيف اللسان	١٠١
تقعّر	تَقَعْور	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	المدخل إلى تقويم اللسان	٣٤٧
تمرّن على كذا	تدرمن	إسقاط أحد المثلين مع التعويض، والقلب مكاني	تكمله إصلاح ما تغلط فيه العامة	٨٧,٤٠
حوت مَمقور	مَنْقور	إبدال الميم نونا	تثقيف اللسان	٩٦
خَبّشت وجهه	خَمّشت	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تثقيف اللسان	٧٩
خَرْمَش	خَرْبَش	إبدال الباء ميما	تقويم اللسان	١٠٣
الخرّوب	الخَرْنوب	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	١٠٢
خمّشَ وجهه	خَرْمش	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	التكملة	٣٦
خمّمت	خَمّنْت	إبدال الباء راء	تثقيف اللسان	٩٦

الزّبيل	الزّنبيل	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	١١٥
ضربته فقطّرته	فقنْطرته	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تثقيف اللسان	١٠١
عدبّس	عَدَنْبس	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	المدخل إلى تقويم اللسان	٤٥٢
عُقّافة	عُرْقافة	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	التكملة	٣٩
قصصت أظفاري	قصيت	حذف أحد المثلين مع التعريض بالياء	تثقيف اللسان	٢٣١
قَنّبيط	قَرْنَبيط	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تثقيف اللسان	١٠٧
كرّاسة	كُرْناسة	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	المدخل إلى تقويم اللسان	٣٥٥
مُفطّح	مُفلطح أو مُفَرْطح	إسقاط أحد المثلين مع التعويض	تقويم اللسان	١٦٨
مُمْطر	مُنْطر	إبدال الميم نونا	تثقيف اللسان	٩٦

التحليل :

تجرى المخالفة بين صوتين صامتين فيُسقطُ أحدهما ويعّوض عنه بصوت آخـر بإبدال أحد الأصوات بصوت آخر أسهل في النطق، أو بين صائتين، (حركة).

وتتحدث الدراسات اللغوية الحديثة عن أنماط متعددة للمخالفة اللغوية، لكن البحث هنا مركوز على ما أمكن جمعه من كلمات جرت فيها المخالفة بين الصامتين من خـلال مصنفات اللحن في القرن السادس، وهي ممثلة في أربعة الأنماط الآتية:

١- إسقاط أحد المثلين والتعويض عنه بصوت آخر.

ذكر ابن الجوزي أن العامة تقول: "انجانة، والصواب: اجّانة"[١] فقد توالى في هذه الكلمة مثلان هما صوت الجيم (J J) فأبدلت الجيم الأولى نونًا تخلّـصًا مـن تـوالى المثلين؛ لأن في الجمع بين المتخالفين والمتنافرين خفة في النطق وهو ما تسعى إليه المخالفة.

ومن ذلك (تقعور) في كلامه، والأصل (تقّعر) حيث تتابع مثلان هما: العين (<<) فأبدلت العين الثانية واواً تخلصاً من توالي مثلين.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام اللخمي من أن العامة كانت تقول على عهـده كرناسة في كرّاسة، فأبدل الراء نوناً، فالراء والنون من الأصوات المائعـة Liquids أي من مجموعة صوتية واحدة.

وورد في التراث اللغوي: (الخَدَنّق والخدرنق) حيث أسقط أحد المثلين والمُبْـدَلُ راء[٢].

٢- المخالفة عن طريق الإبدال:

سبق القول بأن المخالفة تسعى إلى ايجاد وسيلة للتخفيف على المتكلم فـي النطـق

---

(1) الإجّانة: إناء تغسل فيه الثياب، والحوض حول الشجرة، انظر: أنس: وآخرين، المعجم الوسيط، ص٧.

(2) اللغوي: أبو الطيب، الإبدال، ٢/٩٣.

بطريق الإبدال، من أجل إزالة المجاميع المكدّسة من الأصوات فيخفّ بذلك النطق.

ويبدو ذلك واضحاً في بعض الكلمات التي وردت على ألسنة العامة في القرن السادس، فإن بعض الناس في زمن ابن الجوزي يقولون: (خرمش الكتاب) إذا أفسده بدل (خربش).

وربّما وجد العامة عصر ذاك أن النطق بالميم أخفّ عليهم من النطق بالياء. وأما اللفظ المستعمل في لغتنا المعاصرة فهو (خربش)، وهو لفظ ذائع مشهور.

ومن ذلك حوت (منقور) بدل (ممقور) فالنون من الأصوات الشبيهة بأصوات اللين، وهي من الأصوات المائعة.

٣- إسقاط أحد المثلين والتعويض عنه بصوت آخر مع القلب المكاني (Methathesis)

ومن ذلك قول العامة في صقلية (تَخلْقَنَتْ ثيابه) والصواب: خَلُقت وأخْلَقت، وربّما نطقت (تخلّقت) ثم أبدل من أحد الصوتين المضعّفين صوت شبيه بأصوات اللين، فأصبحت (تخلنقت)، وتطورت إلى تَخَلْقَنت بالنقل المكاني وتُبْرز ذلك الكتابة الصوتية الآتية:

taḫallaḳat → taḫalnaḳat → taḫalḳanat

قلب مكاني للمعوض به < حذف وتعويض بالنون

٢- حذف أحد الأمثال والتعويض عنه بصوت الياء.

قد تلجأ اللغة إلى المخالفة بين الأمثال، ومن ضروب هذه المخالفة، حذف واحد من الأصوات المتماثلة، والتعويض عنه بصوت آخر، مثل الياء ويفهم هذا من قول ابن جنيّ: "فأمّا قولهم: تسريت فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الرّاء، وأصلها: تسرّرت".

فعند ابن جني أن توالي ثلاثة أصوات متماثلة، وتتابع هذه الأمثال مكروه في اللغة، فالمخرج لذلك إبدال المثل الثالث ياء.

ويقول الزجاج: "ولكن الحروف إذا اجتمعت في لفظ واحد، أُبدل من إحداها ياء"

قال العجّاج : [من الرجز]

إذا الكرام ابتدروا الباع بَدَرْ   تقضّيَ البازي إذا البازي كُسِرْ

قالوا معناه تقضض(1)، وقال الأصمعي: "هو تفعّل من انقضضت والأصل تقضض فرده إلى الياء"(٢).

فقد خولف بين الأمثال بالياء، فكراهية التضعيف، أو توالي الأمثال، مصطلح درج عليه السلف، والمخالفة مصطلح المحدثين(٣).

ومن صور هذه المخالفة ما ورد في لهجة صقلية في القرن السادس: "قصّيت أظفاري والأصل قصّصت" (٤) حيث حدثت المخالفة بين الصادات الثلاثة المتوالية، بإبدال أحدهما ياء، وفي الكتابة الصوتية التالية توضيح لذلك:

(١)	(٢)	(٣)
ḳaṣṣaṣtu	ḳaṣṣ-tu	ḳaṣṣay tu
قصّصت	قصّـــ ـت	قصّيت

فالصيغة الأولى قد توالى فيها صامتان مثلان، وهذا تستثقله العربية، فعمد إلى المخالفة بين هذين المثلين عن طريق حذف الأول منهما، فأحدث هذا الحذف خللاً في بنيه هذه الكلمات، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية لكل منها، ولتعويض هذا الخلل تم مطل حركة الصامت الذي سبق الصامت المحذوف، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

ويعلل بعض الباحثين اجتلاب الياء في هذا الموضع من المخالفة اللغوية، بأنه يبقى المعنى الذي تتضمّنه الكلمة قبل حذف الصامت، فلو أدخل صامت غير الياء مكان الصامت المحذوف، لأدّى ذلك إلى تغيّر المعنى، ولو جيىء بالواو شبه الحركة لكانت أثقل في أدائها الصوتي من أداء الكلمة بوجود الياء، وربّما إحساس العرب بخفّة الياء إذا ما

---

(1) ابن جني :سر صناعة الإعراب، ٢/٧٥٥-٧٥٦.

(2) االزجاج: إبراهيم بن السري ، معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ٥/ ٣٣٢-٣٣٣، وانظر: أبو عبدالله: الحسين بن أحمد، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة الهلال، ١٩٨٥، ص: ١٣٠.

(3) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ٢١١. و فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٣٥٨ وما بعدها.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٣٢١.

قيست بالواو كان الدافع لاستعمالها(1).

المخالفة بين الصوائت

ولقد نعلم مما سبق بأن المخالفة تؤمن تنوعًا موسيقيًا وقدرًا من الخلاف بين الأصوات؛ مما يجعل النطق سهلاً، والإسماع أكثر وضوحًا.

قال مالمبرج: "يمكن القول إنّ نزعة المماثلة تمثل قوة سلبية في حياة اللغات، ذلك أنها تقتضي تقليل الخلافات بين الأصوات كلما كان ذلك ممكنا، ومن الواضح أنه إذا تمكنت هذه النزعة من أن تعمل بحرية ستنتهي إلى تقليل الفروق بين الأصوات إلى الصفر، تلك الفروق الضرورية لأغراض المحادثة التي تقتضي خلافات صوتية"(2).

وبدا واضحًا بأن كثيرًا من الأساليب التي قررها اللغويون القدامى يرجع الأصل فيها إلى أنها من المماثلة، وجرت فيها المخالفة لأسباب مختلفة(3)، فمن ذلك إعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة في حال النصب كما في (إنّ الطالبات مجتهدات) فالتحريك بالكسر فيها ليس إلاّ مخالفة صوتية، وقد بان لأهل اللغة أن بعض ما عُدّ مخالفة ما هو إلا لغة من لغات العرب.

وسجل لنا التراث اللغوي كثيراً من تلك الأساليب، منها ما رواه الفرّاء عن أبي الجراح قوله: ما من قوم إلاّ وقد سمعنا لغاتهم "بنصب التاء وقد ذكر الفرّاء أن أبا الجراح قد رجع عن قوله لغاتَهم إلى لغاتِهم بالكسر"(4).

وقول سلامة بن جندل: [من البسيط]

إنّ الشبابَ الذي مجْدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذاتَ للشيب(5)

---

(1) القرالة: زيد خليل. الحركات في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ٩٣.

(2) انظر: Malmberg. Phonetics. p٦٢٠ نقلا عن : فوزي الشايب ، أثر القوانين الصوتية ، ص٣٨٦

(3) انظر: الشايب : فوزي ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ٣٨٦-٤٠١.

(4) الفراء، أحمد بن زياد، معاني القرآن، ٢/ ٩٣.

(5) الاستراباذي: رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نورالحسن وآخرين،

وقد أكّد المبرد أن مجيء الفتحة في جمع المؤنث السالم المنصوب لغـة[1] وقـد زخرت مؤلفات التصحيح اللغوي في القرن السادس بصور من المماثلة بين الـصوائت، وهي في كلمات من لغة العامة اليومية.

فمن الملاحظ أن العامة عندما ينطقون بكلمة تتابع فيها صائتان يبدلون أحـدهما، فإن تتابعت فتحتان فإن واحدة منهما تبدل كسرة، أو ضمه، وإن تتابعت ضمتان فإن واحدةً منها تبدل فتحة، وتبرز صور هذه المخالفة من خلال الخطاطات الآتية:

التحول من الفتح إلى الضم (α→ u)

الكلمة	الكلمة بعد المخالفة	المصدر	الصفحة
بَورق	بُورق	تقويم اللسان	٧٩
رَشَاش	رُشَاش	تثقيف اللسان	١٣٢
الرَّصَاص	الرُّصَاص	تثقيف اللسان	١٢٧
الرَّمَاد	الرُّمَاد	تثقيف اللسان	١٢٧
سَميدَع	سُميدَع	تثقيف اللسان	١٢٧
الشَوْصَة	الشُوْصَة	المدخل إلى تقويم اللسان	٣١٠
العَنْوَة	العُنْوَة	المدخل إلى تقويم اللسان	٣١٠

بيروت، دار الكتب العلمية(د.ط) ، ١٩٧٥ ، ٢٢/ ١٥٨.

(1) انظر: الزجاجي:، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، (د.ط)، ١٩٨٤، ص ٦.

التحول من الفتح إلى الكسر (α→ i)

الكلمة الأصل	الكلمة بعد المخالفة	المصدر	الصفحة
البَرنَامَج	البَرنَامِج	المدخل إلى تقويم اللسان	٣١٣
بَضعَة	بِضعَة	تثقيف اللسان	١٣٠
بَنَفسَج	بَنَفسِج	تثقيف اللسان	١٢٩
الخَشخَاش	الخِشخَاش	تقويم اللسان	١٠١
الطَيلَسَان	الطَيلِسَان	تقويم اللسان	١٣٢
غَرارَة	غِرارَة	تثقيف اللسان	١٢٧
مَنجَنيق	مِنجَنيق	تثقيف اللسان	١٢٣
هَزار	هِزار	تثقيف اللسان	١٢٨

التحول من الضم إلى الفتح (u→ a)

الكلمة الأصل	الكلمة بعد المخالفة	المصدر	الصفحة
ثياب جُدُد	جُدَد	تقويم اللسان	٩٠
جُلجُلات	جُلجَلات	تثقيف اللسان	١٣٦
الخُمول	الخَمول	تثقيف اللسان	١٢٣
دُستُور	دَستُور	المدخل إلى تقويم اللسان	٣٧١
زُعرُور	زَعرُور	تثقيف اللسان	١٢٥
الزُنبور	الزَنبور	تقويم اللسان	١٤٠
الطُنبُور	الطَنبُور	تقويم اللسان	١٣٣
عُصفُور	عَصفُور	تثقيف اللسان	١٢٥
عُنقُود	عَنقُود	تثقيف اللسان	١٢٥

تلك بعض كلمات وردت عصر أولئك العلماء الذين دونوا ما سمعوه من أحاديث العامة،وجلاء التمثيل هنا لاتسعه السطور.

ويجدر التنبيه بأن المخالفة بين الصوائت، قد تكون مباشرة وغير مباشرة فمن المباشرة قول العامة لضرب من المطر (رُشاش) حيث خولف هكذا (رَشاش ←رُشاش)بين توالي المقطع الأول بالحركة الضمة (u) وبقيت الحركة الفتحة (a) على المقطع الثاني دون مساس.

أما في كلمة مثل (عَنقُود) فإن المخالفة هنا غير مباشرة لوجود فاصل.

وفي كلمة (عُنقُود) مماثلة مقطعية في حركة المقطع الأول والثاني، وهو مسلك الفصحى وقد رُصدت في كتب لحن العامة بفتح المقطع الأول على المخالفة (عَنقود) ويشير الذين صنفوا في لحن العامة ومنهم ابن هشام اللخمي إلى أن الصيغة بالمخالفة (عَنقود) عدت مشهورة ودخلت في نظام الفصحى بمعنى أنها غدت قياسية وليست لحنًا.

وعند علماء اللسانيات فالصيغة بالضم على المماثلة تنسب إلى القبائل النجدية، طلبًا للخفّة ولسرعة النطق بين الأمثال، والصيغة بالمخالفة تنسب إلى القبائل الحجازية طلبًا للوضوح السمعي والأناة في النطق(١).

وفي اللهجات المعاصرة تستخدم بالمماثلة وبالمخالفة على أنها بالمخالفة أكثر شيوعاً وبخاصة في لهجة أهل عمان.

وحريٌ هنا أن يُذكر أن بعضًا مما نطقت به العامة ورد على ألسنه العرب الفصحاء.

فقد ذكر ابن هشام اللخمي(٢) أن المبّرد وغيره أجازوا في كلّ ما جمع من المضاعف على فُعَل الضم والفتح لثقل التضعيف فيقال: جُددُ وجُدَد وسُرُر و سُرَر، وقد

---

(1) انظر: أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ٩١، ٩٩.

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ١٠٥.

قرىء [1] (على سُرَرٍ موضونة) (الواقعة: ١٥)، وورد في لسان العرب: (يقال شيء جديد، والجمع أجِدّة، وجُدُد، وجُدَد) [2].

أما ما قيل من أنه ليس في كلام العرب (فَعلُول) بفتح الأول، إلا قولهم: بنوصَعفُوق لا غير، لخولٍ باليمامة[3]، هذا مردود من ابن هشام اللخمي، إذ قال: فقد جاء على (فَعلُول) غير ما ذكر، قالوا زَرنُوق، للذي يبنى على البئر، وبَرشُوم، وهي أبْكرُ نخلةٍ بالبصرة، و(صَنْدُوق) قال أبو عمرو: لا يضمّ أوله[4].

(1) : انظر: أبو حيان : البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، و علي معوض، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧. ٨/ ٢٠٥

(2) ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب. ١١/٣.

(3) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٠٥.

(4) المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٧.

المبحث الرابع: المقطعية في الكلم الملحون

يُعدّ المقطع Syllable في علم الصوتيات أحد المفاهيم الأساسية الجوهرية، ولم يكن هذا المصطلح شائعاً إلاّ عند قليل من العلماء، فقد عرّفه الفارابي (ت ٣٣٩هـ) قائلاً: "وكل حرف غير مصوّت اتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنه يسمى (المقطع القصير)، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمّون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه (الحرف الساكن) وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنّا نسميه "المقطع الطويل"[1].

ويرى عبد القادر مرعي الخليل أن النحاة العرب القدامى لم يشيروا إلى المقطع الصوتي ولا إلى أنواعه[2].

وللمقطع في الدراسات العربية الحديثة تعريفات عديدة، فقد عرّفه رمضان عبد التواب بأنه "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها"[3]. وعرّفه محمد الأنطاكي: "بأنه مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كل انفتاح من انفتاحات الفم أثناء الكلام، وبين الانفتاح الذي يليه"[4].

وعرّفه عبد الرحمن أيوب بأنه: "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينها قمة"[5].

وللمقطع الصوتي تعريفات مادية ونطقية ووظيفية، فمن الناحية المادية Physical

---

(1) الفارابي، أبو نصر، الموسيقى الكبير، تحقيق وشرح. غطّاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمد أحمد الحنفي،القاهرة، دار الكتاب العربي، ا (د.ت)، ص ١٠٧٥.

(2) انظر: الخليل: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٩٦.

(3) عبدالتواب: رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، القاهرة، مطبعة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ١٠١.

(4) الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥٤.

(5) أيوب: عبدالرحمن، أصوات اللغة، مكتبة الشباب، القاهرة (د.ت)، ص ١٣٩.

عرّفه ماريوباي بأنه: "عبارة عن قمة إسماع Peak of Sonority غالبًا ما تكون صوت علة مضافاً إليها أصوات أخرى- ولكن ليس حتما- تسبق القمة أو تلحقها أو تسبقها أو تلحقها[١].

أمّا من الناحية النطقية Articulation فقد عرّفه جان كانتينو بأنه: "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أو جزئيًا [٢].

وعرّفه من الناحية الوظيفية Functional دي سوسير desaussure بأنه: "الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم Phoneme وظيفة داخلها"[٣].

١-مكونات المقطع الصوتي:

يحصر علماء اللغة مكونات المقطع الصوتي في نوعين من أنواع الفونيمات هما[٤]:

أ. الحركات Vowels وهي تمثل نواة المقطع.

ب. الصوامت Consonants وهي حدود المقطع.

٢- سمات المقاطع في اللغة العربية:

ذكر علماء اللغة مجموعة من السمات الخاصة بالنظام المقطعي للغة العربية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١.يبدأ المقطع العربي بصامت مع حركة (صائت) (ص ح) ومهما كان موقعه من الكلمة لا يبدأ بحركة ولا يبدأ بصامتين متواليين (ص+ص) إلاّ في حالة الوقف.

---

(1) باي: ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق، أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٩٦.

(2) كانتينو: جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس، ١٩٩٦، ص ١٩١.

(3) عمر. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ص ٢٤٣.

(4) انظر: اكرومبي، ديفد، مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق محمد فتيح، ١٩٨٨، ص ٦٠-٦١؛ ومالبرج برتيل، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هلّيل، مطبعة التمدّن المحدودة، الخرطوم، ١٩٨٥م، ص ١٤٠-١٤١.

وحين يتوالي صامتان في بدء الكلمة – وهو مما لا يجوز –فعند أخذ الأمر من المضارع يكتبُ (y aktub) يكون بحذف حرف المضارعة وحينئذ يبقى الأمر في صورة (ktub) فإذا جيء بحركة قبل الكاف (uktub) وقع محذور آخر وهو بدء المقطع بحركة، فزيدت همزة وصل: اكتب ← (uktub <) وأصبح الفعل به مقطعين طويلين مقفلين[1].

٢.يكره العرب النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ولذا يلجأون إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، عن طريق (الإسكان) أحياناً، وعن طريق (الإدغام) في الكلمة الواحدة، وفي الكلمتين أحياناً أخرى[2].

٣.لا تجمع العربية بين أربعة مقاطع ثنائية قصيرة مفتوحة في كلمة واحدة إلاّ في حالة نادرة[3] فتتابعها يؤدي إلى صعوبة النطق وجعله ثقيلاً على اللسان، وهذا يؤدي بالتالي إلى إضعاف النظام المقطعي[4].

٣–أشكال المقاطع في اللغة العربية[5]:

اجتهد اللغويون في تحديد مقاطع اللغة العربية، فكان نتاج اجتهادهم وجود خمسة مقاطع هي[6]:

١.مقطع مكوّن من صامت، يكون حدّ ابتداء، وحركة قصيرة، مثل: بَ: (ba) وبُ: (bu) وبِ:(bi) وهو مقطع كثير في العربية وهو مستعمل ولا حرج من استعماله. ويسمى (المقطع القصير المفتوح (ص ح).

---

(1) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤١–٤٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ص ١٧٤.

(3) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،، ١٢٩.

(4) انظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٤.

(5) كشاف الرموز المقطعية: ص = صامت، ح =حركة (صائت)

(6) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،٩٤–٩٦، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية/٣٨–٤١؛ عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦–٢٠.

ويسمى (المقطع القصير المفتوح (ص ح).

٢.مقطع يكون حدّ الابتداء فيه صوتًا صحيحًا، ونواته حركة طويلة مثل بـــا:(bā)

وبو: (bū) وبي:(bī) وهو كذلك مستعمل في العربية ويسمى المقطع الطويل المفتـــوح

(ص ح ح).

٣.مقطع يبدأ بصامت ثم حركة قصيرة، ويُغلق بصامت مثل: مَـــن (man) وكُـــنْ: (kun) وجنْ (J̲in) وهو مما يكثر استعماله في العربية، وهو المقطع الطويل المغلق (ص ح ص).

٤.وهو مقطع لا يختلف في القيم الصوتية عن المقطع السابق إلا في النواة الصائتة، فحركته طويلة، وأمّا من حيث قبوله في اللغة فالفرق بينهما شاسع جدّاً، حيث لا يُقبل هذا المقطع إلاّ في حالتين:

١. حالة الوقف عليه في آخر الكلام مثل (bāb) و(nār).

٢. إذا كان حدّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه (إذا كان الصوت الأخير فيه مشدداً) وذلك نحو: مادّة (maddatun) وهو المقطع الطويل المغلق بـــصامت (ص ح ح ص).

٥.مقطع لا يجوز إلاّ في حالة الوقف عليه في آخر الكلام، فإذا وصلنا انتهـــى مـــن الواقع الصوتي المنطوق، مثل: أخت uẖt <، وهو المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص).

وكان للعدول عن النظام المقطعي العربي، تأثير في بنية الكلمة العربية العاميّـــة التي سجلتها كتب لحن العامة، وتبرز من خلال الظواهر الآتية:

١.إغلاق المقطع القصير.

٢.إشباع حركة المقطع المفتوح.

٣.تقصير حركة المقطع المفتوح.

٤.تكوين المقطع الطويل المغلق بصامت.

٤ – تحليل بعض أمثلة لحن العامة وفق المقاطع الصوتية

١. إغلاق المقطع القصير (ص ح ← ص ح ص):

والمقصود بذلك تحويل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع قصير مغلق، ويمكن تصنيف كثير من الكلمات المتأثرة بظاهرة إغلاق المقطع القصير، مما ورد في مصنفات لحن العامة في القرن السادس إلى ثلاث المجموعات الآتية:

أ. ألفاظ ضعّف الصوت الثاني منها.

ب. ألفاظ ضعّف الصوت الأخير منها.

ج. ألفاظ تنتهي بياء بعدها هاء التأنيث، وضعفت فيها تلك الياء.

أ. **الألفاظ التي ضُعِّف صوتها الثاني:**

والنموذج القياسي في هذا النمط أن يتتابع مقطع قصير مفتوح ثم مقطع طويل مغلق، ص ح + ص ح ص (دُخان) فبالتضعيف يحدث توازي مقطعي بتكبير المقطع الأول إلى نمط طويل مغلق، ص ح ص + ص ح ص، ويمكن التمثيل له بقول الجواليقي إن العامة يقولون: "خُرّافة" و"خرافات" بدل "خُرافة" و"خُرافات"[١]، وورد عن ابن الجوزي أنّ العامة في زمنه يقولون "دُخّان" بدل "دُخَان"[٢]، فقد أغلق فيهما المقطع القصير بتشديد الصامت الذي يبدأ به المقطع الذي يليه فصار مقطعاً قصيراً مغلقاً هكذا.

الأصل

du ẖān → duẖ ẖān

وفي تعليل الظاهرة يشار إلى أنها مسألة توازي مقطعي لها صلة بالنبر[٣]، Accent، فأدّى هذا إلى زيادة في حجم المقطع المنقول إليه، وذلك بإغلاقه

---

(1) التكملة، ٥٣.

(2) تقويم اللسان، ١٠٤.

(3) النبر: "نشاط فجائي يعتري أعضاء المنطق في أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة، ويؤدي

بطريق تشديد الصامت الذي يبدأ به المقطع الذي يليه(١).

ويمكن وصف ما طرأ على الكلمات الآتية(٢):

شَفَة ←شُفَّة	ša/fa/tun> šuf/fa/tun
مَحارة ←محّارة	ma/ḥa/ra/tun >maḥ/ḥa/ra/tun
لِثَة ←لِثَّة	li/ṯa/ṯun > Liṯ/ta/ṯun

ب. الألفاظ التي ضُعِّف الصوت الأخير منها:

سجلت مصنفات لحن العامة في القرن السادس أمثلة كثيرة على هـذه الظـاهرة، يمكن إيراد بعضها وفق الخطاطة الآتية:

اللفظ الأصلي	اللفظ المعدول	المصدر	الصفحة
اصطبْل	اصطبلّ	تثقيف اللسان	١٦٠
قبْو	قبوّ	تثقيف اللسان	١٦٢
قرقَل	قرقلّ	تثقيف اللسان	١٦٠
ورَلْ	ورَلّ	تقويم اللسان	٧٣-٧٤

يرى يحيى عبابنة أنه ربّما يكون السبب فيما حدث في هذه الكلمات، وما شابهها

هذا النشاط في أحدٍ أو أكثر من عناصر المقطع الآتية، وهي المدّة والشدّة والحدّة،انظر: الأنطاكي: محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٢.

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ،٣٠٠، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٦١-١٦٢.

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٦٠.

انتقال النبر إلى المقطع الأخير[1]، وأن النبر على المقطع الأخير هو الذي اقتضى التشديد إذ إنّ النبر لا يكون على المقطع الأخير من الكلمة إلاّ إذا كان هذا المقطع من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ص ص)[2].

وقد قبلت العربية الفصحى في بعض أنماطها الشاذّة كلمات من هذا القبيل، مثل: "الدمّ وأخّ، مما يُعدّ صحيحاً وإن كان شاذاً"[3].

ومثل هذه الكلمات ما ينطقها العامة من أهل ظفار في عُمان، وأهل حضرموت في اليمن، فهم يقولون: قلمّ، ونعمّ، كُتُبّ، بدلاً من: قَلَمْ، ونَعَمْ، وكُتُبْ.

٣. الكلمات المنتهية بياء بعدها هاء تأنيث ضعّفت فيها تلك الياء.

تتحدث مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس عن مجموعة من الكلمات حدث فيها هذا التغير الصوتي ومن بينها الآتي:

اللفظ الأصلي	اللفظ المعدول	المصدر	الصفحة
أرض نديَة	نديَّة	المدخل	٢٩٢
عصا مستويَة	مستويَّة	المدخل	٢٩٢
مسترخيَة	مسترخيَّة	المدخل	٢٩٢
قافيَة	قافيَّة	تثقيف اللسان	١٩٣
مغنيَة	مغنيّة	تثقيف اللسان	١٩٣

ويبدو أن هذه الظاهرة قد استشرت بأخرة من الزمن، فقد عقد ابن السكيت (ت٢٤٣هـ) باباً في كتابه إصلاح المنطق ينبه فيه على الكلمات التي تشددها العامة وحقها التخفيف مثل: (الرباعيّة، والطواعيّة وسديّة وغير ذلك مما يجب تخفيفه)[4].

---

(1) عبابنة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص ١٨.

(2) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ١٧١.

(3) عبابنة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص ١٨.

(4) انظر: بن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٧٩-١٨٣.

وتكاد هذه الظاهرة أن تكون ديدن السواد الأعظم من العامة الناطقين بالعربية ويعزُب النطق الصواب عن كثير من المتعلمين من أبناء العربية أنفسهم.

وقد فسّر عبد العزيز مطر هذه الكلمات وأمثالها على أساس تقصير البنية نتيجة لتسكين الآخر، الذي ترتب عليه تطور في النبر أو بقاؤه، فكلمة (مغنية) مثلاً تتكون من خمسة مقاطع يقع النبر فيها على المقطع الثالث (ni) وبعد حذف الحركة من الآخر تصبح مكونة من أربعة مقاطع (mu/ġan/ni/yah) مع بقاء النبر على موضعه (ni) ولكن تقصير الكلمة أثّر في طول الصوت المنبور أي الكسرة في المقطع (ni) وطول الكسرة يعني تكوّن ياء، ولأن الذي يقع بعدها (ياء) حدث بينهما إدغام كان مظهره هذا التشديد"[1].

وجلاء الأمر أن هناك مقطع قصير مفتوح من نمط (ص ح) قبل مقطع متوسط مغلق منبور ينقل النبر إلى المقطع المفتوح حتى لا تحذف حركته، ولكي يحدث بآلية التشديد توازي مقطعي هكذا:

nadiyah → nadiyyah

ص ح +ص ح ص + ص ح → ص ح + ص ح + ص ح ص

٢. **إشباع المقطع المفتوح (ص ح ← ص ح ح).**

سمّى ابن جني هذه الظاهرة "مطل الحركات"[2]، بينما سماها ابن فارس البسط في الأسماء والافعال، وذهب إلى أن السبب فيها إقامة الوزن الشعري(٣).

وفي هذه الظاهرة يتحوّل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح بإشباع نواته، فتصبح الضمة واوًا مدية، والفتحة ألفاً والكسرة ياءً مدية، وتبرز هذه الظاهرة عند تتابع المقاطع القصيرة في الكلمة لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، لهذا تكره العربية

---

(1) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٣٢٠-٣٢١.

(2) الخصائص، ١٢٣/٣.

(3) انظر: ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد الشويمي، بيروت، لبنان، بدران للطباعة والنشر، (د.ط) ١٩٦٣، ٢٢٧.

مثل هذا التتابع(1).

وقد برزت ظاهرة إشباع هذا المقطع في مصنفات اللحن في القرن السادس في ألفاظ كثيرة، يمكن دراستها على النسق الآتي:

أ. كلمات أشبعت فيها الفتحة:

تصرّف العامة في القرن السادس في بعض الكلمات حيث تحول فيها المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح، بسبب إشباع الفتحة فيه، حيث يورد ابن مكي قول العامة (غاسول) بدل "غَسول"(2)، ويورد ابن هشام اللخمي قول العامة في الأندلس (قادوم) بدل (قدوم)(3).

فقد انتقل النبر من المقطع الثاني (sū) إلى المقطع الأول (ġa) فأثر في نواته (الفتحة) فأطالها (ā) فصار المقطع طويلاً مفتوحاً (ġā) ومن ذلك أيضاً قول عامة صقلية: (طوال) للحبل الذي تربط فيه الدابة، بدل "طِوَل"(4) وحكى الزبيدي (ت379هـ) أن بعض العلماء أجاز أن يقال فيه (الطِوالُ)، كما تنطق به العامة(5).

وقد يكون سبب الإشباع في مثل هذا كراهية تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة فأزيل هذا الوضع المكروه بإطالة فتحة (نواة) المقطع الثاني فصار طويلاً مفتوحًا.

ويتحدث ابن مكي كذلك عن قول عامة زمانه: (طعام قاتول)، و(موت جاروف) و(خالوق) (6)، بدل (طعام قاتل) و(موت جارف) و(خالق).

وإن كان لمصنفات اللحن حضور بتسجيل مثل هذا النمط الإشباعي(7)، فلم يَعْزُبْ

---

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية/140.

(2) تثقيف اللسان، 105.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ص82

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، 105.

(5) انظر:، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 155.

(6) ابن مكي: تثقيف اللسان، 105.

(7) في قضية الإشباع الصوتي كتب أستاذي الدكتور عبد الحميد الاقطش بحثاً قيماً بعنوان "الإشباع الصوتي في المقاطع العربية: أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي"، مجلة علوم اللغة (المجلد السادس)، العدد الثاني، 2003.

ذلك عن لغة القرآن المجيد، وشعر العرب ونثرها.

ومن الشعر قول عنترة[1]: [من الكامل]

ينباع مــن ذِ فـري غَـضوب جَـسرة زيافـــةٍ مِثـــل الفنيـــقِ المقـــرَمِ

وهذا الإشباع مستعمل في لغة الناس في بلاد الشام ومصر فهم يقولون (كام) بدل (كم).

ب.كلمات أشبعت فيها الضمة.

وينتج عن إشباع الضمة أن يتحول المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح.

وسجلت كتب اللحن في القرن السادس كلمات أشبعت فيها الضمة ومن هذه الكلمات: (لُوبان) لنوع من الأصماغ بدل (لُبان) و(عربي قوح) بدل (قُح) و(سلُوم) بدل (سلّم) و(برنوس) بدل (برنس) [2] ففي كلمة مثل (عوش الطائر) بدل (عـش) [3] أطيلت حركة المقطع (u >) فصار طويلاً مفتوحاً (ū >).

وينطبق ذلك على ما يقوله في الأندلس في القرن السادس الهجري فهم يقولون: (البلاذور) بدل (البلاذر)، و(روخ) أداة شطرنج بدل (رُخْ) و(نوخ) بساط بدل (نخْ) [4].

وأهل ظفار من جنوب عمان يشبعون لفظة (جُخْ) وهو البطيخ فيقولون: (جُوح)،

أما في لهجات العرب القديمة فإنّ أهل اليمن يشبعون حركة الضمير ويصلونها بواو، فيقولون: مررت بهو، ولديهو مال ويقرأون: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ (القصص: ٨١) [5] ومن شعر العرب:[من الرجز]

خـودٌ أنـــاةٌ كالمهـــاةِ عُطبـــولُ كـــأنّ فـــي أنيابِهـــا قرنفُـــولُ[6]

---

(1) انظر: الأقطش عبد الحميد، الإشباع الصوتي في المقاطع العربية، ص ٣١.

(2) ابن مكي: تثقيف اللسان، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨.

(3) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٠٢.

(4) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان،، ٤٠٢، ٤٤٦، ٤٨٢.

(5) الأخفش: معاني القرآن، ١/ ١٧٧.

(6) الاشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٥٦.

ج- كلمات أشبعت فيها الكسرة:

تذكر مصنفات لحن العامة كلمات تحول فيها المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل مفتوح بسبب إشباع الكسرة (i) ومنها أنهم يقولون (طيحال) بدل (طحال) [٢] و (التيلاد) بدل (التلاد) [٣] ففي كلمة (تلاد) تحوّل المقطع القصير المفتوح (t i) إلى مقطع طويل (t ī) بسبب وقوع النبر عليه، فترتب على ذلك إطالة نواته؛ ليصبح مقطعًاطويلاً فأزيل هذا الوضع المكروه، بإطالة نواة المقطع (t i) فتحوّل إلى مقطع طويل مفتوح (t ī).

وهذا الإشباع مسموع كثيراً في لغة العرب، ومن ذلك قراءة ابن كثير الداري ﴿ مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ ﴾ وَزَوْجِهِۦ (البقرة: ١٠٢) [٤].

بإشباع الضمير به ← بهي

وهو في شعر العرب سائغ مشهور من ذلك قول المتنبي: [من البسيط]

أفدي ظباءَ فلاةٍ ماعَرَفْنَ بها مضغَ الكلامِ ولا صبغَ الحَواجيبِ [٥]

ويولع بعض عامة الناس من أهل صلالة من إقليم ظفار بسلطنة عُمان بإشباع حركة الكسرة القصيرة ولا سيما في المقطع الموقوف عليه ، فنسمعهم يقولون: قاسيم في قاسم، وساليم، في سالم.

٣- تقصير حركة المقطع الطويل المفتوح (ص ح ط – ص ح)

ونتيجة لهذه الظاهرة يتحول المقطع الطويل المفتوح إلى مقطع قصير مفتوح،

---

(1) الاشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٥٦.
(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٠٥.
(3) ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ٣٤٧.
(4) الفارسي، أبو علي، الحجة من علل القراءات، ١/ ١٣٣.
(5) المتنبي: أبو الطيب، أحمد بن الحسين الجعفي، ديوان المتنبي، شرح: عبدالرحمن البرقوقي، بيروت، لبنان دار الأرقم، (د.ط)، (د.ت) ١/٢٢٦.

وذلك باجتزاء نواته الطويلة، وهذه الظاهرة تقابل ظاهرة إشباع حركة المقطع القصير المفتوح، فقد ورد هذا النمط في الشعر العربي وذلك قول رؤبة : { من الرجز]

وَصَّـــانِي العَجَّـــاجُ فِيمـــا وَصَّـــنِي [١]

فاستخدام (وَصَّني) بدل (وصَّاني)

ويرى رمضان عبدالتواب أنّ السبب في هذا التغيرّ الضرورة الشعرية التي اقتضت ذلك للاحتفاظ بموسيقى الوزن[٢] ومن ذلك ما ورد عند ابن مكي، (زُرْزُر) لبعض العصافير بدل (زُرزوُر) [٣]وتاليا توضيحها:

Zur/ zu/ run	Zur/ zū/ run/
تقصير حركة المقطع الثاني	الأصل

فقد تحوّل المقطع (z ū) إلى (z u)، ويمكن تفسير ذلك على أنه من باب كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة، لأنها تسم الصيغة بالضعف والوهن، فعمد الناطق في سبيل التخلص من هذا الوضع إلى تقصير نواه المقطع الثاني ليتحول إلى مقطع قصير مفتوح[٤].

ومن ذلك أيضاً قول العامة في صقلية (سَنم البعير) بدل (سنام البعير) وفرس (رَبَع) بدل (رَباع) كيمان [٥].

٤- المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص)

هذا المقطع مرفوض ولا يقبل إلاّ في حالتين[٦]:

الأولى: الوقف عليه في آخر الكلام، والثانية: إذا كان حدّ الإغلاق فيه حدَّ ابتداء في المقطع الذي يليه.

---

(1) عبد التوا ب : رمضان، فصول في فقه العربية ،١٧٧

(2) انظر: المصدر السابق ، ١٧٦- ١٧٨.

(3) تثقيف اللسان، ١٢٧.

(4) انظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، ص: ٩٨

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١١٠- ١١٢.

(6) عبابنة، يحيى، دراسات في فقة اللغة، ٢٠.

وهو مقطع صعب استعماله، والدليل على ذلك أنه لا يستعمل إلاّ في لغة الشعر، على الرغم من توافر أحد شرطي قبوله في غير القافية إطلاقًا[1] والجلي في الأمر أن لغة العامة تخلصت من صعوبة هذا المقطع بأحدى الطرق الآتية:

أ. تخفيف الصوت المشدد.

ب. اختزال الحركة أو تقصيرها.

ج. فك التضعيف.

وتاليا توضيح هذه الطرق:

أ- تخفيف الصوت المشدد:

وقد قرىء قوله تعالى [2]: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس: ٨٩) بتخفيف النون وتوضح بالآتي: ta tatabi< ānni → ta tatab<āni

وقرأ الزهري (ت١٢٤هـ) [3] : ﴿ وَٱلْجِبَالُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (الحج: ١٨) بتخفيف الصوت المشدد ، وهو الباء في : (الدّوَابُّ)

وسجلت كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس بعض ألفاظ نطق بها عامة الناس في القرن السادس من ذلك: (احْمارَ) و(اصْفارَ) بدل (احْمَارّ) و(احمَرّ) و(اصفارّ) و(اصفرّ) و(املاسَ الشيء) بدل (املاسّ) [4] فقد جرى التخلص من المقطع الطويل المغلق (ص ح ص) مع وجود أحد شروط قبوله- وذلك باختزال الصوت المشدد، الذي يشكلّ حدّ

---

(1) انظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقة العربية، ١٩٦.

(2) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، مصر (د.ط)، (د.ت)، ٢/ ٢٨٦.

(3) ابن جني: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ، ١١٨/٢.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٢٢١.

إغلاق لهذا المقطع وحدّ بداية للمقطع الذي يليه، وهو في كلمة (املاس) صـوت الـلام فصار المقطع المكروه (Lās) وتحول إلى (Lā). أماالأمر في مثل (احمرّ) و (احمارّ) و(احمأر) ففي احمرّ جرى تقصير المقطع بحذف نصف الحركة، وفي احمأر نبر المقطع بدل تجزييء الحركة المدية بين مقطعين، وتخفيف المشدد أدى إلى التخلص من المقطع المكروه من نمط، (ص ح ح ص) ومثله (ادبأسّ الشيء) بدل (ادباسّ) [١]

ب- اختزال الحركة:

تقصّر نواة المقطع (ص ح ص) فيتحول إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص) يقول بروكلمان: (وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلاّ الحركات القصيرة فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصرة[٢] ومن هذه الصيغ مثلاً: "الأجوف من فعل الأمر، والمضارع المجزوم مثل قول (Ḳul) التي تصبح (Ḳul) لم يقول (yaḳūl) التي تصبح: لم يقل (yaḳul) [٣].

وتنفرد العربية بهذه الخاصية عن اللغات السامية المختلفة التي تجيز هذا النوع من المقاطع، فقم العربية الأصل فيها قوم (Ḳūm) يقابلها في السريانية والعبرية (Ḳum) في الأكادية[٤].

ومما سجلته مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس قول أهل صقلية (معزة) بدل (ماعزة) و(دهَسَ) بدل (دَهَاس) و)(صَمْعَة) بدل صَومَعة [٥] وسمعت كثيراً من المصريين يقولون (مَعْزة) بدل (مَاعِزة)، فكلمة مثل (دَهَاس) جرى اختزال الحركة فيها هكذا:

dahāsun	→ dahasun
الأصل	اختزال الحركة

(1) ابن هشام: المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٥٥

(2) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ٤٣.

(3) انظر: الشايب: فوزي : أثر القوانين الصوتية ، ١٢٦.

(4) المصدر السابق ، ١٢٦.

(5) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١١٠- ١١٢.

إذ جرى التخلص من المقطع المرفوض (hās) وذلك باختزال نواته فصار مقطعًا قصيرًامغلقًا (has).

ج- فك التضعيف:

ويمكن أن يتخلّص من المقطع المكروه (ص ح ص) بفك التضعيف فقد نسب إلى عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أنه قرأ (يُضَارِر)(1) من قوله تعالىَ: ﴿ وَلا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٢).ويذكر الحريري في كتابه درة الغوّاص أن خاصة زمانه يقولون: سارر مساررة، وقاصص مقاصصة" و(حَاجَجَ، مُحَاجَجَة)، وشاقق مشاققة والأصل أن العرب استعملت الإدغام في هذه الأفعال ونظائرها طلبًا للخفة، واستثقالاً للحرفين المتماثلين(2) فقد جرى عن طريق فك التضعيف للتخلص من المقاطع المكروهة.

sar   ḳas   ḥaȷ   šak

فتحولت إلى مقاطع مفتوحة هكذا:

sa   ḳa   ḥa   ša

ومن ذلك ما نقل ابن هشام اللخمي عن عامة زمانه قولهم: "فلان يتعَالَل" أي يظهر العلة بدل "يتعالّ" ويتقارَرَون في الحق بدل "يتقارُّون"(3)

د- تكوين المقطع الطويل المغلق بصامت:

يذكر ابن مكي الصقلي أنّ العامة تقول في مجتمع الماء الحار (حامّة) بدل (حَمَّة)(4) فالعامة بذلك شكّلت المقطع الطويل المغلق بصامت، فصار هكذا:

ḥām/ma/ tum   →   ḥam/ ma/ tum

الأصل   تكوين المقطع

---

(1) الفرّاء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ١/ ١٥٠.

(2) درّة الغواص ، ص ١٠١.

(3) ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٦٢.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٠٦.

و ربما حدث هذا التغير بسبب انتقال النبر من المقطع الثاني (ma) إلى المقطع الأول (ham) فسبب هذا الانتقال إشباع نواة المقطع المنقول إليه فصار (hām) فتحول بذلك من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) إلى مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص).

٥- تأثير الحركة المزدوجة في لغة العامة:

١- مفهوم الحركة المزدوجة

تنقسم الحركة المزدوجة إلى نوعين[1]:

أ. الحركة المزدوجة الهابطة falling dighthong هي المسبوقة بواو أو ياء.

ب. الحركة المزدوجة الصاعدة rising dighthong هي المسبوقة بعد المسبوقة بعد شبه حركة.

والحركة المزدوجة الصاعدة أو الهابطة من الأوضاع الصوتية التي لا يمكن أن تكون محببة في اللغة العربية، ولهذا تتخلص من بعض السياقات التي تحتوي على حركات مزدوجة بطرق متعددة، وهنا يتقاصر الكلام على ما ورد من لغة العامة في القرن السادس حيث يمكن حصرها في الآثار الآتية:

١- التغير في الحركات المزدوجة.

٢- تحوّل نواتها.

٣- ترك الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية.

٤- ترك الحركة المزدوجة اليائية إلى الحركة المزدوجة الواوية.

٥- ترك الحركة المزدوجة والأخذ بالقلب المكاني

٦- تكوّن الحركة المزدوجة.

---

(1) انظر: عبابنة يحيى، دراسات في فقه اللغة، ١٣١.

١ - التغيرّ في الحركة المزدوجة:

تقبل العربية في نظامها المقطعي نوعين من أنواع الحركات المزدوجة (ay) (aw) ومع ذلك تعرضتا للتغيرّ ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أ.تغيرّ الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (aw)

تتغير الحركة المزدوجة الهابطة (aw) إلى ضمة طويلة ممالة (o) ومن ذلك نطق العامة في عصرنا الذي نحيا به: (صُوم) في (صَوم) و(نُوم) في (نَوم) و(يُوم) في يوم، ويسميها الدكتور رمضان عبد التواب الحذلقة أو المبالغة في التفصح(١).

والتغير الطارئ على هذه الكلمات وأمثالها دلالة على ميل العامة إلى الأخذ بالأسهل، والابتعاد عمّا هو صعب وإن كان مقبولاً في العربية.

وتتحدث مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس بأن العامة من أهل الأندلس وبغداد، وصقلية يقولون: (سُوسَن) (٢) و(بَلُّور) و(بُورَق) للذي يلقى في العجين، و(ثُوبَان) لمولى رسول الله(٣)بدلاً من سَوسن، وبَلّور.

ب- تغيرّ الحركة المزدوجة الهابطة اليائية (ay):

تتغير الحركة المزدوجة الهابطة (ay) إلى حركة طويلة ممالة (e) ومن ذلك نطق العامة في هذا العصر (لَيل) ينطقونها (لِيل) و(العيش) ينطقونها (العِيش)

> al<ayš → >al>ēš

ووردت أمثلة مشابهة في كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس منها: "تعالِي، ورِيحان"(٤) بدل تعالَي، ورَيحان.

وفي معتاد الناس من أهل شرقية عمان أن يسموا نوقهم بأسماء ، فترى منهم من

---

(1) انظر: التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، ص: ١١٥.

(2) ابن هشام، المدخل إلى تقديم اللسان،١٨٥

(3) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ٧٩-٨٠.

(4) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٨٦.

يسمي ناقته (صَيدح) اسم ناقة ذي الرُّمة ، فيقولون:(صِيدح)

والأمثلة من لغة العامة قديمًا وحديثًا كثيرة لا يسعها الحصر.

ج- تغيرّ الحركة الناجمة عن انكماش الحركة المزدوجة إلى الفتح الخالص.

ظهر في العربية القديمة تغير في الحركة الممالة، وذلك ناجم عن انكماش الصوت المركب فتصير فتحة طويلة، فقد روي أن أهل الحجاز يقولون في (يوجَل): (ياجَل) (١).

وقد ظهر هذا التغير في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس، ومن ذلك ما يذكره ابن الجوزي من أنّ العامة تقول لنوع من السفن (سمارية) بدل (سَمُيرية) (٢) وتقول في (ويلك) والك (٣) ويوصف التغيرّ الحاصل في الكلمة الأخيرة بالآتي:

وَيْلك	وِيلك	وَلَك
waylak →	wēlak →	walak
الأصل	الإمالة	الفتح الخالص

حيث انكمشت الحركة المزدوجة الهابطة اليائية (ay) فتحولت إلى كسرة طويلة ممالة (e) ثم تعرضت تلك الكسرة الممالة للفتح الخالص فصارت الكلمة (walak) ويظهر هذا التغير كذلك في كلمة (القال) بدل من (القول) في عبارة (القيل والقال) (٤).

وعود على كلمة (ويلك) والتغيرات التي طرأت عليها ، فيلحظ أن الصور الثلاث لهذه الكلمة مستعلمة، فالأصل مستعمل في اللغة الفصحى، والإمالة في لغة البدو وغير بعيد النشيد الحماسي الذي يقول: **ويلَك ياللّي تعادينا ياويلَك ويل**

والفتح الخالص في زجر عامة أهل الأردن من يستحق الزجر والتأنيب، فيقولون: **وَلَك**

---

(1) انظر: المبّرد:، المقتضب، ١/ ٩٠.

(2) تقويم اللسان، ١٢٢.

(3) المصدر السابق، ١٨٢.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب (قول) ١١/ ٥٧٤.

٢- انتقال نواة الحركة المزدوجة:

يذكر أبو حيان أن بعض القراء قرأ قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[١] (الكهف: ٤٤) قرأ (الوَلاية) بالفتح (الوِلاية) بالكسر فمن قرأ بالفتح في الواو رأي أن الفتحة أخفّ من الكسرة، فقد حدث تغيرٌ في الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) إلى الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) لتغير النواة ومن ذلك قول العامة في صقلية في القرن السادس: قرأت الكتاب على الوَلاء يريدون تباعًا، والصواب على الوِلاء بكسر الواو، مصدر واليت مُولاة ووِلاءً[٢] وذكر ابن الجوزي أن العامة تقول (الوِداع) بدل (الوَداع) [٣].

إذ تغيرت نواة الحركة المزدوجة الواوية الصاعدة (wa) إلى الكسرة فصارت (wi) مع أن الفتحة أسهل في النطق مقارنة بالكسرة.

وحدث عكس ذلك في (الوِقاية) وما حدث هو أن نواة الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) قد تغيرّت من كسرة إلى فتحة (wa) فالفتحة أخف من الكسرة.

ترك الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية والعكس.

صنع ابن جني كتابًا في التبادل بين الياء والواو، سماه التعاقب فقال: في لحوت العودَ ولحيته: قشرّت ما عليه من اللِّحاء[٤]

وجعل لها ابن سيدة موضعًا في المخصص [٥] وابن السّكيت في إصلاح المنطق[١].

(1) انظر: ابو حيان، البحر المحيط، ٦/ ١٢٤

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص: ١٢٦.

(3) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٨٢.

(4) الخصائص، ١/ ٢٦٤.

(5) انظر: ابن سيدة: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م ١٤/ ١٩-٢٦.

والمعاقبة هي: أن تدخل الياء على الواو والواو على الياء من غير علة، فأماً ما دخلت فيه الواو على الياء والياء على الواو لعلة فليس من ذلك لأنه قانون من قوانين التصريف(٢).

وقد نعلم أن الياء امتداد للكسرة والواو امتداد للضمة وإن النطق بالياء أخف من الواو عند العرب، فانتقال شبه الحركة من الواو إلى الياء مع وجود الحركة المزدوجة صاعدة أو هابطة، يؤدي إلى ظهور مفردات جديدة ترفد المعجم العربي(٣).

وكتب التراث اللغوي زاخرة بأمثلة من هذه الألفاظ من ذلك: "الكلوة لغة في الكلية نسبت لأهل اليمن"(٤) ويقال: "عبوت المتاع عبوا إذا عبيته لغة لأهل اليمن"(٥).

وتتحدث كتب التصحيح اللغوي عن كلمات تعرضت لهذه الظاهرة من ذلك ما رواه ابن هشام اللخمي أن العامة يقولون: "سعوت في الأجر" بدل سعيت(٦) ويفسّر هذا التغيز بما يأتي:

Sa < awtu →	sa < āwtu →	sa < aytu
الأصل	تطويل الحركة	الانتقال من الحركة المزدوجة الواوية إلى اليائية

فالبيّن أنّ فتحة العين قد أشبعت فصار المقطع الثاني (a >) ثم استثقلت الحركة المزدوجة الواوية الهابطة (aw) فانتُقل إلى الحركة المزدوجة اليائية الهابطة (ay) وذلك بإبدال شبه الحركة (w) شبة الحركة (y) فالياء أخف من الواو.

---

(1) انظر: ١٣٥- ١٤٥.

(2) ابن سيدة:، المخصص ، ١٤ /١٩

(3) انظر: عبابنة يحيى، دراسات في فقه اللغة، ص: ١٣٤.

(4) الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير، تصحيح: مصطفى السقا، مصر، مصطفى البابي الحلبي، ٢/ ٢٠٢

(5) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة *اللغة*، تحقيق: رمزي بعلبكي ، ، بيروت ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م. ١/ ٣١٧.

(6) المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٧٢

ومن ذلك ما نقله ابن مكي عن عامة زمانه انهم يقولون أرياح جمعًا لريح بدل أرواح[1] لكن ابن هشام اللخمي ينقل أن أبا حنيفة قد حكي بأن هذه اللغة لبني أسد حيث يجمعون الريح على أرياح، على لفظ الواحد، قال وكذلك حكى اللحياني في نوادره[2].

٣- ترك الحركة المزدوجة اليائية إلى الحركة المزدوجة الواوية:

يظهر أن بعض العامة سلك مسلكًا يفضل فيه الحركة المزدوجة الواوية بدلاً من الحركة المزدوجة اليائية، وسبق القول أن هذا الاختلاف من النطق راجع إلى اختلاف لهجات القبائل العربية، أو الاختلاف في النطق في القبيلة الواحدة نفسها ومن ذلك ما روي من أن العامة يقولون كلوه بدل كلية، ويمكن توضيح هذه التغير بالآتي:

كُلْية → كُلْوَة

kulyah → kulwah

(1) تثقيف اللسان.، ٩٧.

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٤.

المبحث الخامس: قضايا الهمزة

يتطلب إنتاج صوت الهمزة جهدًا عضليًا فائقًا، نظرًا لانطباق الوترين الصوتيين على بعضهما في أثناء عملية النطق، الذي يعقبه انفتاح سريع للأوتار الصوتية.

وبسبب صعوبتها مالت بعض اللهجات العربية قديمًا إلى التخلص منها، ومنها قريش بخاصة والحجاز بعامة، ففي الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت ٤٠هـ) أنه قال: "نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنّ جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم- ما همزنا"[1].

ولقد أحس سيبويه بجهد الهمزة في أثناء النطق بها فوصفها بأنها: "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد"[2]، وتكاد الروايات تجمع على أن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم في حين أنّ القرشيين يتخلصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مدّ [3] وذلك التخلص مشروط بألاّ تكون تلك الهمزة في أول الكلمة ، في حين أن الدارسين المحدثين يفسرون ذلك بأنه ظاهرة من ظواهر الاقتصاد في الجهد[4]، ومعنى ذلك أن التقسيم القبلي والجغرافي للهمز وعدمه مرن وغير صارم نظراً للتأثير والتأثر الاجتماعي الذي أعقب الفتح الإسلامي.

وتتمثل المظاهر الصوتية للهمزة في لغة العامة في القرن السادس في الآتي:

١- حذف الهمزة (<) مع التعويض عنها بإشباع الحركة:

أ. التعويض بإشباع الضمة واوًا.

قد تحذف الهمزة ويُعوَّض عنها الحركة التي تسبقها وهي الضمة، وفي هذا يقول

(1) الرضي، الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/ ٣٢.
(2) الكتاب، ٥٤٨/٣.
(3) أنيس: إبراهيم، في اللهجات العربية ٧٥.
(4) الشايب: فوزي، أثر القوانين الصوتية، ٤٥٥

سيبويه: وإذا كان ما قبلها-يعني الهمزة- مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في (الجؤنة) و(البؤس) و(المؤمن): (الجونة) والبوس) و(المومن)" [1].

فقد قرىء: ﴿ قَالُواْ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الكهف: ٩٤) بالهمزة، وهي قراءة عاصم وغيره، وقد ذكر الفرّاء أن الهمز فيها لغة بني أسد[2] وورد من ذلك قول عامة صقلية في القرن السادس (جُونة) بدل (جُؤنة) [3] وقول عامة بغداد (مُونة) بدل (مُؤنة) [4] ويفسر ما جرى في هذا المقام من تغير بالآتي:

Mu > natun	mu*natun	mū-natun
الأصل المهموز	حذف الهمزة	التعويض بإشباع الحركة التي قبلها

حيث سقطت الهمزة ثم عوّض عنها بإشباع الحركة السابقة لها وهي الضمة

ب. التعويض بإشباع الفتحة ألفًا

يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة قبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في (رأس) و(بأس) و(قرأت): (راس) و(باس) و(قَرَات) [5] وقد قرئ قول تعالى: وَكَشَفَتْ ﴿ عَن سَاقَيْهَا ....﴾ (النمل: ٤٤) (سأقيها) بالهمزة[6] وقرأ الباقون بترك الهمز، وقيل: إن ساق وسأق لهجتان، مثل: كأس وكاس وبأس وياس[7].

---

(1) الكتاب، ٣/ ٥٤٣.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ١٥٤/٦.

(3) ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٧٥.

(4) ابن الجوزي، تقديم اللسان، ص ١٦٥.

(5) الكتاب، ٣/ ٥٤٣.

(6) ابن خالوية-إعراب القراءات السبع وعللها، حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٢، ج٢/ ص١٥٢.

(7) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة في علل القراءات السبع ، ص: ٥٣٠.

ومما ورد من لغة العامة كلمة (اللبا) بدل (اللبأ) [1] ويمكن أن يفسر ما جرى فيها من تغير بالآتي:

Allab ᾱ	Allaba*	Allaba >
التعويض بإشباع الحركة التي قبلها	حذف الهمزة	الأصل المهموز

وما زال بعض العامة في عصرنا هذا ينطقون (اللبا) كما ينطقها عامة صقلية قبلاً أي بإشباع الفتحة ألفاً بعد حذف الهمزة.

ج- التعويض بإشباع الكسرة ياءً

يقول سيبويه: "وإذا كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضمومًا، وألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وذلك الذئب والمئـرة، (ذيـب وميرة)، و إنما تبدل مكان كل همزة ساكنه الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها[2]

ومما ينخرط في هذا السلك قول العامة في الأندلس في القرن السادس (الميـزر) بدلاً من (المئزر) [3]

حيث يفسّر التغير الناتج بالتعويض كالآتي:

>almī zar	>almi * zar	>almi > zar
التعويض بإشباع الحركة التي قبلها	حذف الهمزة	الأصل المهموز

٢- حذف الهمزة (>) مع استبدال النبر بالواو

أ. كلمات عوّض عنها بشبه الحركة (w):

قد تحذف الهمزة ويعوض عنها بشبه الحركة (w) ففي كلمة مثـل (آجرتـه) التـي تحذف همزتها فتصبح (واجرته) يفسر هذا التغيير كالآتي:

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٥٧.

(2) الكتاب، ٣/ ٥٤٤

(3) ابن هشام: اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ٤٣٥.

> ajartuhu   *ajartuhu   Wajartuhu

الأصل المهموز   حذف الهمزة   التعويض بشبة الحركة

وفيما يأتي جدول بما حذفت منه الهمزة وعوض عنه بشبه الحركة (W)

أصل الكلمة	الكلمة بعد التغيير	المصدر	الصفحة
آتيت فلانًا	واتيته	المدخل إلى تقويم اللسان	١١٤
آجرته	واجرته	المدخل إلى تقويم اللسان	١١٤
آزيته	وازيته	المدخل إلى تقويم اللسان	١١٤
آكلت	واكلت	المدخل إلى تقويم اللسان	١١٤
شيء	شوي	تقويم اللسان	١٢٨
لبؤة	لبوة	تقويم اللسان	١٦٠

وما قالته العامة مخالف للقياس لكنه لغة فقد حكى الأخفش: آخذته وواخذته[1]، وقد قرأ ورش[2] ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: ٢٢٥). بالواو دون همز (يواخذكم)

ب. كلمات عوّض عنها بشبه الحركة (y)

قد تحذف الهمزة ويعوّض عنها بشبه الحركة (y) في كلمة مثل (قرأت) التي تحذف همزتها فتصبح (قريت) حيث يفسر هذا التغير بالآتي:

ḳara > tu → ḳara * tu → ḳare y tu

الأصل المهموز   حذف الهمزة   التعويض بشبه الحركة

أصل الكلمة	الكلمة بعد التغيير	المصدر	الصفحة
أبطأت علي	أبطيت	تثقيف اللسان	٧٧
سلأت السمن	سليت	تثقيف اللسان	٧٧

(1) انظر: ابن هشام: اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٥..

(2) الدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ١/ ٤٣٩.

عبأت المتاع	عبيت	المدخل إلى تقويم اللسان	٤٠٣
قرأت	قريت	تثقيف اللسان	٩٣
ملأت الإناء	مليت	تثقيف اللسان	٧٦

وهذه لغة قديمة لها حضورها في لهجات العرب، ومن ذلك أن الأنصار يقولون في (بدأت) (بديت) قال ابن برّي: قال ابن خالويه: "ليس أحد يقول: بديت بمعنى بدأت إلاّ الأنصار"[1].

وهذه اللغة باقية إلى يومنا هذا فلا أكاد أجد من يتكلم بالعامية في بلاد الخليج العربي، ونجد والحجاز والشام ومصر إلا ويقول: بَدَيت، ومَلَيت، هَدَيت، ولا يقول بدأت، وملأت، وهدأت لما في حذف الهمزة من راحة في النطق وسهولة في إخراج اللفظة.

٣- حذف الهمزة والتشديد للتعويض المقطعي

ورد من هذا النمط نطق عامة بغداد في القرن السادس أُحْدُوثة حَدّوثة[2].

إذ تبدأ الكلمة (الأصل) بمقطع مغلق= ص ح ص. ثم أسقطت الهمزة فصارت الكلمة تبدأ بمقطع يتكون من صامت ساكن فقط (ص) وهو مرفوض في العربية الفصحى، لذا اجتلبت الحركة (α) للتخلص مما هو مرفوض ثم أغلق المقطع القصير (ḥa) الذي أنشئ عن طريق تشديد الدال (ḥad) تعويضًا عن المحذوف. فصارت الكلمة (ḥaddūṯah).

٤- حذف الهمزة

وهذا الحذف يلحق الكلمة في أولها، وفي وسطها وفي آخرها.

أ. الحذف من أول الكلمة

ففي كلمة مثل (أسنان) حذفت منها الهمزة مع حركتها دون أن يعوّض مكانها فبدأت

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٦٧، وانظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقديم اللسان، ص: ٩٣.

(2) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ٦٣، وأحدوثه، بمعنى أعجوبة لسان العرب، (حدث ٢/ ١٣٣).

الكلمة بصامت ساكن (s)، وهو مقطع مرفوض في العربية الفصحى واجتلبت حركة الفتحة خروجاً من المأزق فتكون المقطع الطويل المفتوح (si) ص ح ح فصارت الكلمة (Sinanun) ويمكن تفسير هذا التغير بالآتي:

sinanun	snanun	* snanun	> asnanun
إغلاق المقطع الطويل	تكون المقطع المرفوض المبدوء بصامت ساكن	حذف الهمز	الأصل المهموز

وهذا جدول بالكلمات التي حذفت منها الهمزة :

الكلمة المهموزة	بعد حذف الهمزة	المصدر	الصفحة
أسبوع	سبوع	تقويم اللسان	٦٣
إبهام	بهام	تقويم اللسان	٦٥
إخبارة	خبارة	تقويم اللسان	٦٧
إملاك	ملاك	تقويم اللسان	٧٠
أسنان	سنان	تثقيف اللسان	١٩٠
أرُزّ	رُزّ	المدخل إلى تقويم اللسان	١٣٨

ب. الحذف من وسط الكلمة.

قد تحذف الهمزة من وسط الكلمة دون أن يعوّض عنها شيء وقد ورد من لغة العامة في القرن السادس قولهم: في (مِرْآة– مِرَاة) [1] وفي (مَيضَأة– مَيْضَة) [2].

ففي الأخيرة (مَيْضأة) حذفت منها الهمزة ولم يعوّض عنها بشيء فأصبحت ميضة

mayḍa < atun → mayḍatun

وجاءت بعض القراءات القرآنية محذوفة الهمزة دون تعويض، ومنها قوله تعالى:

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٥٧.

(2) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦.

﴿ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي ﴾ (الكهف: ٧٠) فقد قرأ أبو جعفر (تسلنّي) من غير همزمشددة النون[١].

ج- الحذف من آخر الكلمة (قصر الممدود)

وقد تحذف الهمزة من آخر الكلمة دون أن يُعوّض عنها، وتسمى هذه الظاهرة (قصر الممدود) والظاهرة هذه عميقة الجذور في التراث اللغوي العربي، ولها استخداماتها على مستوى العامة والخاصة، ويجد الشاعر دون الناثر مندوحة أكبر في التعبير عن المعاني التي تعتلج في صدره، وقد أورد ابن قتيبة عددًا من الألفاظ، ممدودة تارة، ومقصورة تارة أخرى، أدرجها في (باب ما يُمَدُّ ويُقْصَر) وقد نصّ على أن الاسم الممدود، يُمدُّ ويقصر، وإذا قصر كتب بالياء أو الألف ومن ذلك قوله: (الزّناء) يمدُّ ويقصر، والوفاء يُمد ويُقصر، والدهناء يُمد ويقصر[٢].

وقد وردت بعض القراءات القرآنية بقصر الممدود.

قرأ الأعمش وزيد بن علي قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾ (المؤمنون: ٢٠) بالقصر[٣] وفي حفص بالمد والهمز.

وقرأ يحيى بن يعمر: ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٩) بقصر (أشدّاء)[٤] وهي في حفص بالمد والهمز

و قصر الممدود لغة شائعة عند الخاصة العامة في العصر الذي نعيش به ،وتشيع عند عامة الناس في القرن السادس وفي الجدول الموالي أمثلة منها:

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ١٤٠.
(2) أدب الكاتب، ص: ٣٠٤.
(3) أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ٤٠١.
(4) أبو حيان، البحر المحيط، ١٠٢/٨

الأصل الممدود	الكلمة بعد التغيير	المصدر	الصفحة
إيلياء	إيليا	تقويم اللسان	٦٥
الخنفساء	الخنفسا	تثقيف اللسان.	٢٦٢
الدباء	الدبا	تثقيف اللسان	٢٥٦
الرهاء	الرها	تقويم اللسان	١١٠
القثاء	القثا	تقويم اللسان	١٥١
قريقساء	قريقسا	تقويم اللسان	١٥٠
كربلاء	كربلا	تقويم اللسان	١٥٥
اللوبياء	اللوبيا	التكملة	٦٠
النشاء	النشا	التكملة	٦٠
الهباء	الهبا	المدخل إلى تقويم اللسان	٢١٣.

٥- ارتجال الهمزة .

وهذه الهمزة هي التي ليس لها وجود في الأصل المستعمل للكلمة ومعنى ذلك أن من الناس من يهمزها، ومنهم من لا يهمزها، ومن ذلك قراءة (ولا الضألين) إذ ذكر أبو الفتح أنها لغة[1].

ومن ذلك قول الشاعر:[من الطويل]

ولـــلأرضِ أمَّـــا سُـــودَها فتجلّـــتِ بياضـــاً وأمّـــا بيـــضُها فادهامَّـــتِ[2]

ومن ذلك أيضاً ما ورد في اللسان: قال أبو زيد: وسمعت رجلاً من بنـــي كلـــب يقول: هذه دأبّةٌ، و هذه امرأة شأبّةٌ، فهمز الألف فيهما[3]وقد علل ابن جني الهمز في هذه الكلمات وأمثالها بقوله : " وذلك لأنه كره اجتماع الساكنين فحـــرك الألـــف لالتقائهمـــا ، فانقلبت همزة ، لأن الألف حرف ضعيف ،واسع المخرج ، لايحتمـــل الحركـــة ، فـــإذا

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ٣٠

(2) ابن يعيش: موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١م، ٥/٣٥٥.

(3) ابن منظور، ١/ ٢٢

اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه ،وهو الهمزة .[1]

ويظهر أنّ داعي الهمز هو وجود مقطع طويل مقفل (ص ح ص) وهذا المقطع مكروه في بعض السياقات مرفوض في سياقات أخرى، حيث يرفض إذا لم يكون الصامت الأخير منه مشددًا، أو في حالة الوقف عليه، وإلاّ فهو مقبول ولكنه مع هذا القبول قد يكون صعبًا، مما يشكل سببًا قويًا لسعي اللغة للتخلص منه، حيث تطرأ عليه مجموعة من العلميات الصوتية التي تؤدي في مجملها إلى توليد صيغة جديدة، أو استعمال جديد للكلمة تكون الهمزة واحدة من مكوناته الصوتية على الرغم من أنّها لم تكن مكوّناً من المكوّنات الصامتية[2] للجذر أو الأصل، ففي كلمة مثل (جانّ) سيكون النمط الجديد (جأنّ) .

ودراسة الهمزة المرتجلة في كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس سوف تكون من خلال المظاهر الآتية:

١- الهمزة المرتجلة الناشئة عن تقصير الحركات الطويلة

٢- الهمزة المرتجلة الناشئة للتخلص من الحركات المزدوجة

٣- الهمزة المتوهمّة

١- الهمزة المرتجلة الناشئة عن تقصير الحركات الطويلة

يجري تقصير الحركة هنا من حركة طويلة إلى حركة قصيرة واحدة، ومن ذلك قراءة ابن كثير: ﴿ **فَاستَوَى عَلَى سُؤقِهِ** ﴾ (محمد: ٢٩) بهمز الضمة الطويلة[3]وهذا التقصير للحد من اندفاع حركة المدّ الطويلة وانطلاقها، وهو تقصير يخل ببناء الكلمة مما يدفع إلى التعويض عن طريق إضفاء مزيد من التوتر والضغط الذي تتولد عنه الهمزة.

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ٨٢/١

(2) انظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ١٦٥.،والمعايطة: ريم فرحان، براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، عمان الأردن، دار اليازوري، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص١٣٧.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ٨/ ١٠٢.

وورد من لغة العامة في القرن السادس قولهم (سد مأرب) بدل (مارب) [1] حيــث إن (مارب) تبدأ بمقطع طويل مفتوح (ص ح ح) فعندما قصّرت الفتحة الطويلــة فــصار المقطع الطويل المفتوح مقطعاً قصيراً مفتوحاً (ص ح) فوَجدتْ فجوةُ تخِلُّ ببناء الكلمــة، فجرى التعويض عنها بإغلاق المقطع القصير بالهمزة فصار هكذا (ص ح ص).

٢- الهمزة المرتجلة الناشئة للتخلّص من الحركات المزدوجة

سبق القول بأن الحركات المزدوجة تنقسم إلى حركات مزدوجة صــاعدة rising وحركات مزدوجة هابطة falling وقد ابتعدت اللغة عن الحركات المزدوجة عن طريق همز غير المهموز.

أ. الحركات المزدوجة الصاعدة rinsing:

ولهذه الظاهرة وجود في الإرث اللغوي، من ذلك (إشاح >š ā ḥ)المتولدة من (وشاح wišāḥ) [2]

ويتحدث عامة بغداد في القرن السادس بالهمز في كلمة (ديناوي- دنيائي) [3]

dunyā> ī	dunyā* ī	dunyāwī
التعويض بالهمز	حذف شبه الحركة	أصل غير المهموز

وقد قرأ علي والأعرج وعمــرو بــن عبيــد وســلام﴿ خُطُؤَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ (الأنعام: ١٤٢) بالهمز في (خطوات) [4] وقرأ أبو عمرو والحــسن : ﴿ لَتَرَؤُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ﴾ (التكاثر: ٦) [5]، بالهمزة في (لَترونَّ)

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٥٨.

(2) انظر: ابن السكيت، يعقوب، إصلاح المنطق ١٦٠، وبروكلمان: فقه اللغات السامية ٧٧.

(3) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٠٦.

(4) ابن جني، المحتسب، ١٤٩/٢.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ٨/ ٥٠٦.

ب- الحركات المزدوجة الهابطة :Falling

من القراءات القرآنية على هذه الظاهرة قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ ﴾ (النور: ٣٥) بالهمز وفتح القاف [(١)] وقرأ مجاهد بالهمز وكسر القاف، ﴿ مما يؤقــدون عليه من النار ﴾ [(٢)] وهما في حفص (يوقِدون ، ويوقَدون)

فقد جرى حذف الحركة المزدوجة (uw) وعوض عنها بإشباع نواتها الصائتة ثم أغلق بالهمزة، هكذا:

yuwkidūna → yu*kidūna → yu>kidūna

وارتجل عامة صقلية في القرن الــسادس الهمــزة فقــالوا: (جَبَــرؤت) بــدل (جبروُت) [(٣)]ويفسر التغير بالآتي:

Jabar>ūt	Jabra*ūt	Jabrawūt	Jabarūt
التعويض بالهمزة	حذف شبة الحركة	إغلاق المقطع الأول	النطق الأصلي

٣-الهمزة المتوهمة:

مصطلح التوهم عند القدماء هو المصطلح المعروف بالقياس الخــاطئ Falsche analogie عند المحدثين، وقد كانت معالم هذه الظاهرة واضحة عند اللغــويين العــرب القدماء فقد استعمل سيبويه (ت ١٨٠هـــ) لفظ (التوهم) قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنّما هي مُفعِلة[(٤)]".

وقد كان ابن جنيّ أكثر توضيحًا لهذا المفهوم حين قال: "وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب، وليست ياء مصيبة بصحيفة، لأنها عين ومنقلبة عن واو، وهي العين الأصلية، وأصلها مصوبة، لأنهــا اســم فاعــل مــن

---

(1) الكرماني : محمد بن أبي نصر ، شواذ القراءة واختلاف المصاحف (مخطوط) ص ١٢٤، ١٧٢ نقلا عن شاهين: عبدالصبور، القراآت القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧م ص ١١٧ نقلا عن الكرماني، ١٢٤، ١٧٢.

(2) المصدر السابق.

(3) ابن مكي : تثقيف اللسان ، ١٥٨

(4) الكتاب، ٢/ ٣٦٧.

أصاب"(١).

ومن التوهم قول امرأة من العرب: رثأت زوجي بأبيات بدل: رثيت، وقد وضحّ الفرّاء ما في هذا المثال من توهّم أو خطأ في القياس، بقوله: "وهذا من المرأة على التوهّم، لأنها رأتهم يقولون: رثأت البن، فظنّت أن المرثّية منها"(٢).

والقياس الخاطئ حاضر من لغة الإنسان منذ طفولته، ويبقى مستعملاً فيما لم يرد على لسانه "فليس كل كلام إعادة لكمات سابقة فقط، بل هو من نفس الوقت إنشاء لنطق جديد، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو دافع من الدوافع أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله"(٣).

ويعرّف الدكتور رمضان عبد التواب هذا المصطلح بأنه: "الميل العارض الذي يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة أخرى مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما"(٤).

ومن القراءات القرآنية في قوله تعالى: ﴿ يَـٰمَرۡيَمُ لَقَدۡ جِئۡتِ شَيۡـًٔا فَرِيًّا ﴾ (مريم: ٢٧) قرأ أبو حيوه: فرئاً(٥) بالهمزة، وهو توهم أو قياس على الأنماط المهموزة.

فقد يتوهم المتكلم أن اللفظ ينبغي أن يهمز بناءً على أنه كان مهموزاً في الأصل وبناء على بعض الصيغ التي تشبهه صوتيًا ، نجد بين ذلك أن بعض أهل عُمان قد يهمزون أسماء قرى ومدن مثل: (سيجا) و(سيما) و(بخا)، و(دبا) فيقولون (سيجاء، وسيماء، وبخاء، ودباء) وما ذاك إلاّ قياسًا خاطئًا منهم وظنًا بأنه الأفصح ، وربما قاسوها على مثل (بهلاء، وبركاء) وهي (أسماء مدن) وفي لغة عامة القرن السادس كلمات توهم الناطقون أن الهمزة لابد من وجودها، وهي كلمات جاءت الهمزة في أولها، وفي آخرها يظهرها الجدول الآتي:

---

(1) الخصائص، ٢٧٧/٣.

(2) السيوطي، جلال الدين، المزهر، ٢/ ٤٩٦، ورثأت اللبن أي حلبته على حامض فخثر (الصحاح).

(3) حسان: تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية،القاهرة، دار الثقافة، (د.ط)، (د.ت)، ٣١.

(4) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ١٠٠.

(5) أبو حيّان، البحر المحيط، ١٧٦/٦.

الصفحة	المصدر	الكلمة المهموزة توهماً	أصل الكلمة
٤٤	التكملة	أثط	ثط
١٠٧	تثقيف اللسان	أجعد	جعد
١١٠	تقويم اللسان	رضاء الله	رضا الله
١١١	تقويم اللسان	الأرياح	الرياح
١٠٧	تثقيف اللسان	أسبط	سبط
١٠٥	تثقيف اللسان	أبرام	قدر برام
١٥١	تقويم اللسان	القفاء	القفا
١٠٦	تثقيف اللسان	أنياط	نياط القلب

المبحث السادس: ظاهرة التحريك والتسكين .

عرفت العربية الفصحى نظامًا للحركات سهلاً يتألف من ثلاث حركات قصار هي الضمة (u) والفتحة (a) والكسرة (i) وثلاث حركات طوال هي الواو (ū)، والألــف (ā) والياء (ī) إذا جانستها حركة ما قبلها، ويطلق عليها المحدثون اسم (الأصوات الصائتة) أو حركات المد الطويلة والقصيرة وتؤدي الحركات في العربية علـى المـستوى الـصرفي وظيفة تشكيل المبنى الصرفي والتنويع الدلالي فيه، وعلى المستوى النحوي تؤدي وظيفة في التعليق الإعرابي، وما يتصل به، ويتجلّى أثر الحركات في ظاهرة ما عُرف بالتحريك والتسكين أو التخفيف والتثقيل أو اجتماع الساكنين، وهي ظـاهرة لهـا حـضور فـي مستويات اللغة العربية كلها(1).

وللحركات (الأصوات الصائته) أهمية أخرى في بيان اختلاف اللهجات فيما بينها، إذا كان ميل ناطقي هذه اللهجات إلى حركات بعينها، بتأثير البيئة والمجتمـع والمـستوى الحضاري مميزًا حسنًا في توضيح الاختلاف بين لهجات اللغة الواحدة أولا، وفي بيـان خصائص لهجة بعينها ثانيًا.

وقدعقد سيبويه في الكتاب بابًا بعنوان (هذا باب ما يسكّن اسـتخفافاً وهـو فـي الأصل متحرك)(2). وضرب أمثلة عديدة على ذلك ثم علل بقوله: "وإنما حملهم على هـذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم إلاّ في هذا الموضـع من الفعل فكرهوا أن يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال"(3).

فسيبويه يرى أن التحريك هو الأصل، والتسكين عدول عن ذلـك الأصـل، وأن سبب التسكين الاستخفاف أو كراهية تحويل الألسنة من الأخف إلى الأثقل، أو ما يطلـق عليه في علم اللغة الحديث الاقتـصاد فـي الجهـد (Principle of Least Effort or

(1) انظر: حماسة، عبد اللطيف محمد، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، مـصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ٦١-٨٧.

(2) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١١٣.

(3) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١١٤.

(economy of Effort) ولم يزد النحويون الذين جاءوا بعد سيبويه شيئاً جديدًا، فالمبرد يكتفي بالإشارة إلى حذف الضمة والكسرة في وزني (فَعِل وفَعُل) [1] وذكر ابن جني في المحتسب اللغات الأربع في (فَعِل) وأن هذه التغيرات تتم في الأسماء والأفعال والصفات[2].

وذكر في الخصائص أن (كَلِمة) حجازية و (كِلْمة) تميمية[3]، وذكر كذلك حذف الضمة والكسرة في رُسُل: رُسْل، عَجُز: عَجْز، عَضُد: عَضْد، كَرُم: كَرْم، عَلِم: عَلْمَ، كَتِف: كَتْف، كَبِد: كَبْد، عُصِر: عُصْر[4]

ومفهوم تحريك الساكن عند الخليل بن أحمد الفراهيدي هو مصطلح التثقيل ومفهوم تسكين المتحرك هو مصطلح التخفيف، ويظهر ذلك في قوله: "والعُنُق معروف يخفف ويثقّل"[5].

وهما عند الفرّاء[6] وابن جني[7] كذلك.

أمّا برحشتراسر فيطلق عليه مصطلح حذف الحركات وزيادتها[8] والباحث يمكن أن يطلق عليه تسميه إعادة الترتيب المقطعي ، لأنّ الحذف الذي هو جزء من أجزاء الكلمة إن تم فإنه سيعيد بناء المقاطع التي تشكّل الكلمة بصورة تجعلها تختلف عما كانت عليه قبل حدوث الحالة الجديدة، والأمر كذلك في حال إضافة أي جزءآخر[9].

---

(1) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أحمد الدالي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ج٣، ص: ١٠٩٤.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ، ج ٢٧/١.

(3) ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٦.

(4) المصدر السابق، ١/ ٧٥.

(5) كتاب العين (عُنق) ١٦٨/١.

(6) الفرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن،، ٣٠٠/١.

(7) ابن جني، المحتسب، ١/ ٨٥، ١٤٣، ٩٦/٢.

(8) التطور النحوي، ٨٦-٦٩.

(9) انظر: القاسم : يحيى، شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى، مؤتة

والظاهرة قضية ثنائية في اتجاه حركية اللغة، فثمة بنية صرفية متحركة، ثنائية المقطعية، فيميل الاتجاه إلى التخفيف أو التسكين فتصبح بنية أحادية المقطعية والعكس بالعكس، فهناك بنية لغوية أحادية المقطعية فيتجه النظام اللغوي إلى توسيعها لتكون بنية ثنائية المقطعية بتحريك الساكن وقد يقال بالتثقيل والمعوّل عليه في كلا الحالين هو التصرف في النظام الحركي بزيادته أو حذفه.

وقد عرف علماء السلف هذه الظاهرة وبخاصة التحريك حيث الاتجاه إلى تخفيفه بالتسكين وانقاص الكمْ المقطعي، والعكس كذا مما التفتوا إليه ولكن ليس بالوضوح نفسه.

التوزيع البيئي والجغرافي لهذه الظاهرة:

يذكر سيبويه أن ظاهرة التخفيف هي خصيصة من خصائص لهجة تميم[١] وهذا الغزو هو الذي اعتمده تشيم رابين فقسم الجزيرة العربية إلى قسم غربي وقسم شرقي[٢]، وفسر إبراهيم أنيس إسناد سيبويه هذا إلى أنه قسم البيئات في الجزيرة إلى بيئات متحضرة في الحجاز، وبيئات من البدو على صلة بالبيئات المتحضرة، وبيئات بدوية هي التي تسكن نجدًا[٣]

وفي عَمْر الحق أن يُشار هنا إلى أنّ عزو هذه المصادر كثيرًا من الخصائص اللغوية إلى قبيلة أو بيئة معينة هو عزو تنقصه الدقة وذلك أن كثيرًا من الخصائص اللغوية يمكن أن تنسب إلى قبائل متعددة، كما أن قبيلة واحدة يمكن أن ينسب إليها الخصيصة ونقيضتها[٤].

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه يجوز أن ترد هذه الخصائص في النصوص الأدبية،

للدراسات والبحوث، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣م، ص: ١٦١.

(1) انظر: الكتاب، ١١٣/٤، ٢٥٧-٢٥٨، والمقتضب ١/ ١١٧.

(2) انظر: رابين: تشيم، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة، عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢، ص: ٣٦.

(3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص: ٨٦.

(4) انظر: المزيني، حمزة، تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديمًا، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٣، العدد الثاني، ص: ٣٣٠.

وفي ذلك يقول سيبويه: وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمكسور في الشعر[1].

ويرى الدكتور حمزة المزيني أنّ المخرج من هذه الصعوبة أن يستأنس في دراسة ظاهرة التخفيف والتثقيل بالدراسات اللسانية الاجتماعية... فسيبويه حين يشير إلى تجويز بعض الخصائص بدل بعضها الآخر يوحي بأن المتكلم تتوافر لديه دائماً هذه الخيـــارات، وهو حرّ في استعمال ما يشاء منها، غير أن ما بينته الدراسات اللسانية الاجتماعية أن هذه الخيارات ليست اختيارات حرة Free variations، بل هي اختيارات مرتبطة بالأساليب التي تستعمل في مواقف معينة[2].

الظاهرة عند العلماء المحدثين:

عدّ القدماء- كما سلف القول- التحريك هو الأصل، والتسكين عدول عنـــه، أمـــا المحدثون فيرون بأن الصيغة المتحركة أثر من آثار الحضارة، لذا آثر الحجازيون إتمـــام الأصوات والتأني في النطق بالكلمات، أمّا التخفيف فهو أثر من آثـــار البـــداوة، وإيثـــار السرعة في النطق[3].

وهذا الرأي لا يختلف عمّا ذهب إليه إبراهيم أنيس فهو يرى أن الحضري بأناتـــه يستطيع أن ينطق الكلمات على الرغم مما يوجد فيها من أصوات كل منها يحتاج إلى جهد قد يكون متعارضًا مع الجهد المطلوب لصوت آخر، أمّـــا البـــدو فلـــسرعتهم فـــي الأداء وخشونتهم فهم أكثر اقتصادًا في جهدهم العضلي[4].

ويرى حسام سعيد النعيمي أن الظاهرة أثر من آ ثار الاخـــتلاف فـــي التركيـــب المقطعي بين اللهجتين، فإحداهما تؤثر المقاطع المفتوحة والأخرى المغلقة، يقول النعيمي: وقد عبّر ابن جنّي عن التحريك والإسكان بكلمتي التثقيل والتخفيف، وهو ما يتفـــق مـــع الدراسة الحديثة للمقاطع المفتوحة، والمقفلة، والمقطع المقفل يؤدي إلى اختصار الجهد...

---

(1) الكتاب، ٤/ ٢٠٣.

(2) تعاقب الحركات القصيرة وحذفها قديمًا ٣٣٠.

(3) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب (طرابلس، ليبيـــا، ١٩٨٣) ١/ ٢٤٦.

(4) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ٩٦.

ولذلك كان إسكان المتحرك، متفقاً مع طبيعة البداوه التي تميل إلى السرعة في النطق[١].

ويعلل باحث آخر لهذه الظاهرة بأن "كراهية التميميين أن يتوالى أكثر من مقطعين مفتوحين توضح ظاهرة النطق السريع... وهذا يفسّر أيضاً ميل لهجة تميم إلى المقاطع المغلقة التي لا تتطلب تأنيًا في النطق.. ويبدو أن صفة السرعة في النطق ملازمة أيضًا لظاهرة لغوية أخرى هي موضع النبر في الكلمة وكذا طبيعته"[٢].

ويظهر من رأي كل من سعيد النعيمي وغالب المطّلبي أن دراسة الظاهرة يجب أن تكون وفق تحليل مقطعي.

وما جاءا به يتفق وطبيعة الدرس الحديث الذي يؤكد على ضرورة الالتجاء للدراسة الصوتية للحكم على الظاهرة اللغوية، لأن كثيراً من الظواهر اللغوية قد تنسلخ من جغرافية المكان أو الزمان فهي اختيارات شخصية مرتبطة بالاستعمالات وفق مواقف تعرض للمتكلم.

وقد نعلم أن كثيراً من هذه الظواهر ومن بينهما ظاهرة التخفيف والتثقيل اتسع إطارها المكاني والزماني بعد فترة الاحتجاج اللغوي، إلى رحاب أوسع، وكانت لغة مستعملة عند العامة في القرن السادس –مثلاً– ولا تزال شائعة عند فئات متعددة من المجتمعات العربية بعامة في عصرنا الحاضر.

وفيما يأتي محاولة لتحليل هذه الظاهرة، وعلى النحو الآتي:

١–تسكين المتحرك:

يرى علماء اللغة المحدثون أن للسكون وظيفة لا تقل أهمية عن وظائف الحركات، ولقد ربط الأستاذ (Firth) السكون بالحركات، وأسماه الحركة الصفر (Zerovowel)، ويظهر أن أهمية السكون في بعض اللغات واللهجات توازي أهمية

---

(1) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠، ص: ٢٣٥.

(2) المطّلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص: ٣١١.

الحركات فيها، ذلك أنه قد يكون نهاية مقطع أو ذا وظيفة في النبر[1].

وذكرت مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس أمثله كثيرة على ظاهرة تسكين المتحرك (التخفيف) منها ما يأتي:

أ. حذف الكسرة:

ومن الأمثلة على هذا النوع ما نقل عن عامة صقلية في القرن السادس قولهم في صَبِر – صَبْر[2]، ويُفسّر التغير بالآتي:

ṣaber	→	ṣabr
ص ح ص ح ص		ص ح ص ص

فقد توالى مقطعان وعند التسكين أصبح مقطعًا طويلاً مزدوج الإغلاق.

وهذا الحذف حاضر في القراءات القرآنية، فقد قرئ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة: ٢٨٠) بحذف الكسرة في (نظِرة) وهي لغة تميمية يقولون في كَبِد–كَبْد.[3]

ب – حذف الفتحة:

يرى أبو حيان أنه إذا توالت حركات الفتح في الكلمة فإن التخفيف لا يَطرد عند تميم نحو (جَمَل)[4].

وقد علل سيبويه ذلك بأن الفتح أخفّ عليهم من الضمّ والكسر، وبسبب من هذه الخفة فإنهم إذا توالت الفتحتان لا يخففون[5].

---

(1) انظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع (د.ط) القاهرة ١٩٩٨م، ١٨٥، وانظر: الفصل الثالث من الكتاب نفسه بعنوان (السكون في اللغة)، الصفحات ١٤١–١٩٠.

(2) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٢٧٢

(3) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٥٤/٢.

(4) البحر المحيط، ٣/ ٢٨٤.

(5) انظر: الكتاب، ١١٥/٤.

بيد أنه قد وردت بعض الأمثلة وظهر فيها تخفيف حركات الفتح، فقد قـرأ أبـو السمّال، وهو قارئ يميل إلى لهجة تميم: ﴿ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (النساء: ٦٥) بإسكان الجيم ونسبت هذه القراءة إلى لهجة تميم[١].

وعلل أبو حيّان هذه القراءة بأنّ أبا السمّال "فرّ من توالي الحركات، وليس يقوى لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة، فإن السكون بدلهما مطّرد[٢]" وفي الخطاطة الآتيـة بعض من الكلمات التي جرى فيها حذف الفتحة مما نطق بها العامة في القرن السادس:

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٢٨٤.

(2) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

الأصل المتحرك	حذف الصائت (الفتحة)	المصدر	الصفحة
الأرَضون	الأرْضون	تقويم اللسان	٧٢
بَرَهون	بَرْهون	تقويم اللسان	٨٠
جَرَيان العادة	جَرْيان العادة	تثقيف اللسان	١٢١
رَمَكة	رمْكة	تثقيف اللسان	١١٩
القَلَعة	القَلْعة	تثقيف اللسان	٢١٨
نَخَبة	نَخْبة	تقويم اللسان	١٨٠
نَخَعي	نَخْعي	تثقيف اللسان	١٨٦-١٨٧

ففي كلمة (بَرَهوت) توالى مقطعان مفتوحان:فجرى حذف الفتحة (بَرْهوت) هكذا

barahūt → barhūt

ص ح ص ص ح ح ص ← ص ح ص ح ص ح ح ص

٢- تحريك الساكن (التثقيل):

تذكر مصنفات اللغة كلمات ظهر فيها تحريك الساكن، ونتج عن ذلك أن ثقلت هذه الكلمة بعد أن أضيفت هذه الحركات إليها، فتوالت بذلك مقاطع قصيرة مفتوحة.

يقول سيبويه: "وبلغنا أن بعض العرب يقول (نِعِم الرجل) وقوله: "وذلك قولهم في فَخْذ، فَخِذ"[1].

وفي الخطاطة الآتية بعض كلمات مما جاء في لغة العامة في القرن السادس حُرِّك فيها الساكن بالفتح، وبعضها بالضم، وكلمات أخرى حرك فيها الساكن للكسر.

(1) الكتاب، ٤/ ١١٣.

الأصل الساكن	المعدول المتحرك	المصدر	الصفحة
	أ. ما حرك بالفتحة:		
شغْب	شَغَب	تثقيف اللسان	١١٤
الشعْبي	الشَّعَبي	تقويم اللسان	١٢٦
ضَرْع	ضَرَع	تثقيف اللسان	١١٥
العبْسي	العَبَسي	تثقيف اللسان	١٨٧
العَرْجي	العَرَجي	تثقيف اللسان	١١٧
القَرْع	القَرَع	تثقيف اللسان	١١٦
لخْمي	لخَمي	تثقيف اللسان	١٨٦
نَحوي	نَحَوي	تثقيف اللسان	١٨٦
	ب. ما حرك بالضم:		
الشفْعة	الشفُعة	تثقيف اللسان	٢٦٧
	ج. ما حرك بالكسر:		
الإبْط	الإبِط	تقويم اللسان	٦٥

الفصل الثاني
التصحيح في البنية الصرفية والتراكيب النحوية

المبحث الأول اللحن في نطق الفعل .

وضع علماء العربية ضوابط يعرف بها سلامة نطق الفعل، وهذه الضوابط ماهي إلا نتيجة استقراء كلام العرب، وقد أمكنهم تصنيفها باعتبار عين الفعل في الماضي إلى ثلاث صور هي: (١)

(فَعَل)، و (فَعِل)، و(فَعُل) بالفتح والكسر والضم، وباعتبار عين مضارعه إلى ستة أوزان تسمى (أبوابا) هي:

١- باب: فَعَل ـ يفعُل: نصَر ـ ينصُر.

٢- باب: فَعَل ـ يفعِل: ضَرَب ـ يضرِب.

٣- باب: فَعَل ـ يفعَل: فَتَح ـ يفتَح

٤- باب: فَعِل ـ يفعَل: فَرِح ـ يفرَح.

٥- باب: فَعُل ـ يفعُل: كَرُم ـ يكرُم.

٦- باب: فعِل ـ يفعِل: حسِب ـ يحسِب

ولكن العامة في القرن السادس خالفوا نطق الفصحاء من العرب، وجانبوا ماسنّه علماء العربية، فجاء نطقهم متأثرا ببيئتهم التي يعيشون فيها، وظهر عندهم الخلط وعدم التفريق بين هذه الأوزان.

فماكان يفترض أن يكون على المخالفة في الحركات مونثت تلك الحركات والعكس، وماكان يفترض أن يأتي على وزن (فَعَل) جعلوه على وزن (أفعل)، وماكان حقّه أن يبنى للمجهول جعلوه مبنيا للمعلوم والعكس كذلك.

وقدسجلت كتب التصحيح اللغوي في هذا القرن كثيرا من صيغ الأفعال التي ظهر فيها لحن العامة في نطق الفعل، وهو ما يكشف عن بعضه الجدول الآتي :

---

(1) انظر: الحديثي. خديجة. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٥٤

الجدول ذو الرقم (١) يمثل لحن العامة في نطق الفعل.

الرقم	البنية الصرفية الملحونة	البنية الصحيحة	المصدر	الصفحة
١-	حُسِن الشيء	حَسُن	تقويم اللسان	٩٧
	إذا رَعِف في الصلاة	رَعَف، ورَعُف	تثقيف اللسان	٢٦٢
	نَجِب الغلام	نَجُب	تثقيف اللسان	١٤٧
٢-	بَلَع اللقمة	بَلِع	تقويم اللسان	٨١
	سمِن	سَمِن	تقويم اللسان	١١٨
	لثُمت فاها	لَثِمت	تقويم اللسان	١٥٩
	وَسَع الإناء الطعام	وسِع	تقويم اللسان	١٨٢
٣-	ينهُش	ينهَش	تثقيف اللسان	١٤٦
	يضغُط	يضغَط	تثقيف اللسان	١٤٦
	ينحُت	ينحِت	تثقيف اللسان	١٤٦
	يفقُد	يفقِد	تثقيف اللسان	١٤٦
	الظبية تبغِم	تبغَم	تقويم اللسان	١٨٧
٤-	يهلِك	يهلَك	تقويم اللسان	١٨٧
	يحنِق	يحنَق	تثقيف اللسان	١٤٦
٥-	يسعُل	يسعَل	تثقيف اللسان	٢٦٦
	هو يلبِس ثوبه	يلبَس	تثقيف اللسان	١٤٨
	الثوب يلبِق بك	يلبَق	تثقيف اللسان	١٤٧
	يمضُغ	يمضَغ	تثقيف اللسان	١٤٦
٦-	أحدق القوم بالعسكر	حدَق	تقويم اللسان	٩٤
	أبهرني الشيء	بهرني	تقويم اللسان	٨٤
	أفحلت الفرس	فحلت	تثقيف اللسان	١٥٢
٧-	نكَّب عن الطريق	نكب	تثقيف اللسان	١٦٣
	بقَّل وجه الغلام	بقَل	تقويم اللسان	٧٩
	لو كنّا ملّحنا للنعمان	ملَحنا	تثقيف اللسان	٢٥٤
٨-	طُرَّ شاربه	طَرَّ	درة الغواص	١٥٢

	شَلت يده	شَلّت	تثقيف اللسان	١٥٠-١٥١
	كُلفت بالشيء	كَلفت	تثقيف اللسان	١٥١
٩-	تَفتَرُ عن بردَ	تُفترُ	تثقيف اللسان	١٥٠
	استَهتَر الرجل	استُهتِر	تثقيف اللسان	١٤٩-١٥٠
	سَقط في يده	سُقِط	درة الغواص	١٥٣
١٠	انضاف الشيء	أضيف	درة الغواص	٤٥
	انفسد	فسد	درة الغواص	٤٥
	انشوى	اشتوى	تقويم اللسان	٧٤
١٠	كَبلت الشيء	لَبَكت	التكملة	٢٨
	تغشرم	تغشمر	درة الغواص	١٥
	حطب زجل	جزل	التكملة	٢٩

التحليل.

يمكن تفسير الأخطاء التي وقعت في ضبط الفعل ضمن النقاط الآتية:

١.ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعُل).

وردت ألفاظ كثيرة برز فيها لحن العامة في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعُل) (انظر : الجدول الرقم ، ١) والألفاظ الواردة من هذا الباب جاءت لازمة ودلّ معظمها على معنى الثبوت والدوام، نحو حَسُن الشيء، وحَمُض الخل، يقول إبراهيم أنيس متحدثاً، عن صيغة (فَعُل): "ولا شك أننا نلحظ في مثل هذا الفعل معنى من معاني المبالغة، أو شدة في الحدث، يرجّح عندنا أن مثل هذه الصيغة متفرعة من (فَعَل)، وأنه لا يلجأ إليها إلاّ حين يراد المبالغة في معنى الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية"(١)

وحق هذه الأفعال المخالفة بين الفتحة والضمة، ولكن العامة خالفوا فمرّة جعلوا المخالفة بالضمّ والكسر، أو بالفتح والكسر.

(1) انظر: في اللهجات العربية، ١٦٩.

٢.ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعِل)

وقد لحن العامة فجاء الفعل الثلاثي بالمماثلة بين فاء الفعل وعينه. بالكسرة مرة أخرى أو بالمخالفة بين الفتح والضمْ. (انظر: الجدول (١) الرقم ٢) ويمكن إرجاع اللحن إلى ميل العامة للمماثلة، وكذلك قد يكون لمحاولة التفصح دور في حدوث اللحن.

٣. ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد من باب (فَعَل) التي عينها حرف من حروف الحلق

وهذه الأفعال الماضية من صيغة (فَعَل) التي مضارعها (يفْعَل) دعت إليها عوامل صوتية في بنية الفعل نفسه، وذلك أن عين الكلمات أو لامها من أصوات الحلق تلك التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات[1] (انظر الجدول السابق الرقم (٣و٤)

وأمثلة ما عينه من حروف الحلق في التراث اللغوي العربي كثيرة وردت في مصنفات علمائنا القدامى منها: سَأَل يَسْأَلُ، وقَهَر يقْهَرُ، ونحَر ينحَر.

وسبب ذلك كما يرى إمام النحاة سيبويه أن العرب "إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[2].

وقد جاءت أفعال مضمومة العين في المضارع نحو: "مَخَضَ اللَّبنَ يمْخُضه ويمخَضُه" وشَخَب اللَّبن يشخُب ويشْخَبُ" وألفاظ مكسورة عينها نحو: (نَهَق الحمارُ[3] ينهَق وينهِق، وشهَق يشهَق ويشهِق) و(نَهَش ينهَش وينهِش).

فقاعدة المماثلة هي الغالبة على هذه الأفعال، إلا ما شذ من أفعال سبق ذكرها. إذ إن الفتحة أقرب الحركات إلى حروف الحلق، والنطق بهذه الأفعال مفتوحة العين أيسر من نطقها بالحركتين الأخريين"[4].

---

(1) أنيس : إبراهيم ، في اللهجات العربية ، ١٧٠.

(2) الكتاب، ١٠١/٤.

(3) ابن قتيبة، ادب الكاتب، ٤٨١-٤٨٢.

(4) انظر: النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د.ط، ١٩٨٠، ص٣٤١

ولما كانت ظاهرة المخالفة هي التي تنطبق على مُعظم الأفعال التي يكون ماضيها على وزن (فَعَل) فإن المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع هي الغالبة على جميع الأفعال التي لا تكون عينها من حروف الحلق فإن "صيغة (فَعَل) في الماضي يناظرها صيغة (يفْعِل) أو (يَفْعُل) في المضارع لأن الفتحة – كما قال ابن جني– تقابل الضمة أو الكسرة"(١).

وكثيرًا ما يحار المتحدث في ضبط عين المضارع إذ لا قاعدة تحدد هذا الضبط فيلجأ إلى التفاصح فيقع في الخطأ.

وقد وقع العامة في الخطأ عندما نطقوا بالفعل (ينحِت) على وزن (يفْعِل) فقالوا (ينحُت) وهو من الأفعال التي شذّت عن قاعدة (المماثلة) الضم والكسر والتزمت بقاعدة (المخالفة) بين حركتي العين في الماضي والمضارع، ولم يؤثّر الحرف الحلقي في حركة عين المضارع"(٢)

وقد أدّى ميل العامة إلى التفاصح بأن خالفوا بين حركتي العين في الماضي والمضارع ولكن بغير ما هو مسموع إذ إن هذا الفعل جاء مضارعه في القرآن الكريم مكسور العين قال تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴾(٣) [الشعراء/١٤٩].

٤. الأفعال التي تجب فيها المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع.

إذا كانت عين الفعل الماضي على وزن (فَعَل) نحو (مَلَك) ولم تكن عينه أو لامه من حروف الحلْق، فإن مضارعه لا بد أن يكون بوزن (يفْعِل) أو (يفْعُلُ) بالمخالفة بين حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع.

---

(1) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ١٦٩.

(2) انظر: انيس، إبراهيم من أسرار اللغة، ص٥٢.

(3) وكذلك وردت الآيات الثلاث الأخرى من القرآن الكريم مكسورة العين في المضارع، الآية ٧٤ من سورة الأعراف، والآية ١٤٩ من سورة الشعراء، والآية ٩٥ من سورة الصافات جاء فيها كلمة (ينحتون) العين في المضارع.

ووردت أفعال اضطرب العامة في ضبط عين مضارعها، فبدلا من المخالفة بين ماضي الفعل ومضارعه بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، نجدهم ربما ماثلوا بين حركة الفعل في الماضي والمضارع بالفتحة كما في (هَلَك) قالوا: (يهلَك) ، أو بالمخالفة، ولكن بالفتح والضمّ بدل الكسر قالوا في (حنَق) (يحنِق) (يحنُـق) (انظـر الجـدول (١) الرقم، ٤)

٥. **أفعال تجب فيها المماثلة بين حركة الماضي والمضارع.**

وذلك إذا كانت صيغة الفعل من باب (فَعَل، يَفْعَل)، نحو: (سَعَل، يسْعَل) فنجد العامة يخالفون بين حركة الماضي بالفتح والضم، أو بالفتح والكسر. (انظر الجدول (١)، الـرقم (٥)

٦. **أفعال ماضية تحدث بها العامة بصيغة (أفْعل) أو (فعّل) والصواب- كمـا يـرى مصنفو التصحيح اللغوي – أنها بصيغة (فَعَل).**

وردت ألفاظ كثيرة من لحن العامة في القرن السادس (انظر: بعض أمثلتهـا فـي الجدول ١/الرقم ٦)

وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام اللغويين قديمًا وعلى رأسهم سيبويه ويتحدث ابن النديم عن طائفة من العلماء في هذه الظاهرة منهم: قطرب، وأبـو عبيـد، وأبـو زيـد، والفراء[١] والتوَّزي، وابن السّكيت، والزجاج[٢].

وقد أنكرت طائفة من اللغويين أن تكون (فَعَل) و(أفْعَل) بمعنى واحد، ومن هؤلاء (الأصمعى) الذي أنكر كثيراً مما ورد على (أفْعَل) [٣].

---

(1) انظر: ابن النديم: الفهرست، بيروت، دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت)، ص ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٠٠.

(2) انظر المصدر السابق، ص ٨٦.

(3) انظر: الغنيم، صالحة، راشد، اللهجات في الكتاب لسيبويه، أصواتا وبنية، جدة، السعودية، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٣٩٤.

أمّا سيبويه فقد تنبه إلى أمر اللهجات، فذهب إلى إمكان اتفاق (فَعَل) و(أفْعل) في المعنى واختلافهما في اللهجات فقال: "ويجيء، فعلتُ، وأفْعلتُ المعنى فيهما واحد، إلا أنّ اللغتين اختلفتا"[(١)].

وقد تعرّضت الباحثة صالحة غنيم إلى أمر صلة (فَعَل وأفْعل) بلهجات القبائل العربية فتقول مثلاً في رجعته وأرْجعته: عُزي (أرجعته) إلى (هُذيل) أما (رجع) فنظنها لمن عداها من القبائل العربية، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ [التوبة/٨٣] [(٢)].

، وتناول علماء السلف والذين معهم من علماء التصحيح اللغوي ظاهرة (فَعَل) و(أفْعَل) من جوانب مختلفة فمنهم من فرّق بين (فَعَل) و(أفْعَل) نجد ذلك عند ابن مكي في أثناء حديثه عن (خفر) و(أخفر) [(٣)] فالأول يدل على الحفظ والأمن، والثاني يدل على النقيض، أي غدر وخاس به ونقض عهده[(٤)].

ومنهم من جعل (فعل وأفعل) من قبيل الترادف، وأنهما لغتان في بعض ما روى عن العرب ومن ذلك ما جاء في تعقيب الخفاجي على الحريري في درة الغوّاص، عن أبي عبيد خطىء وأخطأ لغتان[(٥)]، وقد ذكر الزجاج في (فعلت وأفعلت)، بأن خطئت الشيء، وأخطأت في معنى واحد"[(٦)].

---

(1) الكتاب، ٦١/٤.

(2) انظر: غنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص ٣٩٩، وابن منظور، لسان العرب، ١١٥/٨.

(3) تثقيف اللسان، ٣٤٤.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣٦٣، وانظر؛ قدرو أحمد محمد. مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦، ص ٢٠٧.

(5) شرح درة الغوّاص.٤٢٧

(6) الزجاج: فعلت وأفعلت، تصحيح بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٥هـ، ص ١٤٠.

ويظهر أن العامة توهموا في الأفعال المتعدية أنها لازمة فعدوها بالهمزة، ويمكن أن تُعدَّ بعضا من هذه الأفعال بقية من لغات القبائل العربية بقيت حتى يومنا هذا.

ويظنُّ أيضاً بأن رغبة العامة في إظهار مقدرتهم في النطق بالأفصح هي التـــي دعتهم إلى إضافة الهمزة إلى الفعل المجرد منها فوقعوا في الخطأ[1].

وبعد : فتقف القراءات القرآنية بجميع مستوياتها ودرجاتها في الدرس اللغوي مع القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الجاهلي والإسلامي ومأثور النثر من حكم وأمثال وخُطب... في صحة الاستشهاد بها والاستناد إليها في إثبات التعبير السليم.

فقد ذهب ابن جني في القرن الرابع إلى الاحتجاج بالقراءات الشاذة ووجهها[2] مع أنه كان قبلاً يعترض على القراء ويخطئهم[3].

والاحتجاج بالقراءات مذهب العلماء المتأخرين، كابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) والفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) وابن مالك (ت ٧٦١هـ) وأبـــي حيّـان، الأندلـسي (ت ٧٤٥هـ) فقد أكثر هؤلاء من الاحتجاج بالقراءات والانتصار لها، ورأوا فيها مقنعًا غير ما هو موجود في الكلام العربي من شعر ونثر[4] ولهذا فقد جاءت القراءات القرآنية بمـا يقدم دليلاً على أن التبادل بين بعض أبواب الفعل سائغ مقبول وأن العرب نطقت به.

ويمكن أن تضرب الأمثلة من القراءات القرآنية على التبادل بين بـابي ضَـرَب، ونَصَر:

(عَـزَب – يعـزُب) قـرأ الكـسائي: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي

(1) انظر، الموسى، نهاد، اللغة العربية وأبناؤها، عمان، مكتبة وسام، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص٤٧.

(2) يقول ابن جني: لكن غرضنا فيه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربية مهلة ميدانة لئلا يرى مري أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له" المحتسب، ١/ ١٠٣.

(3) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، بيروت، المكتبة الإسلامي، (د.ط) ١٩٨٧م، ص ٢٩– ٣١.

(4) ضيف: شوقي، المدراس النحوية، مصر، دار المعارف، الطبعة الخامسة (د.ت)ن ص: ٣١.

ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (يونس: ٦١) بالكسر بدلاً من الضم[١].

- (قتَر - يقتُر) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ (الفرقان: ٦٦) بالكسر بدلاً من الضم[٢].

- (حشَر- يحشُر)، قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (الفرقان: ١٧) قرئت بالكسر بدلاً من الضم[٣].

- (خرَق- يخرِقُ) قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ (الإسراء: ٣٧) قرئت بالضم بدلاً من الكسر [٤].

وكثير من هذه الأفعال وردت في كتب القراءات والتفاسير مما شاع فيها هذا التبادل، ويذكر ابن دريد في جمهرة اللغة أن العرب تقول: يفسقون، ويفسُقون، ويعرِشون، ويعرُشون، ويعكِفون، ويعكُفون... [٥] فهذه الظاهرة جليّة في لغة العرب.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس بأن الضم مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، ، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان، لأنهما من أصوات اللين الضيقة[٦].

ولا يرى الدكتور أنيس بأن لهجات البدو قد خلت من الكسرات، أو أن لهجات

---

(1) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: ٣٢٨، وابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد سالم محسن، القاهرة، مكتبة القاهرة (د.ط) (د.ت).

(2) أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، بيروت، لبنان، دار الكتب العملية، ٢٠٠٧، ٦/ ٤٤٧.

(3) المصدر السابق، ٦/ ٤٤٧

(4) المصدر السابق، ٦/ ٣٥.

(5) ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بلعبكي، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٣/ ١٢٧٤.

(6) في اللهجات العربية، ٩١.

الحضر لا تعرف الضمات... وليست إحداهما بالأصل والأخرى فرع عنها أو ليست إحداهما متطورة عن الأخرى، بل الصيغتان وجدتا معاً"(١).

ولمّا لم تكن هناك قاعدة تضبط العين في المضارع فإن مرد ذلك "إلى السَّماع – كما يقول اللغويون– أي الرجوع إلى المعاجم وكتب اللغة"(٢).

وهو أمر صعب، ولكن يمكن الاستئناس بما قرره الفيروز أبادي في مقدمة القاموس المحيط، بعد أن تحدث عن احتمال ضبط العين في المضارع بالكسر والضمّ حين يكون الماضي مفتوح العين: "على أني أذهب إلى ما قاله أبو زيد، إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها من فَعَل فأنت في المستقبل بالخيار، إن شئت قلت يفعُل بضم العين، وإن شئت قلت يفعِل بالكسر"(٣).

وعلى ضوء هذا يقترح الدكتور: أحمد مختار عمر، أن يتخذ مجمع اللغة العربية قرارًا جزئيًا في هذا الموضوع يسمح بالاتجاه ناحية الكسر أو الضم(٤).

٧–استعمال صيغة (فعَّل) مكان (فَعَل).

يلجأ المتكلم عند إرادة التكثير إلى استخدام صيغة (فعّل) (٥) نحو: (جوّلت وقطَّعت)، أي أكثرت من الجولان والقطع.

ومما لحن فيه عامة القرن السادس الهجري أنهم كما يرى علماء التصحيح اللغوي وقتذاك– استعملوا صيغة (فعّل) والصواب أن يستعملوا صيغة (فَعَل) (انظر الجدول (١)،

---

(1) في اللهجات العربية، ٩٢.
(2) عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة المعاصرة، ص ٨١.
(3) المقدمة، ص ٣٥.
(4) أخطاء اللغة المعاصرة، ص: ٨٣.
(5) انظر، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢١٨/١، وأبنية الفعل من شرح شافيه ابن الحاجب (١٥١).

الرقم ٧)، لكن هذا التخطيء مردود من لدن علماء النحو، فعندهم يجوز استعمال (فعّل) مكان (فَعَل) عند إرادة التكثير والمبالغة، قال سيبويه: "وقالوا: يجــوّل، أي يكثــر الجولان، ويطوّف أي يكثر التطويف، واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فعّلت) إدخالها ههنا لتبين التكثير"(١).وقد خطأ الخفاجي الحريري فيما وقــع فيــه مــن تخطئة، أهل زمانه في قولهم: "ما كان ذلك يعرضك لهذا الأمــر"(٢)، فقــال نقــلاً عــن القاموس، عرّضه بالتشديد أي جعله عرضا له بمعنى معترضا وهو بهذا المعنى، ولم أرَ أحدا من أهل اللغة منعه "(٣).

و صوّب صاحب القاموس المحيط، ولسان العرب كلمة (عصّب) (٤) يقال: عصّب رأسه وعصّبه تعصيباً: شدّه، وتعصّب: شدّ العصابة..." (٥).وتضعيف صيغة (فَعَل) لتصبح (فعّل) يكسبها معنى المبالغــة قــال تعــالى:﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص/٥٠]. والذي يظهر أن العامة زمن ابن مكي وابن الجوزي ، قــصدوا المبالغــة والتكثير، فالحديث عن النعمان بن المنذر يتطلب أن يقال (ملّحنا) لأنه ملك ولا ينفــع أن يذكر معه إلاّ التكثير والمبالغة، وكذلك (بقّل) وجه الغلام يتطلــب القــول هنــا التكثيــر والمبالغة، لأن مرحلة الغلام هي مرحلة النمو السريع في كل شيء انظر : (الجدول /١ الرقم : ٧) ولهذا فإن مستعمل هذه الصيغة عند إرادة التكثير والمبالغة لا تجوز تخطئته، وقد صوّب إميل يعقوب كلام من يقول من عصرنا الحاضر: "(طيّن السَّطح) (٦)، وكــذلك

(1) الكتاب، ٦٤/٤.
(2) درة الغواص، ص ٢٢١.
(3) . شرح درة الغوّاص، ٦٤٣.
(4) انظر، ابن مكي، تثقيف اللسان، ٢٥٤.
(5) انظر: الفيروزأبادي، ١٤٨؛ وابن منظور، ٦٠٢/١-٦٠٤.
(6) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٨٣، ص ١٩٠.

فعل مصطفى الغلاييني في : (قدّر العالم الشيء) (١).

٨. اللحن في أفعال المطاوعة.

تصاغ أفعال المطاوعة (انفعل وافتعل) من الفعل الثلاثي المجرد الدال على المحسوس غالبًا (انفعل، وافتعل)، نحو: كسرته فانكسر، وملأت الإناء فامتلأ، ومن غير الثلاثي تصاغ بوزن.(تفعّل، وتفَاعَل) نحو: جمعته فتجمّع(٢)، ومعنى المطاوعة أن يطاوع المفعول به للفاعل فيما يفعله به نحو صرفته فانصرف فالتاء هي الفاعل، والهاء مفعول به، وقد أراد الفاعل صرف المفعول به فانصرف، واللحن في هذه الأفعال من لغة العامة قليل لا يكاد المرء يجد سوى أمثلة ثلاثة ويمكن تحليلها على النحو الآتي.

٩- استعمال صيغة (انفعل) مكان الفعل المبني للمجهول .

وورد منه فعلان اثنان هما (انضاف) و(انفسد) وصوابهما أضيف وفُسَد. (انظر الجدول (١)، الرقم ١٠)وورد هذان الفعلان عند الحريري حيث يرى أن لا مَسَاغ له في كلام العرب، ولا في مقاييس التصريف، وعِلّه امتناع المطاوعة على (انفعل) عنده أن مبنى فعل المطاوعة المصوغ على (انفعل) أن يأتي مطاوع الثلاثة المتعدية كقولك سكبته فانسكب..." (٣).وربما أن من نطق بـ (انضاف، وانفسد) على وزن (انفعل) وهي أفعال مجردة لازمة، قد قاسها على بقية الأفعال التي جاء مجردها متعدياً ولذا أجاز لنفسه أن يقول (انضاف وانفسد).

٩- استعمال صيغة (افتعل) مكان صيغة (انفعل).

وجاء من هذه الصيغة فعل واحد هو (اشتوى) وهو ما رواه ابن الجوزي عن عامة زمانه، وفي رأيه أنه (انشوى) على وزن (انفعل) (انظر: الجدول / الرقم ١٠)

وجلاء الأمر أن هذا الفعل جار على القياس الصحيح، وهو وارد عند سيبويه على

---

(1) المرجع السابق، ٢١٩.

(2) انظر، الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢١٩/١.

(3) انظر، الحريري، درة الغوّاص، ٤٥.

أنه جاء في لغة العرب ، يقول سيبويه: "وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى"[1].

وترى الباحثة صالحة غنيم أن عزو ابن الجوزي (اشتوى) إلى عامة بغداد، وهم خليط من القبائل البدوية يدفع إلى الظن بأنّ صيغة (افتعل) بدوية[2].

ولفظ (انشوى اللحم) لغة فاشية في عصرنا الذي نحيا به، وكذلك لفظ (اشتوى اللحم)، فمن أهل عمان من يقول: (اشتوى اللحم) ومنهم من يقول : (انشوى اللحم) و(اشـتوى اللحم) لغة مستخدمة في حضرموت بجنوب اليمن أيضا.

١٠ - اللحن بسبب القلب المكاني:

قد يجري بعض الناطقين بالعربية تبديل في مواقع أصوات الكلمة نتيجة الـسرعة وعدم الانتباه وهو ما يسمى بالقلب المكاني ، وهو أمر درج عليه العرب في لغتهم وهـو أن يغيروا ترتيبب الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخـر، إمّا لضرورة لفظية أو للتوسع أو للتخفيف[3].

وهذا التغير لم يجاوز دائرة الوحدة الصوتية الواحدة، بأن تقـدمت فـي صـورة وتأخرت في صورة أخرى، وعلى الأصح فقد تبادلت وحدة صوتية الموقعية مـع وحـدة صوتية أخرى[4]، ولهذه الظاهرة أمثلة لا تحصى في كتب اللغة[5].

وظاهرة القلب المكاني من لغة العامة في القرن السادس قليلة ممـا يـدل علـى أن الظاهرة غير فاشية، أوأن بعض من كتب في التصحيح اللغوي لم يولِ هذا الأمر اهتمامًا.

---

(1) الكتاب، ٦٥/٤.

(2) انظر: الغنيم: صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص ٤٠٥.

(3) انظر، الحديثي، خديجة، أبنية الصرف من كتاب سيبويه، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣ ص ٨٣.

(4) الأقطش عبد الحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية، (بحث) مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧، ص ٢٣٧.

(5) انظر، ابن جني، الخصائص، ٨٢/٢، وابن فارس: الصاحبي، ٣٢٩-٣٣٢، ابن سيده: المخصص ٢٧/١٤، ٨٨ والمزهر، ٤٧٦/١-٤٨١.

(انظر الجدول /الرقم ١١).

وقد صوّب الخفاجي ما جاء عند الحريري من تخطئة الناس في زمنه في قولهم، (تغشرم) لمن يأخذ الشيء بقوة وغلظة ويرى أن الصواب (تَغشْمر) وأن القلب معـــروف في كلام العرب وأتى بأمثلة من القلب المكاني[١].

ولفظ (تَغَشْمر) لغة فاشية في الخليج العربي، وتعني تصرف بحدة وخشونة بالقول أو بالفعل، ومن القلب المكاني من لغة العامة (حطب زَجْل) وهذا القلـــب لا يغيـــر فـــي القوالب الشكلية للأفعال، فمن ناحية البنية الصرفية، فإن (جَزْل، وزَجْل) كلاهمـــا بـــوزن (فَعْل) ومن ناحية البنية المقطعية فإن كلا الفعلين يتكون مـــن مقطـــع طويـــل مـــزدوج الإغلاق[٢].

---

(1) انظر، شرح درة الغواص، ص ٧٥.

(2) انظر: الأقطش: عبدالحميد، القلب المكاني بين الأصوات الصحاح، ٢٣٧

المبحث الثاني اللحن في المشتقات

الجدول ذو الرقم (٢) يمثل لحن العامة في المشتقات

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
١-أ	اشتغل فلان بالمزايلة	المزاولة	المدخل	٢٤٧
	أهل الفَلاحة	الفلاحة	تثقيف اللسان	١٣٧
	ألقت عصا التَّسيار	التِّسيار	تثقيف اللسان	١٣٦
	الذِّهاب واللِّحاق	الذَّهاب واللَّحاق	المدخل	٢٨٥
	نُضُوح	نَضُوح	الدخل	٢٨٤
١-ب	فلان قرابة فلان	ذو قرابة	درة الغواص	٦٦
١-جـ	فعلته لإحازة الأجر	لحيازة	درة الغواص	٣٩
١-د	كثرت عيلة فلان	عائلة	درة الغواص	١٩١
١-هـ	مالي فيه منفوع	نفع	درة الغواص	٢٠٠
٢- أ	رجل فاطر	مفطر	تثقيف اللسان	١٧٠
	القوة الماسكة	القوة الممسكة	تثقيف اللسان	٢٧١
٢- ب	هذا يوم مهول	هائل	تثقيف اللسان	١٣٠
	أنت معزِم على السفر	عازم	تثقيف اللسان	١٦٧
	رجل مشغِب	شاغب	تثقيف اللسان	١٦٨
٣-أ	عمل مفسود	مُفسَد	درة الغواص	٤٤
	قلب متعوب	مُتعَب	درة الغواص	٤٤
٣ ب	المقْضِي كائن	المقْضيّ	تثقيف اللسان	١٦٩
	حبل مُثنى	مَثْنيّ	تثقيف اللسان	١٦٩
٣-ج	بيت مُزَار	مَزُور	تقويم اللسان	١٧١
	خاتم مصاغ	مصوغ	تقويم اللسان	١٧١
	فرس مُقَاد	مَقُود	تقويم اللسان	١٧١
	حديث مزاد فيه	مزيد	تثقيف اللسان	١٦٨
	ثوب مصان	مصون	تثقيف اللسان	١٦٨
٤أ	يقَضَان	يقْضان	تثقيف اللسان	١١٥

	امـرأة غـضبانة، وجوعانة...	غـضبى وجوعى	تثقيف اللسان	١٠٢
٤ب	رجل أسبط	سبط	تثقيف اللسان	١٠٧
٤/ج	رجل طَزَعِي	طَزِع	تثقيف اللسان	١٠٤
٥- أ	مَبْرد	مِبْرَد	المدخل	٢٤٤
	مَبْضَع	مِبْضَع	تقويم اللسان	١٦٢
	مَغْزَل	مِغْزَل	تثقيف اللسان	١٢٧
٥-ب	مَصْقَلة	مِصْقَلَة	المدخل	٢٣٧
	مَطْرَقَة	مِطْرَقَة	تقويم اللسان	١٦٢
	مَلْحَفَة	مِلْحَفَة	تقويم اللسان	١٦٢
٥-جـ	مُفْتاح	مِفتاح	تثقيف اللسان	١٢٤
	مُصْباح	مِصْباح	تثقيف اللسان	١٢٤
	مُسْواك	مِسْواك	تثقيف اللسان	١٢٤
٥-د	مِسْجَار الحمام	مِزْجل	تثقيف اللسان	١٧٣
	مِرْآة	مِراة	تثقيف اللسان	١٢٧
	مَيضة	مِيضأة	تقويم اللسان	١٦٦
	المِجْمَار	المِجْمَر	المدخل	٢٤٦
	مَقْلع	مِقْلاع	المدخل	٢٣٥
	مِهْراز	مِهْراس	المدخل	٢٣٨
	المِقْرَع	المِقْرَعَة	المدخل	٢٤٣
٦-أ	مَوْقَف	مَوقِف	المدخل	٢٥١
	مَعْرَض	معرِض	المدخل	٢٥١
٦-ب	مِجْلس	مَجْلِس	تقويم اللسان	١٦٢
٦-ج	مِشطاح	مَسْطَح	التكملة	٣٥

سيتناول هذا المبحث مجموعة من الألفاظ الملحونة التي يتعلق اللحن فيها بالمصادر والمشتقات، وعلى النحو الآتي :

المصدر.

مفهومه.

يصاغ المصدر من فعل ثلاثي أورباعي أو خماسي، أو سداسي، ولكل منهما مصدر خاص، والمصادر أربعة: أصلي ويسمى صريح، وميمي، ومصدر بمعنى المرة والهيئة، ومصدر صناعي.

وقد تحدّث سيبويه والمبرد عن طريقة العرب في الوصول إلى المصدر في الكلام عن طريق الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية دون أن يضعا له حدّا في الكلام، يقول سيبويه: " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على (فَعَلَ) (يَفْعَل) و(فَعِلَ) (يفْعَل) ويكون المصدر فَعْلا... فأما فَعَل يفْعُل فمصدره قَتَل يقْتُل قَتْلا. " (١)

أمّا ابن جني فكان أكثر تحديدا في تعريفه للمصدر، وذلك بوضع شروط لصوغه من بينها: أن يتضمن أحرف فِعْله، يقول: " اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل المشتق من المصدر " (٢)وتضمن أحرف الفعل يقصد بها الأصلية والزائدة. (٣).

فالمصدر (شُرْب) فعله(شَرِب)، والمصدر (احْتِرام) فِعْله (احتَرم)، ويقاس على ذلك. وقد يكون هذا الاشتمال مقدّرا غيرظاهر، فالواو في (أوصل) مقدرة في المصدر (إيصال)؛ لأنها قد أعِلّت فقلبت، فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى. والواو المنقلبة في(دعا) مقدرة في المصدر (دعاء)؛ لأنها أُعلت فقلبت ثم أبدلت همزة، فهي موجودة

(1) الكتاب، ٥/٤ وانظر: المقتضب، ١٢٤/٢

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، د اللمع في العربية تحقيق: فايز فارس، إربد، الأردن، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٩٨٨،/٤٨

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت) ٢٣/١

ولكن بصورة لفظية أخرى. (١)

أقيسة المصادر.

أوجد الصرفيون أقيسة معينة لبعض المصادر: فهناك من المصادر ما دل على (حرفة أو صنعة أو ولاية) فقياس مصدرها (فِعَالَة) قال سيبويه: " وأمّا الوكالة والوصاية والجِراية ونحوهن فإنما شُبِّهن بالوِلاية، لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنِّكاية والعِرافة، وإنما أردت أن تخبر بالوِلاية، ومثل ذلك الإيالة والعِياسة والسِّياسة." (٢)

ويأتي (فِعَال) بالكسر و(فَعَال) بالفتح إذا دلَّ الفعل على انتهاء الزمان،. جاء في لسان العرب: " وجَد يجِدُّ جَدًّا وجَدادا عن اللحياني صرفه... والجَدَاد صِرام النَّخْل، وهو قطعها.. قال الكسائي: هو الجَدَاد والجِدَاد، والحَصاد والحِصاد، والقَطَاف والقِطَاف، والصَّرَام والصِّرَام، فكأن الفَعَال والفِعَال مُطَّردات في كل ماكان فيه معنى وقت الفعل مُشبَّهانِ في معاقبتهما بالأوان والأوان " (٣)

وقد يكون للفعل الواحد عشرة مصادر وليس في كلام العرب إلا فعل واحد. جاءت مصادره على عشرة أوزان هي الفعل (لقي) يقول ابن خالويه: وليس في كلام العرب مصدر على عشرة ألفاظ إلا مصدرا واحدا، وهو لَقِيت زيدا لِقَاءً ولِقَاءَة ولَقِي لُقيا ولَقية ولُقْيانا ولِقْيانا... " (٤)

أسباب التعدد في المصادر.

قد يُعلم أن التعدد في المصادر يعود لاختلاف قبائل العرب في استعمال الألفاظ، فقد تستعمل قبيلةٌ مصدرا لفعل، قد لانجده عند قبيلة أخرى. قال سيبويه ".. وقد جاء بعض مصادر ماذكرنا على فِعال كما جاء على فُعُول وذلك نحو: (كذبته كِذابا وكتبته كِتابا،

---

(1) انظر: الغلاييني. مصطفى. جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط ٣٣، ١٩٩٧، ١٦٠/١

(2) انظر: الكتاب، ١١/٤

(3) لسان العرب، ١١٢/٣

(4) ابن خالويه: الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص ٥٨-٥٩

وحَجَبته حجابا، وبعض العرب تقول: كَتبا على القياس.. " [١]

واختلاف اللغات لم يكن في العربية مقصورا على المصادر بل يُلمس في نواح أخرى في اللغة إذ جاء في الأسماء والأفعال والتراكيب، وهو ماتشير إليه كتب اللغة.

ومن أسباب التعدد في المصادر: اختلاف المعاني وهو سبب مهم إذ ينطوي تحت كل مصدر دلالة قد لايوجد لها نظيرٌ في المصدر الآخر الذي يندرج تحت الفعل نفسه، فمن ذلك (الضَرّ، والضُرّ) فهو بالفتح في كل شيء، وبالضم الضرر في النفس من مرض وهزال، قال تعالى: (وأيوب إذ نادى ربَّه أني مسني الضُرّ وأنت أرحم الراحمين) {الأنبياء /٨٣} وقوله تعالى: (لايملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا) {الرعد /١٦} فالضرّ عام في مقابل النفع، فرق بين البنائين لافتراق المعنيين. [٢]

والحديث عن المصادر يمتد إلى مراحل عديدة إن رُغب في امتداده، ولكن المظنون أن ما سبق من إلماع عنه يمهد لتحليل ماجاء من لحن العامة فيه.

التحليل.

١- **تَفْعال.** تلحن العامة في ألفاظ من هذا الوزن فيكسرون تاء المصدر في: (التِّسيار) انظر: (الجدول، "٢"الرقم /١أ)

وهو مبالغة من الفعل الثلاثي (سِرْت) وقد عالج القدماء هذه الصيغة، يقول سيبويه: " هذا باب ماتكثّر فيه المصدر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَلت فعّلت حين كثّرت الفِعل، وكذلك قولك في الهَذْر التَّهذار، وفي اللّعب التّلعاب، والصَّفق التّصفاق وفي الرَّد التّرْداد،.. " [٣]

وبذلك يتّضح أن قول العامة (التِّسيار) على وزن (التِّفعال) بالكسر لحن،؛ لأنه لم ترد إلا صيغتان بكسر التاء هما (التِّبيان، والتِّلقاء)،ولم يعدهما سيبويه من المصادر الموضوعة للتكثير. [٤]

---

(1) انظر: الكتاب، ٧/٤

(2) الزمخشري، الكشاف، ٣٢٥/٢، وانظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ١٩-٢٠

(3) الكتاب، ٨٣/٤-٨٤

(4) انظر: المصدر السابق، ٨٤/٤

٢- **فَعالة. يخطِّيء الحريري خاصة** أهل زمانه في وصفهم بالمصدر بقولهم: (هذا قرابة فلان) والصواب- كما يرى- ذو قرابتي انظر: (الجدول "٢" الرقم ١/ب).

وقد صحح الخفاجي ماوقع فيه الحريري من الوهم، قائلا بأن مــاأنكره صــحيح فصيح وشائع نظما ونثرا ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد في حديث صحيح قــال فيه: " هل بقي أحد من قرابتها " قال في النهاية: أي أقاربها فسموا بالمصدر كالـصحابة، والوصف بالمصدر مقيس مطرد، وفيه من الحس والبلاغة ماهو أشهر من أن يذكر، وفي الكتاب المجيد: (ولكن البر من اتَّقى) {البقرة /١٨٩}.." [1]

٣- **فَعَالة.** يُخَطِّيء الحريري بعــض أهــل زمانــه حــين يقولــون: (فعلتــه لإحــازة الأجر)،والصواب، (لحيازة) انظر الجدول: ("٢" الرقم ١/جـ) وسبب اللحن لأن اللفــظ مصدر للفعل حاز على وزن (فعِل)حيازة (فِعَالة) وهومصدر يستعمل فيما دلّ على مهنة أو حرفة كالخلافة والسياسة والصناعة وغيرها " [2]

٤- **فَعْلَة.** من الأخطاء التي عدها الحريري على بعض أهل زمانه قولهم: (كثرت عيلــة فلان) والصواب كما يراه أن يقال: (عائلة) انظر: (الجدول "٢" الرقم ١/د).

وقد رد الخفاجي قائلا: والمُخطِّى هو المُخْطِي، لأنه ورد بهذا المعنى في الكلام الفصيح فهو عربي صحيح ففي الحديث: أتخافين العَيْلة وأنا وَلِيهُّم " [3]

---

(1) شرح درة الغواص، ٢٤٩

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١١، و الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٥٣

(3) شرح درة الغواص، ٥٦٨

اسم الفاعل.

يقول ابن الحاجب في حدّ اسم الفاعل بأنه " مااشتق من فعل لمن قام بـــه بمعنـــى الحدوث... " (١)

ويعرفه اللغويون المحدثون بأنه " اسم مشتق يدل على من وقع منه الفعل أوقام به على وجه الثبوت والتجدد، وهويرتبط بالمضارع المبني للمعلوم في حركاته وسكناته "(٢)

ويصاغ من الثلاثي على وزن (فاعل)، كقادم وقارىء وساجد. وقد يأتي على أوزان أخرى هي أوزان الصفة المشبهة، نحو نَضِر فهو (نَضِير)، وعَطِش فهو (عطشان)، وسَوِد فهو (أسود)، وضَخُم فهو (ضَخْم) وجَمُل فهو (جميل)... (٣) وبما أن هذه الأوزان ليـــست مما ورد في مصنفات التصحيح اللغوي موضوع الدراسة، فإن الدراسة سيقصرعلى مايرد من أوزان اسم الفاعل المتداولة في لغة العامة المنطوقة.

ويصاغ من غير الثلاثي بوزن المضارع " بعد زيادة الميم في أوّلـــه مـــضمومة، وبكسر ماقبل آخره مطلقا "(٤)

اللحن في اسم الفاعل.

ورد في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس مجموعة من ألفـــاظ اســـم الفاعل برز فيها اللحن، ويُظَنُّ بأن اللحن فيها ناشىء بسبب الخلاف في صـــياغة الفعـــل الذي اشتق منه اسم الفاعل، وسوف تُتَلمّس الأسباب في التحليل الآتي :

---

(1) انظر: الكافية في النحو، ١٩٨/٢

(2) انظر: شاهين، عبدالرحمن. في تصريف الأسماء، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٧٧م، ١٨٢

(3) انظر: الحديثي. خديجة. أبنية الصرف في كتاب سيبويهص ١٨٠

(4) ابن عقيل :شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، صيدا، لبنان، المكتبة العصرية (د.ط) ١٩٩٥ م ١٢٩/٢

التحليل.

يظهر لحن العامة في القرن السادس في اسم الفاعل من خلال الأشكال الآتية :

١- ماشتق من فعل ثلاثي مجرد وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد.

وهو مايكشف عنه الجدول (" ٢" الرقم /٢أ) وقد نطقت العامة باسم الفاعل علـى وزن (فاعل) و يجب أن يكون على وزن (مُفْعِل) من (أفعل).

ويظهر أن سبب اللحن هو الاختلاف في صياغة الفعل واستعماله مجـرداً أو مزيداً.

٢- ماشتق من فعل مزيد وحقه أن يكون من المجرد.

وهو مايكشف عنه الجدول (" ٢" الرقم /٢ أ) وهذه صيغ لابد أن يكون اسم الفاعـل منها على وزن فاعل ويقال من هذه ما قيل من سابقتها من حيث الخلاف في الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول، والقياس الخاطئ في استخدام العامة لها على وزن (مفعِل).

فلا نستعمل (ماسك) بل نستعمل (ممسك)، لأن الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول (أمسك).

وقد صحح ابن هشام اللخمي قول العامة: (رجل فاطِر، وامرأة فاطرة) قال: حكى ابن سيدة في المحكم: أفطر الرجل، وفطر، فمن قال: مفطِر فهو من: أفطر، ومن قـال: فاطر فهو من: فطر، ولكن أفطر أفصح. (١)

وقد يكون القياس الخاطئ هو السبب الذي سـوّغ للنـاطقين بهـذه الألفـاظ أن يستعملوها على وزن فاعل دون الالتفات إلى دلالة الفعل المجرد والمزيد.

---

(1) ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق: عبد العزيز مطر، ص: ١١٠.

اسم المفعول

إذا أراد المتكلم أن يَدُلَّ على صفة شخص وقع عليه حدث معين، فإنه يصوغ من الفعل المبني للمجهول مشتقا يفيد معنى الحدوث والتجدد نحو أُسر فهو مأسور، وقُوتل فهو مُقَاتَل (١)

ويصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) كمكتوب ومقروء ومسموع، ويتجرد من معنى التجدد والحدوث إلى معنى الثبوت إذا جاء على وزن الصفة المشبهة، وفي هذا يرى فاضل السامرائي: بأن فتى كحيل وكف خضيب أبلغ من مكحول ومخضوب؛ لأن كحيلا وخضيبا أصبحا كالخِلْقة في صاحبهما، بخلاف مكحول ومخضوب الدالين على التجدد. (٢)

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على بناء اسم الفاعل مع فتح ماقبل آخره، وأوزانه من الثلاثي ومن غير الثلاثي كثيرة. (٣)

وأمثلة لحن العامة في اسم المفعول تتمثل في الخلاف في صياغة الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول، ويمكن تفسيرها بالتحليل الآتي.

التحليل:

من الملاحظ أن اللحن في اسم المفعول جاء نتيجة الخطأ في صياغته، من الثلاثي المجرد أو الثلاثي المزيد، وقد يكون بسبب الضبط، ويمكن دراسته وفق الأنماط الآتية:

١. **اشتقاق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد، وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد.**

ومن ذلك قول العامة في صقلية: عمل مفسود، وصوابه:(مُفْسَد) وقلب متعوب،

---

(1) انظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ١٨٢/١، والحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٦٤-١٦٩، والسامرائي. فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٥٩.

(2) انظر: السامرائي. فاضل. معاني الأبنية في العربية، ٦١

(3) انظر: الحديثي. خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ١٩٤، والحمداني. خديجة. المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٦٤-١٦٩

وصوابه:(مُتْعَب)، وهو مهدور الجناية، وصوابه: (مُهْدَر) [1] (انظر الجدول (٢) الرقم ٣أ) .

وقد صحح ابن هشام اللخمي قول العامة (مهدور الجناية) بالقول قد قالوا: هُدِرَ، فمهدور جارٍعليه وأهْدِر أكثر[2]. فالأسماء التي اشتقت منها أسماء المفعولين وردت مزيدة ولم تسمع مجردة.

٢. اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل الناقص.

ومن أمثلته: حبل مُلوى، والصواب: مَلويّ، والشيء المطروح مُرمى، والصواب: مَرميّ[3]. انظر : (الجدول (٢) الرقم ٣ب).

وذلك أن الفعل المعتل إذا كان معتل الآخر (ناقصًا) صيغ على وزن (مَهْدِيّ) إذا كان معتل الآخر بالياء، وعلى وزن (مَدْعُو) إذا كان معتلّ الآخر بالواو.

ففي مثل: ثني المضارع منه يثني، وصيغة المفعول منه مثنوي فقلبت الواو ياء فاصبحت: مثنيي، ثم ادغم فصارت الكلمة مَثني.

٣- اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل العين (الأجوف).

إذا كان الفعل معتل العين (أجوف) نحو (قال) و(باع)، جاء اسم المفعول منهما (مقول) و(مبيع) وذلك بقلب وسطه (الألف) إلى واو أو ياء بحسب أصل الفعل قبل حدوث الإعلال فيه إذا كان (قول) في (قال) و(بيع) في (باع).

ومن لغة العامة في القرن السادس قولهم: (فرس مقاد) قالوا مقود، وخاتم مصباغ قالوا فيه: مصوغ[4].

وقد خالفت تميم فأتموا ما كان ثلاثيًا العين يائيًا أو واويًا فقالوا: في (مبيع) مبيوع،

---

(1) ابن مكي: تثقيف اللسان، ١٦٨.

(2) ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقديم اللسان، ص ١١٠.

(3) ابن مكي : تثقيف اللسان ١٦٩..

(4) المصدر السابق، ١٦٨.

وفي مخيط (مخيوط) و(مديون) في المفعول من الياء، و(مقوود) و(معوود)،في المفعول من الواو[1].

قال ابن عصفور في الممتع إنه يجوز الإتمام في مفعول من ذوات الياء من لهجة بني تميم. قال علقمة [من البسيط]:

حتـــى تـــذّكر بيـــضاتٍ وهيّجـــه   يـــومٌ رذاذٌ عليـــه الـــريحُ مغيـــومُ

والإعلال أفصح، ولا يجوز في ذوات الواو إلا فيما سمع والذي سمع مـــن ذلـــك مدووف قال الراجز:

والمسكُ في عَنبره المَدوُوف.

والأشهر(مَدُوف)، وقالوا: رجل مَعْوود، وفرس مَقْوود، وثوبٌ مَصوُون وقـــول مَقوُول، وإنّما لم يجز الإتمام في مفعول من ذوات (الواو) إلاّ فيما شذّ لأن الواو أثقل من الياء[2].

وقياس لهجة أهل الحجاز أن يقولوا فيه و(مَخيط) و(مَدين)، و(مَعين) في المفعول اليائي العين من باع وخاط ودان، وعان ويقولون في اسم المفعول من الواو (مقود) مـــن قاد و(معود) من عاد[3].

ويتحدث بعض العامة من عصرنا فيقولون: (مديون) و(مبيوع) و(مخيوط) بـــدلاً من: مدين ومبيع ومخيط، وما ذاك إلاّ لغة سائرة من ذلك العصر إلى هذا العصر، ممـــا دفع نهاد الموسي، وهو يرى ويسمع هذه الألفاظ يجرى تداولها إلى القول: "فإننا نعتد ذلك خطأ ونُصوبه على (مدين ومبيع..) وهو في الحق التاريخي وجه تميمي، ولغة فـــصيحة مما يحتج به، وقول ثانٍ لا سبيل إلى دفعه في بناء اسم المفعول " [4].

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢/ ٤٦٠.
(2) المصدر السابق ، ٢/ ٤٦٠.
(3) انظر: الجوهري، الصحاح ٣/ ١١٨٩، وابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٦٠.
(4) العربية وأبناؤها، ٢٣-٢٤.

الصفة المشبهة.

هي لفظ مشتق يصاغ من الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت والدوام، لاعلى وجه الحدوث. "[1] وذلك نحو زيد حَسَن وجهه، وكريم خُلُقه.

وتعريف اللغويين المحدثين للصفة المشبهة مرتبط بتعاريف القدماء، فهي عندهم اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى الفاعل، وثم سموه (الصفة المشبهة) أي التي تشبه اسم الفاعل في المعنى، علما أن الصرفيين يقولون أن الصّفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تدل على صفة ثابتة. "[2]

واشتقاقها من الفعل اللازم هو الغالب، إذ إن " الدارسين قدماء ومحدثين شبه مجمعين على أن (الصفة المشبهة) إنما تؤخذ من الفعل اللازم "[3] إلا أنها قد تشتق في أمثلة قليلة من الفعل المتعدي، مثل الأخسرين، رحيم، عليم.. وغيرها. "[4]

ومن الدراسات من ذكرت للصّفة المشبهةِ أوزانا كثيرة، وأن هذه الأوزان مطّردة في بابين هما (فَعِل – يفْعَل) و (فعُل – يفعُل) وأفعال الباب الأول لازمة غالبا، وأفعال الباب الثاني لازمة دائما. "[5]

والأمثلة من لحن العامة في القرن السادس قليلة، وهي تتعلق، بصفات الناس الظاهرة والباطنة، ويكشف عنها التحليل الآتي :

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ٢٠٥/٢، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه.١٨٩

(2) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، (د.ط) ١٩٨٤ م، ص ٧٩، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٨٩–١٩٠

(3) انظر. صفا. فيصل. الصفة المشبهة (قراءة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد (٥١) ١٩٩٦، ص٦٦

(4) انظر: البحث السابق ن ص ٦٦

(5) انظر: الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ١٧٦–١٨٩

التحليل.

١- **صيغة فَعْلان.** تبنى هذه الصيغة من (فَعِل) المكسور العين، وهي صيغة قياسية منه، وكثيرا ماتأتي في الجوع والعطش، وماقاربهما "[1]

وقال سيبويه: " أمّا ماكان من الجوع والعطش فإنه أكثر مايبنى في الأسماء على فَعْلان "[2] ومن أمثلة سيبويه " ظمأ يظمأ ظمأ وهو ظمآن، وعطِش يعطَش عطشاً وهو عَطْشان،.. "[3]

ومما جاء من لحن العامة على هذه الصيغة قولهم (يقَضَان) بفتح القاف . (انظر: الجدول "٢"الرقم /١٤أ)،والصواب إسكانها، ويفسر هذا اللحن حديثا بالمماثلة .

ومما جاء على هذه الصيغة قول عامة صقلية في القرن السادس (امرأة غضبانة وشبعانة) انظر: (الجدول"٢" الرقم م٤/أ) وقياسها امرأة (غَضْبَى وشبْعَى) ونحو ذلك. وما قال به العامة لغة لبني أسد [4] فهم يلحقون هاء التأنيث للمفرد المذكر لوصف المؤنث.

وقد صحح هذا اللحن ابن هشام اللخمي بقوله: " فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحّن بها العامة وإن كانت لغة ضعيفة " [5]

وربما يكون هذا اللحن قد نتج عن القياس الخاطىء على خَمصانة وعَريانة. [6]

وهذه لغة سائرة عند العامة في شمال الأردن[7]، و لغة متفشية عند الجمّاء الغفير من أبناء اللغة في المشرق والمغرب .

٢- **صيغة فَعْل.**وهو بناء يدل على الخِلْقة الظاهرة مثل ضَخْم وجَعْد، وَسَبط، قال

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٧٦

(2) الكتاب، ٢١/٤

(3) المرجع السابق، ٢١/٤، وانظر: أدب الكاتب، ٥٧٦

(4) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٥٨ ولسان العرب العرب، (غضب) ١٤١/٢،و(سكر) ٣٨/٦

(5) ابن هشام. المدخل إلى تقويم اللسان، القسم الأول. بتحقيق. عبدالعزيز مطر، ص ٦٢

(6) انظر: لحن العامة، ص ٣٥٢

(7) انظر. حداد.حنا، بقايا من اللهجات العربية القديمة على ألسنة العوام في شمال الأردن. (بحث) مؤته للبحوث والدراسات.العدد (٨) ص٥٥

العجاج: [من الرجز]

مُحتَبِكٌ ضَخْمٌ شؤون الرأس (١)

وورد من لحن العامة قولهم في (سَبْط) (أسْبَط) (انظر: الجدول "٢" الرقم /٤ب).

ويظهر أن العامة قاسوا هذا اللفظ قياسا خاطئا على (أفْعل) الدال على الألوان والعيوب الظاهرة كأعور وأعرج، وماكان للحلية كأكحل وأحور، وهو وزن غالب في أوزان الصفة المشبهة.

٣- **صيغة فَعِل**.وتبنى هذه الصيغة من (فَعِل) مكسور العين اللازم (٢) للدلالة على الأدواء الباطنة نحو :وَجِع ومَغِص، وللدلالة على العيوب الباطنة، نحو: لَحِز أي بخيل، ونكد وشكس، وللدلالة على الهيجانات والخفة، نحو بَطِر وفَرِح. وهذا البناء – على العموم يدل على الأعراض، أي عدم الثبوت. (٣)

ومن لحن العامة قولهم:(رجل طَزَعي) وصوابه (طَزِع (٤)) انظر: (الجدول "٢" الرقم ٤/ج) واللحن هنا يتمثّل في استبدال كسرة عين (فَعِل) بالفتحة، وإلحاق ياء النسب على آخر اللفظ، ويمكن أن يفسر هذا اللحن بأن الفتحة أخف على العامة من النطق بالكسرة فنطقوا اللفظ بفتحتين و إضافة ياء النسب لزيادة التمكين والمبالغة.

وبعض ألفاظ من شبهه لغة سائرة في عمان وغيرها من الأقطار التي يتحدث أهلها بالعربية، فترى بعض العامة يقولون: هذا رجل نَكَدي، بدلا من نَكِد

---

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٩١

(2) الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، ١٨٧/١.

(3) انظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، كلية الآداب، الطبعة الأولى ص ٧٨

(4) الطَّزِع الرجل الذي لاغيرة له، انظر: تثقيف اللسان، ١٠٤

اسم الآلة.

مفهومه.

هو اسم مشتق للدلالة على الأداة التي يؤدى بها الفعل، وقد اطلق عليه سيبويه اسم لـــ" ماعالجت به "[١] وعبر بعض العلماء عن مفهوم المعالجة بلفظ " مايعتمل به ".[٢]

وهذا التعريف تصلح له من الأمثلة نحو: مِذَبّة، ومِقْرَعة، ومِكْنَسَة، ومِفتَاح، ولكنه لا ينطبق على مايسمى أدوات من نحو مِحلَب ومِصبَاح، فهو للاحتواء، وهو مما يــدخل ضمن مفهوم اسم الآلة هذا [٣]

ويظهر أن الواقع اللغوي له دور في عدّ مثل هذه الآنية آلات، ولــم يكــن هــذا السماح بِدْعا في العربية، فإن العبرية تلتقي مع العربية في عدم التفريـــق فـــي اســـتعمال أوزان الآلة بين ماهو للعلاج وماهو لاحتواء الشيء، فقد أطلقت العبرية اسم الكيل، وهو وعاء يحتوي الأشياء على مايعبر به عن اسم الآلة، سواء في ذلك مايعالج به وما لايعالج به.

فقيل שֵׁם הַכְּלִי Hakli sem، أي اسم الكيل.[٤]

أوزان اسم الآلة.

أ- الأوزان القياسية: مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعَال.

تذكر المصادر أن (مِفْعَل ومِفْعَلَة) هما الوزنان القياسيان لاسم الآلة [٥] و(مِفْعَــل ومِفْعَلَة) هما في الأصل وزن واحد، قال سيبويه: " وكل شيء يعالج بــه فهــو مكــسور

---

(1) الكتاب، ٩٤/٤

(2) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٢٤٣

(3) انظر: تفصيلا أوفي عن اسم الآلة في: عمايرة. حنان اسماعيل، اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن، ٢٠٠٦

(4) انظر: كمال. ربحي، دروس اللغة العبرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٣٦

(5) انظر مثلا: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤، وابن السكيت إصلاح المنطق، ١٣٥، والاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ١٨٦/١

الأول، كانت فيه هاء التأنيث أم لم تكن "[١]

وأكثر صيغ اسم الآلة تميّزا عن اسمي الزمان والمكان هي (مِفْعَال) أمّا (مِفْعَل) فتعتمد على المخالفة في الصائت القصير الذي يلي الميم فإن كان كسرا فـ (مِفْعَل) للآلة، وإن كان فتحا فلزمان والمكان.

وقد أجمع القدماء كذلك على قياسية اسم الآلة (مِفْعَال) [٢] ومثلوا لـه بمِقْـراض، ومِفتاح، ومِصْباح.

ويظهر اطراد الصيغ الثلاث (مِفعَل ومِفعَلة ومِفْعَال) كثيرا في لغة العرب وأنها ترد من الفعل اللازم والمتعدي[٣].

ب- الأوزان غير القياسية.

١-مُفْعُل ومُفْعُلة.

ووزن (**مُفْعُل ومُفعُلة**) وزنان غير قياسيين، وهما نادران، مثل مُنْخُـل ومُـدْهُن ومُسعُط، ومُكْحُلَة، ومُحْرُضَة "[٤]

٢ – فِعَال.

ذكر الاستراباذي وزن (فِعَال) بقوله: " وجاء الفعال أيضا للآلة كالخِياط والنِّظَـام [٥] وذكر ابن قتيبة هذا الوزن تحت عنوان (مِفْعِل وفِعَال): " قالوا: مِسَنّ وسِنان، ومِسْرَد وسِراد،...، ومِعْطف وعِطاف، ومِلحف ولِحاف.. "" [٦]

وأضاف مجمع اللغة المصري أربع صيغ هي فَعَّالَة مثل: ثلاّجة وغسّالة، وفعَـال الواردة بأعلاه من نحو إراث (وهي التي قال بعض القدماء بقياسها) وفَاعِلَةْ مثل: سـاقية

---

(1) الكتاب، ٩٤/٤

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤والزمخشري، المفصل، ٢٨٦

(3) انظر :الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٩٩- ٢٠٤

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ٩٤/٤والزمخشري، المفصل، ٢٨٦

(5) شرح الشافية، ١٨٨/١

(6) أدب الكاتب، ٥٥٧

وفَاعُول مثل: سَاطُور [١].

وهناك أوزان غير قياسية لاسم الآلة ترد من أسماء جامدة غير قابلة للتوليد اللغوي، وإنما تعرف بالسمع مثل فَأس وسِكين وقَلم وسِندان وقَدَوم وسُبُورة، وسُكّان، وكَلُّوب[٢] وهذه ليست موضع الاعتناء في دراسة لحن العامة.

التحليل.

يمكن تحليل لحن العامة في القرن السادس في اسم الآلة على النحو الآتي :

١- **صيغة مِفْعَل:** ويتمثل اللحن في ضبط الاسم على وزن (مَفْعَل) والصواب كسرها، وهوما يكشف عنه (الجدول (٢) والرقم ٥/أ) والأمثلة منه جَمُّ غفير يمكن تبّينها في مصنفات التصحيح اللغوي في القرن السادس.

ويظهر أن أهل اللغة وقتذاك تصرّفوا في نطق اسم الآلة فيما كان على وزن (مِفْعَل) بما هو أسهل عليهم نطقه فنطقوا بفتح ميم (مِفعَل) وهو مايطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث بالمماثلة Assimilitoin، وهي مماثلة رجعية تأثر فيها الصوت الأول بالثاني، وما يزال فتح أول اسم الآلة ديدن السواد الأعظم من الناطقين بالعربية في عصرنا الذي نعيشه، وقد أخذ يشق طريقه وبدأ يفرض وجوده على الكسر في اللغة الدارجة، وعلى المستويات الأخرى كذلك.

٢- **صيغة مِفعَلة.** وهو مايكشف عنها الجدول((٢) والرقم ٥/ب) و يتردد وزن (مِفْعَلة) الدال على اسم الآلة ترددا كثيرا على ألسنة العامة في القرن السادس، والأمثلة كما هو معهود في لغة العرب من هذا الوزن كثيرة [٣]

وهي في لغة عامة القرن السادس كذلك، وقد آثر العامة عصرئذ فتح ميم (مِفْعَلَة) كما هو الشأن في (مِفْعَل) فقالوا: مَكْنَسة، ومَلْعَقة، ومَرْوَحة، ويفسر ذلك بالمماثلة بين الصوائت، أو مايسمى طرد الباب على وتيرة واحدة.

---

(1) انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ١٢١

(2) انظر :الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ٢٠٥-٢٠٧

(3) انظر :المصدر السابق، ص ٢٠٠

ومما يجدر قوله في هذا المقام أن هذه الصيغة جاءت قسمتها التأنيث من بين الوزنين القياسيين الآخرين من أوزان اسم الآلة، فظهر في العربية من أسماء الآلة ما هو مذكروما هو مؤنث.

٣-**صيغة مِفْعَال.** تظهر الأمثلة على هذه الصيغة من خلال (الجدول "٢" والرقم ٥/ج) فقد كان عامة صقلية في القرن السادس ينطقون اسم الآلة الذي على وزن (مِفْعال) بضم الميم، فيقولون: (مُفْتَاح، ومُصْبَاح، ومُسْمَار)

ويعلل ابراهيم أنيس الضم بأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، والكسر دليل التحضر والرقة عند الحضر. والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان؛ لأنهما من أصوات اللين الضيِّقة. [1]

وأحسب أن هذا النطق لغة موجودة عند بعض أهل مصر الآن فهم يقولون: مُنْشار، ومُسواك.

٤-**لحون أخرى.** تصرف العامة في القرن السادس في اسم الآلة بصيغه الثلاث، ويتضح هذا التصرف من (الجدول "٢" الرقم ٥/د)

١- قالو في (مِزجل الحمام):. [2] (مِسْجَار) وقد حصل في هذا اللفظ تغيران :

الأول: إبدال في حرفين من حروف هذا اللفظ، هما الزاي، واللام فقد أبدلت الزاي سينا، وأبدلت اللام راء، وهو إبدال يسوغه التقارب في المخرج الصوتي.

الثاني: مطل الحركة القصيرة في مقطع الكلمة الأخير (عل) فأصبح (عال) وبالتالي يكون نبر الكلمة قد تركّز في (مِفْعال) على مقطعها الأخير، وقد كان في (مِفْعل) موزعا بالتساوي بين المقطعين الأول: (مف)، وهو قصير مغلق، والثاني: (عل)، وهو قصير مغلق عند الوقف.

---

(1) في اللهجات العربية، ٩١، وانظر: الأصوات اللغوية، ٤١

(2) مزجل الحَمَام: آلة يرمى بها الحمام عند إرساله، تثقيف اللسان /١٧٣

٢- قال العامة في (مِرآة) التي على وزن (مِفْعَلة): (مِراة)[1] وقد ثقلت عليهم الهمزة فتصرّفوا بحذفها فقالوا في (مِيضأة): (مِيضة)[2]

٣- مجيء ماهو على وزن (مِفْعَل) من اسم الآلة (المِجْمَر) على وزن (مِفْعَال) فتقول: (المِجْمار).

٤- إبدال الزاي سينا في قول العامة (مِهراز) بدل (مِهراس) والمعاقبة بين هذين الصوتين تسوغه القرابة في المخرج والصفة.

٥- تذكير ماحقه التأنيث، وهو ماكان من اسم الآلة على وزن (مِفْعَلة) وهو (مِقرعة) لتصبح على وزن (مِفعَل)، (المِقْرَع).

(1) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٢٧

(2) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٦٦

اسم المكان.

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزنين هما (مَفْعَل) و(مَفْعِل). اسم يدل على مكان وقوع الفعل.

فإن كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها، نحو: (يشرَب، ويأكُل، ويقتُل) فإن اسم المكان يبنى على وزن (مَفْعَل) فيقال: (مَشْرَب، ومَأكَل، ومَقْتَل) (١)

والحال كذلك إذا كان الفعل معتلّ الآخر، وإن كان من (يفعِل) المكسور العين، نحو: (مَلْهَى ومَثْوى) (٢)

وإذا كان المضارع مكسور العين فإن اسم المكان يبنى على (مَفْعِل) نحو :(مضرِب، ومَجْلِس) (٣) وكذلك إذا كان من المثال الواوي نحو: (مَوْرِد وموعِد) (٤)

ويصاغ اسم المكان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول نحو: (منطلَق، ومستخرَج) (٥)

وقد سمُعت ألفاظ على صيغة (مَفْعِل) مثل :(المَطْلِع والمَشرِق، والمَغرِب، والمَسجِد، والمَنسِك). فماكسر من هذه فإن المقصود به الزمان أو الموضع المخصص للفعل سواء وقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس. (٦)

واللحن في اسم المكان ممارونه كتب التصحيح اللغوي قليل يتعلق بالخطأ في ضبط اللفظ على وزن (مَفْعِل) ويمكن تحليله وفق الآتي :

---

(1) انظر: سيبويه. الكتاب، ٤/٨٩-٩٠

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٠١/١، والحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العلمية (د.ط) بيروت (د.ت) ص٨٢

(3) انظر: سيبويه. الكتاب، ٨٧/٤

(4) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٠٢/١

(5) المصدر السابق.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٨٩-٩٠، والسامرائي، فاضل.معاني الأبنية في العربية، ٣٦-٣٧، والحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ٢١٤

التحليل.

الألفاظ الواردة من لحن العامة في اسم المكان هي: (مَوقَف، ومَعْرَض، ومجلَس ومشْطاح) بدلا من (موقِف، ومَعرِض، ومَجْلِس، مَسْطَح) انظر: (الجدول "٢" الرقم ٦، أ، وب، وج) وتالياً تحليل ما ورد من أمثلة :

١- اللحن الناتج بسبب ضبط عين اسم المكان المشتق من الثلاثي.

وهذا اللحن يتمثّل في مجيء لفظ اسم المكان (موقِف و مَعْـرِض) علـى وزن (مفعَل) بفتح العين، والصواب أن تكسر وتكون على وزن (مَفْعِل) وتغيّر حركة العين من الكسر إلى الفتح في (مَوقَف و مَعْرَض)يفسر بقانون المماثلـة Assimilitoin إذ يتحقق بها الانسجام بين العين والميم، وهو مايُدعى بالانسجام الصوتي بين الحركات (١)

وبها يقتصد في الجهد العضلي، ويسهل النطق، وقد تأثر هنا الصوت الثاني بالأول، فهي مماثلة تقدمية Progressive وهذا التأثر لم ينل من دلالة اللفظ، وهو ميل إلى توحيد نطق اسم المكان بحيث يصبح على وزن (مَفْعَل)

وتحسن الإشارة هنا إلى أنه قد ورد في القراءات القرآنية التبادل بين بابي، فعَـل يفعَل، ويفعِل، مما يجعل ما ورد من اسم المكان من هـذه الأفعـال بـالفتح، أو الكسـر صحيحاً.

فقد قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ (القـدر: ٥) بكسر اللام(٢).

وقرأ الضحاك وعبد الله بـن مـسلم قولـه تعـالى: ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ

(1) انظر: مطر. عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص٢٤٥

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: ٦٩٣.

ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ (الكهف: ٦٠) [١] بكسر الميم الثانية.

قرأ ابن كثير من رواية وابن محيصن، والحسن وغيرهم قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ ﴾ (الكهف: ٩٠) [٢] فتح اللام.

وهذا التبادل يدفع إلى تصويب ما جاء من اسم المكان على وزن (مَفعِل) أو (مَفْعَل) إذا ورد في اللغة مايدل على نطق الفعل في المضارع بوزن (يفعَل ويفعِل).

وهو أمر دفع بعض الكتّاب المعاصرين إلى تصويب ألفاظ مثل (مَعرَض) بفتح العين من الفعل (عرَض) بحجة أن هناك لغة ثانية في الفعل (عرض) إذا جاء بالفتح والكسر، وجاء مضارعه بالكسر والضم، فعلى اللغة الثانية يجوز فتح الراء ولا حرج[٣].

---

(1) أبو حيان: البحر المحيط، ٦/ ١٣٦.

(2) المصدر السابق، ٦/ ١٥٢.

(3) الغلاييني: مصطفى نظرات في اللغة والأدب، بيروت، مطبعة طيارة (د.ط) ١٩٧٢م، ص: ١٥٣.

المبحث الثالث التبادل بين المشتقات

قد تستعمل العامة بنية صرفية مكان بنية أخرى ظنا بأن البنية المستعملة تــؤدي الدور نفسه الذي تؤديه البنية الأصلية التي جرى عليها الاستعمال.

وقد حكت كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس جملة من المشتقات جرى فيهــا هذا التبادل يمكن توضيح بعضها في الجدول الآتي.

الجدول ذوالرقم (٣) يمثّل لحن العامة في التبادل بين المشتقات

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	مالي فيه منفوع	مالي فيه نفع	درة الغواص	١٩٩
	أنا مُعجِب بك	مُعْجَب	المدخل	٢٩٤
٢-	عالِم مبرَّز	مبرِّز	تثقيف اللسان	١٦٨
	شراب المُسْكَر	المُسْكِر	تثقيف اللسان	١٦٨
	المعوَّذتان	المعوِّذتان	تقويم اللسان	١٦٥
	طعام مسوَّس	مسوِّس	تقويم اللسان	١٨٤
٣-	شيء مُثْمِن	ثمين	درة الغواص	٦٥
٤-	لمايُغسل به (غَسْلة)	غِسْلة	درة الغواص	١٨٥
	مات مَيتة سوء	مِيْتَة	المدخل	٢٦٥
٥-	رجل نفّاق	رجل مُنْفِق	تثقيف اللسان	١٦٨
	طرّاز	مطرِّز	تثقيف اللسان	١٧٠
	نشّاء السُّفُن	مُنشِيء	تثقيف اللسان	١٦٧

التحليل.

ستجري دراسة المبادلة بين المشتقات وفق التشعيب الآتي:

١. **استخدام اسم المفعول مكان المصدر.**

ذكر الحريري أن أهل زمانه يقولون: مالي فيه منفوع ولا منفعة، فيغلطون فيه، لأن المنفوعَ من أوصل إليه النفع، والصواب أن يقال مالي فيه نفع ولا منفعة. (انظر: الجدول السابق الرقم: ١)

فكلمة (منفوع) اسم مفعول، وكلمة (نفع) مصدر، وأهل الأندلس الذين نقل عنهم الحريري استخدموا اسم المفعول مكان المصدر.

وبسبب أنّه لم يجيء من المصادر على وزن مفعول إلاّ أسماء قليلة وهي الميسور والمعسور، بمعنى اليسر والعسر، وقولهم: ما له معقول ولا مجلود، أي ليس له عقل ولا جلد[1].

ويجد الخفاجي مندوحة في استخدام اسم المفعول مكان المصدر بحجة أنّ هذا مسموع وليس مقيس، وأن سيبويه تأول المصدر الذي على مفعول وفي قولهم: دعه إلى ميسوره أو معسوره، وقال: كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه"[2].

٢. **استخدام اسم الفاعل مكان اسم المفعول، والعكس كذلك.**

وردت ألفاظ من لغة العامة استخدم فيها اسم الفاعل مكان اسم المفعول، واسم المفعول مكان اسم الفاعل، ويرجع ذلك إلى اللحن في ضبط اللفظ، أو إلى الجهل بالفعل المشتق منه اسم الفاعل واسم المفعول (انظر الجدول السابق الرقم :٢، ٣).

٣. **استخدام اسم الفاعل مكان الصفة المشبهة.**

ينقل الحريري عن الناس في زمنه أنهم يقولون لما يكثر ثمنه: مثْمِن، فيوهمون فيه؛ لأن المُثمِنَ على قياس العرب هو الذي صار له ثمن ولو قل، كما يقال غُصْن مُورِق.

---

(1) الحريري، درة الغوّاص، ص ٢٠٠.

(2) شرح درة الغواص، ص ٥٩٠.

فكلمة (مُثمِن) اسم فاعل (وثمين) صفة مشبهة فاستخدم الذين نقل عنهم الحريري اسم الفاعل مكان الصفة المشبهة. (انظر الجدول السابق الرقم: ٣)

وحين يَفْزَع الباحثُ إلى الخفاجي يجد أنه قد فزع هو إلى (ابن بري) فيرى الأخير بأن قياس ثمين على لحيم وشَحيْم يقضي بأن فِعْله ثمن كشحم ولَحِم، ولم أر أحداً من أهل اللغة ذكره، فإن صح ثمِن فهو على ما قاله، وإن لم يصح حمل أثمنته في متاعه، إذا غاليت ورفعت السوم فيه، فيكون على هذا مُثْمِن بمعنى مغالى فيه، ومرفوع سومه، ويكون ثمين ومثمن مثل عَتِيد ومُعْتِد وحَبيس ومُحْبِس وبَهيم ومُبْهِم"[1]، يعني يكونان بمعنى واحد.

٤. استخدام اسم المرة مكان اسم الهيئة.

يصاغ اسم المرة من مصدر الفعل الثلاثي بوزن (فَعْلة) بفتح الفاء نحو: ضربته ضَرْبة، وقتلته قَتْلة[2].

أما اسم الهيئة فهو المصدر الذي يؤتى به للدلالة على هيئة وقوع الحدث، ويصاغ بوزن (فِعْله) نحو: قتلَ قِتلة، ومات – مِيتة[3]، وقد استخدم العامة في القرن السادس اسم المرة مكان اسم الهيئة في مواضع قليلة. (انظر الجدول السابق الرقم: ٤)

ويظهر أن هذا الاستخدام قليل بين أبناء اللغة قديماً وحديثاً فقد تكون المخالفة بين حركتي الفاء واللام في الوزن (فِعْله) سبباً في النفور من استخدام اسم الهيئة ولذا لجأ الناس إلى المماثلة فقالوا: غَسْلَة بوزن (فَعْلَة).

٥. استخدام صيغة المبالغة مكان اسم الفاعل.

إذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتّصاف الذات بالحدث حُوّل اسم الفاعل

---

(1) شرح درة الغوّاص، ٢٤٤.

(2) انظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، دار الخير، بيروت، د. ط، ١٩٩٠.

(3) ينظر، الحديثي، خديجة، ابنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ١٥٦.

إلى أبنية متعددة هي (صيغ المبالغة) [1].

وصيغ المبالغة كثيرة منها: (فَعّال) كفسّاق، و(فَعُــل) كغَــدُر، وفَعّــال كغّــدار، و(فَعُول) كغدور.....وغيرها"[2].

وجاء من لحن العامة استخدام ما كان بصيغة المبالغة (فَعّال) بخاصة بدلا من اسم الفاعل.

والألفاظ التي نطق بها العامة ويراها ابن مكي ملحونة هــي (نفّــاق) و(طــرّاز) و(نشّاء) ويرى أن صوابها: مُنْفق، ومطرِّز، ومُنشئ. (انظر الجدول السابق الرقم :٥)

والحقيقة أن هؤلاء كثر منهم فعل الإنفاق والتطريز والإنشاء حتى صار صــناعة ومهنة ملازمة لهم، ومعنى ذلك أن صيغة المبالغة هنا تؤدي المعنى نفسه الذي يؤديه اسم الفاعل.

وقد رأى عباس أبو السعود جواز استخدام (فنّان) للذي تصدر منه أساليب كثيــرة في فنّه، وأن الكلمة تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه كلمة(مُفنّ) ، واستند إلى إقرار المجمع اللغوي بجواز أن يصاغ (فَعّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء"[3].

---

(1) الحديثي: خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ١٨٥.

(2) ينظر، السيوطي، المزهر، ٢٤٣/٢.

(3) انظر، ابو السعود، عباس، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف (د.ط) مصر (د.ت)، ص ٤٥.

المبحث الرابع اللحن في الجموع

اللحن في الجموع

تنقسم الأسماء في العربية إلى أقسام ثلاثة: مفرد: وهو الواحد الذي ليس بمثنى ولا مجموع ولا ملحقاً بهما.

والمثنى: هو الاسم الدال على قسمين: اثنين أو اثنتين مطلقاً،متفقي اللفظ، أو هو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين.

أمّا الجمع: فهو صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف فهو كالتثنية إلا أن العرب تدلّ على التكرار في التثنية والجمع بغيه الإيجاز والاختصار.

وقد امتازت العربية عن معظم لغات العالم بنظام دقيق وقواعد مفصّلة وهذا النظام قائم على فكرة التمييز بين الجمع والإفراد.

فتكاد اللغة العربية تكون اللغة الوحيدة التي وجدت فيها مراحل التمييز الدقيقة التدرّج بين فكرة الإفراد والجمع، ففيها الاسم المفرد والمثنى والمجموع، وفيها اسم الجمع واسم الجنس، وجمع كل ذلك وفق نظام دقيق محكم يهب العربية اتساعاً في القواعد وضبطاً في النظام[1].

ويقسم النحاة الجمع ثلاثة أقسام:

١- جمع المذكر السالم

٢- جمع المؤنث السالم

٣- جمع التكسير

---

(1) انظر: باكزة، رفيق حلمي صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السامية، بغداد، ١٩٧٢. ص: ٣.

وتدخل ضمن دائرة الجموع أسماء كثيرة هي:

١- اسم الجمع

٢- اسم الجنس الجمع

٣- جمع الجمع

والأقسام الثلاثة الأخيرة لم ترد ألفاظ منها فيما يتناوله البحث من ألفاظ العامة.

وفرق بين جمع التكسير والجمعيين السالمين، إذ إن جمع التكسير يطرأ على مفرده تغيير عند جمعه نحو: قفل- أقفال، ومنزل- منازل، كرسي- كراسي، أما الجمعان السالمان، فلا يحدث تغيّر عند جمعهما، فجمع المذكر السالم يصاغ بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حال النصب والجر، فيقال: مسلم ومسلمون، وهند وهندات[1].

ونظرًا لما في جمع التكسير من تغير يطرأ عليه حين جمعه فقد كثر لحن العامة فيه، بله الجمع السالم للمذكر والمؤنث فإن اللحن إن وجد فيه فهو في ضبط آخره، والجدول التالي يبرز بعضاً من اللحن الذي وقع في الجموع.

---

(1) انظر: الحديثي: خديجة، أبنيه الصرف في كتاب سيبويه، ٢٠١.

الجدول ذو الرقم (٤) يمثل لحن العامة في الجموع.

وزن الجمع	اللفظ المفرد	صيغة الجمع الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
ـ أوزان التكسير أفْعِلة	مُهْر	أمهرة	أمهار ومِهار	تثقيف اللسان	١٨٨
	هَوَى	أهْوِية	أهْواء	تثقيف اللسان	١٨٨
	فَرْو	أفْرِية	أفْرِء وفِراء	تثقيف اللسان	١٨٨
	رَحَى	أرْحِية	أرحاء	تثقيف اللسان	١٨٨
	حَدَأة	أحْدِيَة	حِدأ وحِدآت	تثقيف اللسان	١٩٠
	مِرْآة	أمْرِية	مَراء ومرايا	تثقيف اللسان	١٨٨
أفْعُل	صَاع	آصُع	أصْوع	تثقيف اللسان	١٨٩
أفْعَال	فَمٌ	أفْمَام	أفْواه	تثقيف اللسان	١٨٩
	خَبِيث	أخْباث	خبثاء	تثقيف اللسان	١٩٠
فَعَلَة	فِيل	فَيَلة	فِيلة	تثقيف اللسان	١٩٠
فِعَل	قُبَّة	قِبَب	قُبَب وقِباب	تثقيف اللسان	١٩٠
جمع المذكر السالم	المُسمَّى	المسمُّون	المسمَّون	المدخل	٢٥٠
جمع المؤنث السالم	نِقْمة	نَقْمات	نِقْمات	تثقيف اللسان	١٩٠
	جَوالق	جَوالقات	جوالِيق	درة الغواص	٢٣٢
	مَقَامة	مُقَامات	مَقَامَات	المدخل	٢٧٧
جمع مالايجمع	وَحْد	خرجنا وُحودَنا	وحْدنا	المدخل	٣٠٤
	العَشر	سافرنا في العَواشر	العشر	المدخل	٣٠٥

التحليل:

لم يدّخر علماء التصحيح اللغوي في القرن السادس ومن كان قبلهم جهدًا في بيان خطأ العامة في نطق اللفظ مجموعاً، فكانوا يتشددون في تحلين من يلحن من العامة، ويرون أن الجمع الخارج عن الصيغة القياسية خطأ لا يغتفر، وبيّنوا الصواب فيه ، ومن هؤلاء ابن مكي، والحريري وابن الجوزي، والجواليقي.

ويبدو أن القياس الخاطئ الذي اعتمده العامة في نطقهم لجموع التكسير قد سيطر على أفكارهم[1] ومن ثم فإن الدارس يمكن أن يُفسّر بعض ما وقعوا فيه من لحن بناء على ذلك، والسبب الذي دعاهم إلى اعتماد القياس الخاطئ منهجاً عدم وجود قواعد صرفية معينة وثابته تحكم صيغ جمع التكسير فقد استمرّ عندهم التبادل بين صيغ جمع التكسير.

وهناك من علماء التصحيح اللغوي من اعتمد على سعة العربية في ألفاظها فسلك منهجاً رحباً في قبول الصيغ والتراكيب ومن بين ذلك قبول بعض صيغ الجمع، وهو ابن هشام اللخمي.

ويمكن تحليل لحن العامة في الجموع على النحو الآتي:

- **جمع التكسير. (أفعِلة)**

هذا وزن من أوزان جموع التكسير، ويقاس في كل من اسم مذكر مفرد رباعي ثالثه حرف مد جاء على وزن (فِعَال) نحو: فراش- أفرشه، غُراب- أغربة، وفؤاد- أفئدة،[2] وهو وزن من أوزان القلة [3] وقد جمعت على هذا الوزن (أفعلة) كثير من الأسماء التي لم تتوافر فيها الشروط المذكورة، نحو: نجد وأنجدة، وصُلب وأصلبة، ورمضان وأرمضة وفِناء وأفْنية، وعُدّ ذلك من باب الشذوذ في هذا الوزن[4].

---

(1) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة، ٣٤٦.

(2) الحديثي: خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٠٠٤.

(3) انظر: المصدر السابق.

(4) انظر: أبو السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، مصر ، دار المعارف، (د.ط) ، ١٩٧١، ص: ٤٢-٤٤.

وقد استخدم العامة في القرن السادس هذا الجمع بكثرة، ولكن بغير ما هو مقيس (انظر الجدول / أفْعِلة).

وأثر القياس الخاطئ واضح في هذه الجموع، فتخفيف الهمزة في حدأة ومرآة، ومد المقصور من هوى ورحى تصبح هواء ورحاء، وتوهم الفراء تشبه القباء والإناء، وهذا الأمر يسّر للعامة القياس على المفردات التي تجمع، وإن كان هذا القياس خاطئاً، لأن التشابه غير تام بين هذه الأمثلة والأمثلة التي تجمع على هذه الصيغة[1].

وتظهر الزيادة المطردة في جمع (أفْعِلة) من لغة العامة؛ نظراً لكون هذا الجمع يتصل بأمور الحياة المعيشية من أثاث وملبس ومطعم.

- أفْعُل:

ويطّرد هذا الجمع في نوعين: أحدهما (فَعْل) اسماً صحيح العين، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أو الواو، وليست واواً ولا لامه مماثلة لعينه كنجم وظبي، وجرو.

ثانيهما: الرباعي المؤنث بلا علامة وقبل آخره مدة، كعناق وذراع ويمين[2] وورد من لغة عامة صقلية قولهم في جمع صاع: آصع والصواب أصْوُع.

وقد صحح ابن هشام اللخمي هذا الجمع قائلاً: إنه يقال في جمع صاع: أصْوُع، وأصئوع، وآصُع، وأصُع[3].

ويرى عبد العزيز مطر، أنّ هذا الجمع وهو (آصع) ربما ناشئ عن القلب المكاني في الواو ثم قلبها مدة[4].

---

(1) مطر، عبد العزيز، لحن العامة، ٣٤٦.

(2) انظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٤١٧.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق الضامن، ص: ١٠٩-١١٠.

(4) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص: ٣٤٧.

- أفْعَال.

قد سُمع هذا الوزن في بعض الصيغ منها (فَعْل) نحو: فَرخ- أفراخ، وفي (فُعَـل) نحو: رُبَع- أرباع، و(فَعَل) نحو: بَطَل- أبطال(١).

ومما خُطِّئ على وزن أفعال ما نقله الحريري عن أهل زمانه أنهم يقولـون فـي جمع (فمْ) أفمام... والصواب أن يقال: أفواه، وسبب خطئهم أنهم جمعـوا الفـمْ وقـالوا: (أفمام) أي على لفظه الذي نطقوا به (فمْ) (٢).

وقد رد الخفاجي على الحريري بأن ما زعمه غلطًا مما غلط فيه، وإن كان خلاف القياس، ولهذا قالوا إن جمعه أفواه وأفمام(٣).

وقد جمع العامة (خبيث) فقالوا: أخباث، والصواب ان يجمع بوزن (فُعَلاء) ومثل هذا الجمع جائز عند أصحاب التصحيح اللغوي في العصر الحديث فقـد أجـاز الـشيخ الغلاييني جمع (غريب) على (أغراب) فيقول: "وإن رأيت النـاس يقولـون: (غريـب) (أغراب) فإنما هو تساهل تبعوا فيه بعض اللغويين من قولهم: (نجيب ونُجُب، ونُجبـاء، وأنجاب(٤)

- فِعَلة

جمع العامة في القرن السادس (فِيل) فقالوا: فِيَلة بوزن (فَعَلة) ولهذا اللفظ ومـا شاكله أن يجمع بوزن (فِعَلة)؛ لأن هذه الصيغة ترد في (فَعْل) نحو: جبأ- جِبَـأة، وفَقَـع فِقَعَة، ومن (فِعْل) نحو: قِرد- قِرَدة، وفِيل- فِيلة، و(فُعْل) نحو: كُرز- كِـرَزَة، وقُـرْط- قِرَطة(٥).

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٩٠.

(2) مطر، عبد العزيز، لحن العامة من ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص: ٣٥٠.

(3) شرح درة الغوّاص، ٢٨٥.

(4) يعقوب: إميل ، معجم الخطأ والصواب في اللغة، بيروت ، لبنان ، دار العلم للملايـين ، ط١ ، ١٩٨٣.

(5) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢١٧.

ولعل العامة وجدوا في مماثلة الفتحة سبيلاً لتسهيل النطق فلجأوا إليهـا، وهـي مماثلة رجعية حيث أثّرت حركة الياء في الفاء فماثلت الكسرة الفتحة فأبدلت الكسرة فتحة.

- فِعَل.

حكى ابن مكي أن العامة في صقلية جمعوا (قُبة) فقالوا (قِبَبَ) والصواب أن يقال في جمعها: قُبَبَ وقِباب.

ويرجع عبد العزيز مطر [1] هذا الجمع إلى أمرين: أولهما: أن صـيغتي (فُعَـل) و(فِعَل) متقاربتان صوتياً فلا فرق بينهما إلا في الضم والكسر، وكلاهما صوت لين ضيق Close [2] ويؤيد ذلك أن وزن (فُعَل) بالضم ينوب عن (فِعَل) بالكسـر والعكـس، فمـن الأول: حِلية وحُلىً، ولحية ولُحىً، ومن الثاني: صُورة وصِور، وقُوة وقِوى[3].

ثانياً: جمع المذكر السالم:

حكى ابن هشام اللخمي أن العامة يجمعـون (المُـسمَّى) فيقولـون: (المـسمُّون) والصواب (المسمَّون).

وقد اتصلت بالاسم المقصور واو جمع المذكر السالم بعد حذف ألف المقـصور، وهو مذهب بصري، أمّا ما خطّأه ابن هشام فهو أحد مذهبي الكوفيين[4].

ثالثا: جمع المؤنث السالم:

وقع اللحن في جمع المؤنث السالم من خلال وزنين اثنين هما: فِعْلات وفَعَـلات، وتاليًا تحليل ذلك.

---

(1) انظر: لحن العامة، ٣٤٨.

(2) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ٣٧.

(3) شرح ابن عقيل، ٢/ ٤٢١.

(4) انظر: السيوطي: جلال الدين ،همع الهوامع، ١/ ٤٦.

فعِلات

يجمع على هذا الوزن ما كان على (فِعْلة) المكسور العين فتقول: خِدمة- خِـدْمات، رِحلة- رِحلات، ويجوز فتح العين فتقول: (خِدَمات، رِحَلات) (1)

وقد لحن العامة فقالوا في جمع (نِقمة) نَقْمات والصواب أن يقال: نِقمات، ويجوز نَقَمات.

فَعَلات

ذكر ابن هشام اللخمي أن العامة في زمنه تقول في جمع (مَقَامــة) (مُقَامــات) بــدل (مَقَامات).

ويظهر أن العامة أخطأوا في ضبط نطق المفرد (مَقامة) فأخطأوا في ضبط جمع المؤنث السالم منه، فبدل أن يقولوا مَقَامات قالوا: مُقامات.

رابعاً: جمع ما لا يجمع.

جمع العامة في الأندلس ما لا يجمع، فقالوا في (خرجنــا وحــدنا) : (وحودنــا) وقالوا: سافرنا في (العواشر) وهو يعنون في العشر، ويظهر أنهــم عــاملوا (العاشــر) و(وحد) معاملة المفرد فجمعوهما فصارت (العواشر) و(وحود).

ويظهر أن العامة كذلك قاسوا (وحود) على كلمة (وفود) قياسًا خاطئًا .

---

(1) انظر: عمر: أحمد المختار ، أخطاء اللغة العربية المعاصرة، ٥٧- ٥٨.

المبحث الخامس اللحن في التذكير والتأنيث

التذكير والتأنيث:

اهتم علماء اللغة القدماء بظاهرة التذكير والتأنيث اهتماماً واضحاً فجعلوا التذكير هو الأصل، والتأنيث فرعًا ، يقول سيبويه: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير"[1] ولأهمية الظاهرة أفرد لها علماؤنا القدامى مؤلفات، وجعلوا لها نصيباً في مؤلفات اللغة والنحو" لإحساسهم بأنها من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفّق المستشرقون إلى حلّها حلاً جازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك"[2].

وتميل اللغة العربية إلى إلحاق مميّز التأنيث بالكلمات المذكرة لتأنيثها، أعني بذلك التاء أو الهاء، لأن هذا المميّز هو الأكثر انتشاراً وشيوعاً، وهو المميّز القياسي الوحيد، يقول الصبان: "مالا يتميز مذكره عن مؤنثه، فإن كانت فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث [3]". أمّا بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها.

وإجمالاً فإن علامات التأنيث في الاسم تاء التأنيث المفتوح ما قلبها (هاء التأنيث في حال الوقف) نحو، طلحة، وحمزة، والألف الممدودة نحو: كساء، صفراء، وحمراء والألف المقصورة، نحو: ليلى، وسَلمى، سُعدى.

---

(1) الكتاب ١/ ٢٢..

(2) انظر: برحتشراسر، التطور النحوي، ص ١١٢.

(3) الصبان: محمد بن علي ،حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي مصر (د. ط) (د. ت) ٤/ هامش ص: ٩٥، وللتعرف على علامات التأنيث انظر: ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ج١/ ص: ٢٠٦ بتحقيق طارق عبد عون الجناني، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦، والفرّاء يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث تحقيق، رمضان عبد التواب، دار التراث الطبعة الثانية القاهرة، ١٩٨٦، ص: ٥١، وما بعدها. الجرجاني، الجمل في النحو، تحقيق، يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص: ١٠٢ وما بعدها.

الجدول ذو الرقم (٥) ويمثل لحن العامة في التذكير والتأنيث.

الرقم	الصيغة الملحونة	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	شَارِفة	شَارِف	المدخل	٢٦٧
	رَخْلة	رَخَل	تثقيف اللسان	١٠٣
٢-	عَنْكَبوته	عَنْكَبوت	تثقيف اللسان	١٠٣
٣-	حُمّاة	حُمّى	تثقيف اللسان	١٠٣
٤-	الغُميّضة	الغُمّيضى والغُمّيضاء	تثقيف اللسان	٧٨
	خيل ورداء	خيل وردة	المدخل	٢٦١
	حلْوة العسل	حلوى العسل، أو حلواء العسل	المدخل	٢٦٨
	فَدْعَة	فَدْعاء	المدخل	٢٩٧
	مُومياء	مُومية	المدخل	٣٠٩
	أوّلَة	أوّلَى	درة الغواص	١٥٠
	حُلْبا	حُلْبة	المدخل	٢٦١
	قَرْفا	قِرْفَة	المدخل	٢٦١

التحليل:

يقع اللحن عند العامة غالبًا، نتيجة القياس الخاطئ بوضع علامة التأنيث لاسم لم يسمع عن العرب فيه هذه العلامة، أو باستبدال علامة بأخرى، أو الجمع بين علامتين ويمكن تحليل ظاهرة التبادل في علامات التأنيث وفق الأطر الآتية:

١- كلمات سمعت عن العرب بدون تاء التأنيث، وهي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ومن هذه الكلمات: عروس، وعجوز، وشارف، فالعامة يقولون: عروسة، وعجوزة، وشارفة. (انظر الجدول/ ٥ الرقم: " ١ ")

وقد جاء ميل العامة إلى التفرقة بالهاء قياسًا خاطئًا على الكلمات الكثيرة التي وقعت فيها التفرقة بالهاء.

هذا وقد قال ابن دريد فيما نقله ابن مكي الصقلي: "إن عجوزة لغة رديئة شاذة لا يلتفت إليها"[١].

أمّا هذه اللغة- أعنى عجوزة- فعند ابن هشام اللخمي، فلا معنى لأنكارها على العامة[٢].

وعَجوزة وعَروسة لغة معروفة في العصر الحاضر، وجاء إلحاق الهاء منعًا للحرج الاجتماعي؛ حيث إن عروس وعجوز تستعملان للذكر والأنثى.

٢- كلمات جاءت في اللغة مؤنثه، ولكن بغير علامة تأنيث.

مالت لغة الخطاب أن تلحق التاء بكلمات من مثل: (رَخَل) للأنثى من ولد الضأن، فقال العامة في هذه الكلمة (رَخْلة").

وقالوا: عنكبوته، والمسموع عنكبوت، ولفظ (عنكبوته) يستعمله الأطفال عندنا، وهو قياس خاطئ على ما يسمعه الطفل من مثل: قِطّة، وعَنْزة، وبَعُوضَة، وذُبابَة.

---

(1) انظر: تثقيف اللسان، ١٠٢.

(2) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، بتحقيق عبد العزيز مطر، ص: ١٠٦.

٣- إلحاق علامة التأنيث على ما فيه علامة.

يلحن العامة في القرن السادس فيلحقون علامة التأنيث التاء على ما أُنّث بالألف المقصورة، فيقولون: (حُمّاة) في حُمّى.

ويبدو أنه قد ضعف عندهم دلالة الألف المقصورة على التأنيث، فلجأوا إلى إلحاق التاء.

٤- التبادل في علامات التأنيث.

حكت كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس عن العامة أنهم لجأوا إلى مناقلة لعلامات التأنيث جرت تلك المناقلة في الآتي :

أ. وضع ألف التأنيث مكان التاء، وذلك مثل فرس ورْدا أو ورداء بدل ورْدة.

ب. الاستبدال بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة تاء التأنيث

وذلك نحو: الغمّيضة بدل: الغمّيضى والغميضاء.

وقد يقال إن ألف التأنيث المقصورة والممدودة ضعفت دلالتها عند العامة فاستبدلوها بالهاء.

المبحث السادس اللحن في التصغير والنسب

أولا :التصغير .

قد يلجأ ابن اللغة إلى التحقير والحطّ من شأن شيء فيقول: رُجيل وخُليد، أو إلى التقليل منه فيقول: دُريهمات، وقد يتلطّف مع من يُريد، التطلف معه فيقول يابُنيّ، وقد يريد تقريب المكان لنفسه أو لغيره فيقول: قبيل وبعيد، ودُوين وتحيت، فهذا هو ما يطلق عليه التصغير الذي يبنى للأغراض التي مرّ ذكرها[1].

ومما يشترط في الاسم المراد تصغيره أن يكون معرباً، فلا تصغّر الأسماء المبنية مثل أسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والضمائر، وسمع عن العرب تصغير بعض المبنيات على غير قواعد التصغير، كأسماء الإشارة نحو: ذا، وتا، وأولى وأولاء، إلا أنها تصغر على غير قواعد التصغير المعروفة، قالوا في (ذان): (ذيّان)، وفي (تان): (تيّان).

أما الأسماء الموصولة نحو: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين فيصغرونها ويقولون: اللّذيا، واللّتيا، واللّذيان، واللّتيان، واللّذيون، وأما الأفعال والحروف فلا تصغّر، لأن التصغير، وصف في المعنى والفعل والحروف لا يوصفان[2].

صيغ التصغير

للتصغير صيغ ثلاث هي، (فُعَيل)، مثل: نَمِر – نُمَير، (فُعَيعِل) مثل: شَاعر، شُويعر(فُعَيعِيل)، مثل: عصفور، يقال في تصغيره، (عُصَيفير)، وليس مقصوداً أن تتطابق مع الميزان الصرفي حرفاً، وإنما المقصود بها القالب الذي يخرج على أساسه الاسم المصغر، بحيث يتساوى مع الصيغة في عدد الحروف وفي نوع الكلمة والسكون وذلك كما في كلمة (مَنْزِل) فهي على وزن (مَفْعِل) فتصغيرها هو (مُنَيزِل) على (فُعيعِل)[3].

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/ ١٨٥، والاسترابازي، شرح الشافية، ١/ ١٨٩، وما بعدها، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣١.

(2) انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٤٤-٢٤٦.

(3) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣٢-٢٤٣، والراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ١٣٠.

وأمثلة اللحن في التصغير من لغة العامة في القرن السادس كثيرة؛ لأن التصغير عادة يُعنى بالحياة الاجتماعية، وأساليب العيش، وهو وسيلة من وسائل التواصل اللغوي بين الناس سلباً أو ايجاباً، ولهذا نجد العامة قد يتدعوا أشكالاً من صيغ التصغير فرضتها عليهم بيئاتهم التي عاشوا فيها وفي الجدول الآتي قبسة من أمثلة ماورد من لحن العامة في التصغير:

الجدول ذو الرقم (٦) ويمثل لحن العامة في (التصغير)

الرقم	اللفظ قبل التصغير	تصغيره عند العامة	الصواب[1]	المصدر	الصفحة
١-	مُهْر	مُهيِّر	مُهَيْر	تثقيف اللسان	١٨٣
	بَغْل	بُغيِّل	بُغَيْل	تثقيف اللسان	١٨٣
	جبَل	جُبَيِّل	جُبيل	تثقيف اللسان	١٨٣
٢-	كَبير	كُبيِّر	كُبيِّر	تثقيف اللسان	١٨٣
	صَغير	صُغَيِّر	صُغَيِّر	تثقيف اللسان	١٨٣
٣-	عُصْفور	عُصَيَفِر	عُصَيْفِير	تثقيف اللسان	١٨٤
	مِسمار	مُسيمِر	مُسيمير	تثقيف اللسان	١٨٤
٤-	عقرب	عقيربة	عقيرب	درة الغواص	٨٣
٥-	سَنَة	سُنينات	سُنينة	تثقيف اللسان	١٨٤
٦-	عَجُوز	عُجيوزة	عُجيزة	تثقيف اللسان	١٨٤
٧-	خَيط	خُويط	خُييط	تثقيف اللسان	١٨٤
	شَيخ	شُويخ	شُيَيْخ	تثقيف اللسان	١٨٤
٨-	الَّتي	اللّتيا	اللّتيا	درة الغواص	

التحليل.

يمكن تحليل اللحن في التصغير مما وقع فيه العامة في القرن السادس على النحو الآتي:

١- تصغير الاسم الثلاثي.

٢- تصغير الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين.

٣- تصغير الاسم الخماسي كما يصغر الرباعي.

---

(1) الصواب من وجهة نظر علماء التصحيح اللغوي ، أما في مراجع اللغة فالأمر قد يختلف .

٤- الحاق التاء للاسم المصغر الذي زاد على ثلاثة أحرف.

٥- تصغير الاسم المؤنث ثم جمعه.

٦- الإتيان بالمصغر على الأصل دون إعلال.

٧- تصغير الاسم الثلاثي مما ثانية ياء بقلبها واواً.

٨- تصغير الأسماء الموصولة.

وهذا تحليل بما جاء مجملاً:

١- تصغير الاسم الثلاثي:

قال العامة في تصغير (مُهر) بدل (مُهيِّر) وهم بذلك يصغرونه بوزن (فُعَيِّل) بدل (فُعيْل) (انظر الجدول الرقم (١)) وهذا النوع من التصغير لغة فاشية عند كثير من الناس في نجد وبلاد عمان وبخاصة البدو منهم.

٢- تصغير الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين:

يصغر الاسم الرباعي مما ثالثه حرف لين نحو: حَلِيَم، وكَــريم، فيقــال: حُلَــيِّم، وكُرَيِّم، بوزن (فُعَيِّل) [١]

وقد صغّر العامة على القاعدة التي ذكرها الصرفيون لكنهم لحنوا في ضبط الياء المشدد فقالوا: في كبَير، (كُبيَّر) بدل (كُبيِّر) (انظر الجدول الرقم: (٢)) وهي لغة متفــشية في مصر، فقد سمعت المصريين يقولون (صُغيَّر) و(كُبيَّر).

٣- تصغير العامة الاسم الخماسي كما يصغّر الرباعي:

يصغر ما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واوًا ، وألفًا، أو يــاءً بــوزن (فُعَيعِيْل) وذلك نحو: قِنديل- قُنَيْديل، وخِنذيذ- خنَيْذيذ[٢] وقد خالف العامة، فلم يزيدوا الياء في تصغيز الاسم الخماسي الذي قبل آخره حرف لين، فقالوا: في مِسمار- مُسيمر، و في عُصْفُور- عُصَيْفِر.

٤- إلحاق تاء التأنيث للاسم المصغر الذي زاد على ثلاثة أحرف.

الأصل أن يصغر ما زاد على ثلاثة أحرف على وزن (فُعيعِل) دون النظر إلــى

---

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٢٣٨.

(2) انظر: المصدر السابق، ٢٤١.

نوعه ذكراً أم أنثى، لكن العامة أرداوا تأكيد التأنيث فقالوا في عقْرب: عُقيربة.

٥- تصغير الاسم المؤنث ثم جمعه.

لجأ العامة إلى تصغير (سنة) فقالوا: (سُنينة) ثم جمعوه فقالوا: (سُنينات) (انظر الجدول الرقم (٥)).

٦- الإتيان بالاسم المصغر دون إعلال.

يصغر على (فُعَيل) كل اسم ثلاثي كان آخره (هاء التأنيث) لأن هذه (الهاء) تضمُّ إلى الاسم بعد بنائه نحو: بقرة- بُقيرة، وقطة - قُطيطة[1]لكن العامة صغروا لفظ (عجوز) فقالوا: (عجيوزة).

٧- تصغير الاسم الثلاثي مما ثانية ياء بقلبها واواً.

يصغر على وزن (فُعيل) ما كان على ثلاثة أحرف مجرداً خالياً من علامات التأنيث أيّا كانت حركاته متشابهه أم مختلفة صحيحة أم معتله، نحو: بيت وشيخ، وناب- يقال: (بُييت) و(وشُييخ) و(نُويب) [٢].

وقد خالف العامة فصغَّروا ما كان ثانية ياءً فقلبوها واواً، فقالوا: في خيط، خويط، وفي شيخ شويخ (انظر الجدول الرقم: ٧).

وهذا ليس بلحن كما جاء في رد ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي؛ لأن كل ثلاثُي معتلٌ العين بالياء، مثل شيخ، وعين، وشيء، وخيط...فإنه يجوز فيه ثلاثه أوجه: ضمُّ أوله، وكسره، وإبدال الياء واواً عند الكوفيين فمن ضمّ فهو متمسك بأصل التصغير، ومن كسر فلاستثقال الضمة وبعدها الياء، كما تستثقل الكسرة بعد الضمة فأبدل من الضمة كسرة طلبًا للتشاكل ، ومن أبدل الياء واوًا أجراه مُجرى موسرٍ وموقن، فأبدل الياء واو لانضمام ما قبلها[٣].

---

(1) انظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٣٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ٢٣٢، وسيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٨١.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان تحقيق عبد العزيز مطر، ١١٣- ١١٤.

وذكر سيبويه: "أن من العرب من يقول: (شِييخ) و(بِييت)" [١].

لكن سيبويه يرى أن أحسن التصغير أن يقال في (شَيْخ) و(بَيْت): (شُييخ) (بُييت) [٢].

وفي تصغير كل من (بيت) و(شيخ) لهجتان هما:

(بُييت)، و(بِييت)، و(شُييخ)، و(شِييخ)

وأغلب الظن أن (بُييت) ونحوها للقبائل المتأنية التي تعطي كل صوت حقه من الأداء، أما (بِيَيت) ونحوها فيبدو أنها للقبائل التي تراعى الانسجام الأصواتي في كلماتها، تسهيلاً للأداء، وتحقيقًا للسرعة[٣].

وما تزال طائفة كبيرة من الناطقين بالعربية تقول: بُويت، وشويخ، وشوي، وخويط في الخليج وعُمان، واليمن، وبلاد الشام.

٨- **تصغير الأسماء الموصولة.**

يصغر الاسم الموصول (التي) فيقال: اللَّتيا، لكن العامة صغروا هذا الأسم فقالوا: اللُّتيا.

وإخال أنهم في هذا التصغير قاسوا توهمًا على أن كل مصغر لابد أن يكون مضموما .

(1) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨١.

(2) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨١.

(3) انظر: الغنيم، صالحة، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ٥٣٦-٥٣٧.

النَّسَبُ.

يقال نسبه إلى كذا عزاه إليه[١]، وهو في الاصطلاح إلحاق ياء مشددة آخر الاسم، وذلك لتدل هذه الياء على نسبة المجرد منها[٢].

ويسمّى سيبويه النسب (الإضافة) فيقول: "اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجلٍ، فجعلته من آل ذلك الرَّجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلدٍ فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة"[٣].

فالنسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي الانتساب إلى المجرد منها فيكون من حيث الوصف كصيغ الفاعل والمفعول أو الصفة المشبهة ،وجعل المنسوب من آل المنسوب إليه فيكون دالاً على: الجنس، نحو: عربي، أو الموطن نحو: رجل حجازي، أو الدين نحو: إسلامي، ودرزي، ويهودي، أو الحرفة نحو: ميناء تجاري، أو على صفة من الصفات نحو: معدن ذهبي، أو فضي، وسمك نهري أو بحري، وغير ذلك من الأجناس والأوطان والصفات التي تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه.

وقد خالفت ألفاظ كثيرة ما وضعه النحاة من أقيسة للنسب[٤] يقول ابن جنّي: "وقد شذّت ألفاظ من النّسب لا يُقاس عليها، قالوا في الحيرة: حاري، وفي طيّيء: طائي...." [٥].وقد يكون النسب جائزاً على غير وجه كقولنا في النسبة إلى (مَغْزى، ومَرْمى) مغْزَوِيّ ومَغزيّ، ومَرْمويّ ومَرْميّ، وفي النسبة إلى قاضٍ، قاضِيّ وقاضَويّ[٦].

---

(1) انظر: أنيس وآخرين، المعجم الوسيط، نسب، ص ٩١٦.

(2) انظر: سيبويه: الكتاب ، ٣/ ٣٣٥.

(3) المصدر السابق: ٣/٣٣٥.

(4) انظر، هذه الأقيسة في كتاب سيبويه ،٣/٣٣٥-٣٨٥، وابن جني، اللمع في العربية ،٢٠٣-٢١٠.

(5) ابن جني: أبو الفتح عثمان ، اللمع في العربية ، تحقيق: فايز فارس ، إربد ، الأردن ، دار الأمل. الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ،٢١٠.

(6) المصدر السابق، ٢٠٥-٢٠٦.

وفي الجدول الآتي أمثلة لبعض ما ورد من اللحن في النسبة من لغة عامة القرن السادس:

الجدول ذو الرقم (٧) ويمثل لحن العامة في الاسم المنسوب

الرقم	اللفظ المنسوب إليه	اللفظ المنسوب لحنا	الصواب	المصدر	الصفحة
١-	دَواة	دَواتي	دووي	درة الغواص	٢٧
٢-	دُنيا	دُنيائي	دِنْيِي ودِنْيَوي ودِنْياوي	درة الغواص	٨٤
٣-	فاكهة	فاكهاني	فاكهي	درة الغواص	٩٩
	سِمْسِم	سمسماني	سِمْسِمي	درة الغواص	٩٩-١٠٠
	باقِلاّء	باقِلاّني	باقلّي	درة الغواص	٩٩
٤-	صُحُف	صُحُفي	صَحافي	درة الغواص	١٨٣
٥-	رامْهُرمز	رَامهُرمزي	رامي	درة الغواص	١٨٣-١٨٤
	تاج الملك	تاج ملكي	تاجي	درة الغواص	١٨٥
	أذربيجان	آذري	أذري وأذربي	درة الغواص	١٨٤
	أحد َعشر	أحدَ عشري	أحدي	درة الغواص	١٨٤
٦-	دمْ	دمّي	دميّ ودموي	المدخل	٣٠١
٧-	الخَطّ	القَنا الخِطّية	الخَطّية	تثقيف اللسان	١٨٥
	الحَبّة	حِبّي	حَبِّيّ	تثقيف اللسان	١٨٥
٨-	خَبَر	خُبَري	خَبَري	تثقيف اللسان	١٨٦
	جَلولاء	جُلولي	جَلُولي	تثقيف اللسان	١٨٦
	بدْر	بدَرَيّ	بدْري	تثقيف اللسان	١٨٥

التحليل.

وقع اللحن في النسب على أشكال مختلفة، هي:

١. النسب إلى المؤنث على لفظه.

٢. النسب إلى المقصور على توهم أنه ممدود.

٣. النسب بزيادة الألف والنون إلى الاسم المنسوب.

٤. النسب إلى الجمع على لفظه.

٥. النسب إلى المركب على لفظه.

٦. النسب إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله.

٧. اللحن في النسب نتيجة اللجوء إلى المماثلة.

٨. اللحن في النسب بسبب عدم الدقة في ضبط المنسوب.

وفي السطور الآتية تحليل ذلك:

١. النسب إلى المؤنث على لفظه.

وقع لحن في النسب إلى (دواة) فقالوا: (دواتي) والصواب (دووي). انظر: (الجدول " ٧ " الرقم /١)

يقول الحريري: "ويقولون لمن يحمل الدَّواة:(دواتي) بإثبات التاء، وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح، ووجه القول أن يقال فيه: (دَووي)، لأن تاء التأنيث تحذف في النسب كما يقال في النسب إلى فاطمة فاطمي وإلى مكة مَكّي"[1].

ويُظَنُّ أن من نسب إلى (دواة) فقال: (دواتي) إنما نسبه إلى الدواء توهمًا.

٢. النسب إلى المقصور على توهم أنه ممدود.

ويظهر ذلك في تخطئة الحريري بعض أهل زمانه في قولهم: (دنيائي) نسبة إلى (دنيا) انظر: (الجدول " ٧ " الرقم /٢) ومثل هذا اللحن قد يحدث إذا توهم المتحدث بأنّ الاسم المقصور ممدود، ولم يكن لديه علم بالقواعد التي تحكم مثل هذا النوع من النسب.

---

(1) درة الغوّاص، ٢٧.

أمّا النسب إلى الاسم المقصور الذي رابعه ألف ثانية ساكن مثل: (دنيا) يجوز حذف الألف أو قلبها واواً، وإضافة ألف قبلها، فتقول: "دنيِيي، ودنيوي، ودنياوي[1].

٣. **النسب بزيادة الألف والنون إلى الاسم المنسوب.**

ومن هذا اللحن وردت ألفاظ مثل فاكهة، وسمم، وباقلاء انظر: (الجدول " ٧ " الرقم /٣) فيرى الحريري أن النسبة إليها فاكهي، وسمسمي وباقلّي، لكن الخفاجي يرى بأن هناك ألفاظ نسب إليها بزيادة الألف والنون من بينها: الفاكهاني الذي يبيع الفاكهة، والباقلاني، والحلواني[2].

وفي العصر الحديث يرى أحمد مختار عمر بأن هناك عشرات الألفاظ نسب إليها بزيادة الألف والنون، مثل: برّاني وجواني وتحتاني، وروحاني وغيرها[3].

وقد استند الدكتور أحمد مختار عمر في وجود مثل هذه النسبة إلى مصادر اللغة القديمة والحديثة[4].

٤. **النسب إلى الجمع على لفظه.**

تتحدث كتب اللغة عن وجود خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز النسب إلى الجمع وعدمه، فرأي البصريين هو إعادة الاسم المجموع إلى مفرده ثم النسبة إليه، فالنسبة إلى رجال: رجُلي، وإلى غلمان؛ غلامي، وإلى فرائض: فرضي، وإذا كان الجمع جارياً مجرى العلم فينسب إليه على لفظه، فالنسبة إلى أنصار: أنصاري وإلى أعراب: أعرابي، وإلى مدائن: مدائني[5]

---

(1) انظر،ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ٤٥٢/٢

(2) انظر، شرح درة الغواص، ٣٤٥.

(3) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٤.

(4) انظر، المصدر السابق/هامش، ص ٧٤.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، ٣٧٨/٣.

ويرى الكوفيون أن النسب إلى الجمع جائز مطلقاً[1].

وقد خطأ الحريري أهل زمانه في قولهم لمن يقتبس من الصُحف صُحُفي. أنظر: (الجدول " ٧ " الرقم /٤)

والنسب إلى الجمع جائز لما فيه من التوسع وبخاصة في عصرنا الحاضر، وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً بإجازة هذا النسب عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك[2].

وشاع النسب إلى الجمع في عصرنا الحاضر، فمنه (المطار الدُولي) و(المصرف الدُولي) وهذا (صُحُفي) و(قِيمَي) و(حِكَميّ) نسبة إلى الصُحُف والقِيَم والحِكَمْ.

٥. **النسب إلى المركّب على لفظه.**

عند النسب إلى المركب فإنه ينسب إلى صدره ويحذف عجزه سواء كان الاسم مركباً تركيباً إضافياً أم مزجياً[3]، وذلك نحو: مرئي أو امرئي في: امرؤ القيس، والأول أصح، وصلاحي في صلاح الدين، وحضرمي في حضرموت، وبعلي في بعلبك والنسب إلى الجزء الأول هنا لأنه وقع علماً، والمضاف إليه من تمامه[4]، ومما ورد من ألفاظ العامة في النسب ملحوناً ما نقله الحريري عن أهل زمانه من أنهم ينسبون إلى المركب على لفظه (انظر:الجدول " ٧ " الرقم/ ٥).

والألفاظ التي يرى الحريري أن ينسب إلى الصدر منها هي: (رامُهرمز) و(أذربيجان) و (تاج الملك) ، فيقال: رامي، آذري، وتاجي، وحجته في ذلك أنّ الاسم الثاني من الاسمين المركبين يتنزل منزلة تاء التأنيث فيه.

---

(1) انظر، الخفاجي، شرح درة الغوّاص، ٥٥١-٥٥٢؛ وانظر، عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة العربية المعاصرة، ص ٧٣، وجواد مصطفى المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، ص ٢٧-٣٢.

(2) انظر، عمر أحمد مختار أخطاء اللغة العربية المعاصرة، ص٧٣.

(3) انظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ٤٦٠/٢

(4) انظر، المبرد، احمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، مصر، ١٣٨٨، ١٤١/٣.

وعند الفزع إلى الخفاجي اتضح أنه لا يُسلِّم بما جاء عند الحريري مستنداً بما جاء في شرح التسهيل بجواز أن ينسب المركب إلى صدره كما أجاز (الجرمي) في الجملة أن ينسب إلى جزئها الأول وإلى الثاني فتقول: تأبّطي وشري...وأما المركب المزجي فينسب إليهما مزالاً تركيبهما وغير مزال، وعند (ابن مالك) يجوز أن ينسب إلى صدره وإلى عجزه قياساً على الجملة إذا سُمّي بها[1].

٦. النسب إلى محذوف اللام برد المحذوف.

إذا نسب إلى محذوف الآخر نحو: (دَمْ) فهو مما يجوز فيه رد المحذوف عند تثنيته وعدم ردّه، تقول: دمان أو دموان.

فعند النسب يقال: دَمِيٌّ أو دَمَوِيّ واللحن الذي وقع فيه العامة في الأندلس وصقلية هو في ضبط الاسم المنسوب فقالوا: دِمّيّ، والصواب أن يقال: (دَمَيّ أو دَمَوَيّ).

٧. اللحن في النسب نتيجة اللجوء إلى المماثلة، والمخالفة:

تهدف المماثلة إلى تسهيل النطق، وقد وقع اللحن في جملة ألفاظ منسوبة كانت المماثلة سببها (انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٨ ").

ففتحت الدال في كلمة (بدَرَي) لمناسبة فتحة (الراء) وهي مماثلة رجعية إذ تأثر الصوت الأول بالثاني.

وكذلك الأمر في (جُلُولي) إذ ضمت الجيم لمناسبة ضمة (اللام)، ووردت ألفاظ منسوبة كانت المخالفة سبب في اللحن. انظر: (الجدول " ٧ " الرقم /٨)

وربما تركوا المماثلة بالفتح إلى المماثلة بالكسر كما هو واضح في (القنا الخِطِّية) بدل (الخَطِّية) (انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٧ ").

وربما ظهر عند العامة كذلك المخالفة في (خُبَري) بدل (خَبَري) عند النسب إلى راوي الأخبار(انظر الجدول/ ٧ ، الرقم " ٨ ").

---

(1) انظر، شرح درة الغواص، ٥٥٣.

فالعامة بالمماثلة سهل النطق عندهم، أما بالمخالفة فأصبح النطق صعباً ويرجـــع الأمر في كلا الظاهرتين إلى عدم معرفة الضبط السليم لهذه الكلمات، أو عدم معرفة الاسم المنسوب إليهما.

ثانيا – اللحن في التراكيب النحوية

لم تسجل كتب لحن العامة في القرن السادس لحوناً في التراكيب إلاّ قليلاً، وما ورد من هذا القليل عند ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان، وابن الجوزي في كتابه تقويم اللسان، وقد لا يكون هذا اللحن من لغة عصرهما؛ فكتاب ابن هشام ما هو إلاّ نقولات من كتاب لحن العامة للزبيدي، وكتاب تثقيف اللسان لابن مكي، وغيره من المصنفات.

أمّا ابن الجوزي فقد أقرّ بأن كتابه جمعه من لغة من كان قبله ومن كتب شتى وليس له إلاّ التقسيم والتبويب، ففي أعطاف هذه الكتب عدد قليل من التراكيب مبثوثه هنا وهناك.

و لا ريب في أن العامة لا تُعنى بصياغة التراكيب؛ لأن نمط الحياة المتسارع في البحث عن العيش وما يتداول في الحياة الاجتماعية بخاصة من ألفاظ المأكل والمشرب والملبس يتطلب لغة منطوقة أكثر من لغة مكتوبة، بل تكاد اللغة المكتوبة، تتوارى من حياة الناس في كثير من الأحيان، لكن المعوّل عليه في هذه الدراسة المآخذ التركيبية التي سجلها حامل لواء التصحيح اللغوي في العراق آنذاك القاسم بن علي الحريري.

وسوف تجرى الدارسة باختيار نماذج من التراكيب النحوية الملحونة ودراستها وتحليلها، ثم يعقبها كشاف بأخطاء تركيبية أخرى، وسوف يكون الاعتماد في تحليل الأخطاء على ردود الشهاب الخفاجي على الحريري الذي شرح كتاب هذا الأخير درة الغوّاص، ثم تعقبه ملاحظات تدرس حركة تلك التراكيب في العصر الحديث وفيما يأتي دراسة للتراكيب النحوية في كتب لحن العامة في القرن السادس.

١.تناوب حروف الجر:

ظاهرة تناوب حروف الجرّ جليّة واضحة في أكثر من موضع من مواضع الدرس النحوي عند النحاة العرب المتقدمين والمتأخرين، ويتجلّى اهتمامهم بهذه الظاهرة في كثير من جوانب هذا الدرس ، ولا سيما ذلك الدرس الذي له علاقة مباشرة بالدلالة، فقد تواردت أكثر من مقولة أو مصطلح في آثار النحاة العرب تشير إلى هذه الظاهرة وإلى اهتمامهم بها، من ذلك مقولات من نحو: قام مقامه[١]، و(وضع موضعه) [٢] و(وقع موقعه) [٣]، و(وضع مكانه) [٤]، و(حل محله) [٥]، و(سدّ مسده) [٦] و(أجرى مجراه) [٧].

ومجال النيابة يتحدد في إيقاع حروف الجر موقع بعضها الآخر، بما يحدد تلك الحروف بوظيفة دلالية محددة، ويوسّع من دائرة المعاني التي تخرج إلى هذه الحروف.

وفي نيابة الحروف عن بعضها خلاف مستفيض بين اللغويين فهم فريقان: فريق أجاز هذا التناوب، وفريق وقف موقف المانع المشكك، وقد امتلأت مصنفات اللغويين الذين أفاضوا في هذه الظاهرة، فعقد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) [٨] في كتابه (تأويل مشكل القرآن) باباً خاصاً لحروف الصفات التي يقع بعضها موقع بعض [٨]، وذهب إلى مثل ذلك ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) وعقد لها فصلاً سمّاه: (دخول بعض الصفات على بعض) [٩]، وعمل ابن السّيد البطليوسي (ت ٥١٢هـ) عمل سابقيه فخصص باباً لذلك سماه: دخول

---

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد من شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م، ٥٦٩/٣.

(2) انظر: المبرد، المقتصب، ٢٦٨/٣.

(3) انظر: حاشية الصبان على الأشموني، ١٠٩/٢.

(4) انظر: المصدر السابق.

(5) انظر: المبرد، المتقصب، ٢٦٨/٣.

(6) انظر: سيبوية، الكتاب، ١/ ١٧١.

(7) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٦٣.

(8) ابن قتيبه، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق:، مصر، دار التراث، ١٩٧٣، ٥٦٥.

(9) ابن سيده: علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤/، ٦٤- ٦٩

بعض الصفات مكان بعض[1].

وعقد الهروى (ت ٤١٥هـ) كذلك باباً من كتابه (الأزهية) [2] وكذلك فعل صاحب الخصائص[3] وعقد الثعالبي (ت٤٣٠هـ) في كتابه (سر العربية) فصلاً من وقوع المعنى موقع بعض [4] وغير ذلك مما هو في تضاعيف كتب اللغة والنحو.

وهذه الجمهرة من الأساليب اللغوية التي ورد فيها إنابة حرف مكان آخر مما حفلت به تلك المصنفات، تطرح سؤالاً: هل للحرف معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قدر أن للحرف معاني متعددة، فهل هذه المعاني محمولة على الحقيقة أو على المجاز؟

وعود على ما شجَر بين اللغويين في أمر تناوب حروف الجر، ألفى الدارس هؤلاء اللغويين على مشارب مختلفة.

فجمهور البصريين ومن تابعهم من المتأخرين يمنعون إنابة حروف الجرّ، بعضها عن بعض، ويحمل البصريون ما أوهم من هذه الحروف على تضمين الفعل فعلاً آخر يتعدّى بذلك الحرف، وقد فسروا هذه الظاهرة بالتوسّع في الاستعمال.

وقد يلجأون إلى التفسير البلاغي مع شيء من التكلف في بعض الأحيان، وأبرز هذا التكلف ما ينقله ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يُعدّ من أكثر المانعين وأشدهم حماساً: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقعه دونه"[5]

فقد تكلف ابن جني تكلفاً واضحًا ، لأنه لم ينكر بعض الحروف التي استعملت في موضع بعضها الآخر من جهة، بل لم يرجعها إلى معانٍ أخرى بالتأويل والتضمين

---

(1) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ١/ ٣٣٨.

(2) انظر: الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات، مجمع، اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٢م، ص: ٢٧٧، وما بعدها.

(3) انظر: الخصائص، ٢/ ٣٠٦ وما بعدها.

(4) انظر: الثعالبي، أبو منصور، سر العربية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصر، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٥٤م، ص: ٣٣٢-٣٣٦.

(5) الخصائص: ٢/ ٨-٧.

والبحث فيما وراء الكلمات من جهة أخرى[1] ومن أمثلة ذلك التكلف، قوله في قوله عز وجل: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بإلى، كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"[2].

فالبصريون إذًا يذهبون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً أما قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول، إما على التضمين أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَـٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾(طه: ٧١)، فذهب الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس معنى (على) ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء فهو من باب المجاز، وإما على شذوذ إنابه كلمة عن أخرى[3].

وذهب الأستاذ عباس حسن من المحدثين إلى إجلال هذا المذهب ووصفه بالنفاسة قال: "لا شك أن هذا المذهب نفيس لأنه عملي وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير حاجة، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف معاني متعددة مختلفة وكلها حقيقي، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشترك اللفظي"[4].

وقد أجاز الكوفيون نيابة حروف الجر عن بعضها بطريق الوضع؛ وذلك لأن

---

(1) انظر: البلوشي، سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة والمفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠٠٣، ص: ١١٠.

(2) انظر: الخصائص، ٧٠٨/٢.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ١١/١.

(4) حسن، عباس، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ٤١٤/٢.

حرف الجرّ لا يقتصر على معنى واحد بل قد يأتي لمعانٍ متعددة[١].

ولم يكن هذا مذهب الكوفيين وحدهم بل انضوى تحت رأيتهم آخرون فقد أخذ ابن قتيبة برأي الكوفيين وارتضى نيابة الحرف ويبدو ذلك واضحاً في كتابه (أدب الكاتب) "باب دخول بعض الصفات مكان بعض"[٢] وأفرد باباً في كتابه تأويل القرآن: باب دخول بعض الصفات مكان بعض[٣].

وعلى الرغم من أن المذهبين الكوفي والبصري قد هيمنا على أكثر آراء النحاة لكن بعض النحويين قد تفرّد برأي خاص له في هذا الباب، فمنهم المبرّد (ت ٢٨٥هـ) حيث يرى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض إلا أنه اشترط أن يأتي الحرفان في معنى واحد في بعض المواقع[٤] وقال ابن السراج (ت ٣١٦ هـ): "فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[٥].

وقد كان ابن السِّيد البطليوسي أكثر توضيحاً لهذه الظاهرة وبخاصة شرط تقارب الحرفين يقول في ذلك: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين، ومنعه قوم أكثرهم من البصريين، وفي القولين نظر؛ لأن من أجاز دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد قياساً على قولهم: "إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسب ثاقب" أي: مع حسب، ولزمه أن يجيز (زيد في عمرو) أي: (مع عمرو)... هذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير البدل.

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت ، المكتبة العصرية. (د. ت)، ١/ ١١، والأزهري: خالد بن عبد الله، التصريح على التوضيح، بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د. ت) ٢/ ٤.

(2) انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص: ٥٠٦-٦٢٠.

(3) انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، الصفحات ٥٦٧-٥٨١.

(4) انظر: المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ٢/ ٨٢.

(5) ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ١/ ٤١٤-٤١٥.

ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر لأن هذا النوع قد كثر وشاع، وأنه يخصّ الشعر دون الكلام فإن لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزين له لا يجيزون من كل موضع، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع غير جائز القياس عليه(١).

وبعد فإنّ النظام اللغوي قد ينهج إلى سلوك أيسر السبل في مواقف محددة تتناسب وطبيعة المرسل والمستقبل، والتناوب يحقق الوصول إلى هذا الهدف، والعامة دائمًا يحرصون على البحث عن أيسر السبل إلى تحقيق هذا التواصل ولا يلتفتون إلى دقائق اللغة وتفريعاتها.

وقد وردت جمل نهج الخاصة والعامة فيها منهج نيابة حرف جر مكان آخر ويمكن لهذا الجدول أن يكشف عن مصادر ورودها في كتب اللحن.

جدول تناوب حروف الجر حسب ورودها في كتب التصحيح اللغوي

التركيب الملحون	التركيب الصواب (*)	مصادر ورودها				
		تثقيف	اقتضاب	درة	مدخل	تقويم
بنى فلان بأهله	بنى فلان على أهله			٢٠٥	٢٨٠	٨١
جلس فلان على بابه	جلس ببابه			٢٠٥		
خَرَجَ عليه خُراج	خَرج به خُراج			٢٠٦	٢٨١	
خَطَب المرأة من ذويها	خطب المرأة إلى ذويها			٢٦١		
رضِي الله عليك	رضي الله عنك		٣٤٠/١	٢٦١		
رميتُ بالقوس	رميت عن القوس رميت على القوس			٢٦١		

(1) ابن السِّيد: الاقتضاب، ٣٣٨/١، ٣٣٩.

(*) الصواب من وجهة نظر علماء التصحيح اللغوي كالحريري وابن الجوزي.

يُلاحظ بأن معظم هذا اللحن مما ظهر في لغة الخاصة، وهي تراكيب نطق بها الذين نقل عنهم الحريري، وورد بعضها عند ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان، وبعضها في كتاب الاقتضاب لابن السِّيد، ومعلوم موقف القاسم بن علي الحريري الرافض لظاهرة النيابة بين حروف الجّر، أمّا ابن السِّيد فهو يسير على نهج ابن قتيبة الذي شرح كتابه (أدب الكاتب) وفي التحليل الآتي فضل بيان عن هذه الأساليب قبولاً ورفضاً:

١.بنى بأهلِه:

هذا التركيب ذو صلة بعرف اجتماعي عربي، وأصله أنه من أراد أن يدخل بزوجته بني عليها قُبّة، فقيل لكل داخل: "بان"[1]، وقد رفض الحريري، وابن الجوزي هذا التركيب بصيغته هذه ورأيا بأن الصواب أن يقال: (بنى على أهله)، لكن ما ذهب إليه الحريري لم يلق قبولاً عند الشهاب الخفاجي، فقال: "ما أنكره لا شبهه في صحته فإنه بمعنى دخل بها فيتعدى تعديته لتضمنه معناه، وقال ابن برّي غير منكر، لأن بني بها بمعنى دخل بها وقال (ابن قتيبة): يقال لكل داخل بأهله، بانٍ، والباء وعلى قد يتعاقبان على معنى واحد، نحو أفاض بالقداح وعليها"[2]

وجاء في القاموس المحيط: "بنى على أهله وبها زفّها كابتنى"[3].

٢. جلَس على بَابِه.

ورد هذا التركيب عند ابن هشام اللخمي وذكره الحريري، وهما متفقان على منعه، ويريان الصواب أن يقال: بنى على أهله، وعلة المنع عندهما: لئلا يتوهّم السامع أنّ المراد به: استعلى على الباب وجلس فوقه[4].

وقال الخفاجي في ردّه على الحريري: وهذا أيضاً ليس بشيء، فإنّ الباء مثل

---

(1) انظر: الحريري، درة الغوّاص، ٢٠٥.

(2) شرح درة الغوّاص، ٦٠٧.

(3) الفيروز أبادي، ١٦٣٢.

(4) انظر: الحريري، درة الغوّاص، ٢٠٥، وابن هشام: المدخل، ٢٨١.

حرف الاستعلاء فيه كقولهم: مررت على فلان ومررت بفلان، وأما توهم خلافه فلا يخطر ببال عاقل"[1].

وهذا التناوب حاضر عند مفسري الذكر الحكيم حيث جعلوا منه قاله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران: ٧٥)، قال الطبري (ت ٣١٠ هـ) إن الباء في قوله (بدينار) وعلى يتعاقبان في هذا الموضع كما يقال مررت به ومررت عليه[2].

٣. خرج عليه خُراج.

هذا تركيب ورد عند الحريري وابن هشام اللخمي حيث يرى ابن هشام اللخمي، أن وجه الكلام أن يقال: "خرج عليه جراح"[3] والأمر كذلك عند الحريري[4].

وهذا النوع من التعاقب له حضور في لغة العرب، ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط].

شدّوا المطيّ على دليلٍ دائبٍ   من أهلِ كاظمةٍ فسيف الأبحُرِ

وقول الآخر: [من الكامل].

وكأنهنّ ربَابَة وكأنّهُ   يَسَرٌ يَفيضُ على القِداحِ ويَصدَعُ

أي: بدليل دائبَ، وبالقداح[5].

وجعل أحد الباحثين التناوب بين حرفي (الباء وعلى) في المرتبة الخامسة بين حروف الجرّ التي يجرى التناوب فيها، وذلك من خلال دراسة أجراها في كتب التصحيح

---

(1) شرح درة الغوّاص، ٦٠٧-٦٠٨.

(2) الطبري: محمد بن جعفر بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ٣/٣١٥.

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ٢٨١.

(4) الحريري، درة الغوّاص، ٢٠٦.

(5) ابن قتيبه: أدب الكاتب، ٥١٧.

اللغوي في العصر الحديث(1).

٤. خَطَب المَرأةَ من ذَويها.

هذا تركيب ورد عند الحريري، ويرى أن الصواب أن يقال: (خطب المرأة إلى ذويها)(2) لكن الحرفين (من) و(إلى) قد يتعاقبان، فقد جاء في أدب الكاتب: "وقال الكسائي: "مِنْ" تدخل على جميع حروف الصفات، إلا على الباء، واللام، وفي" (3) وقد جاء في دراسة لكتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث أن الحرفين (من) و(إلى) يقلّ عدد مرات التناوب فيهما"(4) ومعنى ذلك أن هذا التناوب حاضر في اللغة فلا وجه لإنكاره.

٥. رضى الله عليك.

ورد هذا التركيب عند البطليوسي في كتابه الاقتضاب، وقد تأوّله قائلاً: إنما عُدّى في رضي بـ "على" لأن الرضا يعني الإقبال.

واستدل بقول الشاعر: [من الوافر].

إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرِ لعمرُ اللهِ أعجبَني رِضَاها(5)

٦. رميت بالقوس:

يرى الحريري أنّ الصواب في هذا التركيب، أن يقال: رميت عن القوس، أو رميت على القوس(6).

وما رآه الحريري خروجًا عن جادة الصواب يراه الخفاجي جائزًا يقول: "قال

(1) انظر: القيّام، إسماعيل محمود منيزل، أخطاء التراكيب النحوية مادة تحليلاً، دارسة من كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، الأردن، جامعة اليرموك رسالة ماجستير (غير منشورة) ١٩٩٩م، ص: ١٧٥.

(2) درة الغوّاص، ٢٦١.

(3) ابن قتيبة، ٥٠٤.

(4) انظر: القيام: أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١٧٧.

(5) ابن السّيد، الاقتضاب، ٣٤٠/١

(6) درة الغوّاص، ٢٦١

بعضهم: لا يجوز رميت بالقوس والصواب عن القوس... وإنّما أنكره لأنه توهمه بمنزله رميت بالشيء إذا ألقيته عن يدك وليس كذلك، لأن المعنى رميت السهم بـالقوس فالبـاء للآلة أو بمعنى (عن) كما في قول الشاعر [من الطويل]:

فـإن يَسـألوني بالنسـاءِ فـإنني بَـصيرٌ بـأدواءِ النسـاءِ طبيـبُ

وقال في شرح (اللباب) يجوز رميت بالقوس نظراً إلى أنّ القـوس آلـة الرمـي المستعان بها فيه، ورميت على القوس بالنظر إلى أنّ يد الرامي اعتمدت على القوس من الرمي، ورميت عن القوس بالنظر إلى أن الرمي تجاوزه [1].

وبعد: فأمر التناوب ينبغي أن يوقف عنده، فهو عند جمهرة من المتقـدمين مـن علماء العربية والمتاخرين والمعاصرين سائغ ومتقبل، وأساليب منه لغة سائرة في عصرنا الحاضر، فمن الناس من يقول: اتصلت عليك، بدلا من اتصلت بك، ومن الناس من يقول: مررت عليك، بدلاً من مررت بك، ومنهم من يقول: حَرَص بمالِه، وعَاج بالمكان.

ومما يسوّغ استعمال (حرَصَ بماله) أن الفعل (حَرَص) قد ضُمّن معنـى الفعـل (بَخِل) ،وهذا التضمين يجعله الدكتور رمضان عبد التواب عملية من عمليـات القيـاس الخاطئ قال: والتضمين إن لم يكن مقصودًا هو عملية من علميات القياس الخاطئ[2].

وبالجملة لا يمكن إلغاء النيابة على وجه الإطلاق أو قبولها على وجه الإطـلاق أيضاً استناداً إلى عنصر السياق أو التركيب الذي يرد فيه الحرف المعيّن، فمن خلال ذلك يمكن قبول النيابة في أكثر من موضع رفضه الرافضون، ويمكن من طرف آخر رفـض مبدأ النيابة في تراكيب استدل المجوزون بها على صحة النيابة، والذي يباعد بين النيابـة أو عدمها زيادة على مبدأ السياق هو القدرة على تأويل ما يمكن تاويله بعيداً عن النيابة أو إلقاء ما يمكن إلقاؤه في باب التضمين، فإن تعذّر هذا وذلك يمكن التسليم بنيابة الحـرف المعين عن الحرف المعين الآخر.

---

(1) شرح درة الغواص، ٦٠٩، وانظر: ابن السّيد، الاقتضاب، ٣٤٤/١-٣٤٥.

(2) لحن العامة والتطور اللغوي، ص: ٣٢٤.

وهذا الذي سبق يساوق رأي محمد العدناني الذي يجيز التبادل بين حروف الجـر إذا لم يكن هناك لبس، ولكنه يُؤْثِر وضعها كما وردت في المعاجم مراعاة للدقّة[1]

٢. التعدية بالحرف فيما لا يتطلبه والعكس.

الأفعال من حيث التعدي واللزوم قسمان: فعل متعدٍّ وفعل لازم فأمّا المتعدي: فهو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، نحو: (ضربت زيداً) وأمّا اللازم فهـو الـذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ، نحو: (مررت بزيد) أولامفعول له نحو: (قام زيد) [2].

ولم يرد من لغة الناس في القرن السادس مما تناقلته كتب التصحيح اللغوي سوى أربعة تراكيب ذكرها الحريري في درة الغوّاص، سيجري تحليلها، فيما يأتي:

أ- أدخل باللصّ السِّجنَ.

يقول الحريري: إنّ الخاصة يغلطون فيه، والصواب أن يقـال: "أدخـل اللـصّ السِّجن" فتعديه (أدخل) بالباء لا تصحّ عنده وقد ردّ الشهاب الخفاجي قائلاً: إذا كانت الباء للتعدية فالأمر كما قال: أما إذا كانت زائدة كما في قولـه تعـالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ (النور: ٤٣).

فقيل الهمزة أعم من الباء، وفي المثل السائر "كل من ذهب بشيء فقـد أذهبـه، وليس كل من أذهب شيئاً ذهب به... ومنهم من يقول بأن الهمزة والباء يتعاقبان، ولهذا لم يجز، أقمت بزيد ولو أفادت الباء ما تفيده الهمزة مع زيادة جاز الجمع بينهما؛ لأن اجتماع حرفين من أحدهما زيادة غير مستنكر نحو لقد، وهذا غير جائز"[3].

والبيّن في الأمر أنّ الفعل قد عُدّي، خطأً بالباء إذ الفعل متعد بنفسه نقول: دخـل اللصّ السجن، وقد يُعدى إلى مفعولين بزيادة الهمزة تقول: (أدخلتُ اللصَّ السجنَ)

---

(1) انظر: معجم الأخطاء الشائعة، ص: ٩٠.
(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/٤٨٣-٤٨٤.
(3) شرح درة الغوّاص، ١١٣-١١٤.

فلم تغن (الباء) شيئًا إلا أن تجعل زائدة.

ب-. أزْمَعتُ على المَسير.

-بَعثتُ إليه بِغُلامٍ

-أرسلتُ إليه هديةً

ذكر الحريري هذين التركيبين على أنهما من أوهام الخاصة في عصره ويرى بأنّ العرب تقول فيما يتصرّف بنفسه: بعثته وأرسلتُهُ، كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾ (سورة: المؤمنون: ٤٤) ويقول فيما يُحمل: بعثت به وأرسلت به كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾(النمل: ٣٥) [1] وكذلك يرى الصواب أن يقال: أزمعت المسير[2].

وقد ردّ الشهاب الخفاجي بقوله: " مازعمه ممنوعًا صرّح (ابن جني) بجوازه في شرح ديوان المتنبي... وقال (ابن برى): بعثت يقتضي مبعوثًا متصرفًا كان أولا، تقول: بعثت زيداً بغلام وبكتاب، فلهذا لزمته الباء وكذا أرسلت يقتضي مرسلاً ومرسلاً به متصرفاً كان أو غير متصرف، فلا إنكار لما أنكره المصنف[3].

والمنع الذي يراه الحريري يراه في العصر الحديث عباس أبو السعود، حيث يقول: "فشا بين طبقة المتعلمين قولهم: بعث فلان برسوله إلينا، والفصيح أن بنفسه بعث رسوله، أو ابتعثه أي: أرسله، لأن كل شيء ينبعث بنفسه يتعدى إليه الفعل بنفسه، كما قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً ﴾ (سورة البقرة: ١٢٩) وقوله: ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ ﴾ (سورة النساء: ٣٥).

---

(1) درة الغوّاص، ٢٨.

(2) درة الغوّاص، ٧٩.

(3) شرح درة الغوّاص، ١٢٨.

أما ما لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية والسلام، فإن الفعل يتعدى إليه بالباء، يقال بعثت بهديتي إليك وبسلامي إلى والدك، أي وجهت الهدية إليك، والسلام إلى والدك[1]

ويجيز الشهاب الخفاجي (أزمعت على المسير) اعتماداً على مقولات أعلام اللغة، يقول: وقال (ابن برى): أجاز (الفراء) أزمعت الأمر وعلى الأمر، وأمّا الكسائي فلم يجز إلاّ أزمعت الأمر، والحجة (للفراء) أن الأفعال قد يحصل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (النور: ٦٣) فعدى خالف بعن من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزماع هو المضي في الأمر والعزم عليه، وقد قال بعض أهل اللغة: أزمع الأمر وعليه وبه بمعنى، وكذا قال الفرّاء: عزمت الأمر وعزمت عليه[2].

ويظهر أن أهل التصحيح منقسون في أمر تعدية الأفعال بحروف الجر فالذين يرون جواز التعدية يرون في قانون التضمين مخرجاً يبيح تعدية الفعل بحرف يتعدى به فعل بمعناه، فيمكن أن يضمن أرسل معنى بعث، كما عدوا الفعل (أدمن) بـ (على) قياساً على الفعل (واظب) أو الفعل (داوم)، ولاشك أن النحاة يانسون في تقدير قياس التضمين بقول ابن جني: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بحرف فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الأخر، لذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه[3] كما أنس النحاة بقوله أيضاً بعد هذا: "وجدت في اللغة شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثره لا جمعه لجاء كتابًا ضخمًا"[4] ومن العلماء من رأى أن التضمين غير قياسي[5] ولذا "لا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر"[6].

(1) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ١٣٧.

(2) شرح درة الغوّاص، ٢٧٩.

(3) الخصائص/ ٢٠٨/٢.

(4) المصدر السابق، ٢٠٨/٢

(5) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٤١٨/٢

(6) السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع، ١٤٩/١.

ويظهر لي أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع في مئين أوراقاً.

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية المصري بقياسية التضمين ولكن بشروط ثلاثة:

أولهما: تحقق المناسبة بين الفعلين، وهي التي تسمى العلاقة.

ثانيهما: وجود قرينة تدل على المعنى الملحوظ ويؤمن معها اللبس.

ثالثهما: ملائمة التضمين للذوق العربي.

وعلى الرغم من تحقيق هذه الشروط أوصى المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي[1].

٣- لحون متفرّقة .

أ. إياكَ الأسدَ إياكَ الحسدَ.

يخطئ الحريري خاصة زمانه بأنهم لا يدخلون الواو على المحذر منه[2] وقد ردّ عليه الخفاجي، قائلاً: "هذا من جملة هناته، قال (ابن مالك) في التسهيل: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن... ومثال المنصوب إياك الشرّ، ولا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به إياك بل بفعل آخر تقديره دع الشرّ، وهذا مذهب الجمهور ومن ذلك قوله: [من الطويل]:

فإياكَ إياكَ المراءَ فإنَّه إلى الشرّ دعاءٌ وللشرّ جالبُ

فاضمر بعد إياك ناصباً تقديره اتق، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو قوله: فإياك إياك المراء البيت، ولو كان في الكلام لجاز

(1) انظر: بحيري: عبد الفتاح، التضمين في القرآن الكريم (بحث) مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٩٧٣، ص: ٧٩، والحمد: منيرة، التضمين في النحو العربي، (بحث) مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد: الخامس، الرياض، ١٩٩٣، ص: ٤٤٣.

(2) درة الغوّاص، ٢٩.

إضمار هذا الفعل، وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) المراد في البيت والمراء فحذف حرف العطف، أو من المراء فحذف حرف الجر[١].

وحذف الواو هذا يعد مظهرًا من مظاهر الاختصار والتكثيف في الجملة العربية وهما طريقان من طرائق البيان والفصاحة عند العرب.

وهو ما تدعو إليه اللغة، وعلى الرغم من أن الحذف خلاف الأصل إلاّ أنه مظهر من مظاهر مرونه اللغة العربية، لكونها لغة طيّعه تمنح العربي أبعادًا في التصرف الأفقي في البنيه الدالة سواء أكانت هذه البنية كلمة، أم عبارة، أم جملة مما يؤكد أنّ اللغة العربية تمتلك خاصية اللغات التصريفية التحليلية بما يجعلها ميدانًا واسعًا للتعبير عن مقتضيات الكلام، وضروب السياق.

ب-. ما أبيضَ هذا الثوبَ

- وما أعورَ هذا الفرسَ

يقول الحريري عن خاصة زمنه: "ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيض هذا الثوب! وما أعور هذا الفرس! كما يقولون في الترجيح بين اللونين والعَوَرين، زيد أبيض من عمرو، وهذا أعور من ذاك وكل هذا لحن مجمع عليه، وغلط مقطوع به"[٢].

وقد ردّ الخفاجي بالقول: "هذا مما اختلفوا فيه، فأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد لأنهما أصول الألوان، كما ورد في حديث الحوض الذي قال أهل الحديث: إنه متواتر، ماؤه أبيض من الوَرِق بكسر الراء وهو (الفضة)، وفي بعض شروحه: إنه لغة قليلة وأنشدوا عليه [من البسيط]:

إذا الرِّجالُ شَتوا واشْتدّ أكلُهم ... فأنتَ أبيضُهم سِربالَ طباخِ

---

(1) شرح درة الغوّاص، ١٣٥-١٣٦.

(2) درة الغوّاص، ٣٦.

وقوله: [من الرجز]:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ أبيضُ من أخْتِ بني بياضِ

فلما جاء منهما أفعلُ التفصيل جاز بناء صيغتي التعجب منه لاستوائهما في أكثر الأحكام[1].

فالشهاب الخفاجي يجد لابن اللغة اتساعًا بعد تضييق فرضه الحريري.

ج. جُبّة خَلَقة

خطأ الحريري خاصة معاصريه في قولهم: جُبة خلقة، وذهب إلى أنّ الصواب أن يقولوا: جُبّة خلَق، فقال: "ويقولون جُبة خَلَقة، فيوهمون فيه، لأن العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث، فقالت: ملحفة خلَق، كما قالت: ثوبُ خلَق[2].

وقال ابن منظور: "وشيء خلَق بالٍ، الذكر والأنثى فيه سواء... يقال: ثوب خلَق، وملحفة خلَق ، ودار خلَق ، قال اللحياني: قال الكسائي: لم نسمعهم قالوا خلَقة في شيء من الكلام... ويقال جبة خلَق -بغير هاء- وجديد- بغيرها أيضا- ولا يجوز خلَقة ولا جَديدة"[3]

د-. امتلأت بطنُ فلان.

خطأ الحريري خاصة زمانه في قولهم: امتلأت بطنه، وهو يرى أن البطن من كلام العرب مذكر، وأن العامة تؤنثه[4].

وقد ردّ الخفاجي قائلاً: ما ذكره ليس بمتفق عليه، فقد حكى (الأصمعي) وأبو عبيدة أنه يجوز تأنيثه وتذكيره[5].

---

(1) شرح درة الغوّاص، ١٦٠-١٦١.

(2) درة الغوّاص، ١٩٦

(3) ابن منظور، لسان العرب، ١٠/٨٨-٨٩.

(4) درة الغوّاص، ٣٨.

(5) شرح درة الغوّاص، ١٦٦.

وأمر التأنيث والتذكير الخالي من التاء مسألة اعتبارية، فقد عرف عند اللغويين، بالمؤنثات السماعية التي لم يتفق على تأنيث الكثير منها، فقالوا مثلاً: (النفس) مؤنثة على قدر اللفظ، ومذكرة على قدر الرجال، فيقال: ثلاث أنفس وثلاثة أنفس، و(الروح) مذكر، وعلى مذهب النفس يؤنث، - والروح جبريل مذكر-والروح عيسى: مذكر، و(السوق) مؤنثه وتذكر، والعنكبوت مؤنثه وتذكر[1]

وفي مثل هذا يمكن أن يقال في (البطن) فقد ينظر إليه المرء فيراه كبيراً ضخماً في جثه رجل من العليه فيذكرّه، وقد ينظر إليها وهي صغيرة فلا يهتم بهما فيؤنثها، فالمجتمع اللغوي له دور واضح في تذكير اللفظ أو تأنيثه مع التسليم بأن التذكير هو الأصل، وإنما يخرج التأنيث من التذكير[2].

هـ. سمعتُ الناسُ أو الناسَ

يخطئ الحريري الخاصة في زمنه عندما أنشدوا قول ذي الرُمَّة [من الوافر]:

سمعتُ النَاسُ ينتجِعون غَيثًا فقلتُ لِصَيْدح: انتجِعي بِلالا

قال: "فينصبون لفظة (الناس) على المفعول؛ ولا يجوز ذلك؛ لأن النصب يجعل الانتجاع مما يُسمع، وما هو كذلك، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية، لأن ذا الرُمَّة سمع قوماً يقولون: الناسُ ينتجعون غيثًا، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق[3].

وتصحيح الحريري جاء من جهة ما يتصل بـ(الحكاية) وهي التي لا تُغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام قال سيبويه: "وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبّط شرّا، هذا تأبط شرّا، وقالوا: هذا برق نحرُه، ورأيت بَرَق نحره، فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا... [4].

---

(1) انظر: السامرائي: إبراهيم، نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير، (بحث) مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد السادس عشر، ١٩٦٨، ص: ٢٢١-٢٢٣.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢/١

(3) درة الغوّاص، ص: ٢١٣-٢١٤.

(4) الكتاب، ٣٢٦/٣.

وقال الزمخشري: "وأمّا المعرفة فذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علمًا أن يحكيه المستفهم كما نطق به، فيقول لمن قال جاءني زيد: من زيدٌ؟ ولمن قال: رأيت زيدًا، من زيدًا؟ ولمن قال: مررت بزيد، مَن زيدٍ؟ وإذا كان غير علم رفع لا غير، يقول لمن قال رأيت الرجل، من الرجلُ؟ ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة ألبتة"[1].

وقد جاء رد الخفاجي كعادته متسعاً ومتساهلاً فقال: أما ما ذكره المصنف فمردود بأنه قد سمع فيه النصب أيضاً كما حكاه الرضي وشارح أبيات الإيضاح[2].

و. بينا زيد قام إذ جاء عمرو

يخطئ الحريري الخاصة في زمنه عندما يقولون: بينا زيدُ قامَ إذ جاء عمرو، فيتلقّون بينا بإذ، والمسموع عن العرب: بينا زيد قام جاءَ عمرو بلا (إذ) لأن المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو"[3] وما قاله الحريري غير مسلمٌ به عند الشهاب الخفاجي فذكر أن الرضي قال قد تقع إذا وإذ جواب بينا وبينما وكلتاهما إذن للمفاجأة والأغلب مجيء إذ في جواب بينا قال: [من الطويل]:

فبينا نَسوسُ النـاسَ والأمـرُ أمْرُنـا إذا نحـن فـيهم سُـوقةٌ نتكفّـفُ

ولا يجيء بعد (إذ) إلا الماضي، وبعد (إذا) الإ الاسمية، والأصل تركهما في جواب (بينا) وبينهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح... وفي كلام أمير المؤمنين (عليّ) رضي الله عنه: "بينا هو يستقيلها من حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته"[4]

ز. ذهبت إلى عنده

ينقل الحريري عن أهل زمانه أنهم يقولون: "ذهبت إلى عنده، فيخطئون فيه، لأنّ (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (من) وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام

---

(1) المفصل، ١٨٠-١٨١.
(2) شرح درة الغوّاص، ٦٢٥.
(3) درة الغوّاص، ٧٦.
(4) شرح درة الغوّاص، ٢٧٠-٢٧١.

مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه: ﴿ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء: ٧٨) وإنما خصّت (مِن) بذلك لأنها أمّ حروف الجر"[١].

وهذه التخطئة نقلها ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقديم اللسان"[٢] وصواب التركيب أن يقال: ذهبت إليه أو عنده.

وقد نبّه ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) إلى أن (عند) ظرف يكون منصوباً في الأصل، وقد يخرج عن الظرفية إلى الاسمية فيُجرُّ بـ(من) ولا يجوز جرُّه بالحرف (إلى) وقول العامة: (خرجت إلى عنده) خطأ[٣].

ومازال مثل هذا التركيب مستعمل في لغة العامة في زماننا فالناس يقولون: (ذهبت إلى عند أخي).

ويظهر أن التقابل بين حرفي الجر(من) و(إلى) في الاستعمال قد أدّى إلى الوقوع في الخطأ؛ فالمتكلم قد قاس الظرف على غيره في نحو قولنا: (جاء من المدرسة)، وقولنا: (ذهبت إلى المدرسة)؛ إذا أنه عندما سمع قولهم (جاء من عنده) لم يجد حرجاً في أن يقول: (ذهب إلى عنده) وبخاصة أن (إلى) حرف جرّ مثل (من) [٤].

ح. المالُ بين زيدٍ وبين عمرو.

لا يرى الحريري قول خاصة عصره (المال بين زيد وبين عمرو) بتكرير لفظة (بين) صواباً، بل يراه وهماً، والصواب أن يقال: بين زيد وعمرو[٥].

وقد خالف الشهاب الخفاجي هذا الرأي، ونقل عن ابن بري بأن إعادة (بين) هنا جائزة على جهة التأكيد وهو كثير من كلام العرب كقول الأعشى: [٦][من البسيط]

---

(1) درة الغوّاص، ٣١.

(2) ص: ٢٩٩.

(3) انظر: شرح ابن عقيل، ٥٣٤/١.

(4) انظر: القيام: اسماعيل، أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١١٣.

(5) انظر: درة الغوّاص، ٧٢.

(6) المقصود به أعشى: همدان، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمذاني، شاعر فصيح كوفي من شعراء الدولة الأموية، انظر: شرح درة الغوّاص حاشية ص: ٢٦١.

بـين الأشـج وبـين قـيسٍ بـاذخٍ   يـخٍ لوالـدِه و للمولـودِ

وقول ذي الرُّمَّة [من البسيط]:

فبين النهارِ وبين الليـلِ مـن عُقَـدٍ   علـى جوانبـه الأوسـاطُ والهـدبُ

فُعلم من هذا أن إعادة بين لا تفسد النظم ولا المعنى(١)، وهذه الكثرة من التراكيب التي تكررت فيها (بين) أكّدها أحد المحدثين ويرى أن هذا التكرير للتوكيد، واستشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم –وقول لعلي– رضي الله عنه– واستأنس بما ورد في القاموس المحيط، ومعجم لسان العرب من استخدام بين مكررة مع الاسم الظاهر(٢).

مما يدل على ألاّ ضير في استخدام هذا التركيب، وأن لا وهماً في هذا ولا قياساً خاطئاً، كما زعم بعضهم(٣)، بل هي لغة متوارثة من لدن العصر الإسلامي الأول إلى عصرنا الذي نحيا به، ونترك هذه التحليلات ويُعدّى إلى غيرها وهو كشاف بتصويبات الحريري لأخطاء خاصة عصره متضمن ردّ الشهاب الخفاجي.

---

(1) شرح درة الغوّاص، ٢٦١

(2) انظر: أبو السعود، عباس، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ١٢٣–١٢٤.

(3) انظر: القيام: اسماعيل، أخطاء التراكيب النحوية، ص: ١١٤.

الرقم	التركيب الملحون	الصفحة	علة اللحن	التركيب الصائب	التحليل
١-	اجتمع فلان مع فلان	٣٣	لأن لفظة اجتمع (افتعل) تقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد وإن يعطف عليه بالواو	اجتمع فلان وفلان	واو المفعول معه بمعنى مع ومقدرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة، كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة (شرح درة الغواص، ١٥٢)
٢-	فعل الغير ذلك، وحضرت الكافة	٥١-٥٢	المحققون من اللغويين يمنعون دخول الألف واللام على غير وكافة	فعل غيرك حضرت النساء كافة	لا يجوز إدخال اللام عليه، لأنه لابد من الإضافة والمضاف إليه إما مذكور أو منوي (شرح درة الغواص، ٢٠٠)
٣-	قدم الحاج واحدًا واحدًا واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة	١٧٥	العرب عدلت بلفظ (أحاد...ثلاث) إلى هذه الصيغ لتستغني بها عن تكرير الاسم	قدم الحاج أحاد وثناء وثلاث	تخطئة الخاصة استعمال واحداً.. للدلالة على التكرير خطأ لأنه مقيس عليه من كلام العرب، كما قال الشاعر (من الرجز): إذا شربنا أربعاً أربعا فقد لبسنا الفرو من داخل
٤-	الحمد لله الذي كان كذا وكذا	١٩٥	حذف الضمير العائد على لفظ الجلالة	الحمد لله الذي كان كذا وكذا منه	العائد يحذف باطراد كثيراً (شرح درة الغواص، ص: ٥٧٩)
٥-	فلان أشر من فلان	٤٧	مجيء أفعل التفضيل بالهمزة وهو بغيرها	هو شرّ من فلان	قدورد من الكلام الفصيح كثيراً أشرّ، وإن كان شرّ بدونها أكثر... فقول المصنف: إنه لحن مما أخطأ فيه.(شرح درة الغواص، ١٨٧)
٦-	ما فعلت الثلاثة الأثواب	١١١	تعريف الاسمين وإضافة الأول منهما إلى الثاني	ثلاثة الأثواب	ليس بممنوع يدل عليه قوله: والاختيار وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه على الآخر إن كان مضافاً أو عليهما شذوذاً لا قياساً خلافاً لكوفيين (شرح درة الغواص، ٣٦٨)

٧-	هب أني فعلت وهب أنه فعل	١٣١	عدم إلحاق الضمير المتصل بـ(هَب)	هبني فعلتُ وهبه فعَل	قال ابن بري: إذا جعل هبني بمعنى احسبني وعدني فلا يمتنع أن تقول: هب أني فعلت، لأنها بمعنى احسب (شرح درة الغواص، ٤٢١)
٨-	عيّرته بالكذبِ	١٤٨	تعدى الفعل بالباء والصواب أن يتعدى بنفسه	عيّرته الكذبَ	قال ابن بري: قد جاء تعدية عيرته بالياء في الكلام الفصحاء من العرب كقول [من الخفيف]: أيها الشامتُ المعيِّر بالشيب أأنت المبرأُ الموفورُ (شرح درة الغواص، ٤٥٨)
٩-	الحوامل تطلقن والحادثان تطرقن	١٦٤	الجمع بين تاء المضارعة ونون النسوة	الحوامل يطلقن والحادثات يطرقن	يقول الخفاجي: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ (مريم: ٩٠) في هذه الآية قراءة غريبة وهي تتفطرن بتاءين مع النون، ونظيرها حرف روي من نوادر ابن الأعرابي وهي تشممن، فإذا قرئ به وورد من كلام العرب الفصحاء قديماً، فلا غاية في إنكاره (شرح درة الغواص، ٥٠٠-٥٠١)

التحليل:

في الكشاف السابق تراكيب خطأ الحريري فيها خاصة زمانه، ولكن الشهاب الخفاجي عدّ ما خطأه الحريري صوابًا.

ويلحظ الدارس أن أكثرها بل جُلّها صحيح، وبعض منها له وجه في العربية فصيح، ومن تلك ما هو شائع في العصر الحاضر، وهو امتداد لحركة اللغة.

التركيب الأول: (اجتمع فلان مع فلان) الأفصح في هذا التركيب أن يقال (اجتمع فلان وفلان) بالنصب على المعية، لكن الناس ظنوا أنّ المعية هنا لا تتحقق إلاّ بلفظ (مع) فالحقوه بهذا التركيب.

التركيب الثاني: (فعل الغير ذلك)، في هذا التركيب تعريف (غير) بـ(ال) لملازمتها الإضافة وقد أنكر اللغويون إضافتها مع تعريفها إلى المعرف بها، ولكن وقع فريق آخر منهم في هذا اللحن.

وقد عرّف الزبيدي الخداع بأنه إنزال الغير عما هو مصدره[1]. وفي القاموس: (الطفيف: القليل الغير التام) [٢]

وفي هذا دليل على أن ما يشيع من استعمال يترسخ فيكتسب بذلك قوة[3]، وهومن تأثير العامة أو الخاصة الوسطي في الخاصة العليا من الكتاب واللغويين.

التركيب الثالث (قدم الحاج واحدًا واحدًا واثنين اثنين).

هذا وجه من أوجه مجيء الحال لفظًا جامدًا، ومن أمثلته: قرأت الكتاب فصلاً فصلاً وأنشدت القصيدة بيتًا بيتًا.

---

(1) تاج العروس، ٢٠/ ٤٧٣.

(2) الفيروز أبادي، ١٠٧٦.

(3) انظر: الحسون، خليل بنيان، في التصحيح اللغوي، والكلام المباح، عمّان، الأردن، مكتبة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص: ١١٢.

وقال ابن الشجري في أماليه: "قولهم يا ملأمان يا لئيم، فعدلوا عن فعيل إلى مفعلان للمبالغة في لؤمه، وكذلك يا مكذبان ويا مخبثان، عدلوهما عن كاذب وخبيث(1).

وقد أقر مجمع اللغة العربية هذا الأسلوب، لأن أحاد وموحد معدول بهما عن: واحدًا واحدًا، وهذا العدول لا يمنع من الأصل، لأن استعمال المعدول والمعدول عنه جائز، كما في عامر وعمر، ولهذا فإن هذا التعبير وما يشبهه صحيح(2).

التركيب الرابع (الحمد لله الذي كان كذا وكذا)

في هذا التركيب حذف عائد اسم الموصول حيث يرى الحريري ضرورة أن تقول: (الحمد لله الذي كان كذا وكذا منه) لكن التركيب صوّبه الخفاجي وهو أن العائد يحذف باطراد(3) ولهذا لم يلتفت إليه أحد من أصحاب التصحيح اللغوي بعد الحريري فيما أعلم.

التركيب الخامس (فلان أشرّ من فلان)

ويظهر أن الناس زمن الحريري قاسوا (أشر) على (أفضل) من قولنا (زيد أفضل من عمرو) قياسًا خاطئًا.

التركيب السادس: (ما فعلت الثلاثةُ الأثوابُ)

يظهر أن هذا التركيب انتقلت أداة التعريف فيه من المعدود إلى العدد وقد مرّ بمراحل؛ إذ ألحقت بالعدد دون أن تنزع من المعدود في مرحلة لاحقة.

وقد صوّر الدكتور عبد الحميد الأقطش التطور الذي تمّ في علاقة أداة التعريف (أل) مع العدد المضاف بالصور الآتية:

ثلاث أثواب ← الثلاثة الأثواب ← الثلاثة أثواب

---

(1) ابن الشجري: علي بن حمزة العلوي، الأمالي الشجرية، بيروت، د.ط، د. ت، ٢/١٠١.

(2) أمين: محمد شوقي وزميله، كتاب الألفاظ والأساليب، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٧م، ص ٤٩.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ١٥٦- ١٥٧ ففيه مواضع حذف صلة أل والخلاف بين البصريين والكوفيين في حذف عائد الصلة.

وقد فسّر الدكتور الأقطش ذلك بأن الفهم أخذ يتعامل مع مركّب العدد كما لو كان وحدة لغوية واحدة[1]

وبالرغم من أنّ هذا التركيب جائز قديمًا بدليل قول الحريري (والاختيار) أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف إلا أنه غير مستعمل -فيما أعلم- في عصرنا الذي نحياه.

التركيب السابع: (هَبْ أني فَعَلْتُ وهَبْ أنّه فَعَل)

هذا التركيب فصيح كما تدلّ عليه مظانُّ اللغة والنحو. وقد أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة اعتمادًاعلى وروده في المغني وفي لسان العرب، ولأن (هَبْ) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، وأنه من المقرر أن هذه الأفعال تسدّ فيها (أنّ) ومعمولاها مسدّ المفعولين. [2]

التركيب الثامن: (عيّرته بالكذب)

هذا التركيب صحيح بصورته التي هو عليها وهو متعد بالباء، وقد ورد في فصيح لغة العرب ، كما جاء في ردّ الشهاب الخفاجي (انظر : الكشاف السابق)

أمّا ابن السّيد البطليوسي فيرى بأن في (عيّر) لغتين : التعدية بالباء ،وإسقاطها أفصح وأكثر [3]

والأمثلة على تعدية (عيّر) بالباء في الإرث اللغوي العربي ثرّة جدًا ، يُذكر منها قول أبي حمزة الخارجي في خطبته المعروفة : " .. ياأهل الحجاز أتعيرونني بأصحابي وتزعمون أنهم شباب .. " [4]

---

(1) الأقطش: عبد الحميد، التعريف في تعبيرات العدد العربية، دراسة تحليلية على ضوء اللغويات التاريخية المقارنة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب، واللغويات، المجلد (١٣)، العدد (١) ١٩٩٥م، ص: ٦٩.

(2) أمين : محمود شوقي ، وزميله ، كتاب الألفاظ والأساليب ، ص ٥٠

(3) انظر : الاقتضاب : ٨٢/١

(4) الجاحظ : البيان والتبيين ، ٢/ ١٢٤

وقول الشاعر : [من المتقارب]

وقد يعلمُ الحيّ عند السؤال أنيّ أجود واستمطرُ
فأنّى تعيّرني بالفخارِ وها أنا هذا هوالمنكر(١)

ويتقاصر الكلام هنا عن أمثلة التعدية ،لينتحي إلى مثال من أمثلة اللزوم ،ومنها قول كعب بن زهير : [من الطويل]

أعيرّتني عِزّا عَزيزًاومعــشرًا كرامًا بنوا لي المَجْدَ في بَاذخٍ أشم (٢)

و قد نظر بعض اللغويين في مسألة التعدي واللزوم نظرة تاريخية فذهب مصطفى جواد إلى أن التعدّي هو الأصل، وأن اللزوم حالة طارئة: "التعدي في الأفعال هو الأصل، واللزوم حالة طارئة لا أصلية، والسبب في ذلك أن حركة الكائن الحي إنــسانًا كــان أو حيوانًا يُراد بها في الغالب التعدي على غيره كالأكل ،والضرب والأسر والجرح والكسر والصد والقهر والنهب .. ويراد بها في الأقل النادر قرار الفعل في فاعله كالنوم والرقــاد والثبات والنكوص والهرب "(٣)

التركيب التاسع: (الحواملُ تطلقنَ والحادثاتُ تطرُقْن)

والذي يمكن أن يقال في هذا التركيب إن الناطقين به ضَعُفت عندهم نــون الإنــاث اللاحقة بالفعل المضارع فألحقوا به سابقة التاء.

---

(1) ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٦٤

(2) شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعه : السكري ، مصر ، ١٩٦٥ ، ٦٧

(3) جواد : مصطفى ، قل ولا تقل ، بغداد ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٨ م،ص ١٨٧

الفصل الثالث

التصحيح في دلالة الألفاظ

لمّا كانت اللغة الإنسانية أشبه بكائن حيّ، لا تلتزم فيها المفردات أشكالا ثابتة أو قوالب محددة جامدة، وإنما هي في أحيان كثيرة عرضة للتغيير والتبديل، وهذا التحرك المستمر للّغة يتضح من النظر إلى مدلولاتها في حقبة زمنية طويلة.

وتعد قضية الدّلالة من القضايا المُهمة في الدراسات اللغوية لأنها " قوام اللغة ووظيفتها ومقياس كفايتها وانتقائها "[1].

وشغلت دراسة التطور الدلالي أو ما يُدْعى بعلم الدلالة التاريخي (Semesiolgie) علماء اللغة، فدرسوا ما يحدث للفظ من تغيُّر، وصور هذا التغيُّر، وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ أو موتها.

وهذا التطوُّر الدلالي أو تغيُّر المعنى (CHangemenetsolessens) جزء من التطور اللغوي الذي يشمل الأصوات، والصرف، والنحو، والمفردات، وهو مبدأ عام عرفته المعارف الإنسانية، وقد سيطر على أجواء العلم والمعارف في القرن الماضي، تعبير (حياة الألفاظ)؛ إذ شبه علماء اللغة الكلمات بالأحياء وجعلوا لها مولدا وحياة وموتا، ومن ذلك كتاب اللغوي دارمستيتر Darmesteteter الذي عنونه بحياة الألفاظ Laviedesmots [2].

التطور الدلالي في كتب لحن العامة في القرن السادس.

يدفع تنوع الطبقات الاجتماعية، وتعدد مستوياتها المهنية والثقافية والجغرافية أعرافًا وتقاليدَ، إلى تنوع لغة الحديث بين طبقة اجتماعية وأخرى، فنجد لهجة المتعلمين تختلف عن لهجة الأميين.

وقد جنح العامة في هذا القرن إلى السهولة فأزالوا بعض الملامح الدلالية التي تُميّز دلالة هذا اللفظ عن ذاك " فالناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة

---

(1) العقاد. عباس محمود. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، الطبعة الخامسة، مصر (د.ت) ص٧٧.

(2) انظر: المبارك، محمد فقه اللغة، ص٢٠٦.

الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي " (١)، وهذا ينبع أصلاً من فلسفة وجود اللغة، وهو التعبير عن حاجات الإنسان في شتى صورها المعروفة.

منهج دراسة التطور الدلالي.

ستحاول هذه الدراسة تناول معظم الجوانب التي تتصل بالتوسع في المعنى كالمشترك Hononymy، والترادف Synonymy، والتضاد Antynoms، وقضايا علاقة المشابهة بين المدلولين وهي الاستعارة Metaphor، وعلاقة غير المشابهة بين المدلولين؛ وهي المجاز المرسل Metonimy، وما يتصل بمظاهر التطور الدلالي للألفاظ المتمثلة في :(٢)

١- توسع المعنى Widening

٢- تضييق المعنى Narrowing

٣- رقي الدلالة Generation.

٤-انحطاط الدلالة Degeneration

٥- انتقال الدلالة. Transferring

وسوف يتطرق البحث كذلك إلى ما يتصل بدلالة الصفات، وما يتصل بدلالة النوع والعدد، وما يتعلق ببنائي فعل وأفعل.

ويجدر القول بأن معظم كتب الدراسة أوردت أمثلة من الدلالة ضمن باب تكرر هو: "ما وضعته العامة في غير موضعه "، وبعضهم يذكره عرضا في تضاعيف تلك المصنفات، ولم تقتصر دراسة الباحث على ما ورد، مما نَصّ عليه المصنفون على أنه من تغيّر المعنى، بل تعدّى ذلك إلى ما يمكن أن يُعَّد من سبل تطور الدلالة.

---

(1) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٧٦، ص١٥٥

(2) هذه المظاهر هي التي حصرها لغويو العصر الحديث. انظر في ذلك: أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ١٥٢-١٦٧،، وأولمان. استيفن. دور الكلمة في اللغة، ١٦٢ ومابعدها.

وقد أسفرت السياحة في مصنفات اللَّحن في هذا القرن عن مجموعة كبيرة من الألفاظ التي يمكن أن تصنف ضمن ألفاظ التَّطور الدَّلالي، وقد كان الاختيار لهذه الألفاظ توخيا لما فيها من خلاف بين العامة، وما ورد في مصنفات اللحن في تلك الفترة، وما جاء في كتب اللغة عند القدماء والمحدثين.

وآثر الباحث توزيعها على ستة مباحث، أربعة منها تمثل حقولا دلالية Semanticfields، هي :

١-المبحث الأول: ألفاظ الحياة الاجتماعية:

أ-الروابط الأسرية والإنسانية

ب- الآنية والأدوات.

ج-الطعوم.

٢-المبحث الثاني: ألفاظ الطبيعة :

أ. الصامتة

ب.المتحركة.

٣-المبحث الثالث: ألفاظ السلوك والمعاملات

٤-المبحث الرابع: ألفاظ الحواس.

٥- المبحث الخامس: (معاني صيغتي فعل وأفعل).

٦-المبحث السادس: لغة عامة القرن السادس في ضوء قوانين التطور الدلالي

المبحث الأول: ألفاظ الحياة الاجتماعية

جدول (أ) الروابط الأسرية والإنسانية.

اللفظ	دلالته عند العامة	دلالته في كتب التصحيح	المصدر	الصفحة
الأرامل	المفارقات بموت أو حياة	المسكينات، وإن كان لهن أزواج	تثقيف اللسان	٢١٢
الأعجمي والعجمي	عدم التفريق بينهما	النسب هو الذي يحدد النسبة	تقويم اللسان	١٣٦
الإسكاف	الخراز دون غيره	كل صانع إسكاف	تثقيف اللسان	٢١١
أمهات	استعمال الكلمة للبشر والبهائم	أمهات للبشر، وأمات للبهائم	تثقيف اللسان	٢١٦
الأوباش	السفلة من الناس	الأخلاط من الناس	تثقيف اللسان	٢٠١
الأيم	من مات عنها زوجها أو طلقها	التي لا زوج لها	تثقيف اللسان	٢٦٩
توأم	توأم تطلق على الاثنين	جواز توأمين وتوأم	تقويم اللسان	٨٦
ثيب	ضد البكر من النساء	لا تطلق على غير النساء	تثقيف اللسان	٢١٢
الحمو	والد الزوج بخاصة	سائر أهل الزوج	تثقيف اللسان	٢١٢
راكب	لكل راكب	لراكب الإبل خاصة	تقويم اللسان	١١٢
زوج	يعني بها العامة كل اثنين	الزوج واحد	تقويم اللسان	٢٠٤
السوقة	أهل الأسواق بخاصة	السوقة هم الرعية	تثقيف اللسان	٢١٤
الظعينة	المرأة في الهودج	ظعينة على كل حال	تقويم اللسان	١٣٥
عروسة	العامة يلحقون بها هاء	لا وجود للهاء في هذه الكلمة	تثقيف اللسان	١٠٣
عجوزة	العامة يلحقون هاء	لاتلحق الكلمة الهاء	تثقيف اللسان	١٠٢

الغلام والجارية	العبد والأمة بخاصة	الصغيران من الذكر والأنثى	التكملة	١٧-١٨
القَيْنَة	المغنية دون غيرها	الأمة	درة الغواص	٢٤١
المأتم	اجتماع النساء في المصيبة	اجتماع النساء في فرح أوحزن	تقويم اللسان	١٧٥
اليتيم	من مات أبوه أو أمه ولاينظرون للبلوغ	الذي مات أبوه أو أمه ولم يبلغ	تقويم اللسان	١٨٩

التحليل:

في الصفحات الآتية تحليل لألفاظ سجلها مصنفو اللحن على ألسنة الناس عصرئذ تتعلق بارتباطاتهم الأسرية.

١-الأرامل.

يقول ابن مكي عن أهل زمانه(1): " وكذلك الأرامل لا يعرفونها إلا النساء اللائي كان لهن أزواج ففارقوهن بموت أو حياة. وليس كذلك؛ بل الأرامل: المساكين، وإن كان لهن أزواج، ويقال لجماعة المساكين من الرجال أيضا: الأرامل. قال الشاعر:[من البسيط]

هذي الأراملُ قد قضيّتَ حاجتَها فمن لحاجةِ هذا الأرملِ الذكرِ

ويرى ابن هشام اللخمي أن اشتقاق الأرملة من الإرمال وهو ذهاب الزاد ونفاده.. يقال: أرمل القوم فهم مرملون، إذا فني زادهم فسميت المرأة التي مات عنها زوجها أرملة، لما ينالها في الأغلب من الحاجة وشدة الحال.(2)

أما وقوع (الأرمل) على الذكور، فإن ابن هشام يميل إلى أن هذه اللفظة موضوعة

---

(1) المنهج المتبع في هذا الفصل إدراج المرجع والصفحة التي استقيت منها الألفاظ المتصلة بالدلالات في كل جدول، وعند التحليل سيذكر قول المصنف مفصلا بعد كل لفظة، ولن يعاد إلى الإحالة على المصدر ورقم الصفحة مرة أخرى

(2) المدخل إلى تقويم اللسان (تحقيق الضامن)، ٤٩ -٥٠

في الأصل للإناث، وإنما جعلت للذكور على وجه الاستعارة والتشبيه والازدواج في الكلام، ولذلك قال جرير الأرمل الذكر " فالغالب على الأرمل في تعاريف القدماء، والخاصة والعامة أنهن النساء دون الرجال، فإن قال شاعر في ضرورة شعر: رجل أرمل لم ينقض بذلك العادة الجارية." (١)

ويظهر أن ابن هشام اللخمي يستند في رده إلى أن أصل دلالة هذا الاسم مروي عن العرب، وهو معيار الصواب والخطأ عنده، وكلام العرب لا يلحن فيه أحد.(٢)

٢-الإسكاف.

يقول ابن مكي: "ومما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره قولهم: (إسكاف) للخراز خاصة. وليس كذلك؛ لأن كل صانع إسكاف".

وتقول معظم المعجمات: إن كل صانع إسكاف.(٣)

٣-الأعجمي والعجمي.

يكاد عامة الناس زمن ابن الجوزي لا يفرقون بين (العجمي) و(الأعجمي). فابن الجوزي يرى أن العربي ما نسبته إلى العرب وإن لم يكن بدويا، وعجمي إذا كانت نسبته إلى العجم وإن كان فصيحا "

والذي يبدو أن الأمر متصل بالفصاحة وسلامة اللغة دون النظر إلى العرق، وهو الذي عليه الناس في عصرنا الذي نحيا به.

٤-أمّهات

يقول ابن مكي: "ومما جاء لواحد، قولهم: عزلت من الغنم (أمهات) الأولاد، وهو غلط. إنما يقال لبنات آدم خاصة: أمهات. فأما البهائم فإنما يقال فيها: أمات بغير هاء".

ويرى ابن هشام اللخمي بأن الذي ذكر هو الأغلب، وقد يأتي بخلافه. من ذلك مجيء

---

(1) المصدر السابق، ص (٥٢)

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، ٥٢

(3) انظر على سبيل المثال: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢١٦، وابن منظور، لسان العرب، ١٥٨-١٥٧/٩

(أمهات الرباع) في الإبل ، و(أمات) بغير هاء في الآدميات[1].

وفي مصادر اللغة معظمها أن (الأمهات) غلب استعمالها فيمن يعقل، على حين أن (الأمات) فيما لا يعقل [2]

ويشير بعض الدارسين المحدثين إلى أن (أمات) تقال للعاقل، وغير العاقل، كما أنّ (الأمات) غلب استعمالها لغير العاقل، وقد تقال فيمن يعقل.[3]

والشائع عند الناطقين بالعربية في أرجاء المعمورة – فيما أعلم – في هذا العصر استخدام كلمة (أمهات) للعاقل وغير العاقل، وقد نجد من المتخصصين من يقول: (أمّات) لغير العاقل، وبخاصة عند الحديث عن المصادر العلمية، فهم يقولون: (أمّات) الكتب اللغوية.

٥-الأوباش.

يقول ابن مكي: إنّ العامة في عصره يقولون: (الأوباش) ويعنون بها السفلة، وليس كذلك. إنما الأوباش والأوشاب: الأخلاط من الناس من قبائل شتى، وإن كانوا رؤساء وأفاضل، وفي الحديث: " قد وبشت قريش أوباشا " أي جمعت جموعا.

وتذكر بعض المصادر أنّ (الأوباش) الأخلاط والسفلة.[4] وأن (أوباش) الجند: أخلاطه ورُذَّاله. [5] ومن ذلك وَبْش الكلام: رديئه.[6]

ومن الممكن أنّ خلقا سيئا نتج عن أحد (الأوباش)، وهم أخلاط الناس في زمن لا يمكن تحديده، أفضى إلى انحطاط دلالة هذه الكلمة Degeneration فانتقلت دلالتها Transferring من معنى الأخلاط إلى السفلة والأرذال، وهو لفظ لا تزال حركته دائرة

---

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ٢١٦-٢١٧ (تحقيق الضامن).

(2) انظر: الأصفهاني، المفردات، ص ٢٣، وابن منظور، لسان العرب، ٢٩/١٢.

(3) انظر: العدناني، معجم الأغلاط، ص ٢٩.

(4) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص ٧٨٥.

(5) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٤٩١.

(6) انظر: لسان العرب، ٣٦٧/٦.

في عصرنا الذي نحيا به.

٦- الأيّم .

ومن غلط أهل الوثائق – كما يذكر ابن مكي- أنهم إذا قالوا: (الأيم) لم يريدوا إلا التي مات عنها زوجها أو طلقها، وليس كذلك. إنما الأيم: التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا. قال الله عز وجل :﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ ﴾ { النور / ٣٢ }، لم يرد الثيبات خاصة دون الأبكار. ويقال للرجل أيضا (أيّم) إذا لم تكن له زوج.

وجاء في لسان العرب: "وفي التنزيل العزيز :﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ ﴾ دخل فيه الذكر والأنثى، والبكر والثيب. وقيل في تفسيره: الحرائر. وقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: الأيم أحق بنفسها، فهذه الثيب لاغير، وكذلك قول الشاعر: [من الطويل]:

لا تَنكَحنَّ الدَّهرَ ماعَشْت أيِّما مُجربةً قد مُلَّ منها وملّت

والأيم في الأصل: التي لازوج لها، بكرا كانت أو ثيبا، مطلقة كانت أو متوفى عنها".[١]

٧- توأم

يقول ابن الجوزي عن أهل زمانه وتقول: " جاءت المرأة بتوأمين، ولا تقول: توأم؛ إنما التوأم أحدهما ".

يذكر أن القاموس المحيط أجاز توأمين وتوأم.[٢] وجاء في لسان العرب أن النحويين الذين يوثق بعلمهم قالوا للواحد توأم، وهما توأمان.[٣].

---

(1) ابن منظور، ١٢/٤٠.
(2) الفيروزأبادي، ص ١٣٩٨.
(3) انظر: ابن منظور، ١٢/٦٢.

والعامة يذهبون في هذه الدلالة مذهب الذي يرى بأن (التوأم) كلمة تدل على مفرد، وعلى مثنى، فلا حاجة عنده للتثنية؛ أي أن يقال: هما توأمان.(١)

٨- ثيِّب.

وكلمة (ثيِّب) من الصفات التي قصرها العامة على واحد، وهي تدل على المذكر والمؤنث، فالعامة يقولون لضد البكر من النساء خاصة ثيب. والثيب يقع على الذكر وعلى الأنثى، يقال: امرأة ثَيِّب ورجل ثَيِّب، كما يقال بنت بكر.

وتخصيص دلالة (ثيِّب) بالمؤنث ورد مايؤيده، فالرأي الغالب منع إطلاقها على الرجل، ومنهم من يجعل المذكر والمؤنث في ذلك سواء، وهو قول ينسب إلى الأصمعي. أما صاحب (العين) فقد نقل عنه قوله: "ولا يقال ذلك للرجل، إلا أن يقال ولد الثيبين، وولد البكرين، وهو نحو من التغليب".(٢)

٩-الحَمْو

ولا يعرف العامة في القرن السادس إلا والد الزوج خاصة. وليس كذلك – كما يقول ابن مكي – بل هو أخو زوجها، وابن أخيه، وابن عمه، وسائر أهله. وكل واحد منهم حموها. وقال أهل اللغة: كل ما كان من قبل الزوج فهم الأحماء..

ومما يشير إلى أن دلالة (الحمو) على والد الزوج هي أبرز من سواها أنه جاء في الحديث: " لا يخلون رجل بمغيبة، وإن قيل حموها، ألا حموها الموت " قال أبو عبيد: قوله: ألا حموها الموت، يقول: فليمت، ولا يفعل ذلك، فإن كان هذا رأيه في أبي الزوج، وهو محرم، فكيف بالغريب؟ "(٣).

١٠-الرَّاكِب

ذكر ابن الجوزي في تقويم اللسان أن العامة تقول ركب لكل راكب، وهو لركاب

---

(1) انظر: كمال، ربحي، التضاد، ص٧١

(2) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٩٦، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص٨٢، وابن منظور، لسان العرب، ١١٤/٢-١١٥

(3) ابن منظور، لسان العرب، ١٩٨/١٤

الإبل خاصة.

وعقّب بعض من صنف في التنقية اللغوية على هذا القول: بأنــه لا خــلاف بــين اللغويين في أنه يقال: ركبتُ الفرس، وركبتُ البغل، وقــد قــال الله تعــالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ { النحل /٨} فأوقع الركوب على الجميع وهذا كثيــر في الشعر وغيره. وقد قال الله تعالى أيــضا: ﴿ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾ {البقــرة/٢٣٩ } وهذا اللفظ لا يدل على تخصيص شيء من شيء، بل اقترانه بقوله: فرجالا يدل على أنه يقع على كل ما يُقَلُّ على الأرض ونحوه.. كذلك قال الراجز:

أخشى رُكيبا أورُجيلا عاديا.

فجعل الرّكْب ضد الرَّجل، وضد الرَّجل يدخل فيه راكب الفرس، وراكــب الجمــل، وغيرهما.(١)

والركب في عصرنا الحاضر صار يطلق على من كانوا في السيارات أو الحافلات، أو القطارات، وجميع وسائل النقل. ويظهر أن للبيئة أثــرًا فــي إطــلاق الــدوال علــى المدلولات.

١١-الزّوْج

خطّأ ابن مكي عامة زمانه فقال: "ويقولون عندي زوج من البقر، ويعنــون اثنــين. وليس كذلك، إنما الزوج واحد، ولا يقال للاثنين في شيء مــن الأشــياء زوج، إذا كــان أحدهما لايستغني عن صاحبه، وإنما يقال لهما زوجان وخطّأ ابن الجوزي العامة في هذا كذلك(٢).

وحمل ابن الأنباري على من ذهب إلى جواز القولين السابقين، وانتهى إلى أنّ مــن

---

(1) انظر: ابن السّيد: الاقتضاب، ٢١٢/١

(2) انظر: تقويم اللسان، ١١٦

ادّعى أن الزوج يقع على الاثنين، فقد خالف كتاب الله عز وجل، وجميع كلام العرب، إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل على صحة تأوّله (١).

وردَّ (يوهان) فك على الحريري الذي فسر لفظ زوج بأنه أحد الزوجين المرأة أو الرجل ورأى أنه مخطئ في تخطئة إطلاقه على مجموع الاثنين أيضا، لأن الاستعمال الثاني معروف قديمًا وحديثا(٢).

ومن الدارسين المحدثين من يرى أنَّ استعمال كلمة (زوج) للشيئين معروف، وإن أنكره الأصمعي وغيره، وأنها موجودة في اللغات السامية، ويستعمل في الدلالة على المثنى (٣).

١٢-السُّوقَة

يقول ابن مكي: "وتتوهم العوام أن السوقة هم أهل الأسواق خاصة. وليس كذلك؛ إنما السوقة: كل من لم يكن ذا سلطان وإن لم يدخل الأسواق".

ويقول الحريري: " والسُّوقة: الرَّعية، سموا بذلك لأن الملك يسوقهم إلى إرادته.. فأما أهل السوق فهم السوقيون، واحدهم سوقي."(٤) وهذا الرأي ورد في لسان العرب.(٥)

وينكر كثير ممن كتب في لحن العامة قولهم لأهل السوق سوقة.(٦) والسُّوقة في اللغة المعاصرة لفظة تطلق على أراذل الناس.

١٣-عَروسَة.

ذهب ابن مكي إلى أنّ العامة تقول امرأة (عروسة) فيلحقون الهاء،، وذكر أن عروس تقال للرجل أيضا، وأنشد: [من الطويل]

---

(1) انظر: الأضداد، ٣٧٣-٣٧٥.

(2) انظر: العربية، ص ٢٢٨.

(3) انظر: كمال. ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية، ٨٢-٨٤.

(4) درة الغواص، ٢٤٤.

(5) انظر: ابن منظور: ١٠/١٧٠.

(6) انظر: الجواليقي، التكملة، ١١-١٢، وتقويم اللسان، ص ١٤٠-١٤١.

أترضى بأنّا لـم تَجِـفَّ دماؤُنـا وهذا عروسًا باليمامةِ خالدُ

وإضافة التاء في (عروسة) موجّه إلى أمن اللبس، وما يتوهم من حرج اجتماعي في إطلاق كلمة (عروس) على الذكر والأنثى. أما صيغة (عريس) فهي مولدة، وتدل على الرجل مادام في إعراسه.(1)

١٤-عجوزة

لاحظ ابن مكي كذلك أن العامة يقولون: (عجوزة)، والصواب كما يرى عجوز. وحكى عن بعض اللغويين: عجوزة للمؤنث، وعجوز للمذكر، غير أنه رأى أنها لغة رديئة شاذة لايلتفت إليها.

وقد رد ابن هشام اللخمي عليه بأنه قد جاء (عجوزة) فلا معنى لإنكارها على العامة.(2) وورد في لسان العرب: " العجوز والعجوزة: الشيخة الهرمة،، والأخيرة قليلة" .(3)

١٥- الغُلام والجارية.

يذهب عامة الناس في القرن السادس إلى أن (الغلام) و(الجارية): العبد والأمة خاصة، وليس كذلك. إنما الغلام والجارية: الصغيران،، وقيل: الغلام الطار الشارب، ويقال للجارية غلامة أيضا.. وقد يقال للكهل غلام.. على معنى التفاؤل، أي سيصير علاما، وهو فعال من الغلمة وهي شدة النكاح.

وذكر ابن الجوزي بأن العامة تخص الجارية بالأمة، وإنما هي – كما يرى – بأنها الصبية الصغيرة.(4)

---

(1) انظر: البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٧٧، ص٥٨٩. وأنيس، إبراهيم وآخرين، المعجم الوسيط،، ٢/٥٩٢-٥٩٣.

(2) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٦

(3) ابن منظور، لسان العرب، ٥/٣٧٢

(4) انظر: تقويم اللسان، ٩١

١٦ -القَيْنة

ومن أوهام الخاصة عند الحريري قولهم: (القينة) المغنية خاصة. وهي في كلام العرب: الأمة، مغنية كانت أو غير مغنية. والأصل في اشتقاق القينة من قِنْت الشيء أقنيه قيناً إذا لممته. ومن هذا سمي الصائغ والحداد قينا، وسميت الماشطة أيضا قينة.

ويقول ابن الجوزي: إنَّ العامة تخص بهذا الاسم من يحسن الغناء على حين أن الأمة هي قينة وإن لم تحسن الغناء[1].

وينقل الخفاجي عن ابن السكيت أنه قيّده بالأمة البيضاء، أما استعماله بمعنى المغنية فهو كثير في كلام العرب نظماً ونثراً. وفي الحديث: كانت لعبدالله بن خطل قينتان تغنيان. وفي القاموس القينة المغنية، أو أعمّ وهو تخصيص للعام بأحد فرديه، أو من المجاز المشهور، فلا وجه لإنكاره.[2]

وعقب (يوهان فك) على كلام الحريري قائلا: إن لفظ (قينة) معناه في لغة العرب: الجارية المغنية بوجه خاص، والأمة بوجه عام، وإذا قصره الحريري على التفسير الأخير مزيفا الأول، فهو يتابع في ذلك أبا عمرو بن العلاء الذي ربط هذا اللفظ بكلمتي (قين) أي: حداد، و(قان) القين الحديد سواه. ووجد معنى الأمة بذلك أنسب، لما فيه من معنى الخدمة والامتهان[3].

ورَجّحت بعض المعاجم تخصيص دلالة القينة بالمغنية، فعوام الناس يقولون: (المغنية) وقال أبو منصور: إنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها، وذلك من عمل الإماء دون الحرائر. وجاء أيضا: كثير ما يطلق على المغنية من الإماء ربما: قينة وجمعها قينات. وفي الحديث: نهي عن بيع القينات، أي الإماء المغنيات، ويجمع على قيان أيضا.[4]

---

(1) انظر: المصدر السابق، ١٥٢، ١٥٣

(2) شرح درة الغواص، ٢٥١.

(3) العربية، ٢٢٨.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣/ ٣٥١ – ٣٥٢. والفيومي، المصباح، ٢/ ٥٢١.

ويظهر للباحث أن هذا اللفظ كان مرتبطا بفترة زمنية من التاريخ، فلم يعد هذا اللفظ مستخدمًا الآن في لغة الناس، العامة منهم والخاصة.

١٧- المَأتَم.

يذهب الناس في زمن ابن الجوزي إلى أن المأتم هو المصيبة، ويقولون كنا في مأتم. و(المأتم): اجتماع النساء في الخير والشر، والعامة – كما يقول ابن الجوزي – تخص بذلك: الاجتماع في المصيبة. والمأتم عند ابن السيد البطليوسي لايقتصر على النساء المجتمعات بل يكون من الرجال.[١]

وعند ابن منظور أن (المأتم): كل مجتمع من رجال أو نساء في فرح أو حزن.. ثم خُصّ به اجتماع النساء للموت، وفيه أيضا أن العامة تغلط فتظن أن المأتم: النوح، والنياحة، أو المصيبة، وعن ابن بري: لايمتنع أن يقع المأتم بمعنى المناحة، والحزن، والنوح، والبكاء، لأن النساء لذلك اجتمعن، والحزن هو السبب الجامع.[٢]

١٨- اليتيم.

يقال للذي مات أبوه ولم يبلغ: (يتيم). وتقول ذلك في البهائم في حق من ماتت أمه. والعامة تسمي من مات أبوه أو أمه يتيما ولا تنظر في البلوغ.

وتورد بعض المصادر أن اليتيم: الذي يموت أبوه، والعَجِيّ: الذي تموت أمه، واللطيم: الذي يموت أبواه.[٣]

وفي أساس البلاغة: فلان يتيم مقطع مات أبواه.[٤] وجاء في لسان العرب في قوله تعالى :﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَـٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ ﴾ {النساء / ٢} سمو أيتام أن أونس منهم الرشد بالاسم الأول الذي كان لهم قبل إيناسه منهم. وقد تكرر في الحديث ذكر اليتم، واليتيم، واليتيمة، والأيتام، واليتامى، وما تصرف منه. واليتيم واليتيمة إذا بلغا زال عنهما اسم

---

(1) انظر، الاقتضاب، ١/١٥٥.
(2) انظر: لسان العرب، ١٢/ ٣-٤.
(3) انظر: الجواليقي، التكملة، ٢٠- ٢١، وابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٦٤٥.
(4) الزمخشري، ص ٥١٢.

اليتيم حقيقة، وقد يُطلق عليهما مجازًا بعد البلوغ، كما كانوا يسمون النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو كبير يتيم أبي طالب؛ لأنه رباه بعد موت أبيه. وفي الحديث: " تستأمر اليتيمة في نفسها "... أراد باليتيمة البكر التي مات أبوها قبل بلوغها فلزمها اسم اليتم، فدعيت به، وهي بالغة مجازا وفي حديث الشعبي: أن امرأة جاءت إليه فقالت إني امرأة يتيمة، فضحك أصحابه، فقال: النساء كلهن يتامى أي ضعائف[1]

ب – الآنية والأدوات.

اللفظ	الدلالة عند العامة	الدلالة في كتب التصحيح	المصدر	الصفحة
البُوتَقة والبَودَقة	آنية لإذابة المصاغ	الصواب البوطة	التكملة	٣٥
حَصير	استعماله مؤنثا	الاستعمال صحيح	تثقيف اللسان	١٧٥
رَحْل	الأثاث والآلات	سرج البعير فقط	درة الغواص	١٠٤
زِرَبطانة	آلة يرمى بها	سبطانة (مولدة) مشتقة من السبوطة وهو الطول	التكملة	٢٧
سَطْل	الإناء المتخذ من النحاس	لفظ أعجمي تكلمت به العرب	المدخل (مطر)	٢٩-٣٠
قَاقُزة	إناء للشرب	آنية شراب أعجمية	تثقيف اللسان	٤٣-٤٤
نَبْلة	يقال للواحد نبلة	يجوز عند بعضٍ	تثقيف اللسان	١٩٣
المِقْراض والمِقَصّ	نطقها مفردة	إفرادها مسموع عن العرب	تقويم اللسان	١١١

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٦٤٥- ٦٤٦.

التحليل

١-البَوتَقة والبَودَقة.

يخطئ كل من الجواليقي وابن الجوزي قول العامة (البوتقة) للشيء الذي تذيب فيه الصاغة، ونحوهم من الصناع. والصحيح هو البوطة كما روي عن الخليل.[1]

وتورد المعاجم آراء مختلفة في هذه اللفظة. ففي لسان العرب والقاموس المحيط: البوطة حسب.[2] ومن هذه المصادر من يقول: وهو في (العين) وظاهره أنه عربي، وليس كذلك، بل هو معرب أصله (بوتة) كما في شفاء الغليل. وهي البودقة والبوتقة.[3]

ومهما يكن من أمر فإن حركة هذا اللفظ بقيت مستمرة حتى عصرنا الحاضر، حيث يرى بعض الدارسين المحدثين الاكتفاء بلفظي: البوتقة والبودقة؛ لشيوعهما، ولأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وافق على استعمالهما [4]. ومن استخدامات هذا اللفظ قول الناس في زماننا: (إن هذا الجمع انصهر كله في بوتقة المحبة) وهو انتقال التعبير بلفظ البوتقة من الحسي إلى المعنوي.

٢- حصير

استعمل العامة في زمن ابن مكي (الحصير) مؤنثا، وهو مذكر. ليس هذا حسب، بل ربما أدخلوا عليه هاء التأنيث، فقالوا: حصيرة، وذلك غلط، لا يجوز فيه إلا التذكير. وفي الحديث قال: فقمت إلى حصير لنا قد اسودت من طول ما لُبس فنضحته.[5]

و(فعيل) تحذف منه التاء، إلا أن يراد به الاسمية دون الوصفية، فتلحق به، ولا حرج في ذلك. فجريح مثلا تأتي مجردة من التاء إن وردت في نحو: امرأة جريح، على حين أن التاء تلحق بها إن قصدنا الاسم، نحو مررت بجريحة. واعتماداً على هذه القاعدة يمكن

---

(1) انظر كذلك: تقويم اللسان، ١٠١.

(2) انظر: ٧/ ٢٦٦، والفيروزأبادي، ٨٥٢.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٩/ ١٧٢-١٧٣.

(4) العدناني، محمد. معجم الأغلاط، ص ٨٢-٨٣، وانظر: أنيس، إبراهيم وآخرين، المعجم الوسيط، ص ٧٦.

(5) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ٢١٢. قوله :(من طول مالبس) كناية عن كثرة الاستعمال. وهو ليس من قولهم: لبست الثوب بل من قولهم: (لبست امرأة) أي تمتعت بها زمنا.

الحكم على أن استعمال العامة كان وفق القياس اللغوي.

٣-رَحْل.

ينقل الحريري عن الناس قولهم: نقل فلان (رحله)، إشارة إلى أثاثه وآلاته، وهو وهم- كما يقول الحريري – ينافي الصواب، ويباين المقصود به في لغة العرب، إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رحلاً إلا سرج البعير.. وإنما رحل الرجل منزله بدليل قوله – عليه الصلاة والسلام: "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال، أي صلوا في منازلكم عند ابتلال أحذيتكم من المطر".

وعقّب الخفاجي على قول الحريري بأن هذا مما وهم فيه " فإن الرحل: المنزل ومتاع الرجل، وما يستصحبه من الأثاث، كما في الصحاح، وعليه قول متمم بن نويرة:

[من الطويل] **صَبُورٌ على الضَّراءِ مُشْتَرك الرَّحْل.**

ومن شعر عبد المطلب: [من الرجز]

لاهمَّ إنَّ المَرءَ يمنَعُ رَحلَه فامْنعْ رِحَالَك.

قال ابن هشام في تذكرته، ومن خطه نقلت: رحل الرجل متاعه، وبعضهم يلحّن العامة في قولهم: أخذت رحلي، يريدون به المتاع، وإنما الرحل للبعير كالسرج للفرس. والظاهر عندي خلافه لأجل هذا البيت، إذ لا وجه لتخصيص رحل البعير بالمنع في بيت عبد المطلب. وقد فُسِّر الرَّحل في قوله تعالى: ﴿ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِۦ ﴾ {يوسف /٧٥} بالأثاث بدليل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ {يوسف /٧٦}. وهذا الاستعمال في كتب اللغة أكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر".[1]

٤- زربطانة

يخطئ الحريري ما استعمله المولدون من قولهم: (زربطانة) للقناة الجوفاء التي

(1) شرح درة الغواص، ص ٣٥٣.

يرمى بها البندق. والصحيح هو (سُبَطانة)، لاشتقاقها من السبوطة، وهو الطول والامتداد. وتذكر المعجمات سبطانة، وزبطانة، وزربطانة، وهي الأخيرة التي تستعملها العامة[1].

٥- سَطْل.

ومن الألفاظ المتداولة بين الناس في القرن السادس كلمة (سطل)، حيث يذكر ابن هشام اللخمي أن الخليل عرف (السَّطْل). وينقل عن ابن سيده أن السطل عربي معروف صحيح. كذلك يروي عن ابن دريد وغيره أن (السطل) و(السيطل) أعجميان، وقد تكلمت بهما العرب. وعلى هذا فلا معنى لإنكارها على العامة[2]. و(السطل) لغة سائرة عند العامة والخاصة في عصرنا الحاضر.

٦- قَاقُزّة

ذكر ابن مكي أن (قاقزّة) مولدة، والصحيح قاقوزة، وهي إناء من آنية الشرب.

وعلق ابن هشام اللخمي على هذا الرأي بأن بعض أهل اللغة أنكرها، وعلى حين أن هناك من أثبتها. وبناء على هذا فإن مااختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه العامة.[3]

٧-نَبْلَة

ذكر ابن مكي أنَّ العامة تقول لواحد النبل:(نبلة)، وذلك عنده غير جائز، لأنه ليس للنبل واحد من لفظه، وإنما واحده سهم وقدح، والنبال جمع النبل.

ويرى ابن هشام اللخمي أنه " قد حكي عن ابن جني أن واحد النبل نبلة، فلا معنى لإنكارها على العامة وإن قلَّت "[4]وفي لسان العرب: "النبل: السهام، لا واحد له من لفظه، فلا يقال: نبلة، وإنما يقال: سهم ونشابة، قال أبو حنيفة: وقال بعضهم: واحدتها نبلة، والصحيح أنه لا واحد له إلا السهم" [5].وفي القاموس :" والنبل السهام بلا واحد، أو نبلة،

---

(1) انظر: لسان العرب، ٣١١/٧، والقاموس المحيط، ٨٦٣-٨٦٤.

(2) انظر: شرح درة الغواص، ٢٩-٣٠ .

(3) المدخل إلى تقويم اللسان، ١١٢-١١٣.

(4) المصدر السابق، ص ٤٠.

(5) ابن منظور، ٦٤٢/١١.

جمع أنبال ونبال، ونبلان "[1]ويرى أحد الدارسين المحدثين أن لاحجة قوية في تخطئة المعجمات القديمة للفظة (نبلة)، وأن ورود (نبلة) في القاموس من غير إشارة إلى الخطأ قول جائز، ودعا إلى استعمال نبلة من غير تردد[2].

٨- المِقْراض والمِقَص.

لا تراعي العامة التثنية في المِقَص والمِقْراض، والجَلَم وما يماثلهما، فلا تقول: مقراضان، أو مقصان أو جلمان. وذهب ابن مكي، وابن الجوزي إلى القول بأنه: يقال اشتريت مقراضين، ومقصين، وجلمين، ولايقال مقراض ولا مقص، ولا جلم[3].

ويرد ابن هشام اللخمي على ابن مكي، ويرى أن قول العامة: قطعتُ بالمقص، ونحوه ليس بلحن[4]. وذهب الخفاجي إلى أن إفراد مقص وجلم وما شابهه فصيح رواه المتقدمون[5]. وفي كتاب سيبويه في باب مايعتمل به أن المقص هو الذي يقص به... وقد يجيء مايعتمل به على مفعال نحو: مقراض، ومفتاح، ومصباح[6].

ويرى محمد العدناني أن مقراض، ومقراضين جائز استخدامهما، لأن المعاجم ذكرت ذلك، وهو يرد على من يخطئ إطلاق مقراضين على آلة القرض[7].

ويظهر للدارس أن وجود كلمات تدل على مثنى من غير علاقة التثنية المعروفة وارد في العربية، وفي أخواتها اللغات السامية، والغالب أن تكون هذه الكلمات دالة على أداة مؤلفة من طرفين أو شيئين متلازمين[8].

---

(1) الفيروزأبادي، ١٣٦٩.

(2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط، ص ٦٤٩.

(3) انظر: تثقيف اللسان، ٢٠٤.

(4) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان / ١٠٠-١٠١

(5) انظر: شرح درة الغواص، ٦٥٥-٦٥٦

(6) انظر: ٩٤/٤-٩٥

(7) انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ٥٤٤

(8) انظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ص ٧٨، ٩١-٩٢، وكمال، ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية، ٨٢-٨٤

ج- الطعوم واللباس

اللفظ	الدلالة عند العامة	الدلالة في كتب الصحيح اللغوي	المصدر	الصفحة
بنّة	طيبُ مَذاق	الرائحةُ من أي نوع	تثقيف اللسان	١٩٧
الخِمار	ما كان من شِقاق الحرير	ما كان حريرًا وغيره	تثقيف اللسان	٢١٠
السَّخينة	اللحم المطبوخ	دون العصيدة في الرِّقة وفوق الحِساء	تثقيف اللسان	٢١٣-٢١٤
السزَّهَم والدَّسَم	العامة لاتفرق بينهما	الزهم من الطير، والدسم من الزيتون	تقويم اللسان	١٣٦
اللّبَن	اللّبن للأمُّهات وللبهائم	لبن للبهائم ولبان للمرأة	تثقيف اللسان	١٩٧
مَلّة	خبز مَلّة	ماينضج في المَلّة	تقويم اللسان	١٦٥

التحليل:

١- بَنّة

يذكر ابن مكي أن الناس في القرن السادس يقولون: أكلنا طعاما فوجدنا له بَنّة، أي: طيب مذاق. وذلك غلط. إنما البنة الرائحة.

ورد ابن هشام اللخمي بأن (البَنّة) بمعنى الريح الطيبة ليس بمطرد، لأن البنة عند العرب الريح، وقد تكون طيبة وخبيثة[1].

وفي لسان العرب: "قال ابن بري: وزعم أبو عبيد أن البنة الرائحة الطيبة فقط وليس بصحيح. وجاء أيضا أن البنة: ريح مرابض الغنم والظباء، والبقر، وربما سميت مرابض الغنم بنة".[2]

---

(1) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ٧٨.

(2) انظر: لسان العرب، ١٣/ ٥٨-٥٩.

ويفسر قول العامة (بَنّة) لطيب المذاق، بأنه ناتج عن نقل الكلمات الدالة على معطيات حاسة من الحواس إلى معطيات حاسة أخرى وهو مايسمى (التزامن)، أو (التبادل) فهذا النوع من الاستعارات يعتمد على التشابه في الشعور نحو جانبي الاستعارة، وفي نوع الإحساس بهما أكثر من اعتماده على التشابه في الخصائص الجوهرية، وذلك كما في قولنا: (تحية عاطرة) ومن هذا القبيل ما دُرج عليه من نقل كلمات أحد مجالات الحواس إلى مجال آخر، نحو (لون دافئ)، و(صوت حلو)(1).

فالفرق بين الاستعارة المعهودة وهذا النمط، أن العلاقة بين المشبه والمشبه به في حالة الاستعارة المشابهة أما في (التزامن) فالعلاقة وحدة الأثر النفسي.(2)

ويظهر كذلك أن هذا النوع من (التزامن) أو (التبادل) دفع بعض أهل الخليج العربي إلى تسمية بعض فتياتهم (بَنّة).

٢-الخِمَار.

تقول العامة في القرن السادس (خِمار) لما خمرت به المرأة رأسها من شقاق الحرير خاصة. والخمار كما يقول ابن مكي كل ماخمرت به الرأس من ثوب أو ما أشبهه، وفي الحديث: خمروا الآنية. وعن بلال أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان يمسح على الخفين والخمار.

ويبدو أن شيوع نوع من الأخمرة في ذلك العصر هو السبب المباشر في هذا التخصيص.

والخمار لفظ سار في لغة العرب في الزمن الحاضر، وبخاصة المسلمين المتدنيين، ولا يشترط أن يكون نوعا محددا من الأقمشة، فيطلق على القماش الذي تغطي به المرأة وجهها: (خمار).

---

(1) انظر: أولمان، استيفن، دور الكلمة في اللغة، ١٦٦.

(2) انظر: وهبة، مجدي، ومهندس كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٩ م ص ٨٤.

٣- السخينة

ومن أصناف الطعوم في القرن السادس عند العامة قولها: اشتريت (سخينة) وأكلت سخينة. لايعنون بذلك إلا اللحم، وليس اللحم أولى بهذه التسمية من غيره، بل كل ما سخن فهو سخين.. واسم السخينة مطلقا يقع عند العرب على طعام يتخذ من الدقيق، دون العصيدة في الرقة وفوق الحساء.

وهذا أيضا مما يمكن أن يفسر بأن سبب التسمية، ما أفرزه التغيير البيئي والاجتماعي، فـ(السخين) عند العرب قديما هو: المرق، و(المسخن) عند أهل فلسطين في العصر الحاضر: نوع من الطعام يتكون من الخبز والبصل والتوابل يؤكل باللحم أوالدجاج. والسَّخانة عند أهل عمان: طعام من الدقيق،وبعض الأعشاب، دون العصيدة في الرقة وفوق الحساء، يصنع للمرأة النُفَساء.

٤- الزَّهم والدَّسم

لاحظ ابن الجوزي أن "العامة لاتفرق بين أنواع الدسم أو الشحم، فالزهم من الطير، والدجاج، والبط، والدسم من دهن السمسم، والجوز، واللوز، والزيتون. والودك من الإبل والبقر والغنم "

وجاء في لسان العرب: " وقيل الزهم لما لايجتر من الوحش، والودك لما اجتر، والدسم لما انبتت الأرض كالسمسم وغيره "[١].

وهذه تفرقة من اللسان تشبه تفرقة ابن الجوزي. ويظهر أن الناس في عصرنا الحاضر يجنحون إلى العموم غالبا، وربما شاعت هذه التفرقة في مجتمعات معينة، لكن مرد ذلك الاستخدام وما شاع في المجتمع من استخدامات.

٥- اللَّبَن واللِّبَان.

يجعل العامة (اللبن) لبنات آدم كالبهائم، فيقولون: تداويت بلبن النساء، وشبع الصبي بلبن أمه. وذلك غلط، كما قال ابن قتيبة ومن تبعه من المصنفين، إنما يقال: لبن الشاة

---

(1) ابن منظور، ١٢/ ٢٧٨.

ولبان المرأة، قال الشاعر: أخي أرضعتني أمه بلبانها،

وجاء في بعض المصادر اللغوية: أن (اللبن) عام في كل شيء، و(اللبان) للمرأة خاصة.[1]

وفي المصباح المنير: اللبن: من الآدمي والحيوان جمعه ألبان. أما اللبان بالكسر كالرضاع. يقال: هو أخوه بلبان أمه، ولا يقال بلبن أمه، لأن اللبن هو المشروب.[2]، ولا تكاد تسمع كلمة (اللِّبان) في استخدام الناس، إنما المستخدم هو لبن للجميع.

٦- المَلَّة.

يقول ابن الجوزي: وتقول (أكلنا خبز ملة) والعامة تقول: أكلنا ملة، وهو غلط، إنما الملة: الرماد الحار.

وقد خطأ جمهرة من العلماء الناس في هذا الاستعمال، منهم الهروي (ت ٢٩١). يقول: "وأطعمنا خبز ملة، وخبزة مليلا، ولا تقل أطعمنا ملة، لأن الملة: الرماد، والتراب الحار. وخبز الملة هو الذي يدفن في الرماد الحار أو التراب الحار حتى ينضج"[3]

وقد أجاز البطليوسي: (أكلنا ملة) قائلا: "وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة، لأنها تطبخ في الملة، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب ويجوز أيضا أن يراد بقولهم: (أطعمنا ملة) أطعمنا خبز ملة، ثم يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، فإذا كان هذا ممكنا – ووجدت له نظائر – لم يجب أن يجعل غلطا".[4]

---

(1) انظر، ابن السِّيد : الاقتضاب ، ٣٠٦/١ الاقتضاب، ص، والجواليقي: ، موهوب بن منصور، شرح أدب الكاتب، تحقيق ودراسة: طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥ ص، ٢٤٥واللخمي ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ١٠١-١٠٢ والخفاجي، شرح درة الغواص.٥٧٦

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير٥٤٨/٢.

(3) الهروي، التلويح في شرح الفصيح، تصحيح: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٧، ص ٩٢.

(4) الاقتضاب، ١ /١٦٤.

وقال الجواليقي: " ومثله في القرآن والكلام كثير "(١).

ألفاظ مرتبطة بصفاتها.

ومما يتصل بالبيئة الاجتماعية، نقل الحريري ألفاظا لا تعرف معانيها إلا بوجود صفات أو شروط، فشرط أن يسمى الخدر خدرا – مثلا – أن تكون فيه امرأة، وإلا فهو ستر، وهكذا. فإن لم يجتمع لتلك الألفاظ مثل تلك الصفات، لا يصح أن تقع على تلك المعاني.(٢)

وفيما يلي خطاطة بهذه الألفاظ متضمنة ردّ الخفاجي على الحريري .

اللفظ	صفات اللفظ	رد الخفاجي على الحريري (٣)
أريكة أوسرير	إذا كانت عليها حِجْلة	قد يُسمى الفراش أرائك
خدر أوستر	اشتماله على امرأة	كل ما وارى الإنسان خدر
ذنوب أو دلو	أن تكون ممتلئة	يستوي الأمران: وجود الماء وعدمه
رُمح أو قَناة	ما ركب عليها سِنان	الرمح لا يسمى قناة
ظَعينة	الرّاكبة في الهودج	قد تكون ظعينة من غير هودج
كأسٌ أو قَدح	أن يكون فيه شراب	مجاز علاقته الحالية
نادٍ أو مَجلِس	أن يكون فيه أهله	يجوز أن يطلق على غيره مجازا
مائدة أو خوان	ماكان عليها طعام	يمكن باعتبار ما كان أو ما سيكون

يظهر للدارس أن ما ورد عن الحريري وابن الجوزي من ألفاظ لا تعرف معانيها إلا بوجود صفات أو شروط هي محل خلاف بين اللغويين القدماء أنفسهم؛ فقد ذهب ابن الأنباري إلى أن (الكأس) كلمة تشبه بالأضداد، وفي ذلك يقول: "قال ابن السكيت: قال أبوعبيدة: يقال للإناء: كأس وللشراب الذي فيه كأس. وقال الفراء: الكأس الإناء بما فيه.

(1) الجواليقي: شرح أدب الكاتب، ١١٧
(2) انظر: درة الغواص، ٢٦
(3) انظر: شرح درة الغواص، ص١٢٤

فإذا شرب الذي فيه لم يقل له كأس، بل يرد إلى اسمه الذي هو من الآنية.. وقال بعض المفسرين: الكأس: الخمر، يذهب إلى أنها اسم للإناء والخمر، ولهذا المعنى أنثت، قال الله عز وجل: ﴿ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ ﴾(1)". ويبدو أن الاستعمال وماشاع في المجتمع عصر الحريري وابن الجوزي فرض هذه المسميات مجردة من الصفات التي اشترطها الثعالبي في فقه اللغة (2)، ونقلها عنه السيوطي في المزهر (3)،ومما يعزز ما أقول أن رد الخفاجي جاء متساوقا وطبيعة الاستعمال في عصر الخفاجي وفي عصرنا الحاضر، وهذا يؤكد أن اللغة قابلة للامتداد والارتداد، وليست قوالب جلمودية، فلا يلتفت العامة والخاصة في عصرنا الحاضر إلى هذه الفروق التي اختطها الحريري وابن الجوزي من بعده ممن صنفوا في التصحيح اللغوي ، فالكأس تسمى بهذا الاسم سواء أكان فيها شراب أم لم يكن، وكذلك الظعينةأكانت في هودج أم لم تكن فيه .

---

(1) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠ ص ١٦٢-١٦٣، والآية ٤٦ من سورة الصافات.

(2) انظر: الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية، د.ت، ص ١٥-١٨

(3) انظر: ١/ ٤٤٩-٤٥٣

المبحث الثاني: ألفاظ الطبيعة

خطاطة بدلالة (ألفاظ الطبيعة الصامتة) التي نطق بها عامة القرن السادس

اللفظ	دلالته عند العامة	دلالته في كتب اللحن	المصدر	الصفحة
البَحْر	لما كان ملحًا	يطلق لما كان ملحا أو عذبا	تثقيف اللسان	٢١١
البَقْل	ما يأكله الناس دون البهائم	كل نبات اخضرت له الأرض	التكملة	١٣-١٤
الحَشِيش	العُشْبُ اليابس والرَّطْب	العشب اليابس والرطب	تثقيف اللسان	١٩٧
الخَرْوع	نبت خاص	شجرة السمسم الهندي	التكملة	١٣
الدَّوالي	جميع الأعناب	جنس من الأعناب	تثقيف اللسان	٢٠٥
الرِّيح والرياح	لافرق بين الريح والرياح	الاحتكام إلى السياق	درة الغواص	٩٤-٩٥
الغَيْثُ والمَطَر	التسوية بين الغيث والمطر	ما مكان في أيامه غيث.	تقويم اللسان	١٤٣
الفَيء والظِّل	لافرق بين الظل والفيء	الفيء من بعد الزوال والظل من أول النهار إلى آخره	تقويم اللسان	١٤٦
هاجَ الزَّرْع	الزرع الخشن الغليظ	اليابس والمصفر	تثقيف اللسان	١٩٧
اليَقْطِين	القَرْع خاصة	غلب الاسم على القرع	التكملة	١٢

التحليل:

أ- ألفاظ الطبيعة الصامتة.

١-البَحْر.

وقف ابن مكي على قول العامة (بحر) لما كان ملحا خاصة، والبحر يكون للعذب والملح. قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ {الفرقان: ٥٣}. ويرد ابن هشام اللخمي بأن القول صحيح، وأن العامة لا تلحن بخلافه لقول جماعة من كبار أهل اللغة به "قال ابن دريد: الأصل في البحر أنه الماء المالح، ثم قالوا لكل ماء كثير بحر"(١).

وجل المصادر جاء فيها: أنّ البحر: الماء الكثير، أو الملح فقط، وقد غلب عليه حتى قل في العذب، وماء بحر: ملح قل أو كثر، ومنهم من سماه بحرا لسعته وانبساطه.. وقال فعلى هذا يكون البحر للملح والعذب،... وقال الأزهري: كل نهر لاينقطع ماؤه مثل دجلة والنيل وما أشبههما من الأنهار العذبة الكبار، فهو بحر"(٢).

ولفظ البحر عند أهل الخليج العربي الخالية من الأنهار لا يطلق إلا على ما كان ملحًا وقد يطلق البحر في مصر على النيل.

٢-البَقْل.

يرى الجواليقي أن العامة تذهب إلى أن البقل ما يأكله الناس خاصة دون البهائم من النبات الذي لا يحتاج إلى طبخ، وليس كذلك. إنما البقل العشب وما ينبت الربيع مما تأكل البهائم والناس.. يقال: منه بقلت الأرض، وأبقلت لغتان فصيحتان.. والفرق بين البقل ودَقّ

(1) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخمي، تحقيق، عبدالعزيز مطر، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ٥١-٥٢.

(2) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص١٦، وابن منظور. لسان العرب، ٤/٤١-٤٢، والفيروزأبادي، ٤٤١- ٤٤٢.

الشجر؛ أن البقل إذا رُعِي لم يبق له ساق والشجر تبقى له سُوق وإن دَقّتْ.

أما ابن الجوزي فيرى أن البقل هو العشب، وما ينبت الربيع وما يأكله الناس والبهائم، وليس هو شيئا منها بعينه، كما ذهب العامة، حين تخص بذلك النبات المعروف الذي يأكله الناس.[1] ودلالة البقل عامة عند معظم معجمات اللغة فالبقل كل نبات اخضرت له الأرض.[2] والدارس يرى أن مقارنة العامة، ووضعهم الثوم والفوم في الآية الكريمة: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ ٱلْأَرْضُ ﴾ { البقرة /٦١} هو السبب لهذا التخصيص.

٣-الحشيش.

تطلق العامة اسم (الحشيش) على جميع العشب يابسه ورطبه وهو خطأ. إنما يقال للرطب: رُطْب وخَلى. والحشيش: اليابس فقط. وعند ابن مكي: " أنهم يقولون للحشيش اليابس، وليس كذلك إنما العشب الأخضر من المرعى "[3] فأصل الحشيش هو اليابس فقط. وقال ابن سيده: إن هذا قول جمهور أهل اللغة، ومن الأقوال من تؤيد ما تذهب إليه العامة من أن دلالة الحشيش للرطب واليابس [4]

ويمكن حمل قول العامة على إرادة المجاز في الاستعمال باعتبار ما سيكون.[5]

٤-الخَرْوع.

يقول الجواليقي: "وتذهب العامة إلى أن (الخروع) نبت بعينه، ويفتحون خاءه، فيخطئون في لفظه ومعناه. وإنما الخروع كل نبت يتثنى، أي نبت كان، ولهذا قيل للمرأة اللينة الجسد خريع. ومنه حديث أبي سعيد الخدري: لو سمع أحدكم ضغطة القبر لخرع،

---

(1) تقويم اللسان، ٧٩

(2) انظر: الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ٥٦-٥٧، وابن منظور، لسان العرب، ١١/٦٠- ٦١

(3) ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٩٧

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/٢٨٢-٢٨٣

(5) انظر: رضا. أحمد، قاموس رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١، ١٣١

أي انكسر وضعف".

وتشير معظم المراجع إلى أن (الخروع) نبت ليّن، دون أن تذكر عمــوم الدلالــة.(١) وذهبت بعض المعاجم إلى تخصيص دلالة هذا اللفظ وتعميمه " فالخروع هو الشجرة التي تحمل حبا كأنه بيض العصافير يسمى السمسم الهندي، وخاصيته إسهال البلغم.. وكــذلك يقال: كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب، وكل ضعيف رخو فهو خروع.(٢)

ويظهر أنّ ما ذكره الجواليقي من استشهاد بالحديث الشريف لدلالة (الخَرْع)، وهــو الانكسار والضعف انتقلت إلى لغة العامة في أجزاء من عُمان والإمارات، فهم يستعملون (خرع) بتصرفاتها: اخْترعت، وخَرّعني، ويخرّع، يعنى أخافني وأفزعني.

٥- الدَّوَالي.

يذكر ابن مكي أن العامة تقول للكروم: (دوالي) وللواحدة: دالية، وليس كذلك – على رأي ابن مكي –؛ لأن الدالية هي التي تدلو الماء من البئــر والنهــر، وهــي كالــدولاب والناعورة، ونحو ذلك.

وردّ ابن هشام اللخمي على ذلك فقال: الدوالي، وهو ما أنكره ابن مكي أصلا. أمــا قول العامة فهو في تعميم دلالة الدوالي لتشمل جميع الأعناب، " فقد حكى أبو حنيفــة أن الدوالي جنس من أعناب أرض العرب – وهو المعرش – فإذا كانت العرب تسمي جنــسا من أعنابها الدوالي، فلا معنى لإنكاره على العامة، إلا أن العامة تعم بهذا الاســم جميــع الأعناب، وهو عند العرب واقع على جنس مخصوص".(٣)

٦-الريحُ والرِّياح.

يذكر الحريري فرقا بين الريح والرياح. وهو ما استمد من القرآن الكريم فقد ذكــر أهل التفسير أنه لم يأت في القرآن لفظ الإمطار، ولا لفظ الريح إلا في الشر، كما لم يأت

---

(1) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ١٠٨، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٩٢٠.
(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٦٧/٨-٦٨.
(3) المدخل إلى تقويم اللسان (تحقيق الضامن)، ٤٣-٤٤.

لفظ الرياح إلا في الخير"[1].

وقد أخذ هذا الاستخدام مجالا للنقاش بين العلماء، فمن قائل إن عامة المواضع التي ذكر الله تعالى فيها إرسال الريح بلفظ الواحد هو عبارة عن العذاب، وكل موضع ذكر فيه بلفظ الجمع هو عبارة عن الرحمة.[2]

ومن الواضح أن الفرق ناشئ من النظر في سياق ورود كل من (الرِّيح) و(الرِّياح) في القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية، فالريح وردت في القرآن الكريم في الخير والرحمة كما في ﴿ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ { يونس: ٢٢}، و﴿ ٱلرِّيحَ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً ﴾ { ص: ٣٦ } ﴿ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ ﴾ {الشورى: ٣٣}، وهي هنا سبب للرحمة إن هبت، وللعذاب إن سكنت. أما (الرياح) فقد وردت في سياق البشرى والخير، وحمل السحاب والتلقيح، وغير ذلك من وجوه الرحمة.[3]

٧ - الغَيث والمَطر.

ومن الفروق التي يرى ابن الجوزي أن العامة في زمنه لم تراعها الفرق بين الغيث والمطر. فقال: " للمطر إذا جاء في أيامه غيث، فإن لم يكن في أيامه فهو مطر، والعامة تسوي بينهما "

"ومن أنواع المطر شدة وضعفا: (الوَابِل) وهو أشدها، و(الطَّلّ) أضعفها، وما بينهما كثير، فإذا دام مع سكون فهو الدِّيمَة، والضَّرْب فوق ذلك قليلا، والهَطَل فوقه، وإذا زاد فهو الهَتَلان والتَّهْتَان " [4]

---

(1) انظر: درة الغواص، ٩٤-٩٥.

(2) انظر: الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، ٢٠٦.

(3) انظر: الأعراف، الآية ١٥٤، والفرقان، الآية ٤٨، وفاطر الآية ٩، والنمل الآية ٦٣، والروم الآية ٤٦، والحجر، الآية ٢٢.

(4) انظر: الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، البابي الحلبي ١٩٧٤ ص ٢٨٣-٢٨٥.

أما (الغيث) فهو ما أحيا الأرض بعد المحل، أو عند الحاجة إليه، وقيل: هو المطر الخاص بالخير الكثير، لأنه يغاث به الناس.(١)

ويذكر ابن منظور أن " الغيث: المطر والكلأ، وقيل: الأصل المطر الخاص بالخير الكثير، لأنه يغاث به الناس".(٢)

ويتضح مما سبق أن الغيث مرادف للمطر، كما تتحدث عنه معظم المصادر، وهو عند العامة في زماننا هذا كذلك.

٨-الفَيءُ والظِّلّ

يرى ابن الجوزي أن " الفيء لا يكون إلا بعد الزوال، وسمي فيئا لأنه ظل فاء من جانب إلى جانب، فأما الظل فمن أول النهار إلى آخره، لأن معنى الظل: الستر. والعامة تسمي الفيء ظلا ولا تفرق".

ويخطئ الحريري الناس حين يقولون: "جلس في فيء الشجرة. والصواب أن يقال: في ظل الشجرة كما جاء في الأثر. قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –:إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام فما ينقطع... وقد فصل بعضهم أنواع الاستظلال فقال: "يقال استظل من الحر، واستذرى من البرد، واستكن من المطر.(٣) ويرى الخفاجي أن الذين صوبوا العوام، قد استندوا إلى أن الفرق بين الظل والفيء قريب، وإنْ ذهب إليه بعض اللغويين. فهما يستعملان بمعنى واحد!! إمّا لترادفهما، كما هو مذهب أهل اللغة أو هو على التوسع والتسمح، ولهذا قال: إن الفيء وإن كان على ما ذكره المصنف، لا يمتنع أن يقع موقع الظل، حيث كان ظلا يستظل به، فيقال: فيء الشجرة؛ أي: ظلها، وعليه قول الجعدي في أهل الجنة:[من الخفيف]

فَسَلامُ الإلهِ يَغْدُو عليْهِم وفُيُوءُ الفِردَوسِ ذَاتِ الظِّلالِ

---

(1) انظر: المصدر السابق، ص ٢٨٣.
(2) انظر: لسان العرب، ٢/٢٥.
(3) درة الغواص، ١٠٩-١١٠.

"فأوقع الفيء موقع الظل، وإن كان الفيء أخص منه، ألا ترى أن الجنة لا شمس فيها حتى يكون فيها فيء..."(1)

والخلاصة أن الظل أعم من دلالة الفيء (2)، وكلمة الفيء أخص فإن " كل موضع يكون فيه الشمس، فتزول عنه، فهو ظل وفيء، وقيل: الفيء بالعشي والظل بالغداة، فالظل ماكان قبل الشمس والفيء ما فاء بعدها "(3)

ويتفاوت الناس في العصر الحاضر في استخدام كل من لفظي (الظل) و(الفيء) فلا أكاد أسمع أحدا من عمان يطلق لفظ (الفيء) بل يستعمل الظل دائما، وكذلك في مصر. وكلمة (الفيء) هي المستعملة دائما في شمال الأردن، وقلما يستعملون (الظل).

٩-هاج الزرع.

يروي ابن مكي عن أهل زمانه أنهم يقولون: (هاج الزرع) إذا غلظ وخشن لا يعرفون فيه غير ذلك. وإنما هاج: تصوح وجف. قال تبارك وتعالى: ﴿ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ﴾ { الزمر /٢١}.

وفي معجمات اللغة: " أن هاج البقل هياجا: يبس واصفر وطال، فهو هائج" (4).

١٠-اليقطين.

يقول الجواليقي: "وتذهب العامة إلى أن (اليقطين) هو القرع خاصة، وليس كذلك. إنما اليقطين كل شجر انبسط على وجه الأرض، ولا يقوم على ساق، مثل القرع والقثاء والبطيخ ونحو ذلك. قال سعيد بن جبير: كل شيء ينبت ويموت من عامه فهو يقطين".

وما يقوله العامة ورد في تفسير التنزيل العزيز في قوله تعالى: ﴿ وَأَنۢبَتۡنَا عَلَيۡهِ

---

(1) شرح درة الغواص، ٣٦٠.

(2) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٢٩٠.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤١٥/١١، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ١٣٢٨-١٣٢٩.

(4) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٣٩٥/٢-٣٩٦، والفيروزأبادي، القاموس المحيط،٢٧٠

شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ ﴾ { الصافات/ ١٤٦ } قال ابن عباس هو ورق القرع، وكذلك قال الأزهري: اليقطين: شجر القرع.[١]

وفي القاموس المحيط: "اليقطين: كل شجر لا يقوم على ساق، واليقطينة: القرعة الرطبة " [٢]

وما ورد في القاموس تعميم وتخصيص. فاليقطين عند العرب كل شجرة تبسط على وجه الأرض، ولا تقوم على ساق، لكن غلب استعمال اليقطين في العرف على الدباء والقرع.[٣]

وهذا اللفظ، وهو (القرع) هو الشائع والمتداول في عُمان، ولا يعرفالنساس هناك اليقطين إلا في لغة الأدب.

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٥/١٣

(2) الفيروزأبادي، ٥٨١

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٤٥/١٣.

ب- ألفاظ الطبيعة المتحركة.

اللفظ	دلالته عند العامة	دلالته في كتب اللحن	المصدر	الصفحة
أشْهَب	للفرس الأبيض	لون بياض في سواد	تثقيف اللسان	٢٠٢
إنسان	الإنسان للذكر فقط	يدل على الذكر والأنثى	تثقيف اللسان	٣٥١
بَعير	بعير يختص بالذكر	يقع على الذكر والأنثى	تثقيف اللسان	٢١٠
بَهيم	الأدهم من الخيل	على كل لون خالص	تثقيف اللسان	٢١٠
الحَمَام واليَمَام	المقيمة في البيوت	خلاف بين الحمام واليمام	تقويم اللسان	٩٥
الرّاحلة	الناقة النجيبة	تقع على الجمل والناقة	درة الغواص	٢٤٢
الشّاة	الأنثى من الضأن	الذكر والأنثى، الضأن والماعز	تثقيف اللسان	٢٠٩
صَقْر	نوع من سباع الطير	كل طائر يصيد	تثقيف اللسان	٢٠٨
الغَنَم	الضأن خاصة دون المعز	اسم للضأن، والمعز	تثقيف اللسان	٢٠٩
مِلْواح	الفرس القليل اللحم	السريع العطش والضعيف	تثقيف اللسان	١٩٨
النّاب	الإبل الذكر والأنثى	المسنة من النوق	تثقيف اللسان	٢١٥
النِّعم والأنعام	لافرق بين النعم والأنعام	إلغاء الفرق للتغليب	درة الغواص	٢٤٠

التحليل

١- أشهب.

يقول ابن مكي: "وتقول العامة للفرس الأبيض (أشهب)، وليس كذلك. إنما يقال: أبيض وقرطاسي، فأما الشهبة فهي سواد وبياض، ومنه يقال: فرس أشهب، إذا اختلط فيه السواد والبياض".

وتذكر بعض المصادر أنّ (الشهب) لون بياض يصدعه سواد في خلاله، كالشهبة، لا البياض الصافي كما وهم فيه بعض.

وأنشد: " وعلا المفارق ربع شيب أشهب " ومن المجاز: سنة شهباء، والشهبة في ألوان الخيل هي أن تشق معظم لونه شعرة أو شعرات بيض"(١).

٢- إنسان

يقول ابن مكي: "ومما قصروه على واحد أن (الإنسان) يقع على الرجل والمرأة، وليس هو الرجل فحسب".

وجاء في بعض معجمات اللغة: "ويقال للمرأة أيضا إنسان ولا يقال إنسانة، والعامة تقوله: وسمع في شعر كأنه مولد."(٢)

بينما يذكر معجم تاج العروس: أن قلة ورودها في الفصيح لا تقتضي إنكارها وأنها عامية.(٣)

وبناء على ماسبق فإن استعمال الناس في زماننا (إنسانة) للمرأة هو المسموع عن العرب، ويظهر أن الناس في اللغة اليومية المتداولة تركوا استعمال (إنسان) للدلالة على المرأة نهائيا، واكتفوا بقول (إنسانة)، وكذلك (زوجة) بدل (زوج)

---

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ١/٥٠٨-٥١٠، و ١١/٣٥٣-٣٥٤.

(2) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٦٨٣، وابن منظور، لسان العرب، ٦/ ١٣.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٥/٤٠٨-٤١٠.

٣- بعير.

يرى ابن مكي أن (البعير) يقع على الجمل وعلى الناقة.

وفي معجمات اللغة: "البعير: الجمل البازل، وقد يكون للأنثى، كما حكي عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري، وصرعني بعيري، أي: ناقتي".[١]

وروي عن الأزهري: " هذا كلام العرب، و لكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة. ووقع في كلام الشافعي – رضي الله عنه – في الوصية: لو قال: أعطوه بعيرا لم يكن لهم أن يعطوه ناقة، فحمل العير على الجمل، ووجهه أن الوصية مبنية على عرف الناس، لا على محتملات اللغة التي لايعرفها إلا الخواص".[٢]

وما مضى دليل على شيوع تذكير (البعير) دون تأنيثه، ويظهر أنه يؤيد اتجاه الناس في استعمال (بعير) للجمل حسب. وهذا ما هو شائع مستعمل في لغة الناس اليوم.

٤ – بهيم.

يقول عامة صقلية في القرن السادس للأدهم من الخيل :(بهيم) خاصة دون سائر الألوان. و(البهيم) يقع على كل لون خالص لا يخالطه غيره. يقال: أشقر بهيم، وورد بهيم، كما يقال أدهم بهيم. [٣]

ويرى الخفاجي في شرح درة الغواص: أن ما قاله الحريري من تخطئة الناس إذ يخصون الأسود بالبهيم ليس إلا قولا لبعض أهل اللغة، على حين أن هناك من خصه فقال: البهيم: الأسود، وبه جرى الاستعمال فليس ما أنكره بمنكر.[٤]

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/ ٧١، والفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، جزءان في مجلد واحد، (د.ط) بيروت (د. ت)، ١/ ٥٣،والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٤٤٩.

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير ٥٣/١.

(3) انظر: الحريري، درة الغواص، ٢٤٣، وابن الجوزي، تقويم اللسان، ٨٤.

(4) ص ٦٩٥.

٥-الحمام واليمام.

يقول ابن الجوزي: إن العامة في زمانه تخص (الحمام) بالدواجن التي تستفرخ في البيوت. وذلك غلط، لأن الحمام ذوات الأطواق وما أشبهها مثل الفواخت، والقماري والقطا. أما الدواجن فهي وما شاكلها من طير الصحراء(يمام).

وتتحدث المعاجم عن الحمام واليمام ففي اللسان عن ابن سيده: الحمام من الطير البري الذي لا يألف البيوت. وعن الجوهري: الحمام عند العرب ذوات الأطواق وعند العامة الدواجن فحسب". وفي لسان العرب أيضا: روى الأزهري عن الشافعي أنه جعل اسم الحمام واقعا على كل الورق الأهلية، والمطوقة الوحشية، لأعلى ما كان ذا طوق فحسب. وعن الأصمعي: والدواجن التي تستفرخ في البيوت حمام أيضا، وأما اليمام فهو الحمام الوحشي، وهو ضرب من طير الصحراء".[1]

وجاء لدى ابن السيد عن أبي حاتم أن الفرق بين الحمام الذي عندنا واليمام أن أسفل ذنب الحمامة مما يلي ظهرها مائل إلى البياض، وكذلك حمام الأمصار، وأسفل اليمامة لا بياض فيه.[2]

ويتضح أن ما ورد من قول المعاجم دوران الفرق حول ثلاثة أمور :

أولها: عموم دلالة (الحمام).

ثانيها: صحة تخصيص الحمام الذي يألف البيوت وعدمه.

ثالثها: الخلاف حول الفرق بين الحمام واليمام.

---

(1) ابن منظور، ١٢/١٥٨-١٥٩.

(2) أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩، ١/١٥٦.

٧- الراحلة

يقول الحريري: "إن الناس يتوهمون (الراحلة) اسم يختص بالناقة النجيبة، وليس كذلك. بل الراحلة تقع على الجمل والناقة، لأن الهاء فيها للمبالغة، كالتي في داهية وراوية".

وفي مصادر اللغة أن الراحلة: البعير الذي يصلح للارتحال، والمركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى.[١]

٨-الصقر

ينقل ابن مكي عن عامة زمانه فيقول: " ويقولون لضرب من سباع الطير (صقر)، والصقر: كل ما يصيد من سباع الطير. وقد زعم قوم أن كل ما يصيد يقال له صقر، إلا النسر والعقاب."

وتقول معجمات اللغة إن الصقر كل شيء يصيد من البزاة والشواهين، والطائر الذي يصاد به من الجوارح.[٢]وكل طائر يسمى صقرا، ماخلا العقاب والنسر[٣].

٩-الغنم.

لا تعرف العامة- كما يرى ابن مكي – (الغنم) إلا الضأن خاصة دون المعز، وليس كذلك، إنما الغنم اسم للضأن والمعز جميعا.

وهذا التخصيص شائع في عهود تالية، حيث ابتدع العامة كلمة (غنمة) للدلالة على أنثى الضأن.[٤]

---

(1) انظر: الراغب، المفردات، ١٩١، والزمخشري، أساس البلاغة، ١٥٨، وابن منظور، لسان العرب، ٢٧٧/١١.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٤/ ٤٦٥، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٥٤٦.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣٤١/١٢، والحاشية في الصفحة نفسها.

(4) معجم الأغلاط، ص ٤٩٢.

١٠- الفرس

يقصر الناس زمن ابن مكي (الفرس) على الذكر من الخيل. والفرس يقع على الذكر والأنثى وكذلك الجواد.

وفي بعض معجمات اللغة حكاية عن ابن جني أنه يقال: (فرسة) للمؤنث بزيادة التاء. وعن ابن الأنباري: أنهم ربما بنوا الأنثى على الذكر فقالوا فيها فرسة، وحكاه يونس سماعا عن العرب.(١)

١١- ملواح

وتقول العامة للفرس القليل اللحم المضطرب الخلق (ملواح) وليس كذلك إنما الملواح: السريع العطش.

وذكرت المصادر في هذه الدلالة ثلاثة أقوال: فالملواح العظيم الألواح وهي ذراعاه وساقاه وعضداه، والملواح الضامر، ذكرا كان أو أنثى، منه امرأة ملواح ودابة ملواح، إذا كان سريع الضمر، وروى ابن الأثير أن اسم فرس النبي - صلى الله عليه وسلم - (ملاوح) وهو الذي لا يسمن والسريع العطش.(٢)

١٢-النعم والأنعام.

لا يفرق الناس في زمن الحريري بين النعم والأنعام، وقد فرقت بينهما العرب، فجعلت النعم اسما للإبل خاصة، أو للماشية التي فيها الإبل، وقد تذكر وتؤنث.وجعلت الأنعام اسما لأنواع المواشي من الإبل والبقر والغنم، حتى إن بعضهم أدخل فيها الظباء، وحمر الوحش تعلقا بقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ ﴾. { المائدة : ١}

---

(1) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٦/ ١٥٦، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٧٢٥، والزبيدي، تاج العروس، ١٦/ ٣٢٣.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١/٥٠٨-٥١٠.

ويرى الخفاجي أن إلغاء الفرق إنما هو للتغليب، إذ غلبوا النعم على غيرها، فحينئذ لا فرق في الحقيقة بينهما.(١)

وفي لسان العرب: " النعم الإبل خاصة، والأنعام الإبل والبقر والغنم، وأن العرب إذا أفردت النعم لم يريدوا بها إلا الإبل، فإذا قالوا الأنعام أرادو بها الإبل والبقر والغنم. ومما يؤيد ورود (نعم) للدلالة على الإبل والبقر والغنم ماجاء في قوله تعالى: ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ { المائدة: ٩٥}وقد ذكر الأزهري أنه دخل في النعم ههنا: الإبل والبقر والغنم. كما أن الفراء ذهب إلى أن (الأنعام) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ { النحل :٦٦} هي بمعنى النعم (٢).

(1) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ٦٨٨-٦٨٩

(2) انظر: ابن منظور: ٥٨٥/١٢

المبحث الثالث: ألفاظ السلوك والمعاملات

ألفاظ السلوك والمعاملات

اللفظ	الدلالةعند العامة	الدلالة في كتب التصحيح	المصدر	الصفحة
البِشارة	الاستعمال في الخير	تستعمل في الخير والشرّ	درة الغواص	١٦٧-١٦٨
بَهْنَانة	المرأة البلهاء	الضاحكة المتهللة	التكملة	١٥
التَّطْفيف	التوفية والزيادة	القلّة والنقصان	تثقيف اللسان	٢٠٥
التَّقْييض	يستعمله العامة في الخير	لا يكون إلا في الشر	تثقيف اللسان	٢١٥
الحِلْم	الصفح والتغاضي	الحليم الصفوح والعاقل	تثقيف اللسان	٢١٢-٢١٣
الدَّلالة والدِّلالة	العامة لا تفرق بين دلالة اللفظين	الدَّلالة بالفتح: أدلة العلم، وبالكسر: دلالة السمسار.	تثقيف اللسان	٢٤١
سائلة	من تكثر السؤال	لا يستعمل اسم الفاعل بل صيغة المبالغة	درة الغواص	١٠٥
الصَّلَف	التِّيه	قلة الخير	التكملة	١٥
ظَرِيف	الرجل الحسن اللّباس	الرجل الحسن المنطق والجسم	التكملة	١٠
لَئِيم	البخيل بخاصة	لمن جمع مهانة النفس والأصل	تقويم اللسان	١٧٩
مُتَقَتِّية	المرأة الفاجرة	الفتاة المراهقة	التكملة	١٦
مُطَهَّمَة	المرأة الكهلة المسترخية اللحم	التامة المكتملة الخلق	تثقيف اللسان	٢٠٢
المُقْرِف	البخيل	من أمه كريمة وأبوه ليس كذلك	تثقيف اللسان	٢٠١
نَشِب ونَشَم	نَشَب: بدأ في إثارة الشرّ	نَشَم: بدأ في إثارة الشرّ	درة الغواص	٣٤-٣٥
النَّوَى	تطلق اللفظة على كل مسافر	من فارق أحبابه	تقويم اللسان	١٨١
الهَوَى	استعماله في الخير والشر	الهوى لايستعمل إلاّ في الشر	تثقيف اللسان	٢١٦

الهَارِبُ والآبِق	لاتفرق العامـــة بـــين اللفظين.	الهارب: الذاهب مع خوف، الآبق: من ذهب دون خوف.	تثقيف اللسان	١٩٩
وحق الملح	مايؤتدم به	الرّضاع لاغير	درة الغوّاص	٩٥

التحليل

١-البِشَارة.

ذكر الحريري في درة الغواص أن الناس في زمنه يستعملون كلمة (البشارة)، وهــو يلاحظ أن أكثر اللغويين يرون أن (بشرته) لا يستعمل إلا في الإخبار بالخير، وليس الأمر كذلك عنده، بل قد تستعمل في الإخبار بالشر، وذهب إلى ذلك محتجا بأمرين أحدهما قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ { آل عمران / ٢١، والتوبه / ٣٤، والانشقاق /٢٤ } والآخر أن الأصل في البشارة والتبشير هو تغيّر في بشرة المبشر بهـا، وقـد تتغيـر للمساءلة بالمكروه كما تتغير عند المسرّة بالمحبوب... إلا أنه إذا أطلق لفظها وقع علـى الخير. كما أن النذارة تكون عند إطلاق لفظها في الشرّ.

وقد لخّص الخفاجي في شرح درّة الغواص المسألة فقال: " وما ذكروه من اســتعمال البشارة في الشرّ كما في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ غير مــرضٍ عنــد المحققين من أهل العربية وأصحاب المعاني. والآية عندهم من قبيل الاستعارة التهكميــة، أو من باب: تحية بينهم ضرب وجيع. وفيها مذهبان آخران، فقيل: إنها تعم الخير والشر، وقيل: إذا أطلق فهو مخصوص بالخير، كما إذا قيّد به، فإنها قيد بمعمول جاز استعماله في الشرّ أيضا".[1]

وعلق يوهان فك في كتابه العربية على احتجاج الحريري بالآية الكريمــة الــسالفة الذكر قائلا: "أمّا قوله: إن البشارة بالكسر تستعمل في الشرّ كذلك، فقد اعتمد في هذا على

(1) شرح درة الغواص، ٥٠٩-٥١٠.

حالةُ التهكم باستعمال الضد في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [1]

والرأي أن أصل البشارة أن تكون بالخير، وقد تكون بالشرّ لضرب من التهكم، كما هو ديدن الناس في زمننا في قولهم: أبشرك، الموضوع لم ينجز

٢-بهنانة.

لاحظ الجواليقي أن العامة يستعملون كلمة (بهنانة) في الذّم، ويعنـون بهـا المـرأة البلهاء. وليس كذلك– كما يقول – إنما البهنانة صفة تمدح بها المرأة. يقال امرأة بهنانـة: إذا كانت ضاحكة متهللة، وقيل: هي الطيبة الرائحة الحسنة الخلق، السمحة لزوجها.

ويظهر لي أن مابدر من تصرفات تلك المرأة من حسن ودلال قاد فئة من المجتمـع عصرئذ إلى عدّها بلهاء.

٣- التَّطفيف

لاحظ ابن مكي أن (التّطفيف) عند عامة زمانه هو التوفية والزيادة، لا يعرفون فيـه غير ذلك، ويقولون: إناء مطفف أي ملآن، حتى فاض أو كاد، وليس كذلك. إنما التَّطفيف: النقصان. وعلى الرغم من أن معظم المعجمات تقتصر على دلالة النقصان.[2]

فقد وردت إشارات تدل على استخدام (التَّطفيف) بمعنى الوفاء والنقص. يقول ابـن الأعرابي: "وإناء طفّان: ملآن. وفي موضع آخر:"التطفيف يكون بمعنى: الوفاء والنقص، وكذلك يمكن أن نضع معنى (طفّ) علا ورفع في الحسبان".[3]

٤- التقبيض

يقول عامة صقلية في القرن السادس: " لولا أن الله قيضك لي لهلكت " وذلك غلط – كما يقول ابن مكي – إنما (التقبيض) لا يكون إلاّ في الشرّ. وخالفت المصادر ماذهـب إليه ابن مكي فذكرت أن (قيّض) الله الشيء: أتاحه وجاء به، وقدره، دون ذكر للـشرّ أو

---

(1) ص ٢٢٨.

(2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية، ٤١٠-٤١١.

(3) انظر: ابن منظور: لسان العرب، ٩/٢٢١-٢٢٣.

الخير.[1]

ويظهر لي أن من قصر دلالة (التقييض) على الشرّ تأثّر بالقرآن الكريم في قولــه تعالى: ﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ ﴾ قُرَنَآءَ {فصلت /٢٥ }.

٥- الحِلم.

يقول ابن مكي: لا يعرف العامة (الحلم) إلا الصفح والتغاضــي. والحلــيم يكــون: الصفوح، ويكون العاقل وإن كان منتصفا لنفسه غير صفوح، قال الله عــز وجــل: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم ﴾ { الطور /٣٢}.

والحلم من علامات العقل عند الراغب الأصفهاني. فالحلم عنــده: " ضــبط الــنفس والطبع عن هيجان الغضب، وجمعه: أحلام. قال الله تعالى: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم ﴾. قيل: معناه عقولهم، وليس الحلم في الحقيقة إلا هو العقل، لكن فسروه بذلك لكونــه مــن مسببات العقل "[2].

وعند أبي هلال العسكري: " أصل الحلم في العربية: اللين، ورجل حليم أي لين في معاملته في الجزاء على السيئة بالأناة.. ويقال: حلم عنه إذا أخّر عقابه، وعفا عنه، ولــو عاقبه كان عادلا، وقال بعضهم ضد الحلم: السَّفه، وهو جيد؛ لأن السّفه خفة وعجلة، وفي الحلم أناة وإمهال "[3] والمرجح أن العقل هو سبب الحلم، والاستعمال يرجع إلى أصــل الدلالة.

---

(1) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص٥٥٩،، والفيروزأبــادي، القــاموس المحــيط، ص٨٤٢ والفيومي، المصباح المنير، ٥٢١/٢.

(2) المفردات، ١٢٩.

(3) الفروق في اللغة، ص١٩٤.

٧- الدَّلالة والدِّلالة.

ينقل ابن مكي عمن أسماهم بالمتفصحين قولهم: ما دلالتك علي؟ بكسر الدال. والدلالة بفتحها – كما تقول العامة – أفصح.

وللفعل (دلّ) مصدران مفترقان، أحدهما: الدَّلالة بالفتح، ويشير إلى أدلة العلم، والآخر الدلالة بالكسر، ويشير إلى دلالة السمسار، ودليل الطريق. وهذا المصدر جعلوه من الصناعات أي فعالة الذي يدل على صناعة أو حرفة.(١)

وانتهى أحد الدارسين المحدثين إلى أن معظم المعاجم تذكر مصادر دله على الشيء دلالة، بالكسر والفتح والضم، وانفرد بعضها بالقول إن فتح الدال أعلى، أما أجرة الدلال فهي الدلالة بالكسر والفتح، كما نصت معظم المعاجم أيضا. وأجاز عبد القادر المغربي دلالة بالضم. كذلك نجد أن المعاجم أجازت في حرفة الدلال الدلالة بالكسر والفتح.(٢)

٨- سائلة.

خطأ الحريري قول الناس لمن يكثر السؤال من الرجال:(سائل)، ومن النساء: (سائلة)، لأن الصواب عنده هو(سآل)و(سآلة).

وقد ردَّ الخفاجي: "بأن باب (فاعل) كضارب وقاتل عام لكل من صدر منه الفعل قليلا كان أو كثيرا، فلا يمتنع أن يقع (فاعل) موقع (فعال) المختص بالكثير لعمومه. ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ { المعارج: ٢٤-٢٥} لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قل سؤاله. ومثله صفات الخالق والخلاق والرازق والرزاق، والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر، يعني أن فاعلا لو اختص بالقليل لم يصح إطلاقه عليه تعالى في مثل قوله: ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ {

---

(1) ابن مكي، تثقيف اللسان، ٢٤١.

(2) انظر: العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤ ص ٢٢٧.

الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢ } والكثرة في مثله باعتبار التعليقات.." [1]

وتحول اسم الفاعل (فاعل) وما يصاغ من فوق الثلاثي إلى الدّلالة على الـصفة أو المبالغة أمر وارد، وليس بمنكر؛ لأن اسم الفاعل يدل على من قام بالفعل قليلا كـان أو كثيرا، فما يتحدث به الناس ويقولون: (شاعر) و(سائل) و(كاتب) و(حاجـب) و(عامـل) يشير إلى الكثرة في الحدث والاتصاف به، ومن هذا ما رواه سيبويه عن شيخه الخليل في قوله: "وسألته عن قولهم: موت مائت، وشغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنما يريـدون المبالغة والإجادة، وهي بمنزلة قولهم: هم ناصب، وعيشة راضية في كل هذا " [2].

٩-الصّلف

تذهب العامة إلى أن (الصّلف) هو: التيه. والذي حكاه أهل اللغة في الصلف: أنه قلة الخير. يقال: امرأة صَلِفة: قليلة الخير، لا تحظى عند زوجها.

وتشير مصادر اللغة إلى أن (الصّلف) قريب من التيه والكبرياء. فعن الليث: الصّلف مجاوزة قدر الظرف والبراعة والادعاء فوق ذلك. وعن الخليل: الصّلف: مجاوزة قـدر الظرف، والادعاء فوق ذلك تكبرا، وأنه يدل على الغلو في الظرف والزيادة على المقدار مع تكبّر، وقيل: إنه مولّد.[3]

ولا يزال بعض العامة في زماننا يقولون: رجل (صَلِف)، ويعنون به متكبر جـاف شديد، وربما لقب أحدهم بـ (الصّلف).

١٠- ظَريف.

وتذهب العامة في القرن السادس إلى القول: فلان (ظريف) إذا كان حسن اللبـاس، وليس كذلك – حسبما يرى علماء التصحيح اللغوي آنذاك –؛ لأن (الظَّرْف) في اللـسان والحلاوة في العين، والملاحة في الفم، والجمال في الأنف. والظريف هو حسن المنطـق

---

(1) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ص ٣٥٤

(2) الكتاب، ٣/ ٣٨٥ وقد عد ابن خالويه (فاعلة) من أوزان المبالغة، انظر: المزهر، ٢/٢٤٣

(3) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٣٦٨، وابن منظور، لسان العرب، ٩/١٩٦، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ١٠٧٠-١٠٧١

والجسم.

وفي مصادر اللغة: أن الظرف، هو الوعاء، كأنه جعل الظريف وعاء للأدب ومكارم الأخلاق. والظرف: البدن، ومنه قولهم: فلان عفيف الظرف، أي: نقي البدن.[١]

١١-لَئيم.

يقال لمن جمع مهانة الأصل والنفس: (لئيم). والعامة تقصر ذلك على البخيل .

وفي معاجم اللغة: (اللّئيم): الشحيح المهين النفس، الدنيء الأصل. [٢] وفيها أيضا: أن اللؤم: ضد الكرم والعتق.[٣]

١٢-مُتَفَتِيَة.

يقول العامة زمن ابن الجوزي للفاجرة: (متفتية). وليس الأمر كذلك – كما يرى ابن الجوزي – إنما المتفتية الفتاة المراهقة. يقال: تفتت الجارية، إذا راهقت فخدرت، ومنعت من اللعب مع الصبيان.

وقد اشتركت (المتفتية) المراهقة والفاجرة في صفات الطيش وعدم الاحتشام مما دفع العامة إلى استعارة هذا اللفظ

١٤-مُطَهَّمَة.

ينكر ابن مكي على العامة في صقلية قولهم للمرأة الكهلة المسترخية اللحم (مطهّمة)، لأن المطهّم، كما قال الأصمعي: التام كل شيء منه على حدته، فهو بارع الجمال. ومنه يقال: صبي مطهّم، وفرس مطهّم، إذا كان حسن الخلق.

وفي مصادر اللغة أن دلالة (المطهّم) السمين الفاحش السمن، والمنتفخ الوجه. وقيل النحيف الجسم، وهو بذلك من الأضداد. وعن الأزهري أن المطهم مختلف فيه بين قول

(1) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢٨٨، وابن منظور، لسان العرب، ٢٢٨/٩-٢٢٩.

(2) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٥٨٧، وابن منظور، لسان العرب، ٥٣٠/١٢. وتاج العروس ٥٣/٩

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥٣٠/١٢، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ص١٤٩٢

طائفة: إنه كل حسن على حدته، وقول أخرى إنه السمين الفاحش السمن.[1]

١٥- المُقْرِف.

يذكر ابن مكي أن (المقرف) عند العامة هو البخيل، وذلك غلط – كما يقــول – لأن المقرف: الذي أمه كريمة وأبوه ليس كذلك.

لكن في مصادر اللغة دلالات أخرى لـــ (المقرف)، وهي: (النذل)، ووجـــه مقــرف (غير حسن)، ولا تكون المقارفة إلا في الأشياء الدنيئة.[٢]

ويظهر أن كراهة الناس لمن يتصف بالبخل والنذالة، سبب إلى هذه المشابهة.

١٦- نَشَبَ ونَشَمَ

يفرق الحريري بين دلالتي (نشب) و(نشم)، فيخطئ قول الناس لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر قد نشب فيه، لأن وجه الكلام أن يقال: قد نشم بالميم، لاشتقاقه من قولك: نشم اللحم إذا بدأ التغير والإرواح فيه.

وعلى هذا جاء في حديث عثمان – رضي الله عنه – فلما نشم الناس في الأمر، أي: ابتدأوا في التوثب على عثمان، والنيل منه. وكان الأصمعي يرى أن لفظة (نشم) ممـــا لا يستعمل إلا في الشر" [٣]

وقد أنكر الخفاجي ما ادعاه الحريري، لأن " ليس ما ادعاه بصحيح، وفي القاموس: نشب في الشيء نشم. وفي البخاري: لم ينشب أن مات، وقد فسروه بلم يلبث. وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة، فمعناه فجاءه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء، وأصل النشوب التعلق، وفي الحديث: قد نشبوا في قتل عثمان أي وقعوا فيه، فقد علمت أن نشب

---

(1) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ٣٩٩، وابن منظور، لسان العــرب، ٣٧٢/١٢، و القــاموس المحيط، ١٤٦٤

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٨٠/٩-٢٨١، والفيروزأبادي، القاموس المحــيط، ١٠٩١، ورضا. أحمد، رد العامي إلى الفصيح ٤٥٨-٤٥٩.

(3) الحريري، درة الغواص، ١٣٤- ١٣٥.

بمعنى نشم ثابت لغة واستعمالا فلا وجه لما ذكره المصنف".[1]

وما ذهب إليه الخفاجي مرجح عندي، فنشب لفظ مستعمل عند أهل عمان حسيا ومعنويا، فمن الحسي أن نسمعهم يقولون: نشب الثوب في المسمار أو في غصن الشجرة، ومن المعنوي قولهم: فلان نشب في مشكلة، ولا يوجد من يقول (نشم) مما قد يرجح بأن اللفظ جرى فيه إبدال الباء ميما عند من نطق به.

ولعل كلمة (النشمي) في قول العامة والخاصة في زماننا : هذا رجل (نَشْمي) منسوب صاحبها إلى (النَشَم) وهو التعلق والبدار والإسراع، فالنشمي يسرع في مايراه حسنا وذا قيمة اجتماعية من مثل: إكرام الضيف، والدفاع عن الوطن والعرض والجاه.

١٧- النَّوَى.

قال ابن الجوزي: "وتقول لمن بعد عن أحبابه: ذهب به (النوى)، فأمّا من لم يترك من يحبه، فلا يقال في سفره: نوى. والعامة تطلق النوى على كل مسافر " وما ورد عند ابن الجوزي لم تذكره المعجمات اللغوية، والذي ورد أنّ النوى هو التحول من دار إلى دار، والبعد، والوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وانتوى القوم: إذا انتقلوا من بلد إلى بلد آخر.[2]

١٨- الهَوَى.

ويستعمل العامة زمن ابن مكي (الهَوَى) في الخير والشر، فيقولون: أنا أهوى قراءة القرآن، وأهوى مجالسة العلماء، ونحو ذلك.والهوى لا يستعمل إلا في الشرّ هذا قول أكثر أهل العلم، ويحتجون بقول الله عز وجل: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾ { النازعات / ٤٠}.

وقال الشاعر: "..كما يشتهي الصادي "

---

(1) الخفاجي، شرح درة الغواص، ٤٣٠-٤٣١.

(2) انظر :الزمخشري، أساس البلاغة، ٤٧٧، والرازي، مختار الصحاح، ٦٨٧، وابن منظور، لسان العرب، ٣٤٧/١٥.

لمّا كان شرب الماء ليس من الشرّ، ولم يقل كما يهوى.

وفي بعض المعاجم: الهوى مصدر هويته إذا أحببته وعلقت به، ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء، ثم استعمل في ميل مذموم، فيقال اتبع هواه، وهو من أهل الأهواء. فالأصل على ذلك هو (هَوِىَ) الشيء محمودا كان أو مذموما، ثم غلب على غير المحمود.[1]

والحقيقة أن أكثر استخدام الناس (الهوى) للشر، وهو في القرآن الكريم واضح بل يمكن القول بأن كل ما جاء فيه بمعنى الذم،، لكن هذا لا يعنى استخدام لفظة (الهوى) للشر فقط.

١٩- الهارب والآبق.

ويتجه العامة إلى إزالة الفرق بين الألفاظ. من ذلك: " الهارب والآبق" لا يفرقون بينهما. وليس يسمى آبقا إلا إذا كان ذهابه من غير خوف، ولا إتعاب عمل، وإلا فهو هارب "[2].

وتؤيد معظم المصادر ما ذهب إليه ابن مكي من الفرق " ففي حديث شريح: كان يرد العبد من الإباق البات أي القاطع الذي لا شبهة فيه "[3].

ويظهر لي أن الإباق كان مرتبطاً بهروب العبد من طاعة سيده بخاصة، فلما زالت تلك العبودية من المجتمعات العربية زالت معها لفظة الآبق، فلا أكاد أقرأ في عصرنا الحاضر كلمة الآبق، أو أسمعها في لغة العامة المنطوقة، أو في اللغة المكتوبة.

٢٠- وحق الملح.

يخطئ الحريري خاصة زمانه في قولهم: (وحق الملح) إشارة إلى ما يؤتدم به، لأن المقصود بالملح – كما يرى الحريري – هو الرضاع لا غير، لأنه نقل عن العرب في

---

(1) انظر: المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩، ٣٩٢/٢، والفيومي، المصباح المنير، ٦٤٣/٢.

(2) الصقلي، ابن مكي، تثقيف اللسان، ١٩٩

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب /٣/١٠ والفيومي، المصباح المنير، ١١٠/١

سياق القَسَم على النحو فحسب.

ويدلل بأمثلة كثيرة على صحة ما ذهب إليه ليثبت أن العوام حرّفوا وجه الكلام.

ووافق ابن الجوزي في (تقويم اللسان) الحريري فيما ذهب إليه من أن كلام العامة خطأ، لأن الممالحة تعني الرّضاع، والعامة تظن ذلك: الملح المأكول. فالمقصود في قول العرب: (وحق الملح)، إنما هو الرّضاع.[1]

واحتج الخفاجي لما ذهبت إليه العامة من الدلالة على حقوق العشرة والمودة، إذ يقسمون بالملح بل يقرن أحيانا بالخير إشارة إلى مايؤتدم به. يقول: " الملح مشترك بين المعروف والرضاع"، والوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني. وأمّا قصد العامة الأول كناية عن حقوق العشرة والمودة، وقسمهم بذلك لتعظيمه فلا ضير فيه. [2]

وفي بعض مصادر اللغة مايدل على تعدد معنى كلمة (ملح) فالملح بالكسر ما يؤتدم به، والرضاع، والعلم، والعلماء، والملاحة، والشحم، والسمن، والحرمة، كالذمام وضد العذب من الماء.. "[3].

---

(1) انظر: ص١٧٣

(2) شرح درة الغواص، ص ٣٣٥.

(3) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٣٠٩-٣١٠

المبحث الرابع: ألفاظ الحواس

جدول ألفاظ الحواس

اللفظ	الدلالة عند العامة	الدلالة في كتب التصحيح	المصدر	الصفحة
أشْليت الكَلب	حرضته على الصيد	دعوته إليك	تقويم اللسان	٦١
الانْكماش	التأخر عن الأمر	التشمير في الأمر والجد فيه	تثقيف اللسان	٣٥٣
أوْمأتُ وأوبأتُ	لاتفرق العامة في استخدامهما	أوبأت: أشرت إلى الخلف، أومأت أشرت إلى قدام	تثقيف اللسان	٨٠
تَشحّط	تشحّط الصبي: بكى	التضرج بالدم	تثقيف اللسان	٢٠٢
التَّحْليق	رمي الشيء من علو إلى سفل	الارتفاع في الهواء	التكملة	٢٠
تَقْريص العَجين	بسط العجين باليد	تقطيعه كي يبسط	تثقيف اللسان	١٩٨-١٩٩
التواتر	تقول العامة للمتتابع متواتر	المتواتر ما تلاحق وبينه فاصل	درة الغواص	١٢
الجلوس والقعود	لاتفرق العامة في استخدام اللفظين	يقال للقائم اقعد، وللنائم اجلس	تقويم اللسان	٧٤
حادر	فرس سريع المشي	فرس حادر (غليظ)	تثقيف اللسان	٢٠٣
الرُّؤيا والرؤية	لافرق في استخدام الرؤية والرؤيا	الرؤيا في النوم، والرؤية بالعين	درة الغواص	١١٦-١١٧
السُّرى	عموم السّير	سير الليل بخاصة	تقويم اللسان	١٢٢
عَرْطز المُهر	مرّ المهر مرحا	عرطز الرجل: إذا تنحّى	تثقيف اللسان	٢٠٦
العظّ والعضّ	العامة لا تفرق في استخدام اللفظين	العضّ: ما كان بجارحة، والعظّ: ما كان بغير جارحة	تثقيف اللسان	٩٣

الوَضــــوء، والوُضوء	لافرق عند العامـة فـي استخدام اللفظين	الوَضوء: الماء المستعمل. والوُضوء: الحدث	تثقيف اللسان	٢٦٢-٢٦٣
هوى	الهبوط بخاصة	الإســراع فـي الهبـوط والصعود	درة الغواص	٢٤٤

التحليل .

١- أشليت الكلب.

يقول ابن الجوزي: " وتقول (أشليت الكلب) إذا دعوته إليك، والعامة تقول: (أشليته) إذا حرضتّه على الصيد، وأغريته به، وذلك خطأ ".

وردّ الجواليقي في شرح أدب الكاتب بأن (الإشلاء) جاء في معنى الإغــراء، وهــو قليل، ومنه قول بلال بن جرير: [من الطويل]

نزلنا بجــلاّد فأشْــلَى كِلابَــه   علينا فكدنا بينَ بيْتَيه نؤكلُ[١]

وورد في لسان العرب: " قول الناس أشليت الكلب على الصيد خطأ، وقال أبو زيد: أشليت الكلب دعوته.. قال الشاعر: [من الرجز]

أشليت عَنْزِي، ومَسحْتُ قَعْبي   ثــم تهيّــأتُ لِــشُرْبِ قــأب

وأشليت إنما هو: أفعلت، من الشّلْو، فهو يقتضي الدّعاء إلى الشّلو ضرورة، والــشّلو من الحيوان: جلده، وجسده، وأشلاؤه، وأعضاؤه، وقد ثبت صحة أشليت بمعنى أغريتــه من أن إشلاء الكلب إنما هو مأخوذ من الشّلو".[٢]

وقال الزمخشري: " أشليت الكلب للصيد والشاة للحلب: دعوت.. ومن المجاز: بقيت

(1) ص ١١٨-١١٩

(2) ابن منظور، لسان العرب، ١٧٣/١٩.

أشلاء من بني تميم: بقايا، وأدركه فاشتلاه، واستشلاه: استنقذه "[1].

وبالموجز فإن استعمال الإشلاء بمعنى الإغراء وارد في كلام العرب، وواقع بقلّة في أشعارهم.[2]

٢- أومأت وأوبأت.

ينشد الناس في زمن ابن مكي قول الفرزدق :[من الطويل]

ترى الناسَ ما سِرنا يَسيرونَ خَلْفَنا   وإن نحن أومأنا إلى الناسِ وقّفوا

بالميم – أومأنا – والصواب على ما يرى بالباء، لأنه هكذا روي، فيقال (أوبأت)، إذا أشرت إلى خلف، و(أومأت) إذا أشرت إلى قدام؛ وقال قوم هما بمعنى، والأول أشهر.

وورد في المصادر أن أوبأت مثل أومأت [3]، ويعكس الفيروزأبادي الفرق الذي نبّه إليه ابن مكي، فالإيباء: الإشارة بالأصابع من أمامك ليقبل، والإيماء: من خلفك ليتأخر [4].

ويظهر لي أن كلمة (أومأ) أكثر شيوعا واستعمالا من كلمة (أوبأ)، وقد يحتمل أن تكون كلمة (أومأ) جرى فيها إبدال الميم باءً لقرب مخرجيهما

٣-تَشَحَّط.

وتقول العامة (تشحط) الصبي إذا بكى، وتشحّطت المرأة: إذا صاحت، وليس كذلك، إنما التشحط: التضرّج بالدم.

وفي مظانّ اللغة الأصول: شحّطه: ضرّجه بالدم فاضطرب فيه، والتشحّط: الاضطراب في الدم. وتشحّط الولد في السّلى: اضطرب فيه.[5]

ولفظة (يشاحط) المتصرّفة من (شَحَط) في لغة بعض عامة أهل عمان تأتي بمعنى:

---

(1) الزمخشري، أساس البلاغة، ٥٠٣/١.

(2) انظر: الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ١١٨-١١٩.

(3) انظر :لسان العرب، ١٩٠/١.

(4) الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٦٩.

(5) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٢٣٠، وابن منظور، لسان العرب، ٣٢٧/٧- ٣٢٨ الفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٨٦٨-٨٦٩، و رضا، أحمد، ردّ العامي إلى الفصيح، ٢٨٢.

ولفظة (يشاحط) المتصرّفة من (شَحَط) في لغة بعض عامة أهل عمان تأتي بمعنى: يرفع صوته في الصراخ، والحديث المرتبط بالخصومة، وقد لقّب هؤلاء العامة عندنا بعض الناس بـ(الشحّاطي)، نظرا لما بدر منه من رفع الصوت المرتبط بالجدال والنزاع.

٤-التحليق.

لاحظ الجواليقي أن (التحليق) عند العامة في القرن السادس هو رمي الشيء من علو إلى سفل، وذلك غلط – كما يرى الجواليقي – إنما التحليق عند العرب الارتفاع في الهواء.

وقد عَدّ ابن الأنباري هذه الكلمة من الأضداد استنادا إلى أصل الدلالة، وليس إلى ما تذهب إليه العامة، فيقول: "ومنها أيضا قول العرب: قد حلق ماء الركيّة، إذا تسفل ونزل، وحلق الطائر في الجو إذا علا وارتفع[1].

وعند أحد الدارسين المحدثين محاولة لردّ معنى الضدّ إلى أصل الدلالة، لأن العرب تقول: حلّق الماء في البئر، إذا غار وسفل، وحلّق الطائر في الجو إذا ارتفع، واستنادا إلى هذا القول، فهو يفترض أن أصل المعنى هو: الابتعاد، ثم تحدد عند مجموعة بالارتفاع، وعند أخرى بالانخفاض؛ وفي كلّ بعد.[2]

٥- تقريص العجين.

تقول العامة في زمن ابن مكي إن (تقريص العجين): بسطه باليد، وليس كذلك. إنما تقريص العجين: تقطيعه ليبسط. يقال: قرّصت المرأة العجين؛ إذا قطعته لتبسطه، وكسل مقرص مقطع.

وفي معجمات اللغة: قرصت المرأة العجين: قطعته قرصةً قرصةً، وقرص العجين: قطعه ليبسط قرصةً قرصةً.[3]

---

(1) الأضداد، ٤٢٢.

(2) انظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ٢٠٨.

(3) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٦٢، والرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح،

والكلمة بلفظها ودلالتها الواردة في المعاجم مستخدمة في لغة بعض أهل عُمـان، و الأردن، وفلسطين.

٦- التواتر.

لاحظ الحريري أن أهل زمانه يقولون للمتتابع متواتر، فيوهمون فيـه، لأن العـرب تقول: جاءت الخيل متتابعة، إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل، ومنه قولهم: فعله تارات، أي: حـالا بعد حـال، وشيئا بعد شـيء.[١]

واحتج الحريري بأدلة منها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ { المؤمنـون /٤٤}.أي بين كل رسولين فترة وتراخي مدة. ومنها ما روي في الأثر عن علي – رضي الله عنه – في قضاء أيام رمضان متتابعة أو تترى، إذ فرق بين الحالين من الصيام، وقد تبعه في التفريق بين (تابع) و(تواتر) الجواليقي في التكملة، واستند إلـى أصـل دلالـة التواتر، لأنه تفاعل من الوتر، وهو الفرد، يقال واترت الخبر اتبعت بعضه بعضا، وبـين الخبرين هنيهة.[٢]

وقد أقرّ الخفاجي بأن معنى التواتر من الوتر أي المنفرد، غير أنه يرى أن وضع كل منهما موضع الآخر ورد في استعمال العرب، ولذلك ذهب إلى تـوهين مـا احـتج بـه الحريري، وفسره على نحو يزيل الفرق بين التواتر والتتابع، وانتهى الخفاجي إلى جواز إزالة الفرق بين التتابع والتواتر.[٣]

وكون (التواتر) مرادف (للتتابع) أمر تحدثت عنه الآراء المتداولة في المعجمات، أو

تحقيق محمد خاطر بك، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١، ٥٢٩، وابن منظور، لـسان العـرب، ٧١/٧.

(1) درة الغواص، ١٢.

(2) ص، ٩.

(3) انظر: شرح درة الغواص، ٦٢-٦٤.

أن التتابع يكون مع فترات وبينها فجوات، وقد ذكرت تلك المعجمات أن الأصل في (تواتر) المشتق من الوتر الفرد.[١]

٧- **الجلوس والقعود.**

يرى الحريري أن الناس في زمانه لا يفرقون بين الجلوس والقعود " فيقولون للقائم: اجلس. والاختيار على ماحكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائما: اقعد، ولمن كان نائما أو ساجدا اجلس. وعلل بعضهم لهذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفل، ولهذا قيل لمن أصيب في رجله مقعد. وأن الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو، ومنه سميت نجد جلسا لارتفاعها، ولمن أتاها جالس وقد جلس.

وذهب الخفاجي في شرح درة الغواص إلى القول: " هذا وإن ذكره بعض اللغويين؛ فقد ورد في الأحاديث الشريفة، وفي كلام العرب الفصحاء ما يخالفه مع أن الفرق لو سلم، فإنما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق، ولتقارب معنييهما وقع كل منهما موقع الآخر، وشاع حتى صار حقيقة عرفية، وكان بعض مشايخنا يقول: كل لفظين تقارب معناهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، وهو من بديع المعاني، وقد سوّى بينهما في عمدة الحفاظ، والقاموس، وعليه تمثيل النحاة بقعدت جلوسا في المفعول المطلق... وفرق بعضهم بين القعود والجلوس بفرق آخر كما هو في الإتقان، فقال: القعود ماتعقبه لبث بخلاف الجلوس، و لهذا يقال: قواعد البيت دون جوالسه للزومها، وهو جليس الملك دون قعيده، لأنه يحمد منه التخفيف، ولذا قيل مقعد صدق لأنه لا زوال له، وقيل في قوله تعالى: ﴿ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ {المجادلة: ١١}إنه يجلس فيه يسيرا. "

وأشارت بعض المصادر إلى ترادف (جلس) و(قعد)، وذكر معظمها الخلاف حول الفرق بينهما.[٢]

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٥/٢٧٥- ٢٧٦.

(2) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٦٢، وابن منظور، لسان العرب، ٣/٣٥٧، ٦/٣٩، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٣٩٧.

والقعود والجلوس في لغة العامة عندنا في عُمان لفظان مترادفان، فالناس هنــاك لا يفرقون بين اجلس واقعد، والأمر كذلك عند الجمّ الغفير من العامة وكثير من الخاصة. في أنحاء المعمورة ممن يتكلمون بلغة الضاد.

٨- حَادِر.

تقول العامة زمن ابن مكي للفرس الحسن المشي (حادر) وللمرأة الحسناء: (حادرة)، و(الحَدَارة)، كما يقول ابن مكي، إنما هي الغلظ، يقال: فرس حادر، أي: غلــيظ، وإنمــا سمّي الأسد حيدرة لشدته وغلظه.

غير أن ما ورد في مظانّ اللغة يدل على كلام الناس، فقد جاء أن الحدر: الحطُّ مــن علو إلى سفل، والإسراع، و(الحادر) كل ريّان حسن الخلق.[1]

واستخدامات هذه المادة لغة سائرة عند أهل عُمان، فهم يقولون (البحــر الحــدري) ويعنون به: بحر العرب الذي هو امتداد المحيط الهندي، وهو مكان منخفض مقارنة لإقامة من ينطقون بهذه التسمية، ويقولون للراكب يطلب منه النــزول: (احــدر)؛ أي: انــزل، وللمتجه صوب البحر وهو قادم من علو ذهب (حادر)، وللدابة يقترب موعــد ولادتهــا: (تحدر)

٩- الرؤيا والرؤية.

يخطئ الحريري قول الناس في زمنه: سررت برؤيا فلان، إشارة إلى مــرآه؛ لأنــه وهم لم يسلم منه شاعر كبير، هو أبو الطيب المتنبي الذي قال في بدر بن عمــار: [مــن الطويل]

مضى اللّيلُ والفضلُ الذي لك لاَيمضي ورُؤياكَ خيرٌ في العُيونِ من الغَمْضِ

وورد في لسان العرب أن أصل (الرؤيا) أن تكون في المنــام، إلا أن العــرب قــد استعملتها في اليقظة، وأنشد يصف ضيفا طرقه ليلا: [من الطويل]

---

(1) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٧٦، و ابــن منظــور، لــسان العــرب، ٤/ ١٧٢-١٧٣، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٤٧٦.

رَفَعَتْ لَهُ مشبوبةٌ عَصَفَتْ لها صَبا تُزدهيها مرةً وتُقيمها
فكبّرَ للرؤيا وهَشَّ فؤادُه وبشّر نَفْسا كان قبلُ يلومُها

وأضاف إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾ {الإسراء: ٦٠}؛ يعني ما رآه ليلة المعراج، فكان نظرا في اليقظة دون المنام [١]. واستعمال الرؤيا عند الخفاجي، إنما هو مجاز مشهور.[٢]

١٠-السّرى.

ذكر الحريري ضمن ما نقله من الألفاظ التي قصرتها العرب على وقت دون وقت أن (السّرى) سير الليل خاصة فإن عارض معارض بقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾، فالجواب عنه أن المراد بذكر الليل: الإخبار أن الإسراء وقع بعد توسّطه، كما يقال: جاء فلان البارحة بليل، بعد أن مضى قطع منه.

وقد اتّسعت دلالة (سرى) حتى أصبحت تشير إلى السير وما يتصل به من دلالات قريبة كالدبيب والجريان، بما فيها المجاز والاتساع. من ذلك ما ذكرته هذه المصادر قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾{ الفجر /٤}، والمعنى: إذ يمضي، وقال البغوي :والمعنى إذ سار وذهب، وقال جرير: [من الكامل]

سَرَتِ الهُمومُ فبِتْنَ غَيرَ نيامِ وأخو الهُمومِ يرومُ كلَّ مُرامِ

وقال الفارابي (سرى) فيه السم والخمر ونحوهما. وقال السرقسطي (سرى): عرق السوء في الإنسان. وزاد ابن القطاع على ذلك (سرى) عليه الهم: أتاه ليلا، و(سرى) همه: ذهب. وقول الفقهاء (سرى) الجرح إلى النفس، معناه: دام ألمه حتى حدث منه الموت. وقطع كفه (فسرى) إلى ساعده، أي: تعدّى أثر الجرح. و(سرى) التحريم والعتق بمعنى

---

(1) انظر: ابن منظور، ١٤/٢٩١-٣٠٤.
(2) انظر: شرح درة الغواص، ٣٨٥-٣٨٦، والبيت من الطويل.

التعددية. وهذه الألفاظ جارية على ألسنة الفقهاء، وليس لها ذكر في الكتب المشهورة لكنها موافقة لما تقدم.(١)

١١-عرطز المُهر

يقول ابن مكي إن العامة في زمنه يقولون (عرطز المُهْر)، إذا مرّ يمرح. وإنما العرطزة عند العرب: التنحّي، يقال: عرطز المهر إذا تنحّى.

وتقول المصادر اللغوية إن (عرطز) كعرطس الرجل، إذا تنحى عن القوم، وذلّ عن منازعتهم ومناوأتهم.(٢)

ولعل شعورا نفسيا حدث عند بعض الناس الذين رأوا من يبتعد عنهم مجانبا عمّا هم فيه، يشبه الفرس الفرس الذي يمرّ مرحا.

ومن الناس في الخليج العربي من يقول (متعنطز) لمن يتكبر ويبتعد عن مجالسة الآخرين، ولعل إبدالا حصل بين الراء والنون اللذين يقتربان صفة ومخرجا.

١٢-العضّ والعظّ

نبه ابن مكي إلى فرق ينبغي مراعاته، وهو ما يكون بين المعنى الحسي، والمعنى المجازي، وذلك باختصاص كل منهما بلفظ معين فما " كان العظ بغير جارحة فهو بالظاء، نحو عظ الزمان، وعظ الحرب، قال الفرزدق : [من الطويل]

وعظّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ　　　من المال إلا مُسحتا أو مُجلفَ

وما كان بجارحة فهو بالضاد، نحو (عضّ) الكلب، والإنسان، وغيرهما.(٣)

وأنكر بعض أهل اللغة (عظته الحرب) بالظاء، وذهب ابن فارس إلى أنه " إن صح فلعله من باب الإبدال "(٤). وهو مترجح عندي، لأن الظاء في (عظ) كما ورد سلفا، قد

---

(1) انظر: الفيومي، المصباح المنير، ٢٧٥/١.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٤/٥، ١٣٨/٦، والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٦٦٤، ٧١٨.

(3) تثقيف اللسان، ٩٣.

(4) الزبيدي، تاج العروس، ٢٣٥/٢٠.

يتطور من الضـــــاد في (عضّ)،وربما يرجّح ما أذهب إليه أن رواية الــديوان هـــي (وعضٌ)(١).

١٣- الوَضوء، والوُضوء.

يفرق ابن مكي بين دلالتي (الوضوء) تارة بالفتح، وأخرى بالضم، وهو يستند في هذا التفريق إلى قول مشهور – كما يقول – فالوَضوء بفتح الواو يدل على الماء المستعمل في عملية التوضؤ. أما الوُضوء – بضم الواو – فيدل على الحدث أي المصدر.(٢)

وبالرغم من أن ابن مكي فرق بين اسم الذات والمعنى، إلا أنه نقل عن الأصمعي أنه لا يعرف إلا الوضوء بالفتح فيهما جميعا.(٣)

وما أورده ابن مكي ورد في مصادر اللغة، حيث جاء فيهــا أن الوضـــوء بالــضم، والوَضوء بالفتح لغتان قد يعني بهما المصدر، وقد يعني بهمـــا المـــاء، وكـــذلك الوقـــود والسحور والطهور كلها بالضم والفتح.(٤)

والمرجَّح أن تحول المصدر إلى الدلالة على اسم الذات هنا ليس إلا نوعا من التطور عبر المجاز، فالماء هو سبب التوضؤ ووسيلته، فإطلاقه هو من بـــاب إطـــلاق المـــسبب وإرادة السبب.

١٤-هَوَى.

يقول الحريري ومن أوهام الخاصة: أن لفظ (هوى) لا يـــستعمل عنـــدهم إلا فـــي الهبوط. وفي حديث البراق: "فانطلق يهوي به "، أي: يسرع، وذكر أهل اللغة أن مصدر الصعود (الهُوِيّ) بضم الهاء، ومصدر الهبوط، (الهوي) بفتحها.

وفي الأضداد لابن الأنباري أن قطربًا جعل (يَهوِي) من حروف الأضـــداد، يكـــون بمعنى (يصعد)، ويكون بمعنى (ينزل)، لكن المعروف في كلام العرب –كما يقول ابـــن

---

(1) انظر: حاشية محقق كتاب تثقيف اللسان، ٩٣.
(2) تثقيف اللسان، ٢٦٢-٢٦٣.
(3) المصدر السابق، ٢٦٣.
(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٩٤/١- ١٩٥والفيروزأبادي، القاموس المحيط، ٧٠.

الأنباري– أنّ: هوت الدلو تهوي: إذا نزلت، ومنه قول ذي الرّمة: [من الطويل]

كـــأن هَـــويّ الـــدلو فـــي البئـــر شـــلة

وقول زهير: [من الوافر]

هَـــــويّ الـــــدّلو أســــلمها الرشــــــاء[1]

وعقب الخفاجي على الحريري بالقول: إن هذا ليس مما اتفقوا عليه، بل هو قـــول لبعض أهل اللغة. يقال هوت العقاب لغير الصيد، وأهوت انقضّت له، وقيل هما بمعنـــى. وقيل: هوى يهوي هويا بفتح الهاء من أعلى إلى أسفل وبضمها بعكسه.[2]

وجازة .

بحث هذا الفصل التطور الدّلالي، وذلك مما توافر من ألفاظ نطق بها العامة فـــي القرن السادس، وما كان بالإمكان الوصول إلى نتائج صارمة، ثابته مستقرة، فكان الهدف توضيح آلية التطور من نواح متعددة كالعلاقات الدلالية والملامح المجازية، والمجـــالات الدلالية والتحليل التجزيئي للمعنى ونحو ذلك.

ومما يُلحظ في ألفاظ العامة قلة الأمثلة الدالة على المجردات وزيادة واضحة فـــي الأمثلة الدالة على المحسوسات؛ وهو ديدن من لم يحصلوا على قدر وافـــر مـــن التعلـــيم فجاءات لغتهم – وسطاً بين لغة الخاصة، ولغة الدهماء، والخَلْفِ من الناس.

وسبل التطور الدلالي متعددة ويصعب حصرها في قواعد وأشكال محددة، ويُعَـــدُّ المجاز السبيل الواسع للتطور الدلالي، ولا سيما عندما يكون ذلك التطور من الحسي إلى الذهني.

ومما يمتاز المجاز أنه يحلل المعنى إلى عناصره أو مكوناته، وأمّا التخـــصيص والتعميم فالشأن فيه يكون بإضافة ملامح جديدة للمعنى، أو بإسقاط بعض الملامح التمييز به.

ويصحّ أن يقال مع التعميم لفظة (كل) مما يُعد انسلاخًا عـــن التخـــصيص أمـــا

---

(1) انظر: ص ٣٧٩

(2) شرح درّة الغواص، ٦٩٧

التعميم فيكون توسعًا نحو: كلمة (السُّرى) فقد كانت الكلمة محصورة في سير الليــل ثــم صارت هذه الكلمة تدلّ على السير وما يتصل به من دلالات.

ويلغي التعيم الفروق التي نصّ عليها اللغويون فكلمة الحمام عامة للتي في البيوت والحمام البرّي.

وفي التوسع يلحظ تدرج الدلالة من الضيق إلى الاتــساع مرحلــة إثــر أخــرى فالإسكاف كان للخرّاز ثم صار كل صانع إسكافا، واليتيم للذي مات أبوه ولــم يبلــغ ثــم أصبح كل ضعيف يتيمًا .

ولا شك بأن هناك مراحل تطوّر فيها هذا اللفظ أو ذاك باتجاه التعميم إلاّ أن تبيّن تلك المراحل يحتاج إلى أدلة وبراهين ومع ذلك لا يمكن أن تكون قاطعة.

وقد يتحول التعيميم باتجاه الأضداد من خلال التعدد التوسع الشبية بالأضداد.

فالقافلة الراجعة ولكنهم أطلقوها على الناهضة ابتداءً ، ومن الألفاظ ما كان منقولاً من اللغات غير العربية كالفارسية مثلاً، فجرى استخدامه كما هو عليه فــي الأصــل، أو بتغيير بعض أصواته ليتناسب ولغة العرب، وبقيت دلالته على وضعها.

ويمكن القول كان مجال التطور في الدلالة أرحب مدى مــن الجوانــب اللغويــة الأخرى مثل البناء الصرفي والتركيب، فما وجد من لحن في دلالة الألفاظ يمكن إلحاقــة بالفصحى دون قواعد صارمة.

وفي المبحث الآتي فضل تحليل لبعض مانطقت به الصفحات التي سبقت .

المبحث الخامس: لغة عامة القرن السادس في ضوء قوانين التطور الدلالي

نهج العامة في القرن السادس إلى التصرف في الألفاظ ودلالاتها بطرق شتى، من بينها التعميم، والتخصيص، والمشابهة، ونقل الكلمة من معناها الحقيقي إلى المجازي، واستخدموا المعنى الضد للكلمة في التعبير عن بعض حاجاتهم، و برز عندهم عدم التفريق في استخدام هذا اللفظ أو ذاك.

وهذا المبحث سيخصص للتغير الدلالي الذي أحدثه العامة حين استخدموا ألفاظ الطبيعة والعلاقات الإنسانية والطعوم، والآنية والأدوات في تواصلهم ، فهو مبحث يعني أكثر بتحليل التغيّر الذي طرأ على استعمال هذه الأدوات ،وقبل تحليل تلك الألفاظ تحسن بعض إضاءات حول أشكال التغير الدلالي .

أولا: التّغيّر نحو التعميم Widening:

لاحظ لغويو العصر الحديث ظهور مفردات كثيرة اتسعت دلالاتها عمّا كانت عليه من قبل، وهذا يتم بإدخالهم دلالات جديدة لم تكن مستعملة من قبل ضمن النطاق اللغوي، وهم بذلك ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارا للتيسير على أنفسهم، والتماسا لأيسر السبُل في خطابهم.[1]

وسبب ذلك أن التشابه بين هذه المدلولات قوي إلى درجة أنه لا يوجد خلاف بينهما عند المقارنة، وهذا ما يجعل العامة تستعمل بعض الألفاظ مكان بعض، ثم تأتي الاستعمالات التي يعمد إليها الشعراء والكُتّاب لتثبيت هذه المدلولات في أذهان الناطقين باللغة، والدليل على ذلك أن ابن دريد عقد في كتابه الجمهرة بابًا أسماه (باب الاستعارات)، أورد فيه بعض الكلمات التي توسعت مدلولاتها، منها – مثلا – كلمة (الوِرْد)؛ فإنها في الأصل لطلب الماء، ثم صار إتيان كل شيء وِرْدًا، وكثر حتى سَمَّوا

---

(1) انظر: أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ١٥٥.

المحموم موورودا.[١]

وإذا رام دارس اللغة التعرف على توسيع دلالة أي كلمة، فلابـد لـه مـن معرفـة علاقاتها بالكلمات المشتركة معها في المجال الدلالي نفسه، وتتميز بوجود ملامح دلاليـة Semantics Features مشتركة فيما بينها، وهذا يكون بربط الدّال بالمدلول حتى يتضح المعنى، يقول فندريس: " إن الذهن يميل دائما إلى جمع الكلمات، وإلى اكتـشاف عُـرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات تثبت دائما بعائلة لغوية"[٢].

وتحدد بطريق نظرية التحليل التكوينيComponential analysis الملامح الدلالية Semantics Features لمعنى كل كلمة من كلمات المجال الدلالي الواحد، وذلك بطريق التمييز بين معاني كلمات المجال الدلالي الواحد.

وتعميم الدلالة نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفـظ.[٣]، أي إسـقاط بعـض المكونات الدلالية للفظ، مثال ذلك كلمة (الورد) السابقة الذكر، فإنه بتطبيق نظرية التحليل التكويني، يجري إسقاط ملمح (طلب الماء)، واستبقاء الملمح الذي يدلّ على إتيـان كـل شيء، وهكذا توسّعت دلالة الكلمة لتشمل المحموم، وغير ذلك كطلب الرعـي (الكـلأ)، وكطلب الذكر أو المديح..

وقد يلحظ ذلك فيما ورد من أمثلة التطور الدّلالي. وفي الخطاطة الآتية فضل بيـان لقبسة من أمثلة تعميم المعنى:

---

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٥٨/٢.

(2) اللغة، ص٣٣٣.

(3) انظر: عمر. أحمد مختار، علم الدلالة، ٢٤٥.

خطاطة تعميم الدلالة

البنية	المكونات الدلالية حسب الأصل	المكون الساقط	المكوّن المستجد	المكوّنات الدلالية جراء التعميم
الأرامل	المفارقات بموت أو حياة	المرأة التي فارقها زوجها	جميع من فارقه زوجه	جميع من فارقه زوجه ذكرا أو أنثى
الدّوالي	نوع معين من الأعناب	النوع المحدد من الأعناب	الدوالي: جميع الأعناب	إطلاق الدوالي على جميع الأعناب
الرَّحْل	سرج البعير	كون الرحل سرج البعير	الرحل للأثاث وأدوات المنزل	الأثاث والآلات والمنزل
السُّرى	سير الليل	سير الليل خاصة	السير ليلا ونهارا	السير ومايتصل به من دلالات كالدبيب والجريان
الناب	الأنثى المسنة من الإبل	الأنثى المسنة من الإبل	جعل الناب للذكر والأنثى من الإبل	الذكر والأنثى من الإبل مطلقا.
النوى	ترك المحبوب	ترك المحبوب	استخدام النوى لكل مفارق	مطلق الفراق
اليتيم	من البشر: من مات أبوه، ولم يبلغ، ومن البهائم من ماتت أمه	شرط البلوغ وموت الأب	اليتيم: جميع من مات أبوه أو أمه	اليتيم: جميع من مات أبوه أو أمه

ثانيا: التغيّر نحو التخصيص Narrowing.

يعرف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) التخصيص بأنه: " كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد "(١).

وهو ظاهرة تلحق الكلمة، فيضيق المعنى فيها ويقلّ اتساعه وعمومه، وهذه الظاهرة كثيرة الشيوع، وقد عبّر عنها السيوطي بقوله: " مامن عامّ إلا ويتخيّل فيه التخصيص " (٢).

ومضى قول الدكتور إبراهيم أنيس: " إن الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدّلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب "(٣).

فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع ويذيع بين جمهور الناس رأينا اللفظ تتطور دلالته من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالها، وتقصر على ناحية منها "(٤)

والتخصيص حيث كان يتحدد بإسقاط بعض الملامح التمييزية، ومن أمثلة ذلك في العربية كلمة (الحج)، تفيد الدلالة على قصدك الشيء وتجريدك له، ثمّ خُصّ بقصد بيت الله الحرام "(٥).

وباستعراض البحث لأمثلة ما يمكن أن تعد من (تخصيص الدلالة) اتضح أن الجانب الحسي نال منها النصيب الأكبر؛ حيث بلغت أمثلته تسعة وعشرين مثالا، بينما كانت الأمثلة ذات الجانب المعنوي ثمانية أمثلة، ويدل ذلك على أن الناس في القرن السادس الهجري استطاعوا التصرف في دلالات الكلمات فهم وقتذاك " لقصور في الذهن حينا، أو

---

(1) الجرجاني، على بن محمد بن علي، التعريفات، مكتبة البيان، بيروت، ١٩٨٩، ص٥١.

(2) السيوطي جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، ١٦/٢.

(3) دلالة الألفاظ، ص١٥٥،.

(4) المصدر السابق، ١٥٤.

(5) ياقوت، محمود، معجم الموضوعاتفي ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د.ط) ١٩٩٤، ص٤٣١.

بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حينا آخر يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالا خاصًا ".[1]

وفي الخطاطة الآتية بيان لبعضها.

اللفظ	قبل التخصيص	بعد التخصيص
الإنسان	كل إنسان ذكرا أو أنثى	الإنسان الذكر خاصة
البحر	يطلق على كل ما كان ملحا أو عذبا	البحر لما كان ملحا
الحَمَام	الفواخت واليمام والقماری والقطا وغيرها	خصّ باليمام فقط، وقيل بالحمام فقط.
الحمو	جميع أهل الزوج	والد الزوج دون غيره
الراحلة	الجمل والناقة	الناقة النجيبة
الظعينة	المرأة ظعينة دائما	المرأة في الهودج
المأتم	اجتماع الناس (رجالا ونساء) في الفرح والحزن	الاجتماع في الأحزان حسب
اليقطين	كل شجر انبسط على وجه الأرض	القرع بخاصة

(1) أنيس إبراهيم، دلالة الألفاظ، ٩٤.

ثالثا: تغيّر مجال الاستعمال.

يقصد بتغيّر مجال الاستعمال: الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى آخر، بينه وبين المعنى الأصلي علاقة تتمثل في نوعين :

الأول: علاقة مشابهة بين المدلولين، وهي الاستعارة Metaphor ومن ذلك قول ابن دريد: (النُّجْعة) أصلها طلب الغيث ثمّ كثر فصار كل طلب انتجاعا "[1].

وفي الحديث عن عين الإبرة استعمال للفظ الدال على عين الإنسان استعمالا مجازيا، والمسوّغ هو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله، وقد قوي التشابه إلى درجة أن كل وجوه الخلاف بين الجانبين تسقط في الحسبان عند المقارنة، ويصبح انتباهنا محصورا في الخصائص المشتركة بينهما. [2]

الآخر: علاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهي المجاز المرسل Metonymy، ومن أمثلتها ماأورده الدكتور رمضان عبدالتواب عن التأقلم من كلمة Bureau التي تعني: (مكتب) إذ كانت تدل في الأصل على نوع من نسج الصوف الغليظ. ثم أطلقت على قطعة الأثاث التي يغطى بها هذا النسج، ثمّ على قطعة الأثاث التي تستعمل للكتابة أيا كانت، ثم على الغرفة التي تحتوي على هذه القطعة من الأثاث، ثم على الأعمال التي تعمل في هذه الغرفة، ثم على الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال، وأخيرا على أية مجموعة من الأشخاص تقوم بإدارة إحدى الإدارات أو الجمعيات. [3]

وتأسيسا على ما سبق فإن اللفظ ينتقل من الدلالة الحسية، (الحقيقية) إلى الدلالة المعنوية (المجازية) نتيجة كثرة الاستعمال، وتأثير مرور الزمن، فاستعماله بالمعنى الجديد " يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز، ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس،

---

(1) جمهرة اللغة، ٤٣٢/٣.

(2) أولمان، استيفن، دور الكلمة في اللغة، ١٦٥.

(3) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ١٩٢-١٩٣.

تذهب عنه هذه الصفة، وتصبح دلالته على مدلوله الجديد حقيقية لا مجازية " [1].

والفرق بين انتقال المعنى بالتخصيص أو بالتعميم؛ وبين انتقاله بالاستعارة أو بالمجاز " أن التوسيع والتضييق يتم بصورة غير شعورية، وأما انتقال المعنى فيتم بصورة قصدية، أي: برده لمقصد أدبي في الأعم الأغلب. [٢]

وتنحو بعض لغة العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى عن طريق المـــشابهة أو المجاز المرسل، وفي الخطاطتين الآتيتين بيان ذلك.

(1) المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ٢٢١.

(2) فندريس، جوزيف، اللغة، ٢٥٦.

خطاطة توضح اتجاه العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى بطريق المشابهة

اللفظ	الدلالة الأصلية	الدلالة المتغيرة	العلاقة المسوغة
بنّة	البنّة: الرائحة؛ طيبة أو خبيثة	طيب المذاق	المشابهة بين الرائحة الطيبة، وطيب المذاق فاستعيرت الرائحة لطيب المذاق
تشحّط	التضرج بالدم	بكاء الطفل وصياح المرأة	المشابهة بين صياح الطفل والمرأة، وبين صياح من تشحّط في دمه
ضَفَف	قلّة الطعام، وكثرة الآكلين	كثرة وجمع وحفدة والحشم الذين يسيرون مع الأمير حيث سار	المشابهة؛ حيث شبّه كثرة الجمع حول الأمير بالجمع على الأكل القليل.
عرطز المُهر	الابتعاد والتنحي	مرور المُهر بخيلاء ومرح	المشابهة بين ابتعاد الرجل عن القوم، وحركة المهر الذي يمرّ مختالا.
متفتّية	الفتاة المراهقة	المرأة الفاجرة	المشابهة بين طيش المراهقة، وتميّع الفاجرة

خطاطة توضح اتجاه العامة في القرن السادس إلى نقل المعنى بطريق المجاز

اللفظ	الدلالة الأصلية	الدلالة المتغيرة	العلاقة المسوغة
إشلاء الكلب	دعاؤه	إغراؤه بالصيد	علاقة السببية، الإغراء سبب في الصيد
تقريص العجين	تقطيع العجين ليبسط	بسط العجين باليد	اعتبار ما سيكون، التقطيع يعقبه البسط
الظريف	الظَّرْف: حسن المنطق والجسم	حسن اللباس	علاقة النسبية، فحسن اللّباس سبب للظرف وهو حسن المنطق والجسم.
فرس ملواح	الفرس الشديد العطش	الفرس القليل اللحم المضطرب	علاقة السببية، سرعة العطش سبب الهزال
هاج الزرع	غلظ وخشن	يبس وجف	اعتبار ما سيكون
الملّة	الرماد الحار (موضع الملّة)	الخبزة	المجاورة المكانية

رابعا: العلاقات الدلالية.

تتنوع العلاقات بتعدد المفردات أو تعدد معانيها، فمنها الأضداد، والمشترك، والترادف، والمعوّل في هذه الظواهر اللغوية على نظرية العلاقات الدلالية، التي " تقوم على أساس أن معنى الكلمة هو محصّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في نفس المجال الدلالي، أو هو – كمايقول أولمان – مكانها في نظام من العلاقات التي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللغوية "(1).

الأضداد.

قد تسمي العرب المتضادين باسم واحد، وهو مايشير إليه واقع اللغة

– مفهوم الأضداد.

يعرّف أبو الطيب اللغوي الأضداد فيقول: " الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما وافاه نحو: البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضدا له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليسا ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعمُّ من التضاد، إذا كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين "(2)

– عوامل نشأة الأضداد.

قد يوضع اللفظ في بداية الأمر لمعنى واحد، ثمّ يتسع معناه، وبذلك تصبح له دلالتان متضادتان، ربما يكون ذلك نتيجة لاستعارة إحدى القبائل معنى لنفس اللفظة الموجودة عند قبيلة أخرى، ولكن بمعنى مختلف.يقول ابن الأنباري: " إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع "(3).

ويرى دارسو اللغة المحدثون أن ظاهرة الأضداد نشأت بسبب عوامل منها: كون

---

(1) مدكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ٢١٧.

(2) أبو الطيب اللغوي، الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٣، ١/١.

(3) الأضداد في اللغة، ١-٢.

المعنى الأصلي للكلمة عاما ثم يتخصص، والتفاؤل والتشاؤم، والتهكم، والخوف من الحسد، والتطور اللغوي، والمجاز والاستعارة، واحتمال الصيغة الصرفية للمعنيين."[1]

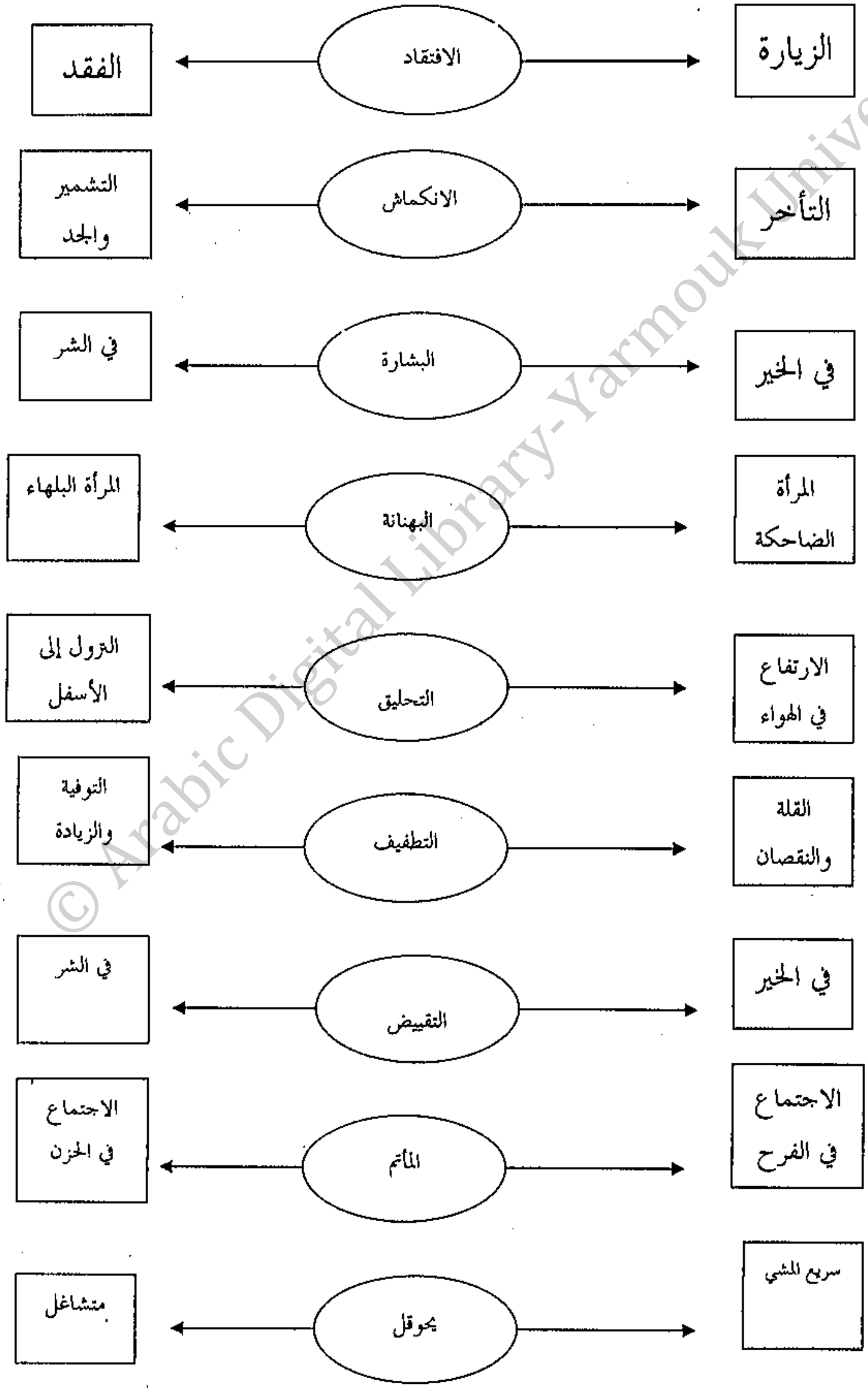
وفي لغة عامة القرن السادس بعض أمثلة مستخدمه بمعنى الضد، يمكن إرجاع نشوء معظمها إلى عامل التطور اللغوي، كالذي نجده في قول العامة: (التطفيف)، واستخدامهم لها بمعنى (الزيادة)، بينما دلالتها الأصلية هي: (النقص)، كما يمكن إرجاع قولهم: (بَهنَانة) بمعنى (المرأة البلهاء) بدل (الضاحكة المتهللة) إلى عامل (التهكّم) لنفور المجتمع من التصرف الذي يصدر من أمثال تلك النسوة.

وفي المخطط الآتي بيان للتغير نحو الأضداد

---

(1) انظر تفصيل ذلك عند: رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ٣٤٢-٣٥٧، وابراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ٢٠٨-٢١٥، وأحمد مختار عمر ، علم الدلالة، ٢٠٤-٢١٤

مخطط يمثل أمثلة التضاد في لغة عامة القرن السادس الهجري



المشترك اللفظي :

للمشترك أثر واضح في اللغة، فهو يلبي الحاجة المتجددة للدلالة على معان تتوالد، وتتعرض لضروب شتى من التغير.

وأهل اللغة يميلون إلى التعبير عن المعاني المتعددة بكلمة واحدة اقتصادا في بذل الجهد.

مفهوم المشترك اللفظي:

يعرّف السيوطي المشترك اللفظي بأنه: " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "(١).

ويوضح ابن فارس (ت٣٩٢هـ) طبيعة العلاقة الدلالية بين الكلمات بقوله: " وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: (عين الماء)، و(عين المال)، و(عين السحاب) "(٢).

ويعرفه أولمان بأنه اتفاق كلمتين أو أكثر في الصيغة بطريق الصدفة، وقد استدل على ذلك بكلمة Sound في الانجليزية قائلا: (Sound) بمعنى (Healthy) صحيح البدن، كلمة جرمانية قديمة، وهناك ما يقابلها بالفعل في تلك اللغة وهي الكلمة (Gesund) التي ما تزال تؤدّي هذا المعنى نفسه، أمّا Sound بمعنى صوت، فإنها ترجع إلى الكلمة الفرنسية Soder وربما تكون هناك علاقة تأريخية بين هذه الكلمة الفرنسية وبين الكلمةSound التي تعني مضيق الماء. "(٣)

فالاشتراك اللفظي بين الكلمات ينشأ نتيجة لتطور الأصوات تطورا ممتدا في خطوط متقابلة بالتدريج. "(٤)

---

(1) المزهر، ٣٦٩/١.

(2) الصاحبي، ١١٤.

(3) دور الكلمة في اللغة، ١٢٥.

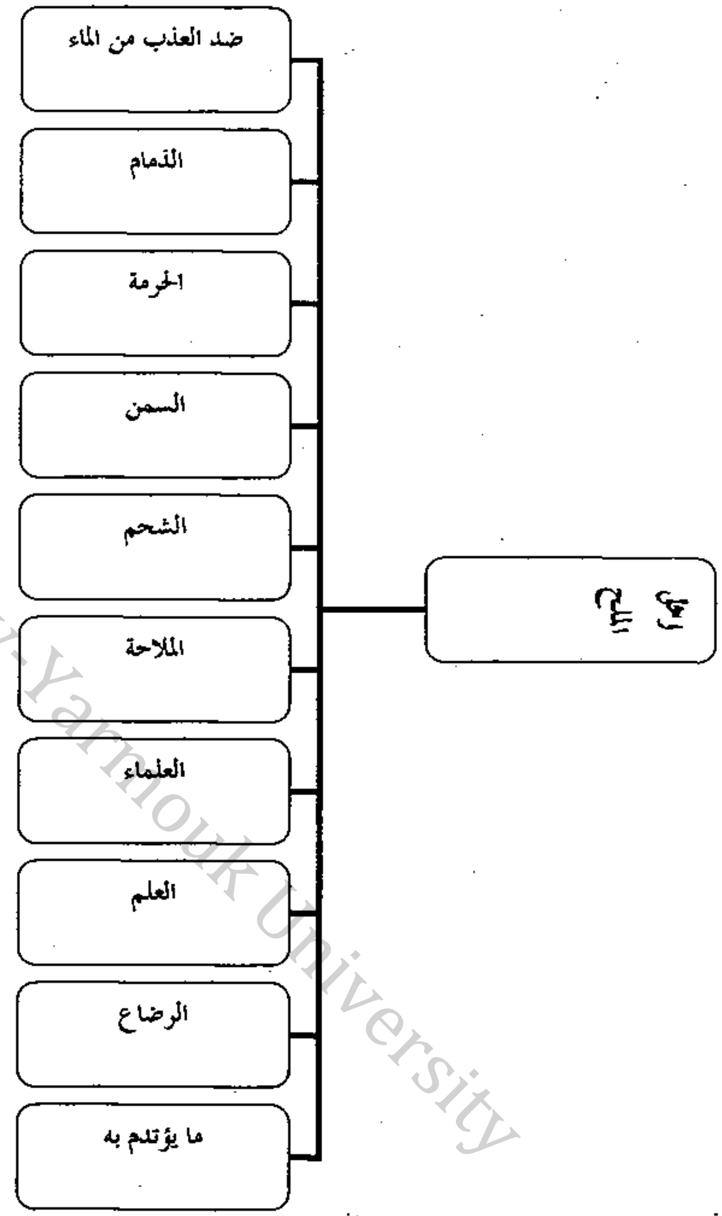
(4) المصدر السابق، و الصفحة نفسها

الموقف من المشترك اللفظي.

ثمة خلافٌ نشأ بين العلماء قدماء ومحدثين في هذه الظاهرة، إلا أن الحكم على هذه الظاهرة اختلف باختلاف النظرة والمنهج، فمن نظر إلى الألفاظ ومعانيها باعتبار ما كان، أو عالجها معالجة تاريخية Historical فقد أنكر وقوع المشترك اللفظي، ومن نظر إليها باعتبار ما هو كائن، أو اتبع المنهج الوصفي، Discriptive فهو يعد من المؤيدين لهـذه الظاهرة؛ لأن تتبع الظاهرة من الوجهة التأريخية أمر صعب، غير مضمون النتائج، لانقطاع الشقة بيننا وبين الناطقين الأُول باللغة، ومن ثَمّ فليس أمام دارس اللغة إلا أن يعالج هذه الظاهرة باعتبار ما هو كائن، وهو الاعتراف بوجود هذه الظاهرة، وذلك لوجود أمثلة لها في الواقع اللغوي الآن.

ويتمثّل المشترك اللفظي في علاقة اللفظ بغيره من الألفاظ داخل السياق، وهذه العلاقة تجعله صالحا لأداء معنى معين، وإذا وجد نفس اللفظ في سياق آخر فتكون له علاقة بألفاظ أخرى تختلف عن الألفاظ الموجودة في السياق الأول، فيؤدي نفس اللفظ معنى آخر.

ولم يعثر الباحث- في حدود ما أمكنه -على ألفاظ يمكن عدّها من المشترك اللفظي سوى ما نقله الحريري عن خاصة عصره حين يقولون: (وحق الملح).وهذا مخطط يوضح ماتدل عليه كلمة (وحق الملح) من معانٍ .


رحل الملح
ضد العذب من الماء
الذمام
الحرمة
السمن
الشحم
الملاحة
العلماء
العلم
الرضاع
ما يؤتدم به

المبحث السادس: دلالة الإبدالات بين الأبنية الصرفية.

١- فعل وأفعل.

يمثل الوزنان (فعل وأفعل) بابًا من أبواب الصرف، ولهما في التركيب دور فاعل، ويبرز هذا الدور من خلال صلتهما بظاهرتي التعدي واللزوم، ويعدان كذلك مظهرا من مظاهر اللهجات، وقد كثر الاختلاف فيهما، وشاع خطأ الناس في استعمالهما.

وقد وقف القدماء من هذه الظاهرة مواقف متباينة، فالأصمعي ينكر بيت لبيد: [من الوافر]

سَقى قومي بني مَجْدٍ وأسْقى نُميراً والقبائلَ من هلالِ

الذي جمع فيه بين سقى وأسقى، ويتّهم قائله لأنه لو كان عربيا مطبوعا لم يجمع بين لغتين لم يعتدّ إلا بإحداهما[١].

وتناول ذلك ابن جني في أكثر من موضع في الخصائص فذكر في باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا)[٢]، وفي (الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد)[٣].

وهذا يؤكد أن أكثر ماجاء من (فعل وأفعل) باتفاق المعنى عائد إلى لهجات العرب، ثم تداخل في كلامهم، فيما دعاه ابن جني بتركب اللغات.[٤]

ومن ذلك: أجنبه جنوبا، وتميم تقول: أجْنَبْتُه أجْنُبُه إجنابا؛ أي: نحيته عن الشيء[٥] وبنو تميم تقول: هديت العروس إلى زوجها وقيس تقول: أهديتها[٦].

---

(1) السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق، خليل إبراهيم العطية دار صادر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٦ ص ٦٥.

(2) انظر: الخصائص ٣٧٠/١.

(3) نفسه، ٣١٤/٣.

(4) نفسه، ٣٧٤/١.

(5) ابن جني، المحتسب، ٣٦٥/١.

(6) الفارسي، أبو علي: الحجة في علل القراءات السبع، ١٣٨/١.

وقد لاحظ الدكتور عبد العزيز مطر أن الخلط بين (فعل) و(أفعل) شاع منذ القرن الثالث الهجري.[1]ويرى أحد الدارسين المعاصرين أن اللحن في هذين الوزنين من أسباب الخطأ الذي وقع بين الناس [2]. ويبدو أن هذا اللحن قديم فقد ذكره الكسائي(١٨٩هـ) وذكر السيوطي ما فيه لغة واحدة إلا أن المولدين غيروا فصارت ألسنتهم بالخطأ جارية نحو قولهم: (أصرف الله عنك كذا) [3]ولذلك بدأت معالجته في مصنفات اللحن على نحو ما فعل ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) في إصلاح المنطق.[4] وابن قتيبة في أدب الكاتب [5] وثعلب في الفصيح [6]ومن الكتب الخاصة بـ(فعلت) و(أفعلت) ما كتبه الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٤٤هـ) وأبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)وقد وجد الدارس في مصنفات اللحن في القرن السادس أمثلة لهذين الوزنين، ومنها ما ذكره ابن مكي الصقلي مما غيرته العامة من الأفعال بالزيادة[7]، كقولهم: أنحسه الله، والصواب: نحسه الله بغير ألف وأخرى مما غيروه من الأفعال بالنقص[8]، كقولهم: عقت الدابة، والصواب أعقّت. وأوزان أخرى غيرها، هدفها إبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ.

وبصورة عامة فإن العربية تجوّز مجموعة من الأبنية، ولكل بناء معنى أساسي ينظِّمه، من ذلك أن أبنية الفعل المجرد (فعَل)، و(فعِل)، و(فعُل) للدلالة على الحدث بصورة مطلقة دونما زيادة دلالية. فأما أبنية الزيادة في الأفعال فثمة معان أساسية كلية للبناء الواحد، وهي معان توقف عندها علماء السلف ومبثوثة في كتب التصريف.[9]

---

(1) انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة.٢٣١

(2) انظر: نصار، حسين، المعجم العربي، ١/١٠٠.

(3) المزهر، ١/٢٦١.

(4) انظر ابن السكيت : ٢٢٥-٢٨٠.

(5) انظر: ٤٣٣-٤٥٩.

(6) انظر: الفصيح مع التلويح، ٤-٢٥.

(7) انظر: تثقيف اللسان، ١٥٢-١٥٤.

(8) انظر: السابق: ١٥٥-١٥٦.

(9) انظر على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١٥٢، ١٥٧؛ ابن جني، المنصف من شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم، مصطفى، وعبد الله أمين ، هاشم طه شلاش، النجف، ص٢٥.

وبالموجز فإن بناء(فعّل) للتكثير، و(فاعل) للمشاركة و(أفعل) للسببية، و(انفعل) للمطاوعة، و(تفعّل وتفاعل) للمطاوعة من بنائي (فعّل وفاعل) ، (افتعل واستفعل) للمطاوعة من المجرد (فعَل)، وهذه هي الأبنية الأساسية المزيدة، ويلحق بها أبنية أقل دورانا منها بناء (افعلّ) للون أو العيوب، ومثله (افعالّ)، وهو للّون أو العيوب أيضا، مع خاصية النبر التي اجتلبت من إطالة المقطع الأخير، وهناك بناء (افعوعل).

أما فيما يتعلق بالممارسة العملية لهذه الأبنية، فقد كان يحدث من زمن مبكر إبدالات بين هذه الأبنية بعضها من بعضها الآخر.

ورصد ذلك علماء التصحيح اللغوي منذ ابن السكيت، وجعلوا ينصون على أن العامة تنطق ببناء من نمط (فعلت) والصواب (أفعلت)[1].

ومعظم هذه الإبدالات ضمن حظيرة التقارب في معاني الأبنية إذ تسوي العامة [2] بين المجرد والمزيد.

ولما كانت الإبدالات بين (فعل وأفعل) نمطا شائعا مألوفا أكثر منها بين الأبنية الأخرى، فقد وجدت مصنفات لغوية كثيرة تحمل عنوان (فعل وأفعل) [3]

وعليه فإن جري البحث سيخصّ في الصفحات الموالية (فعل وأفعل) بمبحث منفرد، وبقية الأبنية بمبحث منفرد بها كُلاً مجتمعة.

---

(1) ابن السكيت، أبو يوسف. يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق، أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٥٦، ص ٢٢٧-٢٨٠

(2) هم أنصاف المثقفين عصرئذ، وليس العوام مقابل الأميين.

(3) من أشهر من أفرد لهذا الموضوع مؤلفات خاصة :

١- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢٠٦هـ).

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ).

٣- أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ).

٤- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ).

٥- أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ).

٦- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ).

٧- أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ).

- انظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، مقدمة المحقق ص ٦٧.

جدول (فعلت وافعلت)

بنيتا فعل وأفعل	الدلالة عند العامة	الدلالة في التصحيح اللغوي: البنية الأولى	الدلالة في التصحيح اللغوي: البنية الثانية	التحليل
بصرت وأبصرت (درة الغواص ١١٧)	يوقعون بَصُرت موقع أبصرت	بَصُرت بالبصيرة	أبصرت بالعين	" كل منهما يستعمل بمعنى الآخر، وقال ابن برّي في قوله تعالى: {فبصرت به عن جنب} {القصص: ١١} بمعنى: أبصرته. وقال أبوعبيدة في كتاب المجاز: بَصُرت به وأبصرت بمعنى.. وقال زهير = تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ". (الخفاجي، شرح درة الغواص، ٣٨٧)
ترب وأترب {تثقيف اللسان ٣٤٠}	يوقعون ترب موقع أترب	تـرب يـدل علـى الافتقار.	أترب يدل على الغنى	تقول المعاجم: " أترب من الأضداد، أترب: استغنى، وكثر ماله فصار كالتراب، وقيل أترب قل ماله، وترب فيهما الفقر والغنى " لسان العرب، ٢٢٨/١ القاموس المحيط، ٧٨ معجم الأغلاط، ٩٤
جَنب وأجنب درة الغواص ١٤٣	جنب لمن أصابته جنابة	جنب لمن أصابته ريح الجنوب	أجنب لمن أصابته الجنابة	الخفاجي: يقال أجنب وجنب لمن أصابته الجنابة، ولا معنى لعدّه من الأوهام إلا فضول الكلام. شرح درّة الغواص، ٤٤٧
خدَج وأخدج تثقيف اللسان / ٣٤٠	يوقعون أخدج موقع خدج	خدجت الناقة: ألقت ولدها قبل مدته	أخدجته: إذا ألقته تاماً، وهو ناقص العدة	خدجت المرأة ولدها وأخدجته بمعنى واحد، وذلك إذا ألقته وقد استبان خلقه، وعن الأصمعي: الخداج: النقصان. لسان العرب، ٢٤٨/٢-٢٤٩
خطيء وأخطأ درة الغواص ١٣٤	يوقعون بعضهما موقع الآخر	خطيء لمن تعمد	أخطأ لمن تعمد الفعل، ولمن اجتهد فلم يوفق الصواب.	خطئت خطأ: أثمت، وأخطأت في غيره، لأن تخطيء في العلم خير من أن تخطيء في الدين، وأبو عبيدة يقول: هما لغتان. شرح أدب الكاتب، ٣١٢
خفرت وأخفرت (تثقيف اللسان) ٣٤٤		خفرت الرجل: أجرته	أخفرت الرجل: نقضت عهده	أخفرت الرجل: إذا نقضت عهده وذمامه، والهمزة فيه للإزالة؛ أي: أزلت خفارته، كأشكيته: إذا أزلت شكواه. لسان العرب، ٢٥٣/٤-٢٥٤. خفره وبه وعليه: أجاره ومنعه وآمنه.. وخفر به: نقض عهده وغدره وعن ابن دريد: كأخفره بالهمزة، أي أن (فعل) و(أفعل) فيه سواء كلاهما للنقض (القاموس المحيط ٤٩٤-٤٩٥)

خفيت واخفيت (تثقيف اللسان٣٤٤)	العامة لا تفرق بين اللفظين	خفيت الشيء أظهرته	خفيت الشيء: كتمته	خفيت الشيء: كتمته وأظهرته، وهو من الأضداد، وأخفيت الشيء: كتمته، وسترته. (لسان العرب، ٢٣٥/١٤)
خلف وأخلف تقويم اللسان، ١٠٣	لا تفرق العامة بين اللفظين	من هلك لـه من لا يتعوض عنه	من هلك له ما يتعوض عنه	في لسان العرب: يجوز أن يقال فيهما خلف وأخلف. انظر: ٨٨/٩
ردف وأردف ورادف تقويم اللسان ١٠٤	العامة تقول لا ترادف	حمل الرديف	تؤدي المعنى نفسه	ابن هشام اللخمي: ليس بخطأ، بل هي لغة صحيحة حكى ابن سيدة وغيره أنه يقال: دابة لا ترادف، ولا تردف، أي: لاتقبل رديفا. (المدخل إلى تقويم اللسان) ص ٤١ (مطر).
شط وأشط (تثقيف اللسان /٣١٩)		شطّ: بعد	وأشط يشط: جار	في لسان العرب: شطّ بعد، وجاوز الحد، وفي السوم والسلعة: أبعد، وفي الحكم جـار، وشـط فلانـا = ظلمه، أما أشط: ففي المكان والسوم والقضية، كل ذلك: أبعد وجار وأمعن ولم يقتصد. (انظر = ٣٣٣/٧-٣٣٥)
طرده وأطرده	طـرده السلطان بمعنى أطرده	طرده: أبعده بآلة بيده	أطرده: أمر بطرده	الخفاجي: وكون الطرد باليد أو بآلة غير لازم لأنه يكون بالقول، كقم واذهب شرح درة الغواص، ٦٢٦

البنية	الدلالة عند العامة	الدلالة في التصحيح اللغوي: البنية الأولى	الدلالة في التصحيح اللغوي: البنية الثانية	التحليل
افعلّ وافعالّ اصفرّ واصفارّ (درة الغواص ٣٣)	لاتفرق العامة في استعمال اللفظين	تقال لما كان لونه ثابتا	تقال لما كان لونه غير ثابت	الخفاجي: احمرّ مقصور من احمارّ،وقد سوّى بينهما ابن عصفور..ويعضده قول الجوهري: احمرّ الشيء واحمارّ بمعنى.(شرح درة الغواص ١٥٠) يوهان فك معلقا: هذه دعوى غير معروفة، وقد قال في المقامة الحرامية: احمرّت وجنتاه، كما قال في موضع آخر: اسودّ العيش الأبيض. (العربية /٢٢٩).
اختفى واستخفى تثقيف اللسان ٢٠٦	اللفظان بمعنى واحد	لمختفي الظاهر	المستخفي المستتر	استخفى استتر وتوارى، وكذلك اختفى، وعن ابن بري أن القراء حكى أنه جاء اختفيت بمعنى استخفيت. فالاختفاء له معنيان: أحدهما خفي: استتر، والآخر بمعنى: الإظهار والاستخراج. لسان العرب، ٢٣٥/١٤
أعرس وعرّس تثقيف اللسان /١٩٥	عرّس: دخل بزوجته	دخل بزوجته	أقام ليلا	أعرس بأهله، وكذا عرّس بها، وأنكره ابن الأثير، ونسبه الجوهري للعامة. أعرس القوم في السفر: نزلوا في آخر الليل، كعرسوا، وهذا أكثر. لسان العرب، ١٣٥/٦-١٣٦
أنصل ونصّل تثقيف اللسان، ٢٧٨	لا فرق في استخدام العامة للفظين	أنصلت الرمح: نزعت نصله.	نصّلت الرمح: ركّبت نصله	أنصل السهم، ونصّله: جعل فيه نصلا، وأزاله عنه، كلاهما ضد. وأنصلته أخرجته. القاموس المحيط /١٣٧٣
عصب وعصّب تثقيف اللسان ٢٥٤	لا فرق في استخدام العامة للفظين	ربط بطنه بعصابة	عصّب: ربط رأسه، وربط التاج على رأسه	عصب رأسه، وعصبه تعصيبا: شده، وتعصّب: شد العصابة، يقال للرجل الجائع يشتد عليه الجوع فيعصب بطنه بحجر معصّب.القاموس المحيط، ١٤٨
قتل واقتتل درة الغواص ٢٢١	لا فرق في استخدام العامة للفظين	قتل عام في الحب وغيره	اقتتله يرى الحريري أنها خاصة بالحب	الخفاجي: قتل عام في الحب وغيره، واقتتل إنما يكثر استعماله فيمن قتله الحب. شرح درة الغواص / ٦٤١

ملاحظات في (فَعَل وأفْعَل).

لقد وَضُح من خلال ما ورد من أمثلة (فَعَل وأفْعَل) ودلالاتها، أن مصنفي كتب التصحيح اللغوي في القرن السادس اعتمدوا على ماورد في كتب من كان قبلهم ممن صنف في هذا المجال كابن السكيت، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وابن قتيبة، وقد اعتمد هؤلاء وأولئك على السماع والنقل عن العرب الفصحاء، وجعلوه معيارا للحكم على صواب تلك اللفظة أو عدم صوابها.

وجلّ من تحدثوا في هذه الظاهرة هم ممن جعلوا التشدد منهجا، فلا يقفون إلا موقف الحزم من اللحن، وما يمكن أن يعد تطورا لغويا.

والمرجّح عندي أن اللحن عندما يكون مستندا إلى لهجة متروكة، أو لغية رديئة أو منكرة، لا يعدّ من الخطأ، لأن ما جاء عن العرب لا تلّحن به العامة وإن كان قليلا أو شاذا.

ويمكن أن يُقبل ما كان خارجا عن السماع نصا؛ لأنه يجري على سنن العرب في كلامها من مجاز، ونقل، ومشابهة، ونحو ذلك.

وقد سيطر على العلماء الذين صنفوا في بيان لحن العامة في (فعل وأفعل) الميل إلى إبقاء ما عرفوه من معان صرفية، وفي المقابل كان سعي الشرّاح وأصحاب المعاجم إلى إيضاح ما في هذه الأبنية من فروق، ومما يلحظ من خلال التحليل أن معظم ما تحدثت به العامة، أو لوحظ في كلامها له سند من كلام العرب، وتشهد بذلك المعاجم اللغوية.

ومن الجدير بالذكر أن بعضا مما تحدثت به العامة ما يزال مستخدما في لغة الناس اليوم؛ فالعامة يقولون: رجل (خداج، وخذْي)، بإبدال الجيم ياء، ويعنون به من هو ناقص العقل والتهذيب، ولا يحسن التصرف، ويقولون: جمل لا يردف أي لا يقبل الرديف، ويقولون: فلان (عرّس): إذا دخل بزوجته.، وعلّم على الشيء جعل له علامة، وكثير مما هو مستعمل الآن وقف منه بعض علماء التصحيح اللغوي آنذاك موقف الرافض والمتشدد في قبوله.

ملاحظات على الأبنية الأخرى.

١. افعلّ وافعالّ.

كلاهما وزن للون أو العيوب، لكن الثاني بسبب من النبـــر الطـــولي زادت كميـــة الصوت في المقطع الثاني منه،فمن صيغة (احمرّ) تولّدت صيغة (احمارّ). والعامة تميل على غير نظام الفصحى للنبر المقطعي، وما تزال آثاره في اللهجات نصف المتبديـــة؛ فالبدو على الاختصار (احْمرّ) و(اصْفرّ) مع تشديد الصامت الأخير، ونصف البدو على زيادة الكم المقطعي (احمارّ) و(اصفارّ).

٢. فعّل وأفعل:

كلاهما وزنان للتعدية، ونقل الفعل من اللزوم إلى التعدي على أن العامـــة جعلـــت تخلي سابقة الهمزة من معنى التعدية، وتوظف زائدة التضعيف الوسطية لمعنى التعدية.، وتطّرد في اللهجات المعاصرة فكرة التعدية بالتضعيف، ولمعنى السببية أيضا. فيقولون: (جلّسه) و(فرّحه) بدلا من (أجلسه) و(أفرحه).

٣. افتعل واستفعل.

يدل الوزن (افتعل) على (المطاوعة) نحو: اشتجر واختلف. و(الاجتهاد في طلـــب الفعل) نحو: اتّقى، واصطلى، وارتقى. و(الحينونة) نحو :اغتدى، أي بَكُر.

أمّا الوزن (استفعل) فيدل على الطلب والسؤال نحو: استغفر واستعان الـــصيرورة: نحو استحجر الطين؛ أي: صار حجرا.

الحمل على الشيء: نحو استطرب واستبكى، إذا حمله علـــى الطـــرب والبكـــاء، وبمعنى (فعل) نحو: استطار واستعلى، و(التكلف والقوة) نحو استأثر واستبد.

وقد وجد في لغة العامة تعاور الوزنين (استفعل وافتعل) الدالين على الطلب، وذلك في مثل: (اختفى واستخفى).

الخَاتِمة:

درس هذا البحث لغة العامة في القرن السادس الذي يُعَدّ قرنا متفرّدًا عما سبقه من حيث حجم ما ألف فيه من مصنفات تُعنى باللحن الذي غدا جانبًا من جوانب الدرس اللغوي على امتداد العصور.

ولم تكن الأمثلة المستنخلة من مصنفات التصحيح اللغوي تنتمي إلى بيئة معينة، بالرغم من أن الدارسة شملت بيئات صقلية ،والأندلس ،والعراق .

فأمّةُ الإسلام حينئذٍ واحدة، والعرب وإن كانوا خلقًا كثيرًا متباعدين فهم غير متحاجزين، بل تربط بينهم عوامل كثيرة من الالتحام والتواصل الحضاري، وآية ذلك أن أصحاب اللحن نقلوا أمثلتها من بيئات مختلفة، فهذا ابن السّيد البطليوسي، وهو أندلسي قد شرح كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة وهو عراقي، فليس من اللحون ما يخّص بيئة بعينها إلاّ ما قل وندر.

وقد أقضّ مضجع علماء التصحيح اللغوي الأجلاء ما رأوا وما سمعوا من خروج عن سَنَن العربية، فسلخوا من أعمارهم زمنا ،وتوجهوا بكليتهم إلى ترسيخ مقام الفصحى .

ولقد وضُح بأنّ كلام العامة في مصنفات اللحن التي جرى تناوله بالدراسة غير منبتٍ عن المستوى اللغوي، وآية ذلك ما ظهر من خلال ما أفادت به معجمات لسان العرب، وتاج العروس، والقاموس المحيط، من ارتباط هذه اللغة أو تلك بلغات العرب، وموافقة كثيرٍ منها لما سَنّه علماء العربية الكرام ، وما ذاك إلاّدليل على الحراك الدائم للغة .

وتُعدّ سعة العربية المتمثلة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية والحديث الشريف عاملاً مهمّا من عوامل الاختلاف في معيار التصحيح ، فمن العلماء من أجاز ومنهم من منع بناءً على وصل إليه من هذه اللغة ، ولا يمكن إغفال دور التطور اللغوي في تصحيح كثير مما عُد لحنًا، فاللحن الذي يفسّر صوتيًا بالمماثلة والمخالفة،

وتسهيل الهمز والقلب المكاني يُعدُّ تطورًا لغويًا

وقد خَلُصَت الدّارسَةُ إلى الآتي:

أولاً: يُعدُّ الخروج عن القواعد اللغوية أمرًا طبيعيًا في اللغات كافة، ولكن المطلوب دراسة هذا الخروج وتمييز ما يمكن أن يكون متساوقًا وسَنن العربية، وأن يكون محروسًا بالمعيارية المرنة، واستمرارية توجية الناطقين.

ثانيًا: انشعب منهج علماء التصحيح اللغوي إلى فريقين:

الأول: منهج من لايرى الابتعاد قِيد أنملة عما سنّه علماء العربية الأوائل والتقيد بالنص وعد ما خالفه خطأ شائن وعيب فاضح.

الثاني: منهج من يتوسّع ويقبل بما نطقت به العرب، وإن خالف القياس.

ثالثاً: لا يمكن أن يكون التشدد بالرأي منهجًا يسلكه من يصوّب للخاصة والعامة، فالتصحيح اللغوي يحتاج إلى دقة وسعة واضحة في لغة العرب، وبعد نظر في المسائل اللغوية، وقد عاب الشهاب الخفاجي على الحريري جعله اللغة في ربقة التشدد ، ويلحظ ذلك في ردوده : "ما أنكره ورد به السماع" [١] و: "وهذا من تحجيز الواسع، فإن ما منعه قد صرح به أهل اللغة" [٢] وغير ذلك كثير.

رابعًا: يُعزى اللحن إلى أسباب كثيرة من أهمها اختلاط العرب لغيرهم من الأجناس الأخرى، وتخلي الأمراء والحكام عن الاهتمام باللغة، وتحكمّ المحتل والمعتدي بثقافات الشعوب وقيمها ، فالضعف السياسي يتبعه ضعف في القيم والتوجهات .

خامسًا: الإبدال اللغوي ظاهرة ضاربة بجرانها في العربية وله في الإرث اللهجي العربي الأسبق نماذج حية متداولة قديمًا، وله حضور عند الخاصة والعامة في العصور السالفة وفي عصرنا الذي نحيا به.

وهذا الإبدال لا يحدث بين الصامتين إلا إذا كان بينهما قرب في المخرج و

---

(1) انظر: شرح درة الغواص، ٢٥٢.

(2) انظر: المصدر السابق، ص ٣٤٤.

اشتراك في الصفات الصوتية.

سادسًا: يعمل قانون المماثلة الصوتية فيؤدي إلى تطورّات صوتية ملموسة في واقع الاستعمال بغية الانسجام والتوافق الصوتي، وهو الذي تسعى إليه الطبيعة البشرية بشكل واضح.

وقد يحدث هذا القانون بين الصوامت وبين الصوائت والصوامت والصوائت.

فكلما يظهرنزوع الناطق إلى المماثلة بين صوتين مختلفين، يظهر أيضًا في المقابل نزوعه إلى المخالفة بين صوتين متماثلين، ولهذا يعمل قانون المخالفة الصوتية ضد قانون المماثلة للتخلص مما أطلق عليه توالي الأمثال؛ إذ تكره العربية توالي المتماثلات بسبب الجهد الكبير المبذول في نطق الصوت أكثر من مرة.

سابعًا: تكره العربية تتابع المقاطع الثنائية المفتوحة؛ لأنها تؤدي إلى صعوبة في النطق، فيتخلص العامة مما تكره العربية عن طريق إغلاق بعض هذه المقاطع، وذلك نحو : (خرّافة) بدل (خُرافة) أو عن طريق إشباع الحركة نحو: (لُوبان) بدل: (لُبان)

ثامنًا: يجرى التخلص من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ص) عن طريق:

أ. اختزال المشدد أو تخفيفة، نحو: املاسَ بدل املاسًّ.

ب. فك التضعيف، نحو: قاصص، بدلاً من قاصّ.

تاسعًا: تصرف العامة في النظام المقطعي فقصروا حركة المقطع الطويل المفتوح، فأصبح بذلك مقطعًا ثنائيًا قصيرًا (ص ح)

وتخلصوا من الأوضاع الصوتية غير المحببة في العربية بسبب الجهد الذي يتكلفه جهاز النطق جرّاء النطق بها.

وهذا التخلص حدث بأشكال شتى من بينها الإمالة والتحوّل من الواو إلى الياء، أو العكس وهو ما يطلق عليه الحركة المزدوجة الواوية واليائية.

عاشرًا: يميل العامة بسبب صعوبة نطق الهمزة إلى صورة من التخفيف من بينها إبدالها عنيًا أو هاءً، وقد تيصرفون فيها بحذفها والتعويض عنها أو بدون تعويض.

حادي عشر: حفظت لنا لغة العامة في القرن السادس نماذج من ألفاظ فيها تسكين المتحرك، وذلك ناتج من أن العربية تكره توالي الأمثال، ومع ذلك قد يحرك الساكن.

ثاني عشر: احتل القياس الخاطئ، مكانًا بارزًا في تعليل اللحن الذي وقع فيه العامة، وبخاصة ما يتعلق منه بالبنية الصرفية، وقد فُسّرت كثير من هذه الأخطاء على أنها من القياس الخاطئ، ومن ذلك (نبلة) يقوله العامة لواحد (النبل) وهو قياس خاطئ على تمر وتمرة.

ثالث عشر: شمل اللحن في البنية الصرفية مجموعة معينة من أبوابها كالمصادر واسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة.

وأن اللحن في اسم الآلة نال المرتبة الأولى من حيث عدد أمثلته وهذا يدلّ على طبيعة حياة الناس المنقولة لغتهم إلينا وممارستهم لأشكال من الحرف والمهن وما يفيضون فيه من حديث عن حياتهم اليومية،ومهنهم ،وما يأكلون ومايدّخرون في بيوتهم .

رابع عشر: جاء اللحن في المشتقات ناتجًا عن الجهل بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم ثلاثيًا أو رباعيًا، وكان للجهل بضبط، الأفعال والمشتقات حضور واضح.

خامس عشر: ظهر قلة التراكيب النحوية الملحونة التي وافتنا بها كتب لحن العامة، إلا ما كان من الحريري الذي نقل عن خاصة أهل زمانه.

و يُعزى هذا القدر الضئيل إلى أن الذين نقلت عنهم الألفاظ ووجهت إلى غيرهم، لم يكونوا ممن تلقوا قدرًا موجهًا من التعليم ، علاوة على أن الحياة التي يعيشها هؤلاء لا تتطلب تعابير ذات جهد.

سادس عشر: أفرزت الدراسة في لحن العامة جمًّا غفيرًا من بقايا اللهجات العربية، وهي مبثوثة في تضاعيف هذا البحث، مما تشكل حشدًا من المفردات يرفد المعجم العربي في مجال الأصوات، والبنية الصرفية والتراكيب النحوية.

سابع عشر: يمكن الاعتماد على آراء الكوفيين في تصويب بعض ما عُدّ لحنًا من أجل التوسعة والتيسير وعدم الوقوف من وجه التطور اللغوي.

ثامن عشر: قبول ما يكون من الجانب الدلالي المتفقة ألفاظه والقواعد المعيارية للغة من الأصوات والصرف والنحو.

وهو قبول لا يمثل خطرًا على العربية، ويدفع إلى اتصال القديم بالجديد، وهـذا التطور ينبغي أن يكون وسطًا بين الجمود والتمسك بالقديم نصًا وفي كل جانب.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: الكتب :

١ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، بيروت، دار صادر (د.ط)، (د.ت).

٢. ابن بري: أبو محمد عبد الله، *غلط الضعفاء من الفقهاء*،(ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي)، تحقيق: صالح محمد الضامن، بيروت ، عالم الكتب (د.ط) (د.ت).

٣. الأزهري: خالد بن عبد الله، *التصريح على التوضيح*، بيروت، دار الفكر، (د.ط) (د. ت).

٤. الاستراباذي: رضي الدين، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، ١٩٧٥م.

٥. استيتية: سمير، *الأصوات اللغوية (رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية)*، عمان ورام الله دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ، ٢٠٠٣م.

٦. الإشبيلي، ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت دار المعرفة، ، (د.ت).

٧. الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة،(د. ت)

٨. الأفغاني: سعيد، *في أصول النحو*، بيروت ، المكتب الإسلامي(د.ط) ١٩٨٧م.

١٠. اكرومبي: ديفد، *مبادئ علم الأصوات العام*، ترجمة وتعليق: محمد فتيح، ١٩٨٨م.

١١. الآلوسي: محمد شكري، *روح المعاني*، بيروت ، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).

١٢. أماري: ميخائيل، المكتبة الصقلية، بغداد ، مطبعة المثنى، ١٨٥٧م.

دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠.

ـــــــ *الأضــداد*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الكويت. (د.ط)، ١٩٨٦.

ـــــــ *المذكر والمؤنث*، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، بيروت، لبنان ،دار الرائد العربي، ، ط٢، ١٩٨٦.

١٥. الأنصاري: ابن هشام ، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية.

١٦. الأنطاكي: محمد، *المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها*، ، بيروت دار الشروق العربي، الطبعة الثالثة ، ١٩٧١م.

ـــــــ *الوجيز في فقه اللغة*، مكتبة دار الشرق، الطبعة الثالثة بيروت.

١٧. أنيس: إبراهيم، *الأصوات اللغوية*، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ، ١٩٩٢.

ـــــــ *دلالــة الألفــاظ*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

ـــــــ *في اللهجات العربية*، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢ م.

ـــــــ *مــن أســرار اللغــة*، القاهرة مكتبة الأنجلو، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

ـــــــ وآخرون، *لمعجم الوسيط*، تركيا، المكتبة الإسلامية، استانبول.

١٨. أولمان: استيفن، *دور الكلمــة في اللغــة*، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر(د.ط)، (د.ت).

١٩. أيوب: عبد الرحمن، *أصــوات اللغــة*، القاهرة ، مكتبة الشباب، (د.ت).

٢٠. باكزة: رفيق حلمي، *صيغ الجموع في العربية مع بعض المقارنات السامية*، بغداد ١٩٧٢.

٢١. باي: ماريو، *أســس علــم اللغــة*، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، القاهرة عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م.

٢٢. بروكلمان، كارل، *فقه اللغات السامية*، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض السعودية، ١٩٧٧م.

٢٣. بري: أبو محمد عبد الله، *غلط الضعفاء من الفقهاء*،(ضمن أربعة كتب في

التصحيح اللغوي)، تحقيق: صالح محمد الضامن، بيروت ، عالم الكتب (د.ط) (د.ت).

٢٤. البستاني: بطرس، ***محيط المحيط***، مكتبة لبنان، ١٩٧٧م.

٢٥. بشر: كمال، ***دراسات في علم اللغة***، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع (د.ط) ١٩٩٨م.

ـــــــ ***علم الأصوات*** ،القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع،(د.ط)، ٢٠٠٠م

٢٦. البلوشي: سالم بن عبد الله، ***حروف الجر بين النحاة والمفسرين***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠٠٣م.

٢٧. تمام:حسان، ***اللغة العربية معناها ومبناها***، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ط)، ١٩٧٣م.

٢٨. الثعالبي: أبو منصور، ***فقه اللغة وسر العربية***، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصر، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٥٤م.

ـــــــ ***فقه اللغة وسر العربية***، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مصر ، البابي الحلبي، ١٩٧٤ م.

٢٩. ثعلب: أحمد بن يحيى، ***الفصيح***، تحقيق: بدر الدين النعساني، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٠٧ م.

٣٠. الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر. ***البيان والتبيين***، تحقيق: عبد السلام هارون مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة (د.ت).

٣١. الجرجاني: عبد القاهر، ***المقتصد من شرح الإيضاح***، تحقيق: كاظم بحر المرجان بغداد، ١٩٨٢م.

ـــــــ ***الجمل في النحو***، تحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله بيروت ، دار الكتب العلمية، ط١، ، ١٩٩٠م.

٣٢. الجرجاني، على بن محمد بن علي، ***التعريفات***، بيروت ، مكتبة البيان، ، ١٩٨٩م.

٣٣. الجزري: محمد بن محمد، ***النشر في القراءات العشر***، تحقيق: محمد سالم محسن ، القاهرة، مكتبة القاهرة، (د.ط) ،(د.ت) .

ـــــــــ *النشر في القراءات العشر*، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، مصر (د.ط) ،(د.ت) .

٣٤. الجندي: أحمد علم الدين، *اللهجات العربية في التراث*، طرابلس، ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م.

٣٥. ابن جني: أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، ١٩٨٦ م.

ـــــــــ *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق ،دار القلم، ، ١٩٨٥ م.

ـــــــــ *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م.

ـــــــــ *اللمع في العربية*، تحقيق: فايز فارس، إربد، الأردن ، ، دار الأمل، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م.

ـــــــــ *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

ـــــــــ *المنصف من شرح كتاب التصريف للمازني*، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، و هاشم طه، النجف.

٣٥. جواد: مصطفى، *المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية*، الطبعة الثانية، المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٥م.

ـــــــــ ، **قل ولا تقل** ، بغداد ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٨ م

٣٦. الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد محمد بن الخضر، *تكلمة إصلاح ما تغلط فيه العامة*، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٣٦م.

ـــــــــ *شرح أدب الكاتب*، تحقيق ودراسة: طيبة حمد بودي مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥ م.

ـــــــــ *المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم*، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الكتب (الطبعة الثانية)، ١٩٦٩.

٣٧. ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن، *تقويم اللسان*، تحقيق: عبد العزيز مطر الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).

٣٨. جوزيف: فندريس، *اللغة*، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٠م.

٣٩. الجوهري: إسماعيل بن حماد، *الصحاح*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ،١٩٧٩ م.

٤٠. ابن الحاجب، *الكافية في النحو*،

٤١. الحديثي، خديجة، *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.

٤٢. الحريري: القاسم بن علي، *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: عرفان مطرجي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

ـــــــــ *درة الغواص في أوهام الخواص*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة،(د.ط)، (د.ت).

٤٣. حسن: عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

٤٤. الحسون: خليل بنيان، *في التصحيح اللغوي والكلام المباح*، عمان، الأردن مكتبة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٥. حمّادي: محمد ضاري، *حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث*، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.

٤٦. حماسة: محمد عبد اللطيف، *النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي* مصر الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤٧. الحمداني، خديجة، *المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب*، عمان، الأردن دار أسامة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٤٨. الحملاوي، أحمد. *شذا العرف في فن الصرف* بيروت، المكتبة العلمية، (د.ط)(د.ت)

٤٩. الحموي: ياقوت، *معجم الأدباء*، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ط)، (د.ت).

٥٠. أبـو حيـان: *البحر المحيط*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي معوض بيروت، لبنان دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧ م.

٥١. ابن خالويه: الحسين بن أحمد، *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*، مكتبة الهلال، ١٩٨٥.

ـــــــ *إعراب القراءات السبع وعللها*، حققه وقدم له: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٢.

ـــــــ *ليس في كلام العرب*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٢. الخفاجي: شهاب الدين: *شرح درة الغوّاص*، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ، القاهرة ، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م.

٥٣. الخليل: عبد لقادر مرعي، *المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر*، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٥٤. الخولي: محمد علي، *الأصوات اللغوية*، الرياض ، مكتبة الخريجي، ، ١٩٨٧م.

٥٥. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي بعلبكي ، ، بيروت ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م.

ـــــــ *جمهـــرة اللغـــة*، الطبعة الأولى، دار صادر.

٥٦. الدمياطي: شهاب الدين أحمد بن محمد، *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت ،عالم الكتب، ، ١٩٨٧ م.

٥٧. الدوري، تقي الدين عارف، *صقلية علاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورماندي*، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ،العراق ١٩٨٠ م.

٥٨. **ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٦٨**

٥٩. رابين: تشيم، ***اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية***، ترجمة، عبد الكريم مجاهد، ، عمّان، الأردن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

٦٠. الراجحي: عبده، ***التطبيق الصرفي***، بيروت، لبنان ، دار النهضة العربية ، ،(د.ط) ١٩٨٤ م.

٦١. الرازي: محمد بن أبي بكر ، ***مختار الصحاح***، تحقيق محمد خاطر بك، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨١ م.

٦٢. رضا. أحمد، ***قاموس رد العامي إلى الفصيح***، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي بيروت، ١٩٨١ م.

٦٣. الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن، ***لحن العامة***، تحقيق: رمضان عبد التواب، مصر الطبعة الأولى، ، ١٩٦٤م.

ـــــــــــ ***طبقات النحويين واللغويين***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ،(د.ط)، (د.ت).

٦٤. الزبيدي: مرتضى، ***تاج العروس من جواهر القاموس***، ، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦ هـ.

٦٥. الزجّاج: إبراهيم بن السري، ***معاني القرآن الكريم وإعرابه***، تحقيق: عبد الجليل شلبي، القاهرة ، دار الحديث، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م.

٦٦. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ***مجالس العلماء***، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، (د.ط)، ١٩٨٤م.

٦٧. الزمخشري: محمود بن عمر، ***أساس البلاغة***، تحقيق :عبد الرحيم محمود

بيروت دار المعرفة، ، ١٩٨٢ م.

ــــــــ ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***، بيروت ، دار الفكر، ، (د.ط) ،(د.ت) .

٦٨. الزيدي: كاصد، ***فقـــه اللغـــة***، مديرية دار الكتـــب، جامعـــة الموصل ١٩٨٧م.

٦٩. السامرائي: إبراهيم، ***التطور اللغوي التاريخي***، بيروت ، دار الأندلس، ، ١٩٨١م.

ــــــــ ***فقــه اللغــة المقــارن***، بيروت ، دار العلم للملايين، ، ١٩٧٨م.

٧٠. السامرائي: فاضل، ***معاني الأبنية في العربية***، الطبعة الأولى، جامعة الكويت كلية الآداب.

٧١. السجستاني: أبو حاتم، ***فعلت وأفعلت***، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، ، بيروت دار صادر ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م.

٧٢. السراج: محمد بن سهل، ***الأصول في النحو***، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ، ١٩٨٧م.

٧٣. السعران: محمـــود، ***علم اللغة مقدمة للقارئ العربي***، بيروت دار المعارف، ، ١٩٦٢ م.

٧٤. أبو السعود: عباس، ***أزاهير الفصحى في دقائق اللغة***، مصر، دار المعارف، (د.ط) ، (د.ت).

ــــــــ ***الفيصـــل في ألوان الجمـــوع***، مصر ، دار المعارف، (د.ط) ١٩٧١ م.

٧٥. ابن السكيت، أبو يوسف. يعقوب بن إسحاق، ***إصلاح المنطق***، تحقيق، أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ م.

ــــــــ ***إصلاح المنطق***، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة ، دار المعارف، ، ١٩٨٧م.

ـــــــــ ***القلب والإبدال***، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣.

٧٦. سليم: عبد الفتاح، ***اللحن في اللغة... مظاهره ومقاييسه***، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ م.

٧٧. سيبويه: عمر بن عثمان بن قنبر، ***الكتـــاب***، تحقيق: عبد السلام هارون، ، بيروت. ، دار الجيل الطبعة الأولى (د.ت)

٧٨. ابن السيِّد، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي، ***الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*** تحقيق: محمد باسل عيون السود، ، بيروت ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م.

٧٩. ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل، ***المخـصـص***، بيروت ،دار الفكر، ١٩٧٨ م.

ـــــــــ ***المخصـص***، تحقيق: لجنة إحياء التراث، ، دار الآفاق الجديدة. بيروت

٨٠. السيوطي: جلال الدين، ***الإتقان في علوم القرآن***، ، بيروت ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م.

ـــــــــ ***المزهر في علوم اللغة وأنواعها***، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مصر ،دار التراث، الطبعة الثالثة، ، (د.ت) .

ـــــــــ ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***، تحقيق: عبد السلام هارون و عبد العال سالم مكرم، بيروت، لبنان ، مؤسسة الرسالة، ، ١٩٨٧ م.

٨١. الشافعي: محمد بن إدريس، ***الرسالــــة***، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مصطفى مصر، البابي الحلبي، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ م.

٨٢. شاهين، عبد الرحمن. ***في تصـريف الأسمـاء***، القاهـرة مكتبة الشباب، ١٩٧٧م.

٨٣. شاهين، عبد الصبور، ***المنهج الصوتي للبنية العربية***، بيروت ،مؤسسة الرسالة، (د.ط) ، ١٩٨٠.

٨٤. الشايب: فوزي، ***أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة*** ، إربد، الأردن ، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى ،٢٠٠٤ م.

٨٥. ابن الشجري: علي بن حمزة العلوي، ***الأمالي الشجرية***، بيروت،(د.ط) (د. ت) .

٨٦. الشدياق: أحمد فارس، ***الجاسوس على القاموس***، القسطنطينية، مكتبة الجوائب، (د.ط) ١٢٩٩هـ.

٨٧. **شرح ديوان كعب بن زهير** ، صنعه : السكري ، مصر ، ١٩٦٥

٨٨. الشلقاني: عبد الحميد، ***رواية اللغة***، القاهرة ، دار المعارف، ،(د.ط)، ١٩٧١ م.

٨٩. الصالح: صبحي، ***دراسات في فقه اللغة***، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة(١٦)

٩٠. الصبان: محمد بن علي، ***حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*** ، مصر ، دار إحياء الكتب العربية، ، عيسى البابي الحلبي (د. ط) (د. ت) .

٩١. ضيف: أحمد، ***بلاغة العرب في الأندلس***، تونس، ، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٩ م.

٩٢. ضيف: شوقي، ***الفن ومذاهبه في النثر العربي***، مصر ، دار المعارف ، الطبعة التاسعة (د. ت)

ـــــــ ***المدارس النحوية*** ، ، مصر ، دار المعارف، ، الطبعة الخامسة (د.ت)

٩٣. الطبري: محمد بن جعفر بن جرير، ***جامع البيان في تأويل القرآن***، بيروت ، دار الكتب العلمية، ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

٩٤. أبو الطيب اللغوي: علي بن عبد الواحد، ***الإبدال***، تحقيق: عز الدين التنوخي (د.ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٦٠.

ـــــــ ***الأضداد في كلام العرب***، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٣م.

ـــــــ ***مراتب النحويين***، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار نهضة

مصر، ، (د.ط) ،(د. ت) .

٩٥. عبابنة: يحيى، ***دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية***، عمّان ، ، دار الشروق، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م.

٩٦. عباس: إحسان، ***العرب في صقلية دراسة في التاريخ والأدب***، مصر ، دار المعارف، ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩م.

٩٧. عبد التواب: رمضان، ***التطور اللغوي... مظاهره وعلله وقوانينه***، القاهرة مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ م.

ـــــــ **لحن العامة والتطور اللغوي**، ، القاهرة ،دار المعارف، مكتبة زهراء الشرق. الطبعة الثانية .

ـــــــ ***المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث***، ، القاهرة والرياض مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.

ـــــــ ***المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث***، ، القاهرة ، مطبعة الخانجي، ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م.

٩٨. العدناني: محمد، ***معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة***،بيروت، مكتبة لبنان،١٩٨٤ م.

١٠٠. العسكري: أبو هلال، ***الفــروق في اللغــة***، بعناية: محمد باسل عيون السود ، بيروت ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.

١٠١.العقاد: عباس محمود. ***أشتات مجتمعات في اللغة والأدب***، مصر ، دار المعارف، ، الطبعة الخامسة (د.ت).

١٠٢. ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله، ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت، دار الخير، ،(د. ط)، ١٩٩٠ م.

ـــــــ ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، لبنان، المكتبة العصرية (د. ط) ، ١٩٩٥ م.

١٠٣.عمايرة: حنان إسماعيل، *اسم الآلة دراسة صرفية معجمية*، ، عمّان، الأردن ، دار وائل، ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.

١٠٤. عمر: أحمد مختار *أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين*، القاهرة ، عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ١٩٩١.

______ *دراسة الصوت اللغوي*، ، الكويت، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦م.

______ *علم الدلالة*، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٠٥. عون: حسن، *اللغـــة والنحـــو*، مصر، دار المعارف.

١٠٦. الغلاييني: مصطفى، *جامع الدروس العربية*، صيدا، بيروت ، المكتبة العصرية، ط(٣٣) ، ١٩٩٧ م.

______ *نظرات في اللغـــة و الأدب*، بيروت ، مطبعة طبارة، (د. ط) ١٩٢٧ م.

١٠٧. الغنيم: صالحة راشد، *اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية*، جدة، السعودية ، دار المدني، ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م.

١٠٨. الفارابي، أبو نصر، *الموسيقى الكبير*، تحقيق وشرح: غطّاس عبد الملك خشبة مراجعة وتصدير: محمد أحمد الحنفي، القاهرة ، دار الكتاب العربي، ،(د.ت).

١٠٩. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، تحقيق: أحمد الشويمي،بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٦٣ م.

______ *مقاييـــس اللغـــة*، بيروت ، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ، ١٩٩٠ م.

١١٠. الفارسي: أبو علي، *الحجة في علل القراءات السبع*، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م.

١١١. الفرّاء: يحيى بن زياد، *المذكر والمؤنث*، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة

دار التراث، ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦.

ـــــــ *معاني القرآن*، بيروت، لبنان ، عالم الكتب، الطبعة الثانية ،١٩٨٠ م.

١١٢. الفراهيدي: الخليل بن أحمد، *كتاب العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

١١٣. أبو الفرج، قدامة بن جعفر، *نقد النثر*، بيروت المكتبة العلمية، ،(د.ط)، ١٩٨٠ م.

١١٤. فك: يوهان، *العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب*، ترجمة وتعليق: رمضان عبد التواب، مصر ، مكتبة الخانجي، ، (د.ط)، ١٩٨٠ م.

١١٥.فليش: هنري، *العربية الفصحى*، ترجمة وتعليق: عبد الصبور شاهين، بيروت ، دار المشرف، ، ١٩٨٣ م.

١١٦. فندريس : جوزيف، اللغة، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٥٠م

١١٧.الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م

١١٨. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، *المصباح المنير، في غريب الشرح الكبير* تصحيح: مصطفى السقا، مصر ، مصطفى البابي الحلبي،.

ـــــــ *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، بيروت جزءان في مجلد واحد، (د.ط)، ، (د. ت).

١١٩. القالي: أبو علي إسماعيل، *ذيل الأمالي والنوادر*، القاهرة ، ١٩٢٦ م.

١٢٠. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، *أدب الكاتب*، تحقيق: محمد الدالي، بيروت ، مؤسسة الرسالة،، ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م.

ـــــــ *تأويل مشكل القرآن*، مصر ، دار التراث، ١٩٧٣م.

ـــــــ *الشعر والشعراء*، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤م.

١٢١. قدور: أحمد محمد. ***مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري*** منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٦ م.

١٢٢. القرالة: زيد خليل. ***الحركات في اللغة العربية***، إربد ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م

١٢٣. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، ***صبح الأعشى في صناعة الإنشا***، مصر المطبعة الأميرية،(د.ط) ، (د.ت).

١٢٤. القيّام: إسماعيل محمود منيزل، ***أخطاء التراكيب النحوية مادة تحليلاً، دارسة من كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث***، الأردن ، جامعة اليرموك رسالة ماجستير (غير منشورة)، ، ١٩٩٩م.

١٢٥. القيسي: مكي بن أبي طالب، ***الكشف عن وجوه القراءات***، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، لبنان ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م.

١٢٦.كانتينو: جان، ***دروس في علم أصوات العربية***، ترجمة: صالح القرمادي، تونس ١٩٩٦ م.

١٢٧. كمال: ربحي، ***التضاد في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة***، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢م.

ـــــــــــ ***دروس اللغة العبرية***، بيروت دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م.

١٢٨. لوبان: غوستاف، ***حضارة العرب***، مصر ، عيسى البابي الحلبي، ، ١٩٦٩ م.

١٢٩. مارينو: ماريومورينو، ***المسلمون في صقلية***، بيروت،الجامعةاللبنانية، ١٩٨٦م.

١٣٠. مالبرج: برتيل، ***الصوتيات***، ترجمة: محمد حلمي هلّيل، الخرطوم، مطبعة التمدّن المحدودة ، ١٩٨٥ م.

١٣١. المبارك: محمد، ***فقه اللغة وخصائص العربية***، بيروت ، دار الفكر، الطبعة السابعة ، ١٩٨١ م.

١٣٢. المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، ***الكامل في اللغة والأدب***، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ١٩٨٥م.

ـــــــ *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، عالم الكتب، (د. ط) ١٣٩٩ هـــ.

١٣٣. المتنبي: أبو الطيب، أحمد بن الحسين الجعفي، *ديوان المتنبي*، شرح: عبد الرحمن البرقوقي بيروت، لبنان، ، دار الأرقم،،(د.ط) (د.ت) .

١٣٤. ابن مجاهد: البغدادي، *السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، مصر دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـــ.

١٣٥. مطر: عبد العزيز، *لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة*، القاهرة. الطبعة الثانية دار المعارف،

١٣٦. المطرزي: أبو المكارم، *المغرب في ترتيب المعرب*، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، حلب ، سوريا ، مكتبة أسامة بن زيد، ، ١٩٧٩ م.

١٣٧. المطّلبي: غالب فاضل، *لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة*، بغداد دار الحرية للطباعة، ، ١٩٨٧ م.

١٣٨. المعايطة: ريم فرحان، *براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة*، عمان، الأردن دار اليازوري، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م.

١٣٩. ابن مكي: أبو خفص عمر بن خلف، *تثقيف اللسان وتلقيح الجنان*، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٤م.

١٤٠. ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٤١. الموسى: نهاد، *اللغة العربية وأبناؤها*، عمان ، مكتبة وســـام، الطبعة الثانية ١٩٩٠ م.

١٤٢. ابن النديم: *الفهرســت*، بيروت ، دار المعرفة، (د.ط)،(د.ت) .

١٤٣. نصار: حسين، *المعجــم العربـــي*، القاهرة ، مكتبة مصر، الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

١٤٤. النعيمي: حسام سعيد، ***الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني***، بغداد ، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠ م.

١٤٥. الهروي: علي بن محمد، ***الأزهية في علم الحروف***، تحقيق: عبد المعين الملوحي دمشق، مطبوعات مجمع، اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٢م.

ـــــــ ***التلويح في شرح الفصيح***، تصحيح: بدر الدين النعساني، مصر مطبعة السعادة، ، ١٩٠٧م.

١٤٦. هريدي: أحمد عبد المنعم، ***المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي*** القاهرة مكتبة الزهراء،(د.ط)، (د.ت).

١٤٧.ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت ، المكتبة العصرية. (د. ت)

١٤٨. ابن هشام: محمد بن أحمد اللخمي، ***المدخل إلى تقويم اللسان***، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت ، دار البشائر الإسلامية، ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

١٤٩. وافي: علي عبد الواحد، ***علـــم اللغـــة***، القاهرة ، دار نهضة مصر ، الطبعة السابعة ١٩٧٢.

١٥٠. وهبة: مجدي، ومهندس كامل، ***معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب*** بيروت ، مكتبة لبنان، ، ١٩٧٩ م.

١٥١. ياقوت، محمود، ***معجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث***، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ، (د.ط) ،١٩٩٤ م .

١٥٢.يعقوب: إميل، ***معجم الخطأ والصواب في اللغة***، بيروت ، دار العلم للملايين ، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.

١٥٣.ابن يعيش: موفق الدين أبي البقاء، ***شرح المفصل للزمخشري***، تحقيق: إميل يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية، ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

ثانياً: البحوث:

١. استيتية: سمير، *تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير*، مجلة جامعة أم القرى، العدد (٩)، ١٩٩٤م .

٢. الأقطش: عبد الحميد، *الإشباع الصوتي في المقاطع العربية: أوضاعه وأهميته في التعبير اللغوي*، مجلة علوم اللغة (المجلد السادس) ، العدد الثاني، ٢٠٠٣ م .

ـــــــ *التعريف في تعبيرات العدد العربية: دراسة تحليلية على ضوء اللغويات التاريخية المقارنة*، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٣)، العدد (١) ١٩٩٥م.

ـــــــ *القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية*، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧م .

ـــــــ *اللحن في العربية على ألسنة العجم القدامى، دراسة تحليلية في ضوء إشارات عن اختلاط السكان بالبصرة*، أبحاث اليرموك، العدد (١٦) ، المجلد (١) ، ١٩٩٨ م .

٣. بحيري: عبد الفتاح، *التضمين في القرآن الكريم*، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٩٧٣ م .

٤. حداد: حنا، *بقايا من اللهجات العربية القديمة على ألسنة العوام في شمال الأردن*، مؤتة للبحوث والدراسات .العدد (٨) .

ـــــــ *أهل اللغة ولغة الأهل* ، مجلة اللسان العربي (العدد ٥٢) .

٥. الحمد: منيرة، *التضمين في النحو العربي*، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد (٥)، الرياض، ١٩٩٣ م .

٦. السامرائي: إبراهيم، *نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير*، مجلة المجمع العلمي

العراقي، المجلد (١٦) ، ١٩٦٨ م .

٧. صفا: فيصل، الصفة المشبهة (*قراءة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة*) ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد (٥١) ١٩٩٦ م .

٨. القاسم : يحيى، *شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى*، مؤتة للدراسات والبحـوث، المجلد (٨) ، العدد (٦) ١٩٩٣م .

٩. المزيني: حمزة، *تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً* أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٣) ، العدد (٢).

Abstract

Al Bluoshi, Salim Bin Abdullah Bin Ali . The Linguistic Rectifying in the Sixth Hijri Century: (a Study in the Linguistic Material and in Improvem t). Supervisor: Dr. Abdel Hameed Al Aqtash

The purpose of the current study is to investigate spoken language of public in the sixth Hijra century via the study of solecism writings in that period, represented by Cissaally, Andalusia and Iraq environments. The study was divided into three chapters, a preface and a conclusion. In the preface, the researcher drew a clear picture of solecism, its concepts and origins. The study focused here on study environments: political, social and intellectual. In this chapter, the study addressed the concept of public and elite, addressed rectifying and mistaking used by solstice writings in that century.

The first chapter was dedicated to rectifying in linguistic phoneme, public's use of linguistic replacements, assimilation, and dissimilation to reduce the burden on articulation system. The chapter studied the effects of phonemic syllabus on solstice speaking, problems of al Hamza' and how publics attempted to reduce it in their speaking. The first chapter concluded by talking about

articulation and non articulation of Hamza'.

The second chapter was dedicated to rectifying issues in morphological construct and grammatical structures. In the morphological construct, solecism included to articulate the verb either past or present and other word forms (e.g. divertive, replacements and infinitives. The chapter concluded with studying mistakes in grammatical structures. The study clarified mistakes and rectifies referring to some of the most important references in the field.

The third chapter was dedicated to talk about the semantic issues, tracking here what was spoken by publics related to social life, nature, daily life's behaviors. These words were addressed from public's attempts to expand them via homonymy, synonymy and metonymy between the different words, which is mainly metaphor, and the relationship between non similarity between words, which is metonymy

The study preferred to investigate the semantic development of derivatives by studying words used by public.

Key words: Linguistic Rectifying, Arabic, Phonemes, Dialects, Semantic, Grammar, Morphology.